الترتيب.....

السلسلة.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة

معهد علوم الأرض

دائرة التهيئة

الموضوع

إشكالية التخلف و جهود التنمية في البلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف

حالة بلديات :عين الكبيرة- دهامشة-أولاد عدوان-عموشة-تزي نبشار-واد البارد.

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تهيئة المجال

من إعداد الطالب: منصور هجرس

و إشراف الأستاذ الدكتور: عبد المجيد بالزين

لجنة المناقشة و السادة الأساتذة:

- أ.د حسين بوكرزازة	أستاذ بجامعة منتوري- قسنطينة	رئيس
- أ.د عبد المجيد بالزين	أستاذ بجامعة منتوري – قسنطينة	مشر
-أ.د حسن بن ميسي	أستاذ بجامعة منتوري – قسنطينة	ممت
-د. عبد الكريم عيون	أستاذ بجامعة منتوري – قسنطينة	ممت

فسنطينة –جوان 2008

المقدمة

التخلف ، العزلة ، التهميش ، مصطلحات تطلق بشكل واسع على الأوساط الجبلية و الريفية هذه الظاهرة التي تبرز حالة التدهور و التأخر الكبير الحاصل في مختلف المجالات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية،و تقص في موارد السكان مع استمرار المعاناة الشبه الدائمة لسكان المناطق الريفية الناتجة عن التهميش و العزلة والتخلف ، و نتج عنه نقص فادح في التأطير لمختلف الخدمات و المرافق الحياتية الأساسية مثل الصحة ، التعليم ، التكوين و الاتصالات ، بإضافة إلى انخفاض المردود في مختلف الأنشطة الاقتصادية كالزراعة و الصناعة و التجارة ،كما نسجل أيضا النقص في مختلف الهياكل القاعدية كالطرقات و النقل.و في هذا الإطار يجب أن نعرف أن هناك علاقة مباشرة بين العزلة والتهميش في المناطق الجبلية و انتشار ظاهرة الفقر و البؤس و التخلف التي تمس شريحة كبيرة من سكان المناطق الجبلية و خاصة الريفية منها في البلديات الشمالية الجبلية لولاية سطيف محل الدراسة مثل واد البارد و تزي نبشار ، عموشة ، دهامشة ، عين الكبيرة و أولاد عدوان .

إن المجال الجبلي الذي يحدد من خلال نسبة الانحدار بأكثر من 12% و يمثل 43% من مساحة الأطلس التلي، مع مساحة إجمالية 7.565.000 هكتار و التي تمثل المنحدرات أقل من 12% و تمثل نسبة 8 % من المساحة و مابين 12.5% و25% وتمثل 67% و الانحدارات أكبر من 25% تمثل 25% من مساحة المجال الجبلي للأطلس التلي و تتمثل في الجبال التالية:

-في الشرق جبال(البابور ، جبال سطيف، إيدوغ ، جبال القبائل الكبرى و الصغرى)بعدد سكاني يقدر بـــ3.278.900 نسمة أي ما نسبته 41% من سكان المناطق الجبلية .و المناطق الشمالية لولاية سطيف هي من المناطق الأكثر كثافة سكانية نسبيا ،أي حوالي199ن/كلم^2.

-في الوسط جبال(الونشريس، زكار ،التيطري،البيبان ،جرجرة)تحتوي على 3.154.500 نسمة أي 40% من سكان المناطق الجبلية .

-في الغرب،جبال(طاراس ،تلمسان،شيوخ تاسلا،بني شقران ،الظهرة) بعدد سكاني يقدر بـــ1.476.800 نسمة ،أي تمثل 19% من سكان مناطق الجبال.

كل هذه الأرقام تعطي مكانة و أهمية المناطق الجبلية في المجال الجغرافي الجزائري عامة.وأما على مستوى المساحة و السكان ، هذا المجال الجغرافي الذي عان من الفقر و البؤس و التخلف في ماضيه التاريخي الناتج عن نظام السياسة الاستعمارية،و استمرت المعاناة إلى وقتنا الحالي بالرغم من سياسة التهيئة و التنمية المنتهجة من قبل الدولة و السلطات و الجماعات المحلية في إطار سياسة اللامركزية و التوازن الجهوي للتخفيف من حدة الأزمة الكبيرة التي تعاني منها المناطق الجبلية ،لتحقيق النمو و التقليص من آثار الموروثات الاستعمارية و المصعب الطبيعية ،لكنها و للأسف حملت مفارقات جديدة من خلال استمرار اللا توازن مع المجالات الأخرى و ساهم في الهجرة الريفية و العزلة و التخلف.

لقد تركز تدخل السلطات العمومية على استثمار الإمكانات المحلية ،المادية و البشرية و الاقتصادية في بعض البلديات دون أخرى و قد أدى هذا بدوره إلى خلق عدم توازن كبير بين مختلف البلديات الجبلية التي تمتاز بنفس الخصائص ، بحيث جلبت هذه السياسة التنمية لبعض البلديات على حساب بلديات أخرى التي بقيت تعاني من استمرار التخلف التهميش. و بالرغم من الترقيات الإدارية الجديدة و المجهودات المبذولة في مجال التنمية لم تنجح في التقليص من حجم هذه الفوارق داخل الوحدة الإدارية الواحدة و تبرز الفوارق أكثر بين المناطق الريف و المراكز الحضرية ، وبهذا فقد جعل من هذه الترقية إدارية محضة أكثر منها وظيفية و حياتية .

و قد حاولنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة ،عرض حال عام عن واقع هذه المناطق الجبلية لشمال سطيف مع تحليل الصورة الحالية في كل المجالات الطبيعية و البشرية و الاقتصادية و الاجتماعية بشرح دقيق للعوامل الطبيعية و الاقتصادية و الأمنية التي تبقى عائق حقيقي للتنمية و التهيئة و تفاقم ظاهرة التخلف ، التي لعبت عدة عوامل في تفاقمها ونبرز بعض منها موجزة فيما يلي:

1- التأثير الكبير للعوامل الطبيعية و خاصة التضاريسية و الطبوغرافية للطبيعة الجبلية التي تشمل أكثر من 70% من مساحة هذه البلديات ، و الذي ساهم في النزوح الريفي و تفاقم ظاهرة التخلف و العزلة.

2 - التأثيرات التاريخية للفترة الاستعمارية التي تركت بصمات واضحة ، بحيث همشت من قبل الاستعمار الاستيطاني لقلة امتلاكها لموارد للاقتصاد الاستعماري مقارنة بالمناطق السهلية خاصة الساحلية منه.

3- غياب الإرادة السياسية لخلق سياسة تنموية متوازنة من أجل محاربة التخلف و العزلة و استمرار الجهوية.

4- التكاليف المالية و التقنية التي تتطلبها التهيئة والتنمية في المناطق الجبلية التي تعاني من هذه الصعوبات و العوائق الطبيعية الأكثر بروزا.و أمام مثل هذه الوضعية ، فقد أصبح ضروريا وضع إستراتجية من أجل تنمية شاملة و مستدامة ،و من أجل تجاوز و كبح تدهور الوضعية الحالية نحو وضع كارثي الذي سيمس معظم البلديات محل الدراسة مثل واد البارد ، تزي نبشار و دهامشة ،و لهذا فإنه من باب الحتمية إعادة تشكيل المجالات الجبلية في تصور للتنمية المندمجة و المستدامة و من أجل معارضة المقاربة الأحادية البعد ، و محاولة الخروج من وضعية الأزمة الحالية برؤية واضحة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في اغلب المناطق المدروسة خاصة البلديات غير المحظوظة و المهمشة و المعزولة و المتخلفة مثل واد البارد و دهامشة و تزي نبشار.هنا أين نلاحظ المعاناة غير المطاقة من قبل سكان المناطق الجبلية عامة و الريفية خاصة على مستوى المشاتي و الدواوير .و نرى أنه لخلق صورة جديدة لبناء المجالات الجبلية المعرضة لهذه الأزمة ، لن يكون إلا من خلال تهيئة و تنمية شاملة و مستدامة في مجال التنمية المحلية المندمجة ، ووصول سهل لسكان المناطق الجبلية و الريفية لمختلف الخدمات كالصحة و التعليم و النقل ، وسوف يساعد بدون شكك في الحفاظ على استقرار سكان المناطق الريفية و الجبلية .و سوف يتحقق هذا كله من خلال اقتراح قانون خاص بالجبال الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الطبيعية و الاقتصادية و البشرية و الحضارية للمناطق الجبلية و الريفية .

طرح الإشكالية

تعد المجالات الجبلية من المجالات الجغرافية الأكثر تعقيدا بخصائصها الطبيعية ،الفيزيائية والطبوغرافية و المناخية و مميزاتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ،فقد شهد المجال الجبلي منذ فترة الاستقلال مشاكل كثيرة و خطيرة ناتجة عن السياسة الاستعمارية و التي عمقت درجة الفوارق و أفرزت ظاهرة التخلف و التهميش و العزلة، كما سببت في لا توازن بارز مقارنة مع مناطق السهلية و الساحلية،كما أن هذه الوضعية المزرية للتخلف نتجت من سياسة الإهمال اللامبالاة و التهميش المنتهجة من قبل السلطات العمومية من خلال استثناء هذه المناطق من كل أشكال التطور مقارنة بمناطق الجزائر الأخرى ،و من خلال انتهاج سياسة الأولويات من خلال توجيه مشاريع التنمية للسهول و تهميش المناطق الجبلية اقتصاديا و اجتماعيا ، كما يعود كذلك إلى الأزمة الخطيرة التي مست الجزائر في كل المجالات خلال التسعينيات من خطورة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الأمنية .

تعد البلديات الشمالية لولاية سطيف كنموذج للمجالات الجبلية التلية في الجزائر ، هذه المناطق التي كانت عرضة للتهميش و العزلة من قبل سياسة الدولة وبالخصوص المناطق الريفية المعزولة .

- لقد أصبح من الضروري وضع سياسة تفضيلية للمناطق الجبلية للتحقيق التنمية الشاملة من خلال ترقية المجالات الجغرافية التي تحتويها من خلال تحسين المردود الاقتصادي و البشري ، مع وضع سياسة مسطرة و مرسومة واضحة المعالم لتطوير هذه المناطق و محو آثار التخلف و العزلة والتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي يتعرض لها سكان هذه المناطق من خلال مشاريع ملموسة لتنمية مستدامة و شاملة ذات أبعاد اجتماعية و اقتصادية و بيئية ،وكل هذا يهدف إلى تحقيق جو من الثقة بين الإنسان و مجاله الجبلي و الريفي في المقام الأول،ومع الدولة في المقام الثاني.

بالرغم من المجهودات والمحاولات التنموية المبذولة حتى وقتنا هذا ،تبقى النتائج غير كافية نظرا للوضعية الكارثية التي آلت إليها هذه المناطق و تبقى مستقبلها ،و إذا ما تماطلنا في تطبيق سياسة تنموية خاصة لهذه المجالات الجغرافية المتميزة ، ولما لا يكون من خلال وضع قانون خاص لتنمية مناطق الجبال، و نظام للتنمية الريفية ومحاربة سياسة الفوارق المجالية على المستوى المحلي و الجهوي و الوطني .

من خلال دراستنا لهذه البلديات ذات المجالات الجبلية في كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الخدمات و الهياكل القاعدية المختلفة ، لاحظنا درجة النقص بالرغم من بعض المشاريع التنموية لخلق نشاطات اقتصادية محدودة خاصة في المجال الزراعي و الصناعي والحرفي و التجاري في بعض البلديات دون الأخرى ، هذا ما خلق اختلال التوازن بين نفس المناطق من خلال تطور بلديات على حساب أخرى .

حاولت من خلال هذه الدراسة المتواضعة تصور مقاربة بين الظروف الطبيعية ،والتاريخية و السياسية وتأثيرها على سكان هذه المجالات الجبلية و الريفية في الجزائر عامة ،ومن خلال مثال 6 بلديات جبلية شمال ولاية سطيف محل الدراسة ،و قد حاولنا دراسة واقعها المتدهور الناتج عن تأثير هذه العوامل كعوائق حقيقية أما تحقيق التنمية المنشودة لهذه المناطق الجبلية المحرومة و المهمشة.

إن إثارة إشكالية التخلف و العزلة و التهميش في المجالات الجبلية و الريفية و انعكاساته السلبية على سكان الأرياف في هذه المناطق من جهة و على سكان المناطق الحضرية في هذه البلديات من خلال تأثير النزوح الريفي ، إفراغ المجالات الريفية و الجبلية من محتواها البشري ، كما ينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي الاجتماعي على المستوى المحلي و الوطني .

كل هذا جعلنا نقف على تحديد عواما التخلف و مؤشراته و مظاهره ، كما دفعنا إلى طرح جملة من التساؤلات حول تفسير هذه الظاهرة وآليات مواجهتها و تحقيق التنمية التي أصبحت هاجسا حقيقيا للسلطات العمومية و الوطنية و المحلية.

-هل التخلف و التهميش و العزلة هي نتائج لسياسة استعمارية مارسها الاستعمار الفرنسي لبسط نفوذه على الجزائريين ، أو ناتجة عن تأثير الظروف الطبيعية خاصة التضاريسية ،التي تتميز بها المناطق الجبلية ؟

-ما هي تأثيرات التهميش و العزلة في تخلف هذه المناطق في مختلف الأصعدة الاقتصادية و الاجتماعية والحضارية و الثقافية.؟

-ألا تكون هذه الوضعية المزرية التي يعيش فيها سكان هذه البلديات الجبلية ناتجة عن سياسة **تنموية** وطنية و محلية فاشلة ،التي ابتعدت عن سياسة التوازن الجهوي و المجالي.

-ألا تكون سياسة التمادي في تهميش المناطق الجبلية ،هي التي ساهمت في تفاقم الوضع الكارثي لهذه المناطق ، وتأثيرها على مستقبل المناطق الحضرية التي أصبحت تعاني من انعكاسات النزوح الريفي الكبير للسكان و انعكاسه على توفير الخدمات المختلفة من تعليم صحة و سكن وعمل و مرافق أخرى ضرورية للحياة العصرية .

-ألم يحن الوقت بعد ،لوضع إستراتيجية واضحة المعالم و الأهداف و سريعة التطبيق لإنقاذ سكان هذه المناطق من التخلف و التهميش الذي يتعرضون له ؟ ولما لا يكون من خلال وضع قانون خاص بالمناطق الجبلية لتحقيق تنمية شاملة و مستدامة.

- ما هي الآليات الضرورية والإستراتيجية الناجعـــة لمواجهة ظاهرة اللا توازن و التخلف المجالات الجغرافية الجبلية في الجزائر عامة و مناطق الدراسة خاصة؟.
- أليس ضروريا أن تراعي مشاريع التنمية البعد الاقتصادي الاجتماعي و البعد البيئي؟ ، و حتمية الابتعاد عن الجهوية و الارتجال في تجسيد المشاريع التنموية؟
- هل ستتحقق التنمية في المناطق الجبلية و تنجح في مواجهة و التقليل من ظاهرة و كابوس التخلف و التهميش ؟
- ألم يحن الوقت بعد ، لوضع قانون خاص بالجبال للتكفل الحقيقي بمعالجة المشاكل الصعبة التي تعاني منها المناطق ، على غرار المخططات و القوانين التي سطرت للتحقيق التنمية في مناطق أخرى من الجزائر الواسعـــة ؟

كل هذه التساؤلات هي جديرة بالطرح كما أنها جديرة بالدراسة المعمقة من أجل الإجابة عنها ، لأنها عناصر أساسية يجب فهمها و تحليلها بدقة إذا أردنا وضع إستراتجية واضحة و عملية و علمية لمعالجة الأزمة الخطيرة التي تمس معظم هذه المناطق و إذا أردنا وضع سياسة تنموية متوازنة و مندمجة و مستدامة في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ، حينئذ ستأتي بثمارها و ستنجح ولو على المدى البعيد في و مواجهة مظاهر التخلف و التهميش و العزلة التي تميز المناطق الجبلية عموما في الجزائر و البلديات الشمالية لولاية سطيف محل الدراسة ،و لن ويكون الابتعاد عن سياسة اللامبالاة و التهميش و الجهوية و الارتجال و أسلوب الترقيع عوض معالجة المسببات الأساسية و المباشر لتفاقم هذه الظاهرة .

المنهجية و مراحل إنجاز البحث

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعـــة من المصادر و المراجع العلمية و الدراسات الأكاديمية ،و التي تناولت دراسة إشكالية التخلف و التنمية و التهيئة في المناطق الجبلية و كل المراجع التي تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الموضوع المطروح للدراسة و البحث . و مر إنجاز البحث بالمراحل التالية :

1- المعطيات الإحصائية :

تم الاعتماد على إحصائيات رسمية وطنية و محليـــة بلدية و ولائية و منها :

- في مجال السكان و السكن تم الاعتماد على العام للسكن و السكان لسنتي 1987و1998.
- في مجال الفلاحة كان الاعتماد على معطيات إحصائية لمديرية الفلاحة لولاية سطيف.
- في مجال الصناعة تم استغلال إحصائيات مديرية الصناعة و المناجم و المؤسسات الصناعية.
- في مجال التجارة تم اعتماد معطيات إحصائية الغرفة التجارية لولاية سطيف .
- كما تم اعتماد بعض المعطيات الإحصائية من المصالح الاقتصادية لبعض البلديات .

2-الاتصال ببعض المصالح المختصة :

و في هذا الإطار كان الاتصال بالمعهد الوطني للخرائط بقسنطينة و الجزائر لاقتناء الخريطة الطبوغرافية و بعد عناء كبير ، كما فشلنا في الحصول على كل ما يسهل دراستنا هذه لأسباب أمنية أو سياسية و في بعض الأحيان بسبب البيروقراطية في بعض الإدارات الجزائرية على مستوى البلديات أو الغرفة التجارية أو بعض المصالح ا لأخرى ، و قد ساهم هذا بدون شك في تعطيل إنجاز هذا البحث ، وأكد هنا على الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تعيشها مختلف البلديات الشمالية ، والتي لازالت حتى الآن و لكن بأقل ما كانت عليه،ولهذا فقد كان علينا الانتظار و تكرار المحاولات حتى نظفر بمعلومة أو إحصائية معينة تسمح بمواصلة البحث و الانطلاق في العمل ، كما لاحظنا فقر الكثير من البلديات إلى الوثائق و المعطيات الإحصائية الخاصة بالبلدية في نشاطها الاقتصادي و الاجتماعي ،أو توفر معلومات لكنها مشتتة و غير منظمة .و هذا جزء من المعاناة التي تلقينها و يتلقاه الباحثون في الجزائر و التي لا تخدم قطاع البحث العلمي.

3-العمل الميداني:

إن طبيعة البحث و التخصص من جهة و صعوبة الحصول على المعلومات الضرورية من جهة أخرى ، فرضت علينا القيام بزيارات ميدانية من أجل تحليل الواقع و الإجابة على بعض أجزاء و عناصر الإشكالية و المتمثلة في ظاهرة التخلف في المناطق الجبلية من خلال التحدث إلى السكان مباشرة و مع السلطات المحلية و

التنفيذية وكثيرا ما كانت المعلومات التي استقيناها من السكان البسطاء بمستواهم المعفي المحدود ذات فائدة كبيرة في تحليل الظاهرة و الإجابة على الكثير من الأسئلة المطروحة.

4- مراحل إنجاز البحث:

مر هذا البحث بعدة مراحل؛ تتمثل فيما يلي:

- **العمل النظري:** بحيث تم استغلال مختلف الدراسات و الأبحاث الأكاديمية و الجغرافية التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفـــة، من أجل تجميع كل المعلومات حول الموضوع و المنطقة محل الدراسة، وقد صادفنا بدون شك قلة المراجع التي تناولت ظاهرة التخلف في المناطق الجبلية .
- كما تم الاعتماد على مجال الأنترنت و ما توفره من معلومات جغرافية و علمية تخدم الموضوع بطريقة مباشرة أو لها علاقة ببعض جوانب الموضوع خاصة في مجال الإحصائيات.
- **العمل الميداني:** يتمثل في التحركات و التنقلات بين مختلف المصالح لجمع المعلومات و الإحصائيات و المعاينة الميدانية لتفسير بعض الظواهر الطبيعية و الجغرافية و الاقتصادية ، بحيث كان لزاما التنقل إلى عين المكان في مختلف بلديات منطقة الدراسة ، وخاصة أمام غياب بعض الإحصائيات و التعقيدات و الصعوبات التي صادفتنا ففي الحصول على المعلومة لإنجاز هذا البحث، وتم اعتماد أسلوب الاستمارات لتقصي الحقائق و المعلومات حول عديد القضايا خاصة تلك الخاصة بالشؤون الاجتماعية كالتعليم و السكن و غيرها.
- **العمل المكتبي:** و يتمثل المرحلة الأولى في تصميم الجداول و إنجاز الأشكال البيانية و الكارطوغرفيا ، بحيث تم التصميم الجداول و الأشكال البيانية و الخرائط باستخدام طريقة الإعلام الآلي بأكثر وضوحا و تشويقا لتسهل للقارئ الاستفادة من البحث دون عناء كبير،ثم كانت المرحلة الثانية من خلال التعليق والتحليل و التعليل لكل هذه المعطيات ، و كذا صب نتائج الاستمارات و الاستبيانات التي تم استخدامها في دراسة و تفسير محاور البحث .و في الأخير كان التحرير النهائي من خلال تنظيم كل محاور الواردة في هذا البحث.

5- مضمون البحث

إشكالية التخلف و تهيئة المناطق الجبلية من أعقد القضايا الجغرافيـــة ، التي تواجه الجغرافيين و و المخططين المختصين في مجال التهيئة الإقليمية في صعوبة التعامل مع العالم الريفي و الجبلي مما يعقد جهودهم في وضع خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث أن استفحال ظاهرة التخلف التي تمس المجتمعات الجبلية و الريفية بشكل خاص تتطلب تغييرا واضحا في أسس التنمية المحلية والإقليمية من خلال ضرورة إعطاء أهمية أكبر لحالـــة هذه المناطق ، وذلك من خلال الدراسة المعمقة للعام الريفي و الجبلي لكونه يمتاز بخصوصيات مختلفة عن المجالات الجغرافية الأخرى ، و لهذا فإن التعامل و التدخل على مستوى هذا المجال المتميز سوف يكون مختلفا من حيث الأسس المادية و العلمية و المعنوية و التقنية انطلاقا من هذا التمايز الإقليمي و المجالي .

و لتناول هذا الموضوع حاولنا إعطاء نظرة شاملة حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية لهذه المناطق أي عرض حال **constat** لواقع هذه المناطق في مختلف المجالات هذا من جهة و من جهة أخرى تحديد إشكالية التخلف و التهميش ،و قد قسمنا هذا البحث إلى 5 محاور رئيسية.

***-المحور الأول:** خصص للدراسة الخصائص الطبيعية و علاقتها بظاهرة التخلف ، وباعتبارها من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تخلف المناطق الجبلية و قد قسمنا هذا المحور إلى 3 فصول :

-الفصل الأول : تناولنا فيه دراسة الخصائص العامة للمجال الطبوغرافي و الجيولوجي، بحيث نسجل هنا الدور الكبير للطابع الجبلي في عزلة و تخلف المناطق الريفية و الجبلية.

الفصل الثاني : تم تناول و بالتفصيل دراسة عناصر المناخ من تساقط و حرارة و رياح و أقاليم مناخية مع ربط تأثير مختلف هذه العناصر على سكان المناطق الجبلية تأثيرها على المجال الاقتصادي.

الفصل الثالث: خصص لدراسة الشبكة الهيدروغرافية من مياه سطحية و جوفيـــة و أهمية هذا العنصر الحيوي التي تتوقف عليه الحياة و الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية .

***-المحور الثاني :** تناولنا فيه دراسة التخلف واقع السكان و السكن،و قد أعطينا أهمية خاصة لدراسة العنصر البشري لما له من أهميـــة في علاقـــة التأثير على المجال الجبلي و التأثر في نفس الوقت بالعوامل الطبيعية المحيطة به و لأنه الضحيـــة الأولـــى المتأثرة بسلبيات التخلف و التهميش و المعاناة الكبيرة التي يعانيها في مختلف المستويات. و قد قسم المحور إلى 3 فصول :

- **الفصل الأول**: شمل دراسة مفصلة التحولات الديموغرافية التي شهدتها بلديات محل الدراسة و مبرزين تطوراتها المختلفة من حيث عدة جوانب متعددة منها النمو السكاني و التوزيع و الكثافة و الهجرة و التروح الريفي بالإضافة إلى السكان و الشغل ، ومحددين من خلالها العوامل المؤثرة و مؤشرات التخلف .

- **الفصل الثاني** : تطرقنا فيه دراسة مجال السكن مراحله واقعه و نمطه و التطورات التي شهدها ، من الفترة الاستعمارية إلى عهد الجزائر المستقلة و حاولنا إبراز مواطن الضعف و التخلف في هذا المجال.

تناولنا فيه التخلف و واقع الهياكل القاعدية و الخدماتية من صحة ،تعليم ، طرقات و نقل و تجهيزات خدماتية و ثقافية وقد حاولنا من خلال ذلك إبراز مؤشرات التخلف التي تعاني منها المناطق الجبلية من حيث العجز المسجل في العديد من الهياكل و الخدمات .

المحور الثالث : خصص لدراسة واقع الهياكل القاعدية و الخدماتية في منطقة الدراسة باعتبارها مؤشر رئيسيي تحديد و تفسير ظاهرة التخلف لما تكتسيه الهياكل القاعدية و المرافق الخدماتية من أهمية في تحقيق الرفاهية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و قد قسمنا المحور إلى 4 فصول :

الفصل الأول : تم فيه دراسة واقع قطاع شبكة الطرقات و النقل ، لما يكتسيه هذا القطاع من أهمية في تواصل السكان و فك العزلة و تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية و الاجتماعية .

الفصل الثاني : خصصناه لدراسة قطاع التعليم و التكوين و الثقافة و هذا من خلال دراسة مفصلة لواقعـــه و تحديد مجالات الضعف و التخلف الذي يعاني من هذا القطاع .

الفصل الثالث : تناولنا فيه دراسة قطاع آخر له مكانة بارزة في حياة الفرد و المجتمع وهو قطاع الصحة ، بحيث تناولنا بالتفصيل و التحليل واقع القطاع من حيث التأطير المادي و البشري و تقييم أدائه و تحديد مؤشرات الضعف و التخلف فيه .

الفصل الرابع : تناول دراسة مرافق خدماتية أخرى ذات أهمية اقتصادية و اجتماعية هامة لها علاقة مباشرة بحياة السكان و تعتبر من المؤشرات المنتهجة في تحديد مستوى التطور و التخلف و تتمثل في حق المواطن في الحصول على خدمات مثل الماء و الكهرباء و الغاز .

***-المحور الرابع** : تناولنا فيه دراسة شاملة للواقع الاقتصادي الذي يميز منطقة الدراسة ،و تناولنا في هذا المحور مختلف الأنشطة الاقتصادية كواقع و جهود التنمية المحلية التي تميز منطقة الدراسة و لتحليل هذا المحور الهام فقد قسم المحور إلى فصلين :

-**الفصل الأول**: تم تناول من خلاله دراسة و تحليل واقع القطاع الزراعي ، من حيث الإمكانات المادية و البشرية و واقع هذا القطاع الذي يتميز بالتخلف ، بحيث حددنا بعض مظاهر و مؤشرات التخلف و العوامل التي ساهمت في ذلك.

الفصل الثاني : و تم تناول من خلاله التطرق إلى واقع القطاع الصناعي ، خاصة وأن منطقة الدراسة تمتلك مركبين صناعيين هامين في كل من عين الكبيرة و أولاد عدوان ، كما حاولنا إبراز ظاهرة اختلال التوازن بين مختلف بلديات الدراسة فيما يخص توزيع الأنشطة الصناعية .

الفصل الثالث: تناول دراسة القطاع التجاري لكونه نشاط استطاع خلال السنوات الأخيرة استرجاع مكانته و أصبح ينافس الزراعة و الصناعة .

*-**المحور الخامس** :خصص هذا المحور لدراسة إستراتجية التهيئة و التنمية البلديات محل الدراسة ، كما حاولنا واقتراح حلولا للتهيئة و التنمية .

-**الفصل الأول** : تم تناول إستراتجية التدخل في المناطق الجبلية بصفة عامة ، بطرح بعض الأسس و التصورات لكيفية التدخل لتنمية و تهيئة المجالات الجبلية الصعبة، لكونها متشابهة طبيعيا و سكانيا ،و اقتصاديا ،و محاولة إيجاد مخرجا للوضعية الكارثية التي آلت إليها المناطق الجبلية في الجزائر عامة و المناطق الشمالية لولاية سطيف خاصة .

-**الفصل الثاني** : تناولنا فيه اقتراح لبعض الحلول التنموية الاقتصادية و الاجتماعية من أجل تجاوز ظاهرة التخلف و التهميش ومن خلال تصور سياسة تنموية للبلديات الجبلية شمال ولاية سطيف، لأن الغاية في الأخير نجاح التهيئة التي سوف تأخذنا حتما إلى الحفاظ على المجال الريفي و بذلك ننجح في الحفظ على المجال الحضري في نفس الوقت .

6- الهدف من البحث

ولاية سطيف من أهم ولايات الوطن الشمالية التي تمتاز بامتدادها الواسع 0.27 %من المساحة الإجمالية و قوتها البشرية التي تمثل 4.18 % من سكان الجزائر و تعتبر ثاني ولاية بعد الجزائر العاصمة من حيث عدد السكان.و قد حاولنا من خلال هذا البحث المتواضع الوقوف على أهم الأسباب التي ساهمت إلى حد كبير في ظاهرة التخلف الذي يمس نسبة كبيرة من مناطقنا الجبلية ، التي لازالت تعاني من ظاهرة التهميش و الفوارق الحقيقية الواضحة بمقارنة ما موجود في المناطق السهليـــة

التي نجحت و لو نسبيا في تحقيق تنمية متوازنة في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ،كما حاولنا من خلال هذا البحث أن نبرز ظاهرة اللاتوازن في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نفس المجال الجغرافي،بحيث نجد بلديات تمتاز بحركية تنموية دائبة بينما بلديات أخرى تعاني من ظاهرة التخلف و التهميش رغم امتلاكها لنفس المؤهلات في الكثير من الأحيان ، كل هذا يجعلنا نتساءل عن مبررات انتهاج مثل هذه الأساليب في مجال التنمية بمختلف مجالاتها.

و لإبراز الفوارق المجالية الجغرافية المختلفة، تعمدنا اختيار مجال يمتاز بطابعه الجبلي الذي يحتل مساحة معتبرة من شمال ولاية سطيف و تقدر نسبة المساحة الجبلية فيه بنسبة 70% و تتراوح الارتفاعات 900م و2000م و كمتوسط 1450 م هذه المنطقة تمثل نسبة 10.74% من المساحة الإجمالية للولايـــة و 6.89% مساحـــة من حيث المساحة مقارنة مع مساحة ولاية سطيف المتربعة على 6549.64كلم^2 وسكانا 1.466.125 نسمة و بدون شك من خلال هذه المعطيات تبرز أهمية منطقة الدراسة مساحة و سكانا.فتحليل مختلف المعطيات التي الطبيعية و البشرية الاجتماعية و كذا الاقتصادية، سوف تسمح بدون بتشريح و تحليل الواقع الاقتصادي و الاجتماعي ، وإبراز ظاهرة التخلف و العزلة و التهميش التي عانت و لازالت تعاني منها البلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف هذا من جهة ، ومن جهة أخرى اقتراحنا لبعض الحلول ،كآليات من أجل مواجهة التخلف و تحقيق تهيئة و تنمية ريفية لمناطق الجبال تكون أكثر توازنا و اندماجا مع المجلات الجغرافية الأخرى محليا و وطنيا.

1-تقديم منطقة الدراسة

منطقة مجال الدراسة تتكون من 6 بلديات جبلية تقع في الجزء الشمالي من ولاية سطيف إذ نلاحظ أن نصف بلديات سطيف تقع في الشمال الذي يميزه الطابع الجبلي . يتكون مجال الدراسة من البلديات من الشرق إلى الغرب دهامشة عين الكبيرة ، أولاد عدوان ، عموشة ، تزي نبشار ، واد البارد _الخريطة01-و الجدول 01 و تقدر مساحتها الاجمالية بـــ703.56كلم² و تمثل بذلك نسبة 10% من المساحة الإجمالية للولاية المقدرة بـــ6549.64كلم² كما يقدر عدد ســـكانها بـــ 99.665 نسمة أي تمثل نسبة 6.89% من سكان الولاية التي قدرت حسب تقديرات حسب تقديرات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية في نهاية 2003 .بـــ1.466.125 ن.

جدول :01 المساحة و السكان في منطقة الدراسة سنة 1998

البلديات	عين الكبيرة	دهامشة	أ.عدوان	عموشة	تزي نبشار	واد البارد	منطقة الدراسة
المساحة/كلم2	64.05	104.30	27.57	86.02	71.62	50	703.56
عدد السكان/ن	32045	9709	8032	19756	18443	3013	90.799

2-موقع منطقة الدراســـة :

أ-إداريا:

تمتد منطقة الدراسة في شمال تراب ولاية سطيف تمتاز بحدودها الداخلية و الخارجية ، فداخليا تتصل مع عدة بلديات تابعة لترا

ب الولاية فمن الشرق بلدية معاوية و من الشمال الشرقي بلدية بني عزيز و سرج الغول ومن الشمال بلدية بابور ،و من الشمال الغربي بلدية خراطة، و من الغرب و الجنوب الغربي بلدية عين عباسة و جنوبا بلدية أورسيا و من الجنوب الشرقي بلدية بني فودة .و أما خارجيا فهي تتصل مع حدود و لاية بجاية من

ب-جغرافيا :

تمتاز منطقة الدراسة بموقعها الجغرافي المتميز و بحدودها الطبيعية من خلال السلاسل الجبلية الممتدة و المحيطة بها في معظمها من الشمال الغربي نحو الشمال الشرقي و تتمثل في سلسلة جبال البابور شمالا التي تمتد على طول الجهة الشمالية و الشمالية الغربية على مستوى بلديتي تزي نبشار و واد البارد بالإضافة إلى جبل مجونس جنوبا و جبل مغرس و جبل تزيت في الجهة الغربية .

و بهذا نقول أن الامتداد الكبير لهذه المرتفعات قد أعطى خاصية الطابع الجبلي لمنطقة الدراسة مما يجعلها من أكثر مناطق ولاية سطيف تضرسا.

ولاية سطيف و حدودها الإدارية

صورة جوية تبرز الحدود الإداريـــة لولاية سطيف ، ومجال الدراسة

المصدر: www.googleearth.com وإضافات الباحث

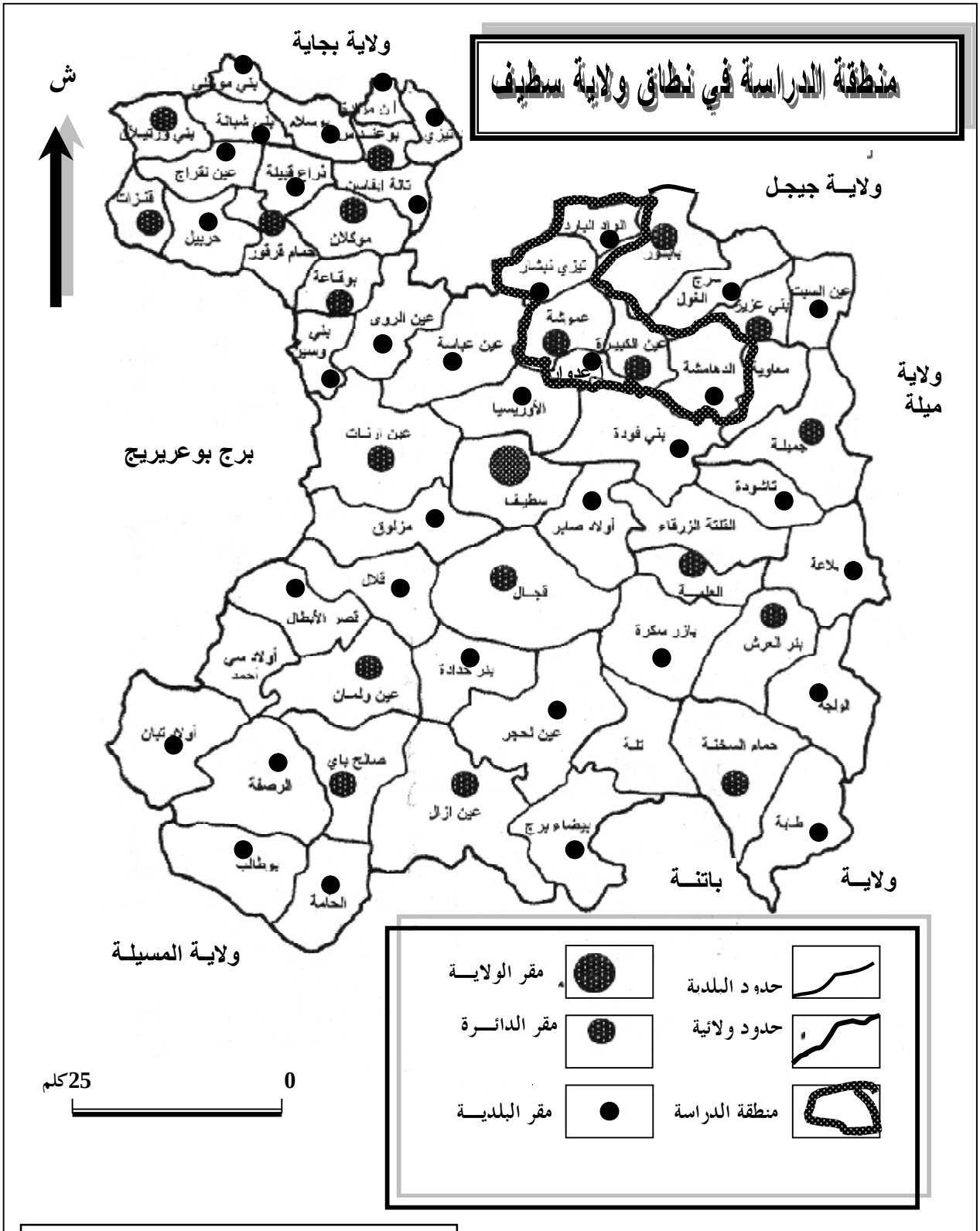

المصدر: المصالح الولائية و البلديــة و انجاز الباحث

الخريطة رقم:01

مشاتي و دواوير منطقـــة الدراســـة

1999-1998 Microsoft and/or its suppliers. All rights reserved.

0 10 كلم

مقر الولايـــة	◎
مشاتي و دواوير	◆
مجاري مائيـــة	
طرق رئيسيـــة	

المصدر: أطلس العالم ATLAS MONDIAL 1999

خريطـة :02

بلديات منطقة الدراسة

مقـر البلديـة

مقر البلدية و الدائرة

صورة جويـة ملتقطة بالأقمار الاصطناعية لمنطقة الدراسة
المصدر : www.googleearth.com مع إضافات الباحث

3- أشكال التقسيم الإداري:

أ-لتقسيم الاستعماري: لجأ الاستعمار الفرنسي في مرحلته الثانية من التوسع الاستيطان بالانتقال من المناطق الساحلية إلى المناطق الداخلية و من المدن إلى التغلغل في الريف الجزائري ، لكونها مناطق تكتسي أهمية اقتصادية هامة و هي الغاية التي جاء من أجلها الاستعمار بحيث تتوفر المناطق الشمالية للولاية على أراضي زراعية خصبة التي كانت تعتبر من أهم مناطق إنتاج الحبوب ،هذه السياسة الاستعمارية و الاستيطانية شجعت من قبل نابليون الثالث بعدما كان من أشد المعارضين لها من قبل.

(فقد اتجهت حكومة الإمبراطور إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق تشجيع الشركات الرأسمالية الأوروبية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كثيرة لأعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين الذين تتولى بتهجيرهم من أوروبا مقابل حصولهم على أراضي أملاك عقارية واسعة)[1].

و لتحقيق هذه السياسة فقد لجأ الاستعمار من خلال قوانينه التعسفية خاصة قانون سناتوس كونسلت 1863 لتفكيك النظام القبلي،و تفكيك البنية العقارية من خلال مصادرة أراض العرش و أراضي القبائل كما نص عليه قانون 1973 بعد مقاومة الشيخ المقراني و الشيخ الحداد 1871 التي انطلقت في منطقة مجانة ثم انتشرت في برج بوعريريج و معظم مناطق سطيف خاصة الشمالية منها.

و لبسط السيادة الاستعمارية على هذه المناطق ، و السيطرة أكثر على حركة الجزائريين فقد استحدث السلطات الاستعمارية الفرنسية نوعين من البلديات المختلطة في المناطق الريفية و الداخلية و و(البلديات الكاملة الصلاحيات)[2]commune en pleine exercice في المدن الكبرى خاصة الساحلية أين كان الحكم مدنيا ، مع استيطان كبير للمعمرين الأوروبيين الفرنسيين ،فقد أخضعت (البلديات المختلطة)[3]communes mixteللسلطة الاستعمارية المباشرة من خلال تجميع السكان في سلطة إدارية موحدة لتسهيل السيطرة عليهم، فقد كانت معظم هذه البلديات تابعة إداريا للبلدية المختلطة تاقيطونت TAGUITOUNT وقد أنشأت بموجب قرار 05 أفريل 1884 و التي كانت تشمل حينها بيروغوفيل . PEROGOVILLE و هي عين كبيرة حاليا التي تعتبر المقر الإداري لها و تنتمي إليها شوفريل CHEVREUL و هي بني عزيز حاليا ، إضافة بابور و عموشة و تزي نبشار .

وبعد قيام الثورة التحريرية قامت الإدارة الفرنسية سنة 1956 بتقسيم الجزائر إلى 12 عمالة DEPARTEMENTو 1535 بلدية ، وبقيت بلدية تاقيطونت البلدية الوحيدة ومقرها عين الكبيرة.

---

[1] René Passeron les grandes societés de la colonisation dans l'afrique du nord.page 135 1-

[2] - البلديات الكاملة الصلاحيات communes en pleine exercice المدن التي يسكنها أغلبية من الأوروبيين و تكون بحكم مدنـــي –المجالس البلدية المنتخبـــة-

[3] - البلديات المختلطة communes mixteبلديات يسكنها أغلبية من الجزائريين و أقلية من المعمرين و تخضع للحاكم العسكري و يساعده القياد و المكاتب العربيـــــة .

ب-تقسيم مرحلة الاستقلال :

تقسيم 1963:

عرف التقسيم الإداري الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال تطورا من حيث إعادة التقسيم الإداري تعبيرا عن السيادة الوطنية، بحيث ارتفع عدد الولايات من 12 أثناء المرحلة الاستعمارية إلى 15 ولاية أما عدد البلديات فقد شهد تقليصا من 1535إلى 676 بلدية محاولة منها لمحو آثار السياسة الاستعمارية التي اعتمدت في تقسيمها على أسس عنصرية و مصلحية لا غير ، بحيث شهدت منطقة الدراسة إنشاء بلديتين و هما عين الكبيرة و عموشة بدلا من البلدية المختلطة طاقيطونت –تزي نبشار

تقسيم 1974 :

انتقل عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية و عدد البلديات من676 إلى 701 سنة 1977 بعد إضافة 12 بلدية في الجزائر العاصمة ، أما في منطقة الدراسة فقد شهد التنظيم الإداري ، ترقيـــة بلدية عين الكبيرة إلى مستوى دائرة بحيث التي كانت تظم عدة بلديات مثل بابور و بني عزيز، إضافة إلى البلديات الحالية التي لم تكن خلال تلك المرحلة سوى تجمعات ثانوية تابعة لها ، مثل الدهامشة و أولاد عدوان.

تقسيم سنة 1984 :

شهدت الجزائر خلال مرحلة السبعينيات و بدية الثمانينيات تحولات و تطورات كبيرة في المجال الديموغرافي، وبهذا ارتفع عدد الولايات إلى 48 ولاية و عدد البلديات إلى 1541 بلديةأما بالنسبة لمنطقة الدراسة فقد شهدت نفس التحول في التنظيم الإداري حيث رقيت بعض المراكز الحضرية إلى بلديات و هي تزي نبشار ، واد البارد من أجل التخفيف على بلدية عموشة ، كما رقيت عموشة إلى دائرة في نفس التقسيم و يتبـــع إلى إقليمها كل من بلديتي تزي نبشار و واد البارد ،و في إطار نفس التقسيم أصبحت كل من و الدهامشة و أولاد عدوان كبلديتين تابعتين لإقليم دائرة عين الكبيرة لقد ساهم هذا التقسيم الجديد في إعطاء نفس كبير للتنمية المحلية و تقليص الفوارق بين مختلف المناطق في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،بالإضافة إلى تسهيل الشؤون الإدارية بالنسبة للمواطن و تخفيف العبء على البلديات الأخرى .

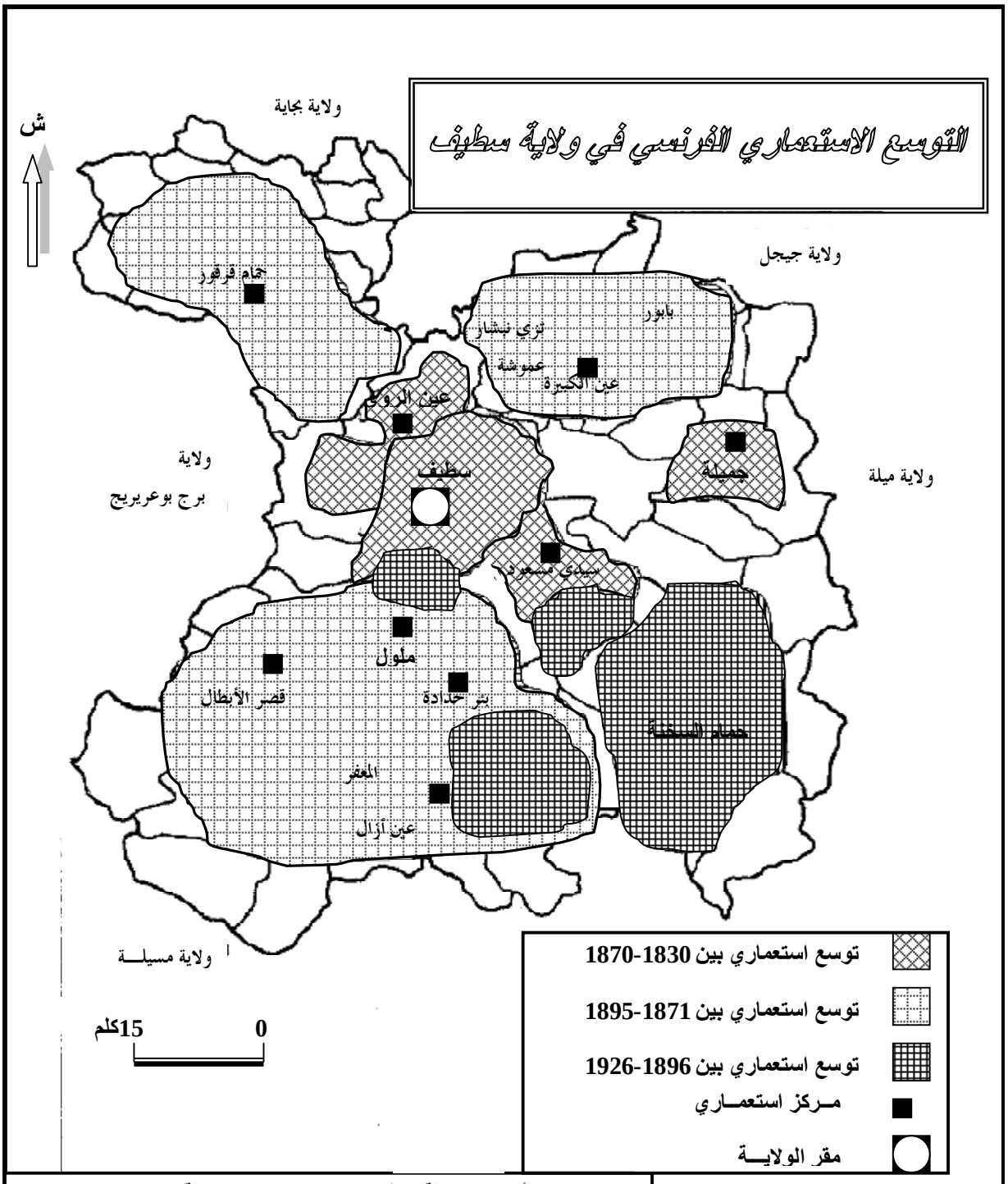

أنجزت الخريطة من قبل الباحث اعتمادا على دراسة مارك كوت
Marc Cote .Mutation Rural En Algerie Ca Des Hautes Plaines De L'Est OPU 1981 Carte 18

خريطة : 03

التقسيم الإدارى الاستعمارى –بلدية تاقيطونت المختلطـة -

خريطة:04

المصدر: أرشيف بلدية عين الكبيرة

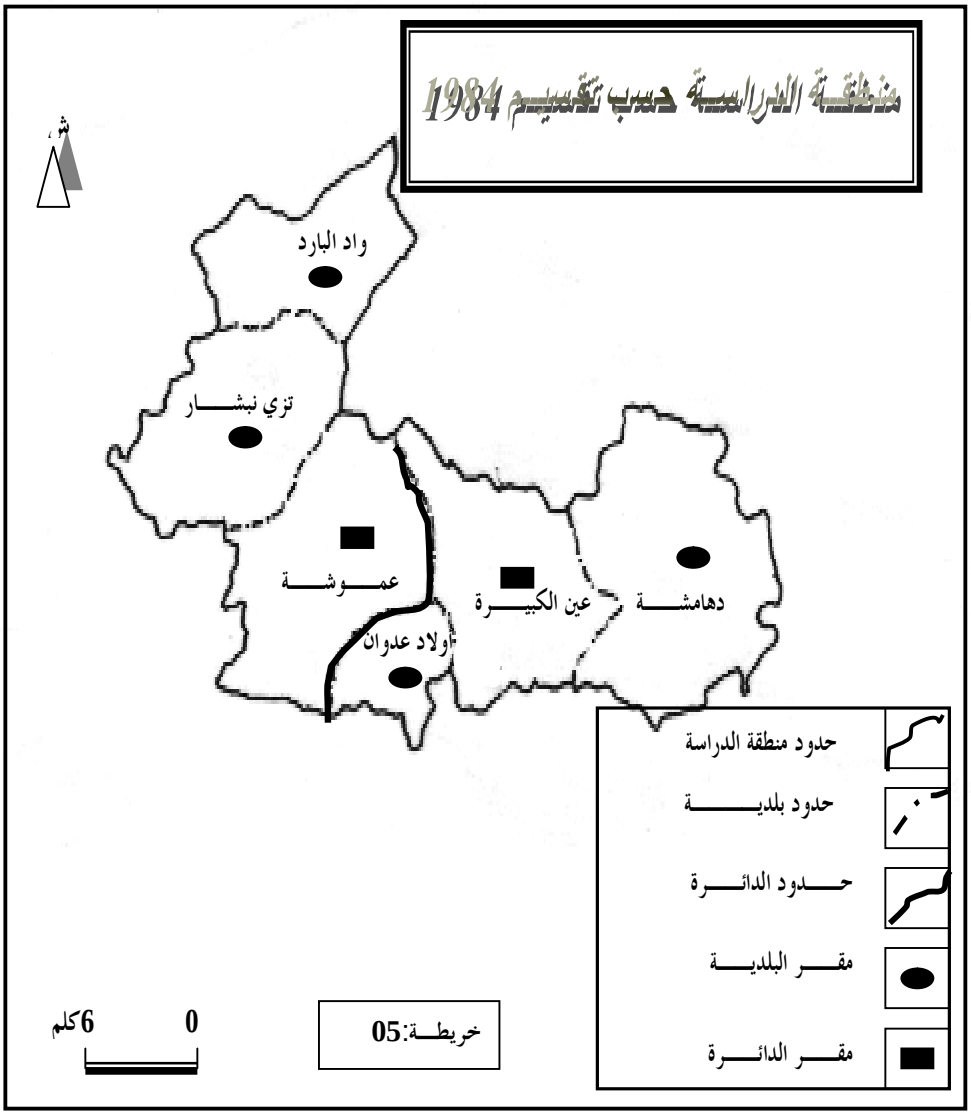
منطقة الدراسة حسب تقسيم 1984
ش
واد البارد
تزي نبشـــار
عمـــوشـــة
أولاد عدوان
عين الكبيـــرة
دهامشـــة
حدود منطقة الدراسة
حدود بلديـــــة
حـــدود الدائـــرة
مقـــر البلديـــة
مقـــر الدائـــرة
خريطـة:05
0 6كلم

المحور الأول: التخلف و المصاعب الطبيعية

مجالات جغرافية تمتاز بطابعها الجبلي الصعب، ساهم في تخلفها و عزلتها و تهميشها.

الفصل الأول

1-1: الخصائص الطبوغرافية و الجيولوجيـــة

1-1-1: الخصائص الطبوغرافيـــة:

سيادة الطابع الجبلي ، وضعف امتداد السهول زاد في تخلف و معاناة السكان،و أثر سلبا على نشاطهم واستقرارهم في المناطق الجبلية و الريفية .

إن المتصفح للخريطة الطبوغرافية لمنطقة شمال سطيف سوف يلاحظ بدون شـــك طابع المرتفعات التي تمتاز بها المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى للولايـــة بحيث تقل المرتفعات و تمتد السهول التي يصل ارتفاعها 800م عن مستوى سطح البحر ،وبهذا نسجل أن المرتفعات تمثل في منطقة الدراسة نسبة 70% من المساحـــة الإجمالية للبلديات محل الدراسة بحيث أن متوسط الارتفاع كبير هو 1300م ، و من هنا نبرز ظاهرة الطابع الجبلي الذي يعتبر الســـمة الطاغيـــة على منطقة الدراســـة بينما أخفض نقطـــة تصل إلى 600م في منطقة واد البارد شمالا و أعلى نقطـــة هي قمة جبال البابور 2004 م دائما في نفس المنطقـــة و نلاحظ ازدياد الارتفاع عموما كلما اتجهنا جنوبا بحيث أن الارتفاع يتراوح بين 700-800م باستثناء قمم الجبال التي يتجاوز ارتفاعها 1000م في الكثير من الأحيان .بينما نلاحظ امتداد المناطق السهلية على مساحات صغيرة جدا و تتخللها تلال و منحدرات كثيرا ما تكون على شكل أخاديد تشكلت بفعل نشاط عمل الحت المائي من خلال السيول و المجاري المائيـــة . كما تمتاز منطقـــة الدراسة عموما بطابع الانحدارات الشديدة التي تصل إلى حوالي 25% و هي تمثل أقداما للجبال

و لدراسة دقيقة و بأكثر تحليل حاولنا تحديد الخصائص الطبوغرافيـــة لكل بلدية ، رغم أن البلديات المدروسة تشترك في الخصائص الطبيعية و المتمثلة في سيادة الطابع الجبلي .

- عين الكبيرة :

يطغى الطابع الجبلي على معظم تراب البلديـــة، بحيث تقع البلدية على منحدر يصل ارتفاعه حوالي 550 م فوق مستوى سطح البحر كما و يتموضع مقر البلديـــة على مستوى قدم جبل زريب الممتد جنوبا بارتفاع 1300م و جبل شناتور في الشمال غربي بارتفاع 1370م ،كما يمتد جبل مجونس 1461م على حدود

البلدية نحو الجنوب مع بلدية بني فودة و هو يمثل بذلك أكبر مرتفع جبلي في البلدية و تمتاز بانحداراتها الشديدة التي تتراوح بين 5-15% مما يجعلها عرضة لنشاط التعريـــة الدائمة خاصة في المناطق الخالية من النباتات الغابية، أين تبرز الأخاديد على شكل تلال و منخفضات.

- دهامشة :

بلدية تمتاز بتنوع في المميزات الطبوغرافية من جبال و سهول و تلال بحيث يقدر متوسط الارتفاع 967م و تمتاز بانتشار كتل جبلية ذات الارتفاع المتوسط تتمثل في جبل مول الجديان 1225م ، جبل سناتور و جبل الدردام 1177م كما تتخلل هذه الكتل الجبلية منخفضات و انحدارات و امتداد لبعض السهول الضيقة التي يتراوح ارتفاعها بين 700-720م إلى الجهـــة الشمالية من البلديـــة ،كما تتميز بمنحدراتها و أخاديدها متأثرة بعوامل الحت و التعريـــة ، خاصة و أن المنطقة تمتاز بعدم كثافـــة الغطاء النباتي جعلها عرضة لعمل السيول خلال فصل الشتاء مما أثر تأثيرا واضحا على المظهر المورفولوجي و الطبوغرافي للبلديـــة .

- أولاد عـــدوان: بلديـــة تتمركز على ارتفاع حوالي 760م تمتاز بالتناوب بين الجبال و المرتفعات شمالا و غربا و الطابع السهلـــي الذي يمتد جنوب و شرقا ، تتموضع بلدية أولاد عدوان على مستوى قدم جبل العسل الذي يصل ارتفاعه إلى 1336م ، تمتد جنوبا مناطق شبه مستوية لكنها تمتاز بارتفاعها الذي يتراوح بين 800-1000م كثيرا ما تكون على شكل تلال صالحة للزراعة.

- *عموشـــة :* يتموضع مقر البلدية في حوض أو منخفض يصل غرتفاعه530م و هي محاطة بمرتفعات جبلية كل الجهات تقريبا من التي يتراوح ارتفاعها بين 900م –1100م و هي امتداد لجبل سناتور و جبل العسل كما تمتاز المنطقة بانتشار مساحة كبيرة من التلال التي تمتاز بأخاديدها و التي تشكلت بفعل التعرية على مستوى المنحدرات لتكويناتها الصخرية الهشة و تستغل في النشاط الزراعي.

- *تزي نبشار:* بلدية تمتاز بطابعها الجبلي و ضعف امتداد السهول ، حيث أن مقر البلدية يتواجد تقريبا على مستوى قمة جبل أي على ارتفاع 950م و تمتد في البلدية مناطق جبلية من كل الجهات مثل جبل منتانو 1156م شرقا و جبل كلاوم 1112م غربا ، كما أن ما يميز الطابع الطبوغرافي لهذه البلدية هو الانحدارات الشديدة التي تصل إلى 15% و التي تمتاز بنشاط التعريـــة السريعة و الواسعـــة خاصة خلال فصل الشتاء بسبب شدة الانحدار و التكوينات الصخرية الهشة و ضعف كثافـــة الغطاء النباتي باستثناء بعض الغابات الصنوبرية الممتدة على مساحات ضيقـــة .

- وادي البارد :

تمتاز البلدية بطابعها الجبلي الذي يغطي معظم مساحتها بحيث تمتد سلسلة جبال البابور في أراضيها الشمالية بحيث يقدر ارتفاعها 1833م بينما أعلى قمـــة لجبال البابور هي 2004م تقع إلى الشمال الشرقي ، و تقدر أخفض نقطة 600م على مستوى المنخفضات و الأودية العميقة الممتدة بين الجبال ، و يقدر متوسط الارتفاع هو 200م ، كما تمتاز بطابع المنحدرات الشديدة خاصة على مستوى سلسلة جبال البابور أين تتجاوز في بعض الأحيان 25 % هذه المنحدرات التي أصبحت تشكل عائقا كبيرا يعاني منه سكان البلدية ،الذين تعرضوا للتهميش و العزلة.

إن دراستنا للخصائص التضاريسية لمنطقة الدراسة يجعلنا نستخلص بعض المميزات العامة لمنطقة الدراســـة و التي تتمثل على الخصوص في:

***سيادة الطابع الجبلي الذي يسود منطقة الدراســـة و البلديات الشمالية للولاية، بالمقارنة بالمناطق الجنوبية التي تمتاز بامتداد كبير للأراضي المستوية على شكل للسهول يصل ارتفاعها 900م .**

*** انتشار واسع للانحدارات على مستوى أقدام الجبال خاصـــة السفوح الجنوبية لجبال البابور**

*** انحصار الطابع السهلي ، و الذي نجده يمتد خاصـــة في الجهة الجنوبية لمنطقة الدراسة على شكل سهول يتراوح ارتفاعها بين 600م-800م على العموم ، و هي عبارة عن تر سيبات الزمن الرابع**

*** انتشار كبير للأخاديد بسبب نشاط الحت و التعرية على مستوى المنحدرات الجبليـــة و يعود ذلك لهشاشة التكوينات الصخرية التي تمتاز بها المنطقة عموما و ضآلة كثافة الغطاء النباتي .**

*** طابع التلال الرسوبية التي تمتاز هي كذلك بتعرضـــها للحت و التعرية لهشاشة تكويناتها الصخرية.**

*** امتداد منخفضات رسوبية تشكلت بفعل نشاط التعرية هي عبارة عن أودية كاذبة تمتاز بجريانها شتاءا بينما تجف صيفا ساهمت برواسبها في تشكيل تربة هذه المنخفضات الصالحة للزراعة.**

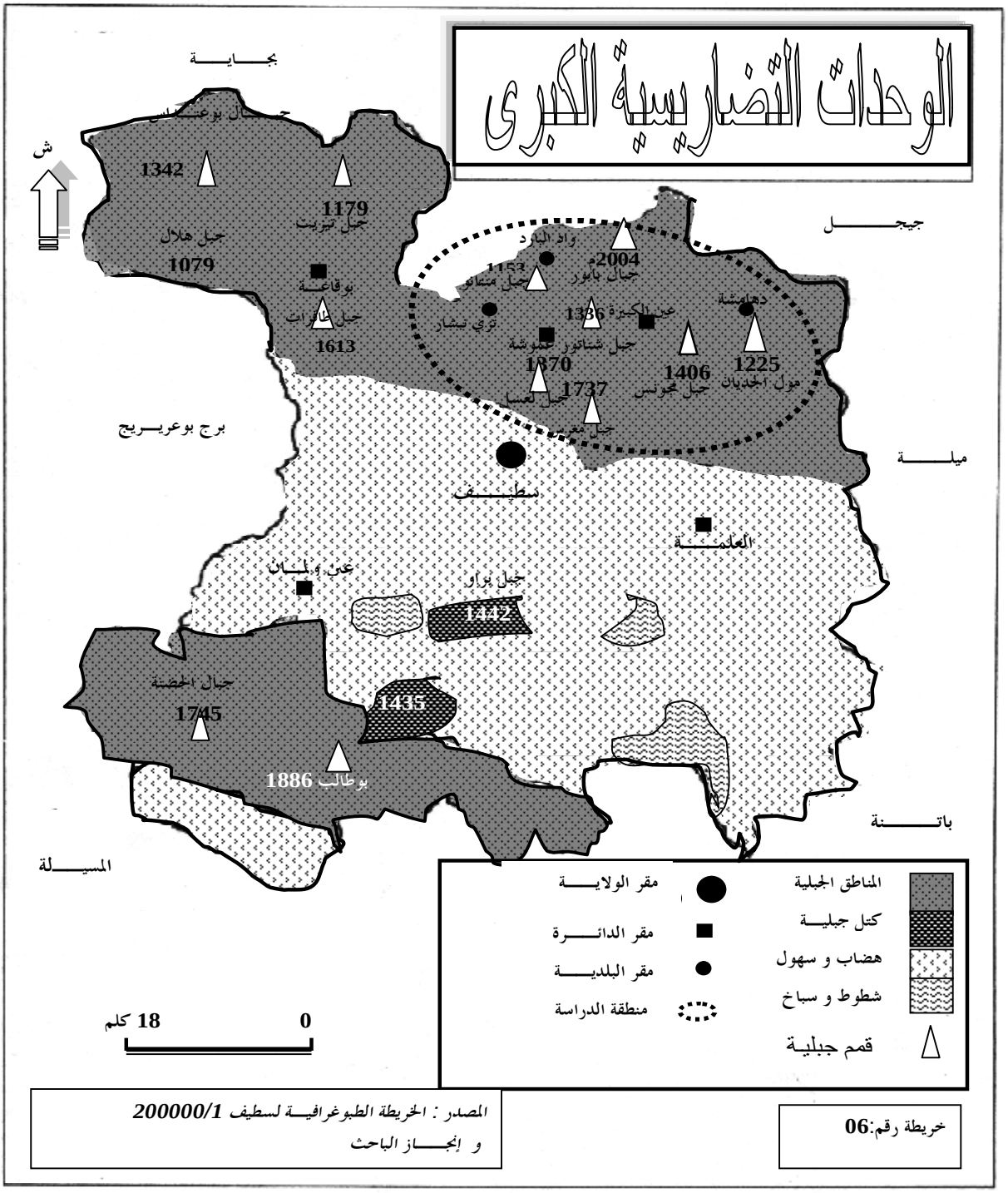

المصدر : الخريطة الطبوغرافيـــة لسطيف *200000/1*
و إنجـــاز الباحث

خريطة رقم:**06**

الخصائص التضاريسية لمنطقة الدراسة

صورة ملتقطة بالاقمار الاصطناعية تبرز سيادة الطابع الجبلي ، الذي يميز البلديات الشمالية لولاية سطيف كما تبرز أم الجبال المنتشرة في بلديات منطقة الدراســة .

المصدر : موقع قوقل إرث – و إضافات الباحث.

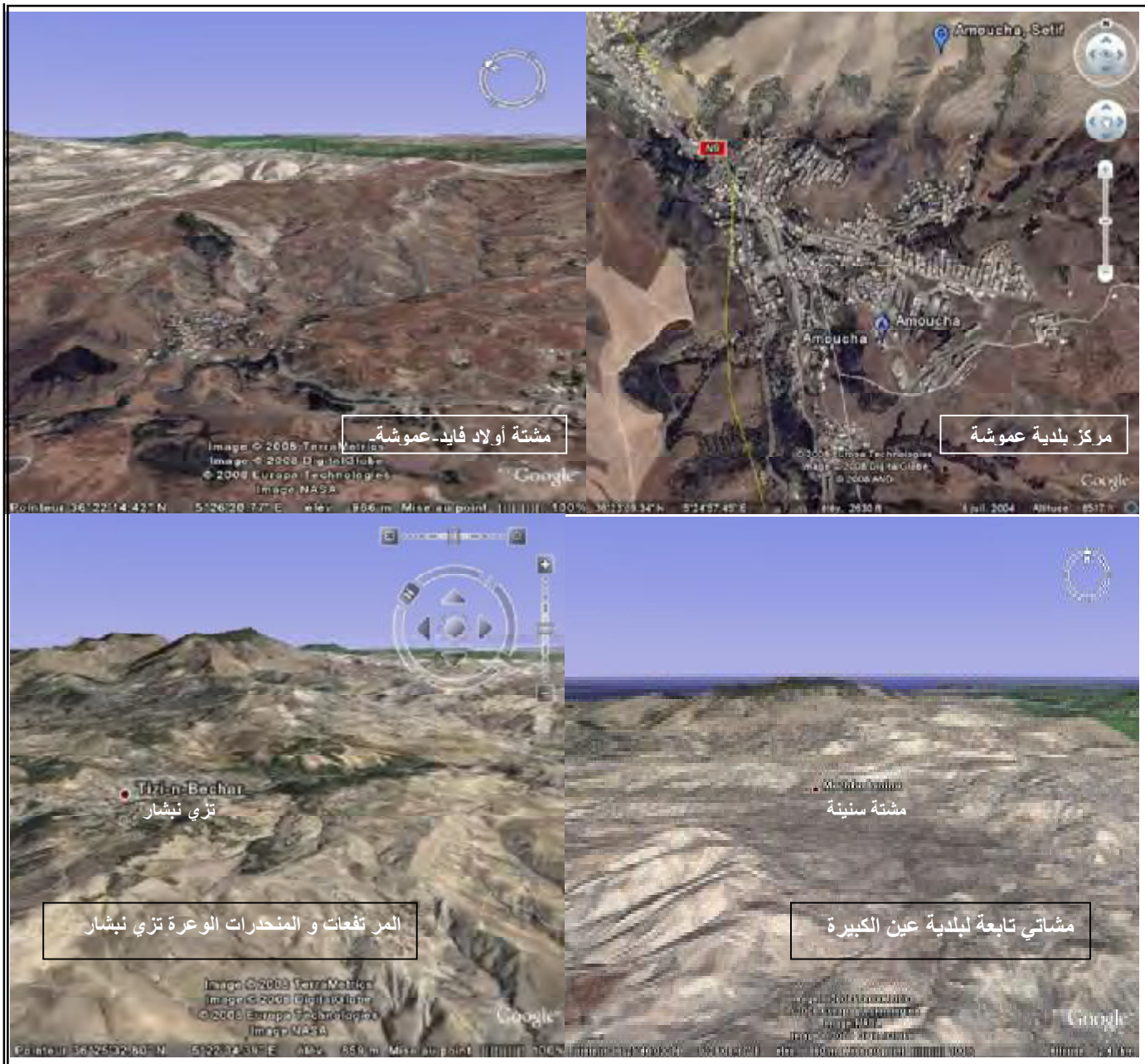

صور جوية ملتقطة بالأقمار الاصطناعية تبرز جانبا من الطابع الجبلي و انتشار الأخاديد والأودية الذي يعتبر الخاصية الرئيسـية لطبوغرافية منطقة الدراسة و تمثل الصور بعض مناطق بلديات كل من عين الكبيرة و عموشة و تزي نبشار و بعض المشاتي التابعة .

المصدر : قوقل إرث 2008 www.googleearth.com

1-1-2- خصائص البنية الجيولوجيـــــة[1]

منطقة تمتاز ببنيتها الجيولوجية الحديثـــة و بتنوع في تشكيلاتها الصخريـــة .

يتميز الإقليم الشمالي للجزائر بتكويناته الحديثة ،و تعود للزمن الأول وما بعده ، كما أكثر امتزاجا وتنوعا بسبب فعالية الحث المائي وشدة الحركات الإلتوائية والبنائية التي تمت في الزمن الثالث وبداية الزمن الرابع،و قد أدت الحركة الألبية التي انتابت إفريقيا الشمالية و منطقة البحر المتوسط و جنوب أوروبا خلال الزمن الثالث، و التي أدت إلى بروز السلاسل الجبلية الأطلسية في المغرب و الجزائر كجبال الأطلس التلي و الصحراوي و جبال الألب في أوروبا و التي تمتاز بعدم استقراها التكتوني بحيث تعيش هذه المناطق من حين لآخر حركات زلزالية تمتاز بعنفها كان أخطرها زلزال الأصنام في 1980 و زلزال و بومرداس سنة 2006 ، كما تعتبر المناطق الشمالية لولاية سطيف أكثر المناطق تعرضا للحركات الزلزالية حيث تعيش من حين لآخر حركات متوسطة عموما مقرها سلسلة جبال البابور التي تمتاز بانكسار عميق .و قد ساهمت الحركة الألبية في بناء السلاسل الجبلية للمنطقة الشمالية لولاية سطيف و منطقة الدراسة و منها سلسلة جبال للبابور و جبل مجونس و أم الجديان و جبل العسل و مغرس.كما تتميز ولاية سطيف خاصة المناطق الشمالية منها بتنوع التكوينات الصخرية من الزمن الأول و الثاني و الثالث إلى الزمن و الرابع كما تبرزه الخريطة 07 للتكوينات الجيولوجية لمنطقة سطيف.

تكوينات كلسية :تشمل هذه التكوينات التي تعود للزمن الثاني و هي عبارة عن تكوينات الكريتاسي العلوي والمتوسط بالإضافة إلى الترياسي عدة مناطق على شكل طبقات و يمتد على مساحة واسعة على مستوى سلسلة جبال البابور أي في واد البارد و تزي نبشار و الجهة الغربية من عموشة ، كما نجده على شكل كتل في جبل مجونس بعين الكبيرة و شرق الدهامشة و بني فودة في الجنوب الشرقي.

تكوينات مارنية ،مارنية كلسية ،كريطاسية :

تكوينات متنوعة من المارن و الكلس تعود أساسا إلى الزمن الثاني و الثالث خاصـــة الى عصر الأيوسين و الباليوسين و الكريطاسي و تنتشر في المناطق الشرقية لمنطقة الدراسة خاصة في عين الكبيرة و الدهامشة و تكون على مستوى المرتفعات الجبلية خاصة على مستوى جبل مجونس و أم الجديان.

تكوينات جبسية و طينية :

وفي الزمن الثاني بعصوره الثلاثة الأساسية ظهرت تكوينات الكريتاسي و المتمثلة في تكوينات جيرية أو جبسية طينية و في بعض الحالات حصوية و رملية تتكشف على مستوى المنحدرات و السفوح الجبلية و تشمل

[1]- Notice explicative de la carte geologique de kharata et setif 1/50000

خاصة جبل النصارة بعين الكبيرة و أم الجديان في الدهامشة و جبل العسل في أولاد عدوان كما يمتد على السفوح الجبلية لشمال عموشة و الشرقية لتزي نبشار.

رواسب الزمن الرابع القديم و الحديث:

وفي الزمن الرابع استمرت التبدلات الجيولوجية ، لتغطي تكوينات هذا الزمن اكبر أجزاء الجزائر الشمالية فرواسبها تحتل منخفضات الهضاب العليا والسهول و المنخفضات ، كما تنتشر هذه التكوينات على طول الأودية ، في شكل أحزمة طبقية وهي تكوينات فيضية في اغلبها ، حملتها مياه الأودية والسيول ، ورسبتها حيث السهول والمنخفضات .

رواسب شكلت لنا بعض السهول الرسوبية و الفيضية التي تمتاز بخصوبتها ، كما و يغلب عليها طابع التربـــة السوداء ، كما تمتاز عدم تماسكها مما جعلها عرضة للحت و التعريـــة خاصة على مستوى التلال و تمتد خاصة في الجهة الشمالية الشرقية و الغربية لعين الكبيرة في جبل مجونس و أم الجديان و التي تستغل في النشاط الزراعي خاصة زراعـــة الحبوب كالقمح و الشعير .

فعموما نقول أن التكوينات الكلسية و المارنيـــة و تكوينات الزمن الرابع هي السائدة في منطقة الدراســـة بحيث تكون التكوينات الرباعية السهول الرسوبية الزراعية أما التكوينات الكلسية فتكون خزانات للمياه الجوفيـــة ، و لهذا نلاحظ أن منطقة الدراسة و المناطق الشمالية لولاية سطيف على العموم تمتاز بتوفر كميات هائلة للمياه لجوفيـــة و على الخصوص في جبال البابور.

و بهذا و من خلال دراستنا لخصائص البنية الجيولوجية للمناطق الشمالية لولاية سطيف ، نبرز أن منطقة الدراسة تمتاز بحداثة تكويناتها الجبلية التي تنتمي للزمن الثالث الناتجة عن الحركة التكتونية الألبية التي انتابت منطقة شمال إفريقيا و جنوب أوروبا و البحر المتوسط قد أدى هذا إلى عدم استقرار المنطقة تكتونيا ، بحيث كثيرا ما تتعرض لحركات زلزالية متوسطة،كتلك التي ضربت المناطق الشمالية على مستوى جبال البابور سنة 2005و مست واد البارد و تزي نبشار بني و رثلان ، بوعنداس و قترات كما ساهم ذلك في بروز تكوينات صخرية من الزمن الثاني و الثالث و الرابع المشكلة للمنطقة على مستوى الجبال و الهضاب و التلال و السهول ، هذه التكوينات الهشة ساهمت بشكل مباشر في تنوع المظاهر التضاريسية و نشاط الحت و التعرية الذي يمس معظم المناطق التي تمتاز بهشاشة تكويناتها الصخرية و انعكس سلبيا على الزراعة من خلال تقلص المساحات الزراعية و صعوبة استغلالها.

البنية الجيولوجية لولاية سطيف

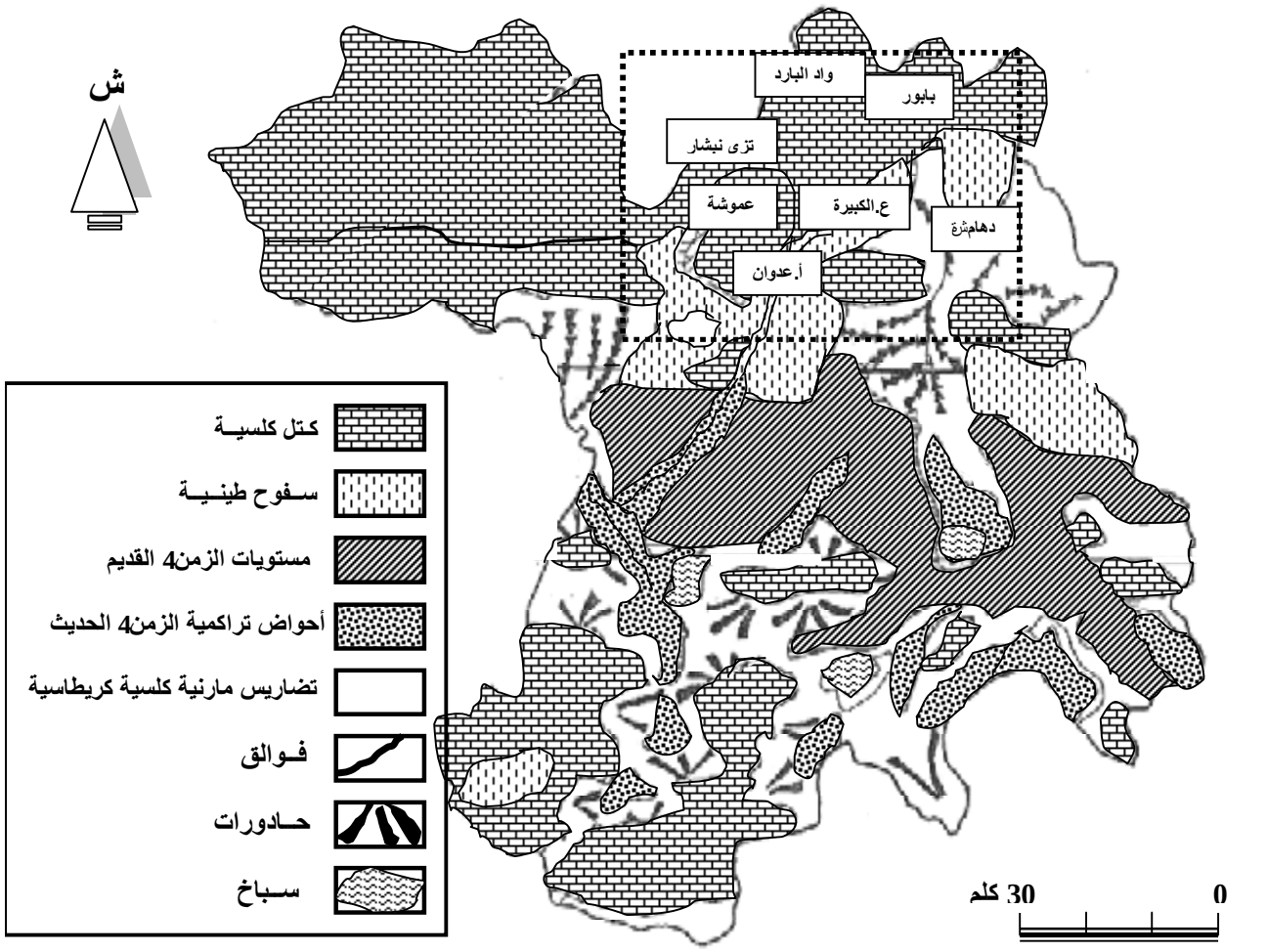

المصدر : - مذكرة كشوكالي عن كوت 1979و فيلا 1980 و تحسينات الباحث

الخريطـة:07

صور جوية تبرز خاصية تشكل و انتشار واسع للأخاديد و الأودية و التلال و المنحدرات الناتجة عن البنيـــة الجيولوجية الهشة و التي تعرضت إلى نشاط كبير و سريع للحت و التعرية المائيـــة السيول و نشاط الرياح و مما سهل العملية التكوينات و الترسبات الصخرية الهشـــة .الصورهي لأحدى مناطق التابعة لبلديتي واد البارد و تزي نشار .

المصدر : برنامج موقع قوقل إرث www.google earth.com

الفصل الثاني

1-2- الخصائص المناخية و الشبكة الهيدروغرافيـــة

1-2-1-الخصائص المناخيـــــة :

منطقة تمتاز بمناخ شبة رطب شمالا و شبه جاف جنوبا مع اختلاف في كميات التساقط .

إن اهتمامنا بدراسة العناصر و الخصائص المناخية آت من منطلق أهمية و تأثير هذه العوامل في مجال في حياة الإنسان و نشاطه الاقتصادي ، فكثرا ما تكون المصاعب المناخية عاملا من عوامل عدم الاستقرار السكاني ، و تفاقم مشاكل التخلف في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية .

تمتاز المناطق الشمالية لولاية سطيف بوقوعها في نطاق المناخ المتوسطي الشبه الرطب ، إذ تعتـــبر بلـــديات منطقة الدراسة أوفر حظا في ما يخص التساقط حيث تستقطب كمية معتبرة مـــن التســـاقط الـــتي يصـــل متوسطها عموما إلى حوالي 750ملم و تصل في القمم الجبلية مثل البابور الى 1200م بينما تتنـــاقص هـــذه الكمية كلما اتجهنا جنوبا لتصل إلى حدود 500ملمهذا التذبذب في التساقط يؤثر سلبا بدون شك علـــى النشاط الزراعي ، كما تمتز المنطقة الشمالية بتساقط معتبر للثلوج التي قد تبقى في بعض الأحيان حتى شهر مايو على قمم الجبال و أيام الصقيع و رياح السيروكو الحارة ، وعدم استقرار في درجات الحرارة .

1-2-1-1 النطاقات المناخية :

إن تصفحنا للخريطة رقم 06 التي تمثل النطاقات المناخية لولاية سطيف ، يجعلنا نستنتج التنوع في النطاقات المناخية الحيوية بحيث نلاحظ درجة الرطوبة تزداد كلما توجهنا من جنوب الولاية إلى شمالها ، و تتنـــاقص عكسيا و هي خاصية المناخ في الجزائر ،بحيث أن القرب من ساحل البحر المتوسط يجعل المناطق الشـــمالية أكثر رطوبة بفعل تأثرها بالتيارات البحرية ، كما أن عامل التضاريس و الارتفاعات الـــتي تميـــز المنـــاطق الشمالية للولاية و على الخصوص بلديات محل الدراسة يجعلها تقع في نطاقين مناخيين و هما:

-شبه رطب معتدل: يشمل هذا النطاق المناخي الأجزاء الشمالية من منطقة الدراسة خاصة شمـــال عـــين الكبيرة ،واد البارد و تزي نبشار و يمتاز بكميات تساقط معتبرة تصل إلى أكثر من 1000 ملم في المرتفعـــات الجبليـــة خاصة على مرتفعات جبال البابور 2002م، كما يمتاز باعتدال حراري عموما خلال فصل الصيف بينما يمتاز ببرد قارص خلال فصل الشتاء و تساقط الثلوج على المرتفعات الجبلية .

-مناخ انتقالي : يشمل الأجزاء الجنوبية من منطقة الدراسة و هو مرحلة انتقالية بين المنا شبه الرطب إلى المناخ شبه الجاف إذ نلاحظ تناقص تدريجي لكميات التساقط مع ارتفاع محسوس لدرجة الحرارة و كلما اتجهنا جنوبا ظهرت مميزات المناخ شبه الجاف ، بالإضافة إلى امتداد الطابع السهلي و تقلص الطابع الجبلي في جنوب الولاية .

1-2-1-2-الرطوبة :

تمتاز المنطقة برطوبتها مقارنة بالمناطق الجنوبية للولاية كونها قريبة من التأثيرات البحرية من جهة إلى جانب تأثير الغطاء النباتي الذي يكسو المناطق الجبلية خاصة البابور و نسجل كمتوسط للرطوبة لولاية سطيف في حدود 66% بينما في المناطق الشمالية قد تصل إلى 70% و سجل في نفس السنة أقصى حد للرطوبة النسبية في حدود 83.3% هذه الرطوبة التي تكون معتبرة خاصة بين شهر نوفمبر حتى نهاية شهر مارس في الحالات المناخية العادية أي بعيدا عن الطفرات المناخية التي قد تمس الجزائر ككل في بعض السنوات التي تؤدي الى ظاهرة الجفاف كما تسجل أدناها بـ 47.3% خلال الصيف خاصة بداية من شهر ماي إلى سبتمبر حيث الجفاف خاصة في شهري جويلية و أوت. و بهذه المعطيات الخاصة بالرطوبة و التساقط أن المناطق الشمالية لولاية سطيف تنمي مناخيا الى المنطقة الشبه الرطبة .

1-2-1-3-الأمطـــار:

تساقطات مطرية شتوية معتبرة لكنها متذبذبة،و ينقصها الاستغلال المحكم .

تبين المعطيات المناخية للتساقط في محطة عين الكبيرة و محطة الأرصاد الجوي سطيف ، و معطيات خريطة08 التي توضح التساقط للشرق الجزائري، أن المنطقة الشمالية تستقطب كميات من التساقط،من الأمطار و الثلوج و تشمل بذلك بلديات منطقة الدراسة إذ نلاحظ أن كمية التساقط قدرت في عين الكبيرة 948 ملم و في عموشة 1006 ملم سنة و تصل إلى 1200ملم على مستوى المناطق الجبلية و المناطق الواقع شمالا في نطاق المناخ الرطب بينما نلاحظ تراجع كمية التساقط في سنوات الجفاف خاصة خلال سنة 2000 .تمتاز المنطقة بخصائص المناخ المتوسطي أي شتاء ممطر بارد و صيف حار جاف و لهذا نلاحظ أن المرحلة الرطبة تبدأ من نوفمبر إلى أفريل لتترك المجال للمرحلة الجافة لأكثر من 7 أشهر حيث الحرارة و الجفاف كما يبينه الشكل رقم 1و2 يقدر أدنى كمية المسجلة في التساقط بحوالي 7 ملم في شهر جويلية و أقصاها في شهر جانفي بحوالي 282 ملم .فظاهرة تذبذب سقوط الأمطار هي السمة الرئيسة لمناخ المنطقة التي تنتمي لمناخ البحر المتوسط الممطر و البارد شتاءا و جاف حار صيفا ، و كثيرا ما يساهم هذا المناخ بخصائصه المناخية في مشاكل كثيرة تمس سكان هذه المناطق .

خريطة النطاقات المناخيـــــــة لولايـــــة سطيف

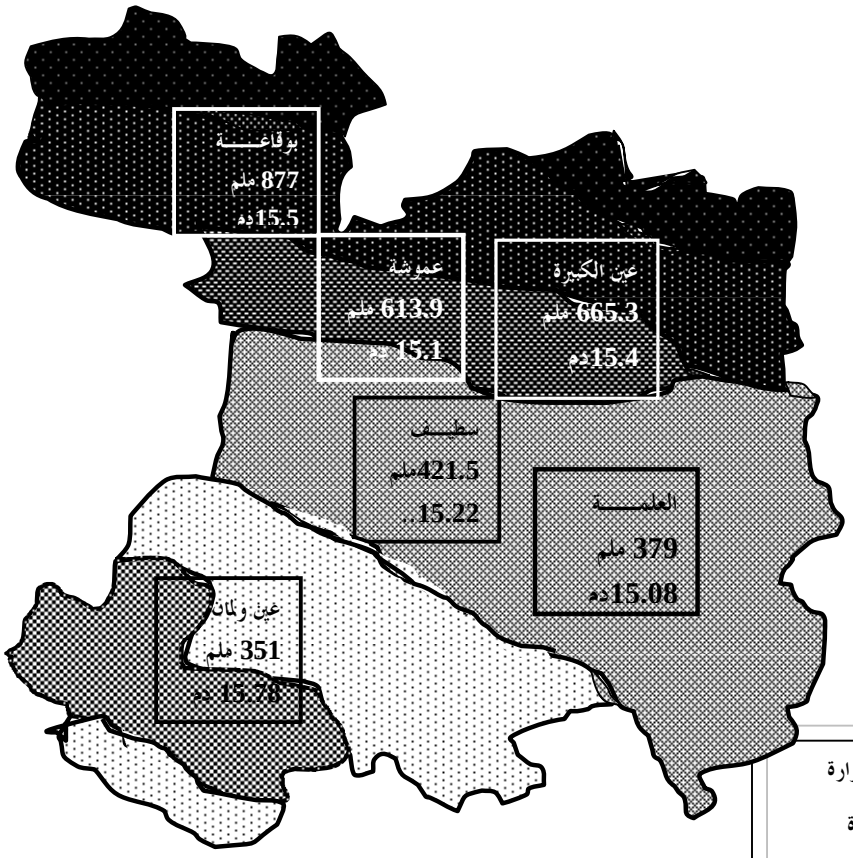

محطـــة للرصد الجوي
الفترة 2000-2003
ملـــم : كمية التساقط السنوي
د.م : متوسط الحرارة السنـــوي

- مناخ معتدل رطب معتدل الحرارة
- مناخ شبه رطب معتدل الحرارة
- منـــاخ انتقالـــــي
- مناخ شبه جاف حار و بارد
- مناخ قاري جاف و حـــار

0 12 كلم

المصدر: النطافات المناخية paw wilaya de setif
مصالح الرصد الجوي لولاية سطيف

خريطـــة : 08

التساقط في الشرق الجزائري

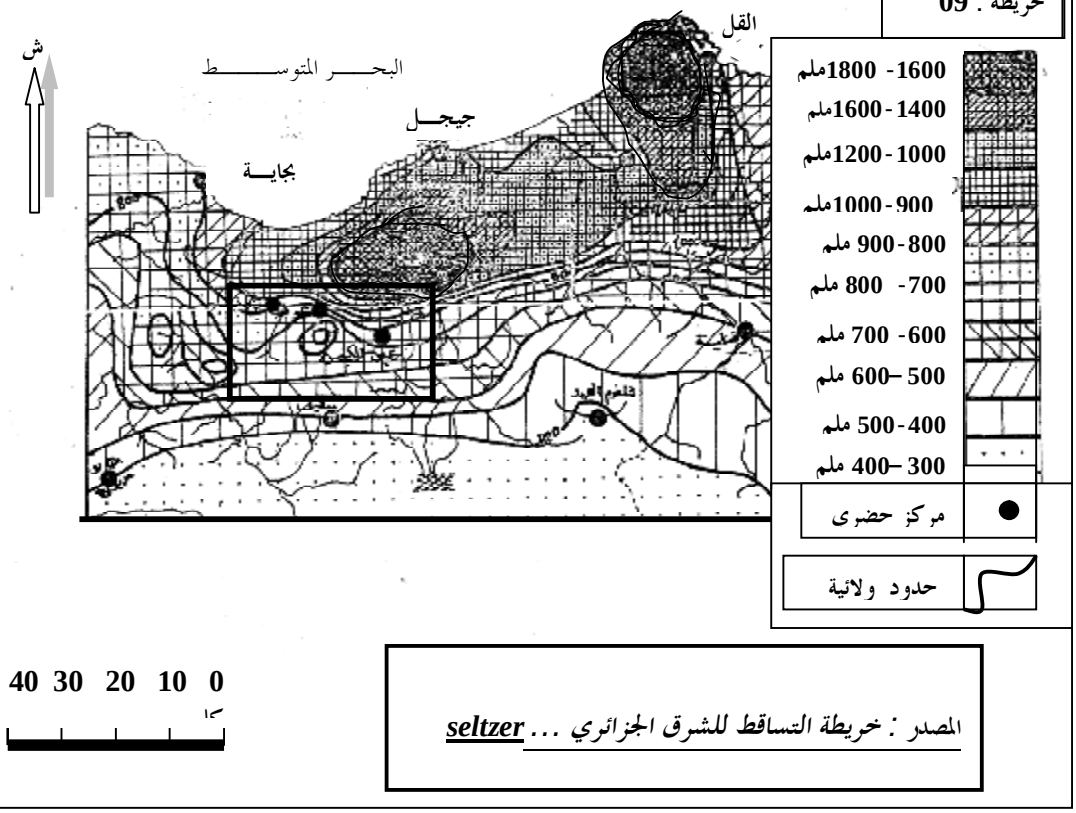

المصدر : خريطة التساقط للشرق الجزائري ... ***seltzer***

تغيرات الحرارة و التساقط بين 2003-2004 – محطة عين الكبيرة -

جدول :02

الشهور		جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع المتوسط
التساقط 2003		276	50	46	144	51	8	4	11	70	58	39	184	941ملم
التساقط 2004		17	48	50	109	118	29	16	7	23	30	98	188	733ملم
الحرارة	2003	4.6	3.9	9	12.7	17.1	21.3	28.5	26.6	20	16.4	10.2	5	14.6
	2004	5.5	8.2	9.8	10.6	13.2	21.7	25.9	26.3	20.5	18.4	8.4	5.7	14.5

شكل:01

تغيرات الحرارة و التساقط بين 2003-2004 لمحطـــة عين الكبيرة

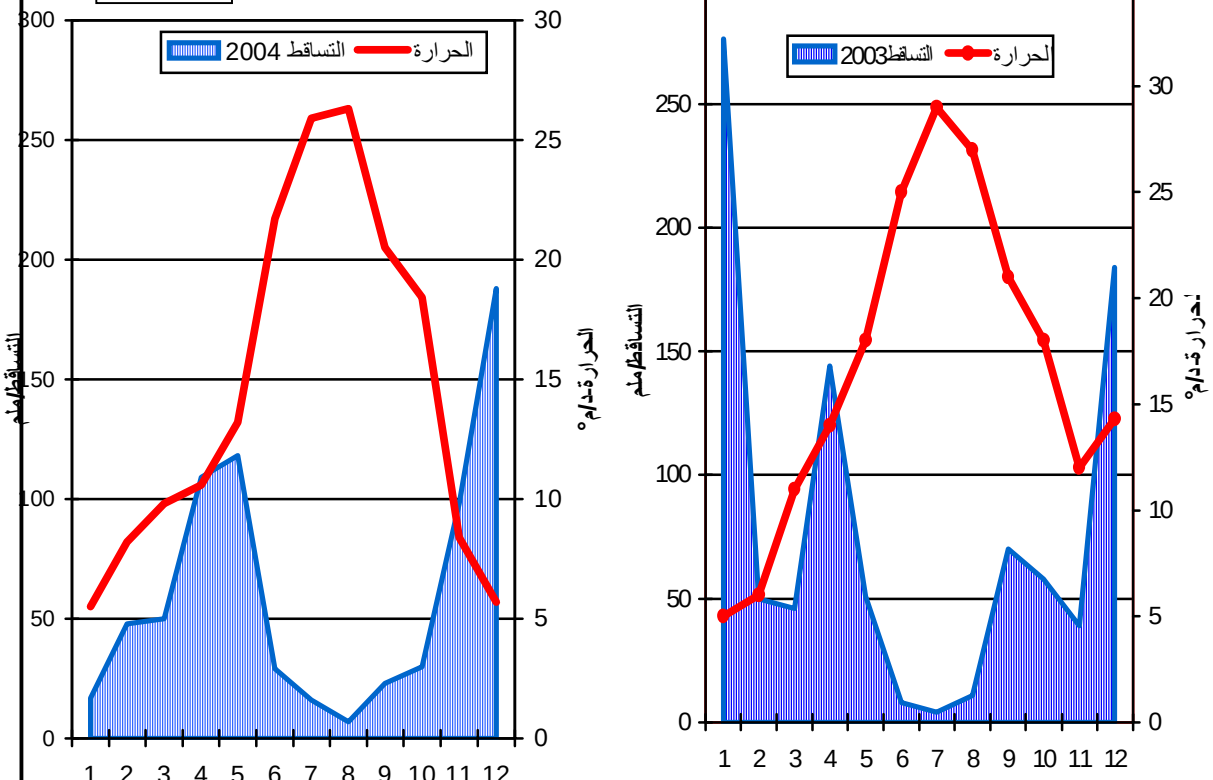

شكل: 02

مصدرالأرقام : محطة الرصد الجوي -سطيف

من خلال تحليل الجدول2 و الرسم البياني-لو2- للتساقط في محطـــة عين الكبيرة ، بحيث تمثل عين الكبيرة نموذج للخصائص المناخية للبلديات المدروسة و نستخلص ما يلي:

-اختلاف واضح في كميات التساقط بين سنة 2003 و 2004 ، بحيث كانت سنة 2003 أوفر حظا في مجال التساقط قدرت الكمية 941 ملم فكانت هذه السنة أكثر رطوبة و تساقطا مقارنـــة بسنة 2004 التي كانت شبه جافة و قدرت الكمية733ملم فقط ، أي اقل من متوسط التساقط في منطقة الدراســـة عموما

-لقد كان شهر جانفي أكثر جفافا في سنة 2004 رغم فصل الشتاء إلا أنه كان خلال هذه السنة جافا بحيث لم تصل كمية التساقط إلى 17 ملم فقط ، عكس سنـــة 2003 بحيث وصلت كمية التساقط فيه276 ملم أي حوالي 30% من كميـــة التساقط السنوي .يعتمد نظام التساقط في منطقة الدراسة بتزايد كمية التساقط كلما اتجهنا شمالا أي كلما اقتربنا من البحـــر ، كما تزيد هذه الكمية بفعل تأثير التضاريس و القرب من ساحل البحر .

1-2-1-4-- الثلوج

تبين معطيات الرصد الجوي أن المنطقة تمتاز بظاهرة تساقط الثلوج بكميات معتبرة خاصة على مستو ى القم الجبلية التي قد تبقى حتى شهر ماي في الكثير من الأحيان خاصة في جبال البابور و جبل مغرس و تقدر عدد أي بين 2000 إلى 2003 بحوالي 39 يوم و قدر المتوسط السنوي 10 أيام في السنة وإذا ما قارنا هذه المعطيا بالمعطيات المناخية لسلتزر بين 1913-1935 فإننا نلاحظ تغيرات مناخيـــة هامة قد طرأت فيما يخص التساقطات الحرارة يميزه التراجـــع الواضح لكميات التساقط و عدد الأيام المطيرة حيث ايام الثلوج قدر بـــ 40 يوم السنة و الأمطار بحوالي 71 يوم سنويا .

1-2-1-5:الصقيع

تمتاز المنطقة بكثافـــة تساقط الصقيع خاصة بداية من شهر نوفمبر إلى نهاية شهر مارس و قدر عدد أيام الصق بين 2000 إلى 2003 بحوالي 186 يوم أي بمتوسط سنوي 46 يوم في السنة ، و تعتبر هذه الفترة الزمنيـــة كبيرة كون أن منطقة سطيف تمتاز بموقعها الداخلي و مناخها الذي يمتاز بشبه القارية لبعدها عن التأثيرات البحريـــة مما يجعل الولايـــة تمتاز عموما ببرودتها خلال فصل الخريف و الشتاء و تنخفض الحرارة إلى مستويات دنيا تح الصفر بحيث تسمح بتشكل الصقيع في معظم مناطق الولايـــــة، و تكون بقوة كبيرة خاصة بين شهر نوفمبر فيفري . إن انتشار الصقيع و اتساع مجاله و مدته الزمنية يشكل عاملا سلبيا على النشاط النشاط الاقتصادي الاجتماعي عموما و على مردود النشاط الزراعـــي خاصة ، بحيث تبقى هذه الفترة الزمنية فترة ركود في المجا الزراعـــي خاصة في مجال الزراعات الكثيفة كالخضروات ، بالإضافة إلى الأشجار المثمرة مثل اللوز و المشمش

الخوخ التي تزهر خلال هذا الموسم بين شهري فيفري و مارس مما يؤدي إلى إتلاف المحصول الزراعي و يكو الموسم الفلاحي كارثي بالنسبة للفلاح.

1-2-1-6- الحرارة :

تبرز المعطيات الإحصائية لمحطة الرصد الجوي لولاية سطيف و لمحطة عين الكبيرة من خلال *الجداول* 02 و 03 04 و الأشكال 03و 04 أن هناك تغيرات حرارية هامة شهدتها سطيف تبعا للتغيرات المناخية التي عرفتها الجزا خلال السنوات الأخيرة ، بحيث قدر المتوسط الحراري السنوي بحوالي 16.08 م° و نلاحظ ارتفاع الحرارة عا خلال فصل الصيف خاصة شهري جويلية و أوت بحيث نسجل أقصى متوسط لدرجة الحرارة خلال شه جويلية 36م° ، بينما المتوسط الحراري الشهري يصل إلى 29م° في شهر جويلية أما بالنسبة لدرجات الحرا الدنيا شتاءا فنلاحظ أن المتوسط الشهري سجل خلال شهر جانفي 5م° ، بينما أقصاها قدرت 9م° و أدنا دائما في نفس الشهر ب 3م° و قد تنخفض الحرارة الى مستويات دنيا على مستوى المناطق الجبلية التي تسج درجة الصفر مما يؤدي التي تشكل الصقيع.

و من خلال دراســـة العلاقـــة بين الحرارة و التساقط من خلال التمثيل البياني فإننا نلاحظ تقاطع خط التساقط و الحرارة في شهري ماي و أكتوبر بحيث يقل التساقط و ترتفع الحرارة لتظهر المرحلة الجافة التي تمتد إ 7 أشهر تقريبا كما يبرزه الجدول 2و الملاحظ هو أن الحرارة الدنيا هي 10.4م° بينما الوسطى م14.6م بينما تص النهاية العظمى إلى حدود 20.2 م°خصائص الحرارة في ولايـــة سطيف بينما يقد يكون هناك تغيرا طفيفا البلديات الشمالية للولاية مثل ما تبرزه محطـــة عين الكبيرة و عموشة .

و الملاحظ من خلال الشكل 04 فإن مستوى درجات الحرارة متقارب في الاتجاه العام في مختلف السنوا باستثناء بعض التذبذبات من الارتفاع و الانخفاض حيث تكون الحرارة غير فصلية أ غير عادية بحيث ان أد درجة حرارة و أعلاها سجلت سنة 2003 ، هذه الخاصية تعود بدون شك إلى التغيرات المناخية التي تعرف الجزائر من سنة لأخرى .

الجدول :03 درجات الحرارة لمحطة عين الكبيرة 2003

النوع	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
النهاية العظمى	9	9	15	18	23	31	36	34	26	22	16	10
النهاية الصغرى	3	2	6	9	12	19	22	21	16	14	8	4
المتوسطات الشهرية	05	6	11	14	18	25	29	27	21	18	12	14.33

أنجز الشكل وفق معطيات محطة الرصد الجوي لولاية سطيف

شكل : 03

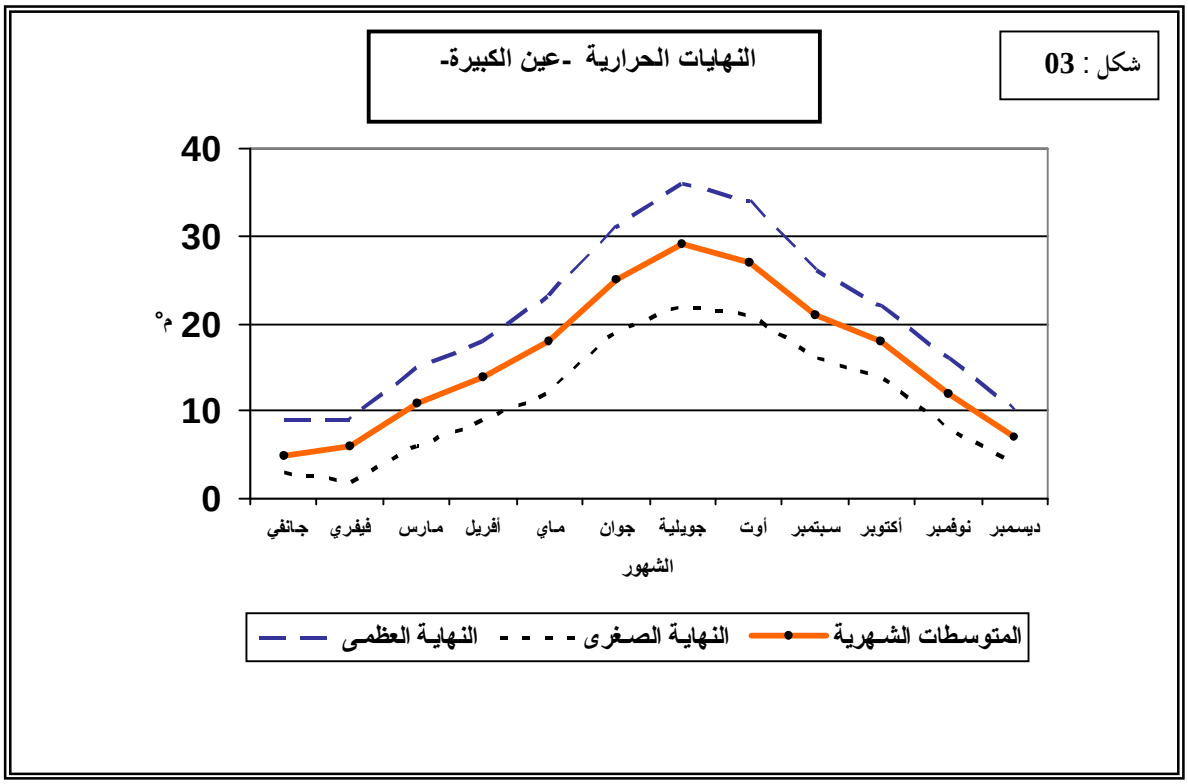

الشكل:04

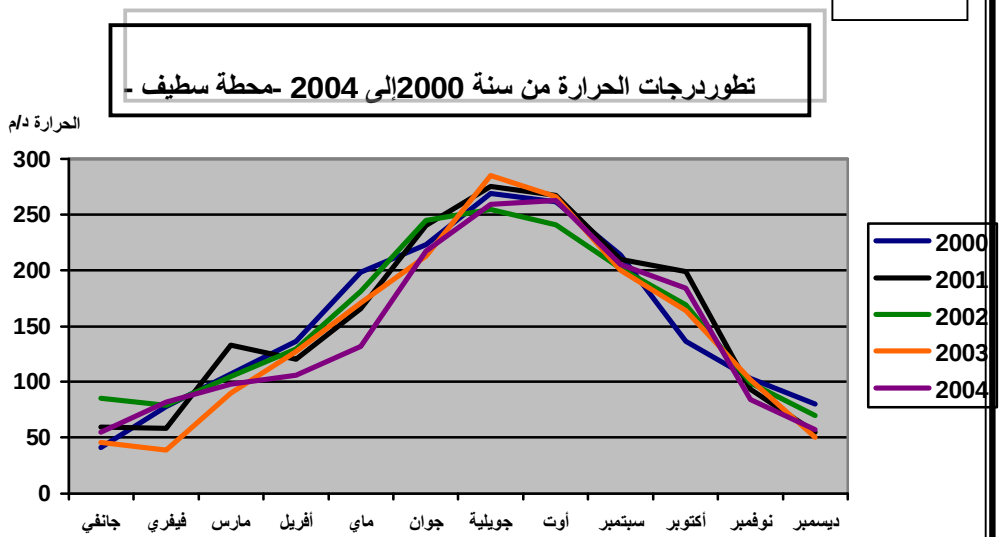

أنجز التمثيل البياني حسب معطيات محطة الرصد الجوي لولاية سطيف

جدول :**04** تطور لبعض العناصر المناخية بين 1991 إلى 2004 -لمحطة سطيف.

السنـــة	كمية التساقط -ملم-	متوسطات درجات الحرارة - دم°-	عدد أيام الثلج - يوم-	عدد أيام الصقيع -يوم-	عدد أيام السيروكو -يوم-
1991	401.2	13.3	13	81	11
1992	505.5	13.6	15	68	08
1993	319.2	14.3	13	75	13
1994	272.9	15.4	15	72	14
1995	422.4	14.3	12	74	07
1996	442.9	13.7	12	61	09
1997	402.4	15.1	03	54	08
1998	455.9	14.6	12	76	11
1999	384.0	15.5	19	49	13
2000	331.3	15.4	04	62	10
2001	397.3	15.6	06	52	07
2002	520.0	59.3	09	36	11
2003	610.3	66.2	20	36	09
2004	620.4	66.4	13	49	00

1-2-1 -7- - الرياح :

تتعرض منطقة الدراسة و المناطق الشمالية عموما لولاية سطيف لهبوب الرياح ، التي تمتاز باختلافها و تنوعها م حيث اتجاهات هبوبها و كذا من حيث رطوبتها و جفافها و مواسم هبوبها ومدتها الزمنية .

*-**الرياح الشمالية الغربية :** هي الرياح الأثر هبوبا و تقدر نسبة ترددها 24.31 خلال طول فصول السنة خاصة خلال فصل الشتاء و تمتاز برطوبتها بحيث تجلب معها كمية معتبرة من بخار الماء و الأمطار باعتبارها تمر على البحر المتوسط و هذا ما يعلل التساقط المعـــتبر للأمطار في المناطق الشمالية لولاية سطيف و منطقة الدراسة خاصة واد البارد و عموشة و عين الكبيرة .

*-**الرياح الشمالية الشرقية :** تمتاز بهبوبها المتوسط و تقدر نسبة ترددها 22.16% و عادة ما ون هذه الرياح ممطرة و تؤدي إلى سقوط الثلوج لأنها قادمة من سيبريا مارة على أوروبا و تمتاز ببرودتها الكبيرة بحيث تساهم في خفض درجة الحرارة إلى ما دون الصفر شتاءا .

* - **الرياح الجنوبية –السيروكو [1]-:**

تتعرض ولايـــة سطيف ككل الولايات الشمالية إلى هبوب هذه الرياح خاصة خلال أوج فصل الصيف أي بي شهري جويلية و أوت قدرت حسب معطيات محطة الرصد الجوي لولاية سطيف عدد أيام السيروكو بي 2000-2004 حوالي 37 يوم و قد بلغت عدد أيام هبوبها سنة 2000 بـــ10 أيام و 7 أيام في2001 و تعتبر سنة 002 من أطول الفترات التي شهدت لهبوبها بـــ11 يوما و في سنة 2003 بلغ 09 أيام ،بينما لم تشهد سنة 2004 هبو لهذه الرياح و لو يوما واحدا ،ولهذه الرياح تأثيرات سلبية على المنطقة خلال فصل الصيف بحيث تأثرا سلبا عل المحاصيل الزراعيـــة خاصة الزراعات الواسعـــة كون أن المنطقة تمتاز بهذا النوع من المزروعات خاصة القم ،كما تأثر سلبا على الموارد المائية السطحية و الجوفية ، إذ تعمل على ارتفاع نسبة التبخر مما يؤدي إلى جفاف بعض الأودية و المنابع المائية ، و يطرح بذالك مشكلة الجفاف و قلة المياه المستخدمة للشرب أو للسقي و تتفاق هذه الظاهرة خاصة في سنوات الجفاف .

[1] – السيروكو أو رياح الجنوب تهب من أوساط الصحراء الإفريقية الكبرى نحو شمال القارة التي تمتاز بحرارتها و جفافها كونها أنها تمر على اليابسة و و على أحر منطقة في العالم و هي الصحراء الإفريقية الكبرى.

1-2-2- الشبكـــة الهيدروغرافية:

إن الموقع الجغرافي الذي يميز البلديات الشمالية لولاية سطيف يجعلها افر حظا في مجال التساقط السنوي بحيث تستقطب كميات معتبرة من الأمطار و الثلوج مما يساهم في توفر كمية معتبرة من المياه السطحية و الجوفية منها ، و تبقى المشكلة قائمة في كيفية استغلالها.

1-2-2-1-المياه السطحية

تتميز منطقة الدراسة بوجود شبكة من الأودية التي تمتاز بجريانها المؤقت عموما باستثناء بعض الأودية التي يق جريانها خلال فصل الصيف بسبب الحرارة المرتفعـــة و تراجع كميات الأمطار باعتبار أن المنطقة تمتاز بجفاف صيفا مثل باقي مناطق الجزائر الشمالية ويمتد في عين الكبيرة كل من وادي أولاد منعة ، و وادي زاتين اللذا يصبان في الوادي الكبير بالدهامشة ، كما يمتد واد الداب غرب عين الكبيرة و الذي يلتقي بوادي بربر الذي ين من جبال البابور ثم يأخذ طريقه باتجاه الجنوب الغربي، و يمر على تزي نبشار و يصبح باسم واد مناناف منطقة تزي نبشار ثم يواصل طريقـــه غربا حتى يصب في سد خراطـــة .

1-2-2-2-المياه الجوفيـــة

بحكم موقع منطقة الدراسة تقع في شمال ولاية سطيف فإنها كما لاحظنا أوفر حظا في مجال التساقط بكميا معتبرة أمطارا و ثلوجا بحيث تصل كمية التساقط عموما إلى أكثر من 700ملم و هذا يسمح بدون شك ا تخزين كمية معتبرة من المياه في جوف الأرض ،خاصة و أن التكوينات الصخرية للمنطقة التي تمتاز بطابع الكلسي خاصة منطقة جبال البابور بحيث تمتاز بقدرة متوسطة على تخزين المياه مقارنة مع المناطق الجنوبية للولا كما تبينه الخريطتين 07و 11 و قد ذلك ساهم في تواجد العديد من الأسمطة المائية الباطنية كخزانات جوفية لمي الأمطار و الثلوج المتساقطة و التي تكون قريبة من سطح الأرض، وكثيرا ما تتكشف على سطح الأرض عل شكل ينابيع و عيون دائمة الجريان بعضها يساهم بشكل كبير ف التغذيـــة الدائمة لبعض الأوديـــة خاصة و بربر و واد منانا ف في واد البارد و تزي نبشار ، كما توجـــه هذه المياه لتزويد سكان هذه المناطق و من جهـ أخرى تقوم هذه الينابيع بتزويد مدينـــة سطيف بالمياه الصالحة للشرب خاصة مياه ينابيع وادي البارد الـ ساهمت في تزويد مدينة سطيف منذ أكثر من 25 سنة، بقنوات و محطات للضخ على مسافـــة 45 كلم.كما أ المياه ذات الجودة العلية تمتاز ينابيع واد البارد سنفتح بدون شك آفاقا واعدة لاستغلالها في مجال المياه المعدنية م خلال تعبئتها تسويقها في السوق الوطنية .

الشبكة المائية بمنطقة الدراسة

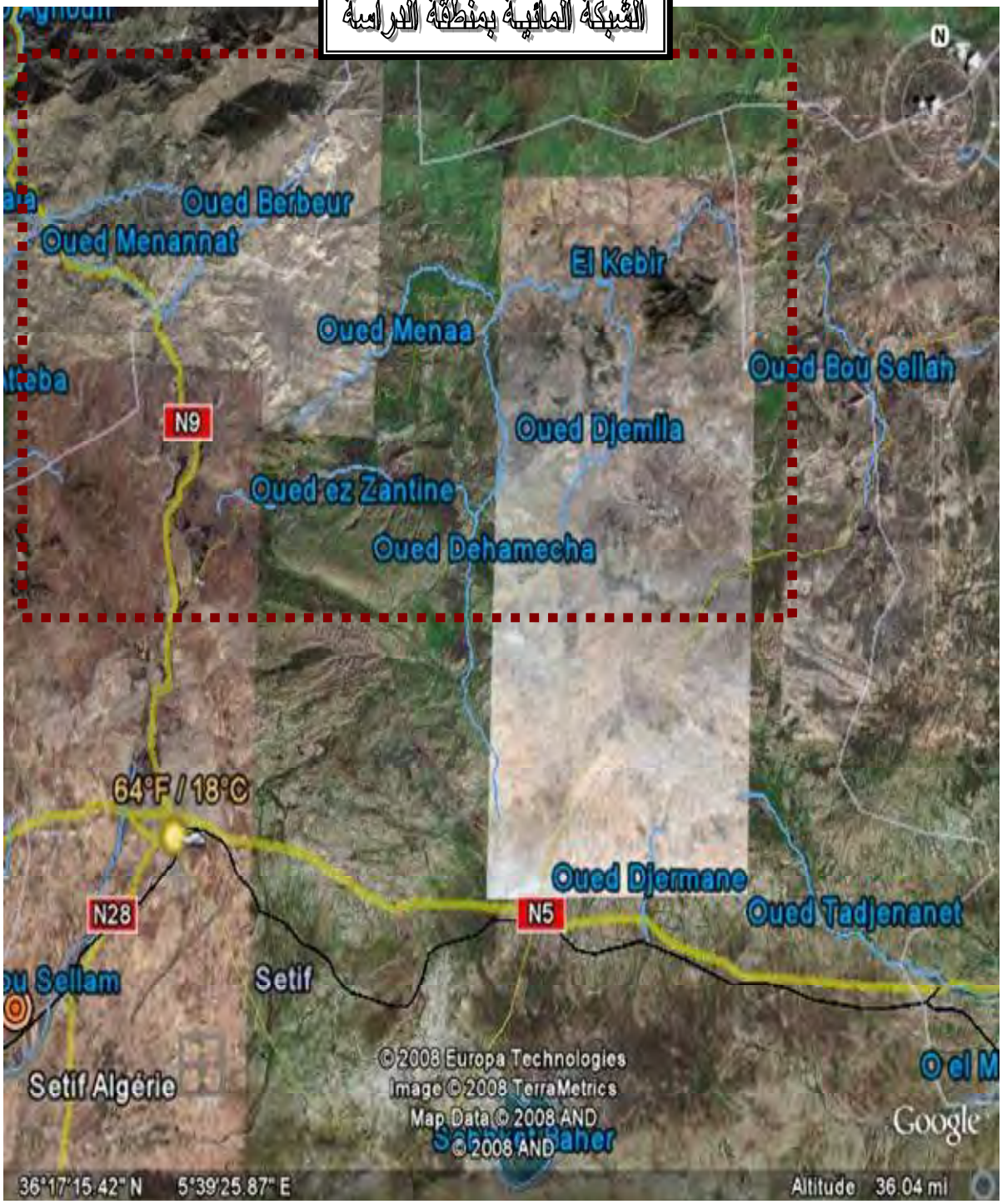

الشبكة الهيدروغرافية

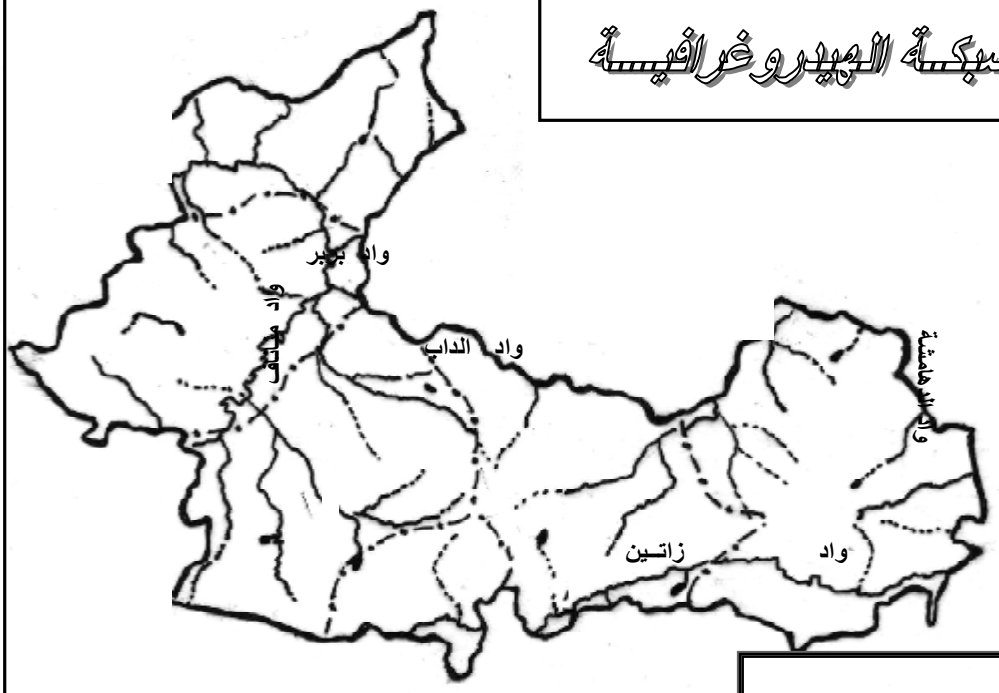

مجاري رئيسية

مجاري ثانوية

مجاري مؤقتة

ينابيع

حدود منطقة الدراسة

حدود البلديات

0 4كلم

المصدر : الخريطة الطبوغرافية للشرق الجزائري **200.000/1**
و من إنجاز الباحث

الخريطة رقم:**10**

التركيبة الصخرية و قدرتها على تخزين المياه الجوفية في ولاية سطيف

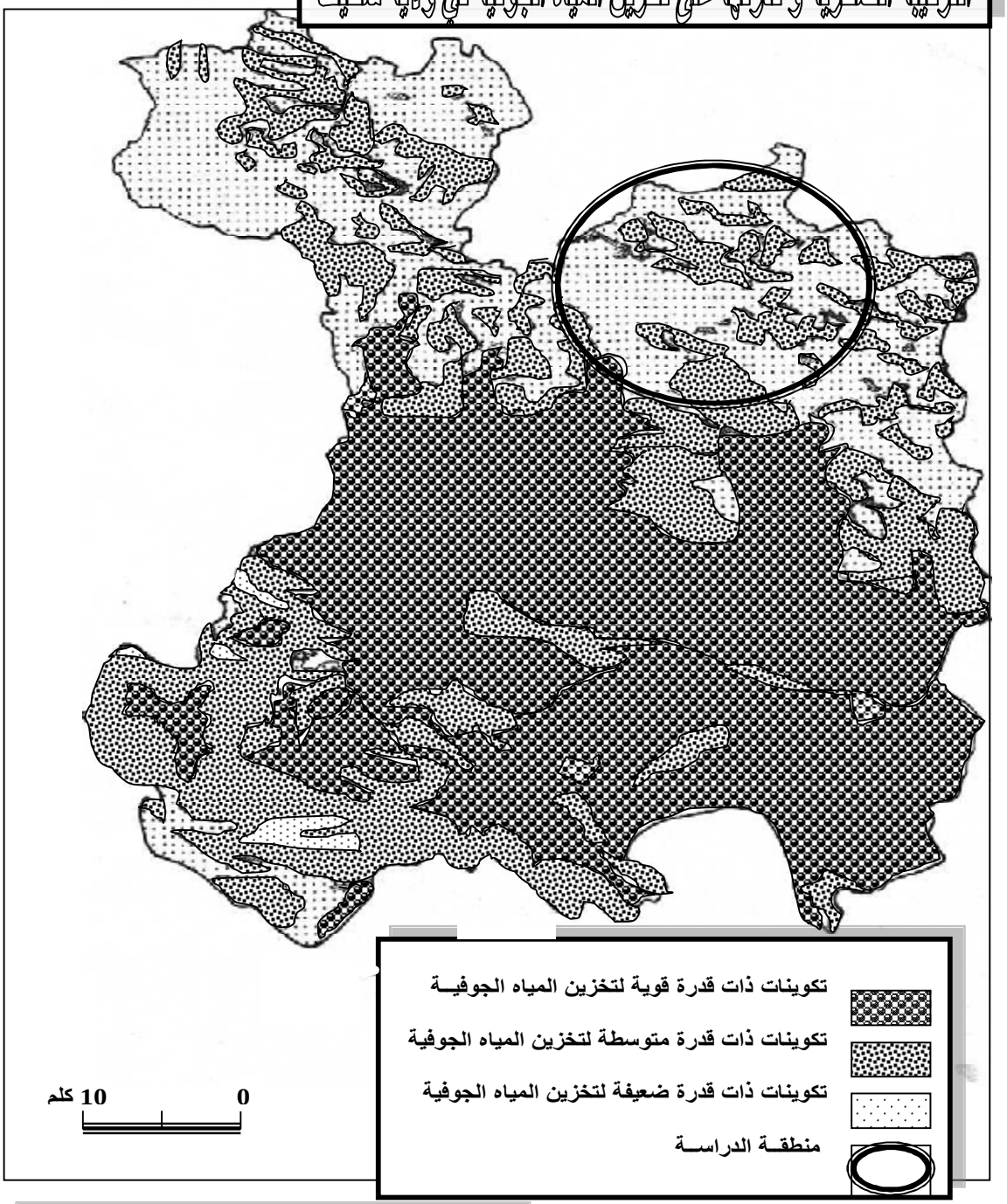

المصدر: PAW عن مارك كوت 1979
ترجمة وإعادة رسم الباحث

الخريطة رقم :11

- مصاعب الطبيعة و دورها في التخلف

إن العلاقة بين الإنسان و الطبيعة ضاربة جذورها في الزمن و هي علاقة للتأثير و التأثر بين الإنسان و بيئته ، فمنذ ظهور الإنسان على سطح الأرض و هو يصارع مصاعب الطبيعة و يحاول أن يتأقلم مع ظروفها رغم قسوتها و يحاول الاستقرار رغما عنها خاصة عندما لا يمتلك خيارات كثيرة ، وفئة أخرى تختار سبيل الهجرة و النزوح إلى مناطق أخرى تمتاز بظروف طبيعية ملائمة و مؤهلات أو محفزات تساعد على استقرار السكان خاصة إذا كانت هذه العناصر الطبيعية تساعد على ازدهار النشاط الاقتصادي خاصة النشاط الزراعي.

و انطلاقا من هذا فنقول أن الطبيعة عاملا رئيسيا في ظاهرة التوزيع السكاني و حركية النشاط الاقتصادي .

فمن خلال دراستنا للخصائص الجيولوجية و الطبوغرافية و المناخية و صلنا إلى نتيجـــة هامة هو أن هذه العناصر لعبت ولازالت نسبيا تلعب دورا سلبيا على المجال الاقتصادي و البشري و تساهم بنسبة كبيرة في تفاقم ظاهرة التخلف و العزلة و التهميش و الحرمان للبلديات الجبلية و سكان الأرياف هم الأكثر تعرضا و تأثرا هذه الصعوبات التضاريسية المناخية و التي تحد من رفاهيتهم و ازدهارهم و تزيد في معاناتهم و تتلخص تأثيرات مختلف العناصر الطبيعية التضاريسية و المناخية .

مصاعب السطح :

تمتاز منطقة الدراسة بطابع جبلي صعب ساهم بشكل كبير في تفاقم مشاكل التخلف على مستوى هذه المناطق خاصة المناطق الريفية و أثرت سلبا على استقرار السكان و نشاطهم من خلال م يلي:

- إن انتشار الطابع الجبلي و المرتفعات و الانحدارات وقلـــة المناطق السهليـــة، ساهم في تقليص المساحا الزراعية و استغلال السكان للمناطق الجبلية في النشاط الزراعي خاصة الزراعات الواسعـــة مثل الحبوب.

- كما ساهم الطابع الجبلي في الكثير من البلديات في زيادة معاناة السكان من أثار و التهميش من خلال قلة التأطير الخدماتي في مجال التعليم و الصحـــة و طرق المواصلات، الكهرباء ، المياه و خدمات أخرى لكونها تتطلب أموال كبيرة .

-إن التحول المورفولوجي السريع للمناطق الجبلية بسبب تزايد نشاط عملية الحت و التعرية التي تتعرض المناطق الجبلية علي مستوى المنحدرات خاصة عمل السيول خلال فصل الشتاء ،وقد أدى هذا إلى تقليص المساحات الزراعية في المناطق الجبلية من جهة وتفقيرها من جهة ثانية الناتج عن عملية غسل التربة لتتركها بطبق رقيقة جدا و غير قادرة على مقاومة نشاط التعرية الكثيف .

- تغيير في نوع النشاط الاقتصادي من الزراعة و تربية الماشية الى نشاط التجارة و البناء و الصناعـــة و نشاطات أخرى .

-مصاعب المناخ

بالرغم من الجوانب الإيجابية للعناصر المناخية التي تميز المنطقة ،من وفرة للتساقط السنوي و اعتدال في درجـ الحرارة إلا أن عدم استقرار هذه العناصر كثيرا ما يلعب دورا سلبيا على المجال البشري من جهة و على الجانـ الطبيعي و الاقتصادي كما نبرزه فيما يلي:

- إن التذبذب في التساقط يؤثرا سلبا على النشاط الاقتصادي خاصة المحاصيل الزراعية المختلفة الحبوـ الأعلاف و التي تعتمد مباشرة على الأمطار قد يؤدي إلى خسائر اقتصادية هامـــة تؤثر على ديناميكية النشا الزراعي بالمنطقة عموما، خاصة من حيث المرودية و استمرار بعض الأنشطة كتربية الماشية على سبيل المثال.

- يؤدي هبوب رياح السيروكو الحارة خلال فصل الصيف إلى إتلاف المحاصيل الزراعية المختلفة من الحبوب الخضروات بحيث تؤدي الحرارة إلى تجفيف الينابيع و الأودية التي تساهم في ري أراضي و بساتين الفلاحين.

- سقوط الصقيع و البرد الذي يستمر يبدأ أحيانا من أكتوبر و يستمر حتى شهر أفريل ينعكس سلبا على النشا الزراعي ، بحيث يؤدي إلى إتلاف المحاصيل الموجودة من خضروات و أشجار مثمرة .

- تؤدي تساقطات الثلوج الكبيرة خلال عدة أيام شتاءا و انهيارات و الانزلاقات الأرضية إلى التأثير على طر الموصلات كالطرق البلدية و المسلك غير المعبدة إلى عزلة حقيقة تتعرض لها التجمعات السكانية البعيدة ع المراكز الرئيسية ، وكل هذا يسمح يفسح مجالا و واسعا لظاهرة النزوح الريفي نحو مراكز التجمعات الرئيسي و تغيير النشاط الاقتصادي إلى قطاعات اقتصادية أخرى.

-إن الطابع الجبلي الذي يميز المنطقة عموما يتأثر دوما لتأثير التساقط بحيث يساهم بشكل كبير في ظاهرة الحت التعرية خاصة و أن الكثير من المنحدرات تمتاز بضعف بنية التكوينات الصخريـــة التي تمتاز بضعف مقاومتها يجعلها عرضة لنشاط عمل السيول و المجاري المائية مما أدى إلى إتلاف مئات الهكتارات من الأراضي الزراعيـ على مستوى المنحدرات الجبلية .

*-كما أدت التساقطات الكبيرة للأمطار إلى اتساع لنطاق لإنزلاقات الأرضية التي تؤثر سلبا على طبقة التربـ التي تكون بسمك ضعيف على مستوى الجبال و يؤدي بذلك إلى ضياع مساحات زراعيـــة واسعة على مستو المنحدرات .

- التغير السريع في الخصائص المرفولوجية لهذه المناطق من خلال عملية التعرية بكل أشكالها التي أدت إلى انتش الأخاديد على مستوى المنحدرات الجبلية ، و حركة واسعـــــة للأتربـــة و التكوينات الصخرية ذات البن الضعيفة خاصة الطينية منها.

- اتساع مجاري الأوديـــة على مستوى سريرها نتيجة لقوة تدفق المياه خاصة فصل الشتاء ، فقد ساهم ذلك في تقلص المساحات الزراعية خاصة الأراضي الموجهة للزراعات الكثيفة.
- تناقص المساحات الزراعية بسبب النشاط الكثيف لعملية الحت و التعرية خاصة نشاط السيول على المنحدرات و مياه الأودية خلال فصل الشتاء و تزايد الانزلاق الأرضية.
- أصبحت الخصائص الطبيعية و التضاريسية غير الملائمة و الصعبـــة عاملا أساسيا في طرد السكان و هروبهم من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية.

خلاصة

إن دراستنا و تحليلنا لمختلف الخصائص الطبيعية التي تميز البلديات الشمالية لولاية سطيف ، تبرز بوضح صعوبة الظروف الطبيعية التضاريسية و المناخية و تأثيرها السلبي المباشر على حياة السكان خاصة على مستوى المناطق الريفية الأكثر حرمانا و تخلفا و تهميشا

أصبحت الطبيعة بعوائقها الطبوغرافية و المناخية عاملا رئيسيا في تخلف المناطق الجبلية للبلديات الشمالية لولاية سطيف و مساهمتها الكبيرة في ظاهرة النزوح الريفي وعدم استقرار السكان ، و عدم قدرة السكان على التأقلم و التغلب عليها لقلة الإمكانيات المادية الذاتية و ضعف تدخل الدولة لتنمية هذه المناطق، لفك العزلة عليها و توفير الخدمـــات الضـــرورية للسكان، إضافة إلى تأثيرها السلبي أحيانا أخرى على النشاط الاقتصادي لسكـــان المناطق الجبلية خاصة في المجال الزراعي .يبقى العامل الطبيعي من العوامل الأساسية التي تعرقل التنمية و استقرار السكان في المناطق الجبلية، و تبقى العامل الرئيسي في تزايد مشكلة اكتظاظ المراكز الحضرية بسبب تزايد ظاهرة النزوح الريفي و إفراغ المناطق الجبلية من محتواها البشري .لكن بالرغم من كل هذا فإن الصعوبات الطبيعية ليست حتمية يجب التسليم بها ،فإن توفر الإرادة و تحديد إستراتيجية تنموية خاصة بالمناطق الجبلية سوف يساهم بدون شك في حل أو التخفيف من حدة تأثير المصاعب الطبيعية .

المحور الثاني: التخلف و واقع السكان و السكن

الفصل الأول:

2-1-التخلف و الواقع الديموغرافي

مجتمع ريفي يتعرض للعزلة والتهميش و التخلف ،مع نمو ديموغرافي معتبر و توزيع سكاني غير منتظم وتفاقم لظاهرة الهجرة و النزوح الريفي نحو المراكز. الرئيسية.

أصبحت الدراسة الديموغرافية من العناصر الأساسية لوضع أي سياسة تنموية مستقبلية، لما يكتسيه الجانب البشري من أهمية قصوى في معرفة المؤشرات و الخصائص الديموغرافية بأبعادها المختلفة و أهميته في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و نظرا لهذه الأهمية فقد خصصنا محورا لدراسة و تحليل هذا العنصر الحيوي ، وحاولنا تفسير مختلف التساؤلات من خلال تحليل مختلف المعطيات السكانية،المتوفرة لدينا و بخاصة مدونات تعدادات السكان لسنوات 1977-1987-1998 و اعتمادنا على التعدادات الثلاثة مكننا من تشريح الوضع السكاني لمنطقة الدراسة خلال مختلف المراحل الزمنية ، لمعرفة ما طرأ على السكان من تطورات من حيث نموهم و تركيبتهم، ونشاطهم .

إن دراسة الحالة السكانية لمنطقة الدراسة سوف يفتح المجال إلى التعمق أكثر في دراسة الواقع الاجتماعي و الواقع المعيشي الصعب الذي يميز حياة السكان في البلديات الجبلية خاصة في المناطق الريفية ، كما حاولنا تحليل الوضعية الديموغرافية و تحديد دور المجال البشري في علاقة التأثير و التأثر في ظاهرة التخلف التي تميز المجتمعات الجبلية في البلديات المدروسة من خلال خصائص النمو و التوزيع السكاني و العوامل المؤثرة فيهما،و هذا يجعلنا نطرح تساؤلا ،هل يمكن اعتبار العامل البشري و النمو السكاني عاملا من عوامل التخلف في المناطق الجبلية و الريفية ؟

تمثل البلديات الشمالية لولاية سطيف أهمية كبيرة بالنسبة لقوتها البشرية بحيث تمثل 6.89% من نسبة السكان لمجموع الولاية و قد عرفت بلديات الشمالية نموا سكانيا معتبرا خاصة في إحصائي 1987 و 1998 بحيث قدر النمو السكاني بـــ 1.49% حسب توقعات مصالح التهيئة ا لعمرانية لسنة 2002 بينما المعدل الولائي قدر بنحو 2.52 بينما المعدل الوطني قدر 2.15%خلال تعداد 1998 ، و من خلال هذا فالملاحظ أن منطقة الدراسة قد عرفت معدلا أقل من المعدل الوطني و تبقى الفوارق قائمة بين مختلف البلديات و تدخل في ذلك عدة اعتبارات و عوامل اجتماعية و اقتصادية و ثقافية ، وسوف نحاول من خلال تحليل معطيات الإحصاءات السكانية الثلاثة 77-87-98 دراسة خصائص النمو السكاني لكل مرحلة و العوامل المتحكمة فيه.

2-1-1-النمو السكاني حسب التعدادات السكانية 77-87-98

شهدت منطقة تطورا معتبرا في تزايد عدد السكان عبر مختلف التعدادات السكانية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى الآن، بحيث تطور عدد السكان من 24756 نسمة في تعداد 1966 إلى38920 ن في 1977 و ارتفع إلى 66226 ن في 1987 و بلغ في آخر تعداد رسمي في 1998 بحوالي 91049 نسمة و من خلال تحليل هذه المعطيات المبرزة في الجدول 05 و الشكل 05 نستنج النمو السكاني المعتبر الذي عرفته منطقة الدراسة بحيث بلغت الزيادة في عدد السكان 14164 ن أي بنسبة 36.39% بين التعدادين 66-77 بينما عرفت المرحلة 77-87 انفجارا ديموغرافيا بحيث تضاعف عدد السكان بزيادة قدرت بـــ30094ن أي بنسبة 44.45% بينما عرف التزايد بين 87و98 نوع من التراجع بسبب انخفاض في معدا النمو و بلغ24823 ن أي بنسبة 27.26% خلال إحصاء 1987 و1998 بالرغم الانخفاض المحسوس الذي عرفـــه معدل النمو الذي عرف تراجعا بسبب السياسة الديموغرافية المنتهجة من قبل الجزائر و المتجهة نحو تنظيم النسل و الحد من ظاهرة الانفجار الديموغرافي، التي أصبحت عبئا كبيرا على الدولـــة لتزايد متطلبات السكان في مختلف مناحي الحيـــاة ، الاقتصادية و الاجتماعية و الخدماتية المختلفة ، و الملاحظ أن الظاهرة الديموغرافية في بلديات منطقة الدراسة،فقد تميزت باختلاف واضح بين مرحلتين (1977-1987) بحيث شهدت ارتفاع معتبر لمعدل النمو كما تبينه معطيات الجدول رقم 05 ، و انخفاض في معدل النمو بين 1987-1998 تراجع هذا النمو يعود بدون شك إلى نجاع سياســـة تنظيم الأسرة المنتهجة من قبل الدولة لمواجهة الانفجار الديموغرافي إضافـــة إلى تطور المستوى الثقافي و الحضاري خاصة على مستوى المناطق الحضرية .

2-1-1-1 النمو السكاني لفترة 1977-1987

حسب المعطيات الإحصائية الموضحة في الجدول 4 و الشكل5 فقد عرفت منطقة الدراسة ارتفاع معتبر فيما يخص (معدل النمو السكاني)[1] لمنطقة الدراسة إذ قدر حجم الزيادة الطبيعية للسكان بنحو 27306ن أي بنسبة 41.23% عن ما كان عليه 1977 فقد بلغ عددهم 38920 نسمة و معنى ذالك فإن عدد السكان تزايد عدد السكان خلال فترة عشرة سنوات بنسبة 58.76% بين 1977-1987 خلال عشرة سنوات أي

---

[1] - $R = \frac{(P1-P0)*100}{PO*N}$ =حساب معدل النمو السكانـــــي

R = معدا النمو

P1= التعداد اللاحق أو الحالي

P0= التعداد السابق

N= ع دد السنوات الفارق بين التعدادين

P0*N=POP98=**POP87**(**0.0228+1**)

أن عدد السكان قد وصل إلى نسمة66289 سنة 1987 ، و هذا يبرز النمو السريع و المعتبر للسكان ،فقد بلغ المعدل العام للنمو لمنطقة الدراسة 5.39 و هو أكبر من المعدل الوطني المقدر بـــ3.08%.

و لتحليل التطور السكاني خلال هذه المرحلة ، من حيث اختلاف معدل النمو السكاني من بلدية لأخرى حاولنا تقسيم النمو السكاني خلال هذه المرحلة إلى4 فيئات .

الشكل:05

تزايد عدد السكان حسب الإحصاءات السكانية-1977-1987-1998

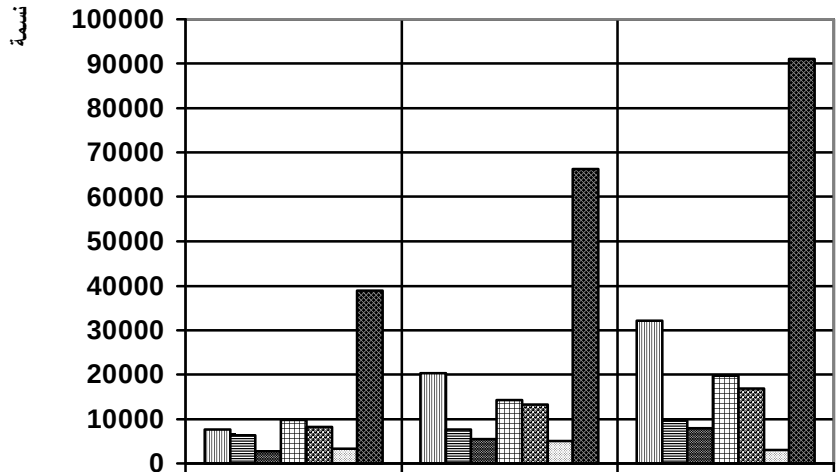

	إحصاء 1977	إحصاء 1987	إحصاء 1998
عين الكبيرة	7700	20391	32113
دهامشة	6400	7680	9709
اولاد عدوان	2800	5498	7998
عموشة	9800	14258	19714
تزي نبشار	8300	13318	16876
واد البارد	3420	5081	3013
المجموع	38920	66226	91049

الجدول :05 الزيادة الطبيعية و معل النمو السكاني لتعدادي 1987و 1998

البلديات	معدل النمـــــو 1977-1987			معدل النمو 1987-1998		
	1977	عدد السكان	الزيادة السكانية	معدل النمو	عدد السكان	الزيادة السكانية	معدل النمو
عين الكبيرة	8200	20391	12191	14.86	32045	11654	5.74
الدهامشة	6400	7680	1280	2.0	9709	2029	2.64
أولاد عدوان	2800	5498	2698	9.6	8032	2534	4.60
عموشة	9800	14258	4458	4.5	19756	5498	3.85
تزي نبشار	8300	13318	5018	6.04	18443	5125	3.84
وادي البارد	3420	5081	1661	4.85	3012	2006-	3.94-
المجموع/المعدل	38920	66226	27306	%6.97	90997	24835	%2.78
المعدل الوطني	-	-	-	%3.08	-	-	%2.28

المصدر: المركز الوطني للاحصاء+ المصالح البلدية

أ- النمو السريع جدا: من 9.6-14.80%:

شهدت منطقة الدراسة خلال هذه المرحلة انفجارا ديموغرافيا غير مسبوق، و تمثله بلديتين و هما عين الكبيرة و أولاد عدوان ، ويعودا لانفجار السكاني هذا لعدة عوامل منها:

-الهجرة الكبيرة من المناطق المجاورة لها خاصة بابور ،سرج الغول ، الدهامشة ، بني فودة و بني عزيز.

- الحركة الصناعية و الاقتصادية التي عرفتها البلديتين خاصة بعد بناء مركبين صناعيين ، مما ساعد على توافد الكثير من المهاجرين من داخل الولاية و الولايات المجاورة خاصة قسنطينة ميلة ، جيجل و بجاية .

- بعد التقسيم الإداري 1984 أصبحت أولاد عدوان بموجبه بلدية فضمت أليها بعض المراكز الثانوية مثل الثانوية للتجمعات السكانية ، مثل الخربـــة التي تبعد عنها بحوالي 3كلم .

ب-النمو السريع 6.04%

يشمل تزي نبشار ، بحيث عرفت البلدة نموا سكانيا معتبرا ، نتيجة للتزوح من المناطق المجاورة خاصة وادي البارد و من بعض المناطق التابعة لولاية بجاية و التابعة خاصة لدائرة خراطة.

ج –النمو المتوسط 4.5-4.85%

يشمل كل من عموشة و وادي البارد و الملاحظ على مستوى هذه البلديات و أن النمو السكاني قريب من المعدل الوطني الذي بلغ بين 1977-1987 هو 3.08%

د-النمو البطيء 2.0% :

و يشمل بلدية واحدة و هي الدهامشة ، بحيث عرفت نموا بطيئا مقارنة مع باقي البلديات ، و يعود ذلك الى ظاهرة الهجرة و التزوح الذي عرفته هذه البلدية للمناطق المجاورة لها خاصة باتجاه عين الكبيرة ،بني عزيز ، بني فودة ، و العلمة أو باتجاه مقر الولاية و إلى الولايات المجاورة .

إذن من خلال دراسة الواقع الديموغرافي لمرحلة 1977-1987 في مجال النمو السكاني فإن الأرقام و المعطيات الإحصائية تبرز ما يلي:

- تضاعف في معدل النمو السكاني إلى6.97 مقارنة بالمعدل الوطني الذي قدر سنة 1987 بـــ 3.08%.
- تباين معدل النمو السكاني من بلدية لأخرى لتأثير عدة معطيات سوسيولوجية و اقتصادية، إذ نلاحظ أن معدل النمو في عين الكبيرة و دهامشة و أولاد عدوان أن معدل النمو أقل من المعدل الوطني و قدر 3.08 ، بينما مرتفع في باقي البلديات .و قد ساهمت عدة عوامل في هذا النمو و منها:
- غياب إستراتيجية وطنية محكمة في مجال السياسة السكانية لمواجهة النمو الديموغرافي بحيث كان المعدل الوطني للنمو السكاني يصل إلى حوالي 3.2% و قدر معدل النمو السكاني لمنطقة الدراسة سنة 1987 بـــ6.97%و هو ضعف المعدل الوطني .
- الزواج المبكر و تحسن الظروف المعيشيـــة للسكان و تأثير التقاليد الاجتماعية لسكان الأرياف على وجه الخصوص .
- قلة الوعي و عدم الاهتمام بمجال تنظيم النسل و الأسرة لتأثير المعتقدات الدينيـــة ، و العادات و التقاليـــد التي تعارض فكرة تحديد النسل أو تنظيمه .
- ارتفاع نسبة الهجرة الوافدة إلى المنطقة خاصة أولائك الذين تم ترحيلهم من الجزائر العاصمة و تسكينهم في بعض المراكز مثل ما حدث في قرية أولاد عدوان التي استقبلت 30 عائلة .

2-1-1-2-النمو السكاني لفترة 1987-1998[1]

تبين المعطيات الإحصائية لسنة 1998 أن منطقة الدراسة عرفت نموا سكانيا منخفض مقارنة مع إحصاء 1987 ، و معدلا للنمو متقاربا مع المعدل الوطني إذ بلغ 2.78 بحيث انتقل عدد السكان من 66226نسمة إلى 89423 نسمة ، بزيادة سنوية تقدر ب نسمة و بمعدل سنوي يقدر ب 3.74% ، و يبقى هذا معدل أكبر من المعدل الوطني الذي قدر لنفس الاحصاء بـ 2.15 و من خلال معطيات الجدول و التمثيل البياني نلاحظ التباين الكبير التباين الكبير بين مختلف البلديات فيما يخص الخصائص السكانية ، و لتحليل الظاهرة أكثر قمنا بتصنيف النمو الى ثلاثة فئات رئيسية .

أ-النمو السريع بين 5.74و3.84%

و تشمل ثلاث بلديات وهي عين الكبيرة 5.74 و أولاد عدوان 4.60 و عموشة 3.85 % و من خلال دراستنا للوضعية الديموغرافية لهذه البلديات ، لإيجاد العوامل المساهمة في هذا النمو الكبير،بحيث-تعتبر هذه المناطق كأقطاب للنشاط الاقتصادي الصناعي و التجاري و الخدماتي ، مع توفر نسبي للأمن خلال مرحلة التسعينيات فهي مراكز لجذب السكان، مما ساعد على نزوح السكان و الاستقرار فيها الظروف الأمنية المتردية و الصعبة التي عرفتها المناطق المجاورة ، مثل بابور ، بني عزيز ، سرج الغول و حتى من ولايات أخرى مثل جيجل ساعدت على هروب الكثير من السكان بحثا عن الأمن و الاستقرار غياب التوازن الجهوي في مجال التنمية بين مختلف البلديات و تفاقم ظاهرة التخلف في مختلف المجالات في بعض البلديات النائية مما جعلها مناطق طاردة للسكان نحو هذه المراكز .

ب-النمو المتوسط 2.00. و 2.64 % :

و تشمل هذه الفئة بلدية دهامشة بحيث يقدر متوسط النمو السكاني بها 2.64%، و الملاحظ أن النمو السكاني في هذه البلدية هو أكبر من المعدل الوطني،و قد عرفت هي كذلك ظاهرة النزوح نحو المراكز القريبة مثل بني فودة و عين الكبيرة .

---

[1] المعدل الوطني للنمو السكاني (66-77)= 3.21 % .

المعدل الوطني للنمو السكاني (77-87 = 3.08% $R = \frac{(P1-P0)*100}{PO*N}$

لمعدل الوطني للنمو السكاني (87-98)= 2.33%

ج-النمو البطيء أو السلبي :(-3.94)

نسجل النمو السلبي في بلديـــة واحدة و هي وادي البارد ، و من خلال تحليلنا لأوضاع البلدية فقد استخلصنا أبرز العوامل التي ساهمت في هذا النمو السلبي للسكان لهذه البلدية و المتمثلة خاصة في :

- مشكلة الهجرة الجماعية التي عرفتها المنطقة بين 1995/1998 لفقدان الأمن بحيث كانت المنطقة معقل للجماعات المسلحة و تعرض الكثير من السكان لتقتيل و النهب و السلب مما جعلهم يفرون نحو المناطق القريبة فكانت الهجرة نحو تزي نبشار و عموشة و عين الكبيرة.
- استثناء هذه البلدية من مخططات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مما ساهم في تفاقم مشاكل البطالـــة و الفقر و البؤس مما دفع بالسكان للهروب و النزوح لمناطق أوفر حظا عساهم يجدون ضالتهم و يودعون الفقر و البؤس الذي لازمهم لفترة طويلة منذ الاستقلال.
- تفاقم ظاهرة العزلة و التهميش الذي تعرفه البلدية ،بحيث تفتقر البلدية للمرافق الاجتماعية و الهياكل القاعدية مثل الطرقات و النقل مما ساهم في عزلة السكان خاصة سكان المناطق الريفية و الجبلية و تزداد معاناتهم خاصة خلال فصل الشتاء .

إذن من خلال دراسة واقع النمو السكاني لفترة 1987-1998 نستخلص النتائج التالية :

* تراجع في معدل النمو السكاني من 6.97 سنة 1987 إلى 2.78 سنة 1998 و متقارب مع المعدل الوطني لنفس المرحلة و المقدر بـــ2.28.

* احتفاظ بلديات عين الكبيرة، عموشة و أولاد عدوان .بمعدل نمو مرتفع و سريع أكبر من المعدل الوطني ويعود إلى الاستقطاب الذي تتميز به هذه البلديات خاصة من البلديات المهمشة مثل دهامشة ،واد البارد.

*تسجيل بلدية واد البارد لنمو سكاني سلبي -3.94 و يعود لاستمرار العزلة و التهميش الذي تعرضت له البلدية و تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية ،خاصة وأن الطبيعة الجبلية و انتشار الغابات ساهم في استقرار الجماعات المسلحة في منطقة جبال البابور و المناطق المجاورة .

فظاهرة النمو السكاني تسجل ضمن مؤشرات التخلف سواء عندما نتكلم عن ظاهرة الانفجار السكاني و النمو السريع للسكان الذي شهدته بعض بلديات منطقة الدراسة لعوامل اجتماعية في المناطق الريفية أو بسبب تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و تفاقم ظاهرة النزوح الريفي و الهجرة من بلديات لأخرى بحيث أن تفاقم ظاهرة التخلف كانت سببا رئيسا في هذه الهجرة و عدم الاستقرار.

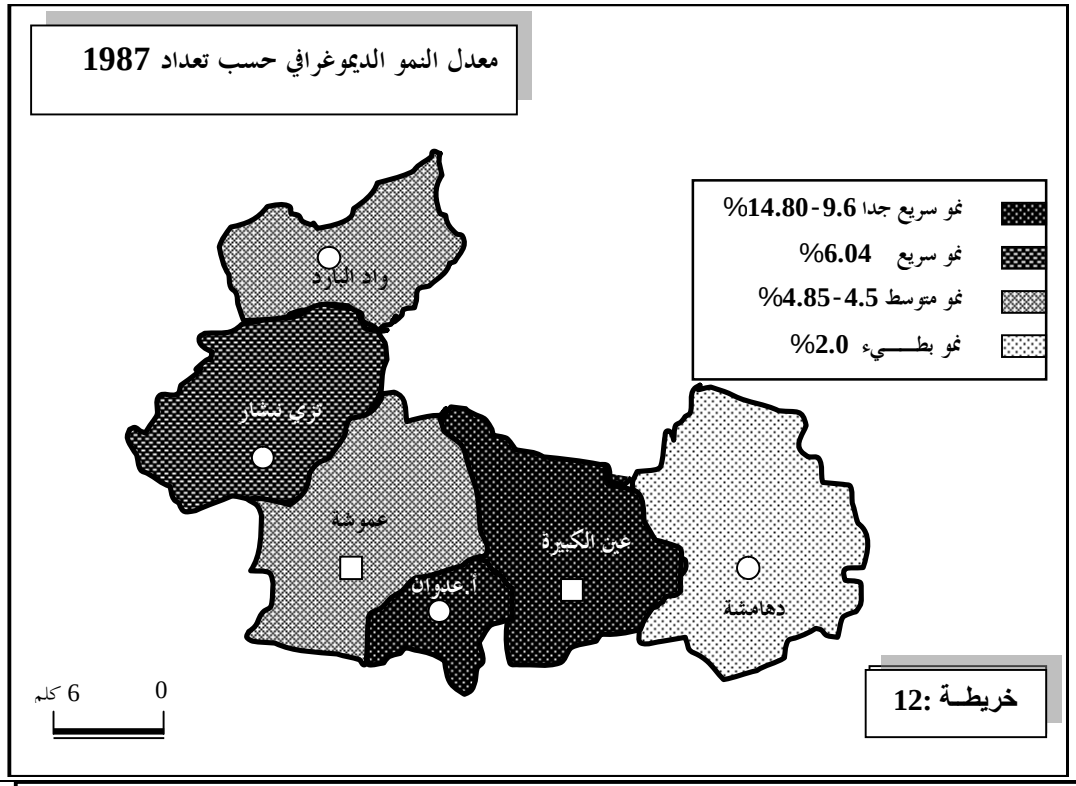

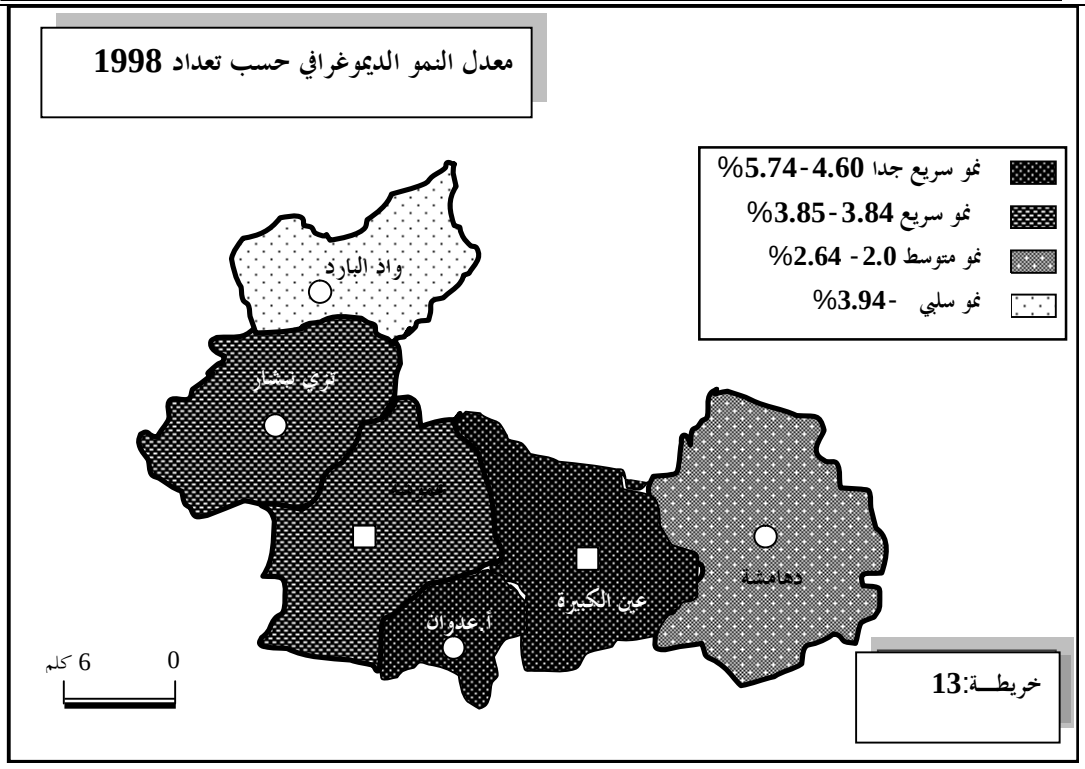

تم إنجاز الخريطتين وفق معطيات الإحصاء العام للسكان لسنتي 1987و1998- الديوان الوطني للإحصاء

تطور عدد السكان حسب التعدادات السكانية 1977-1987-1998

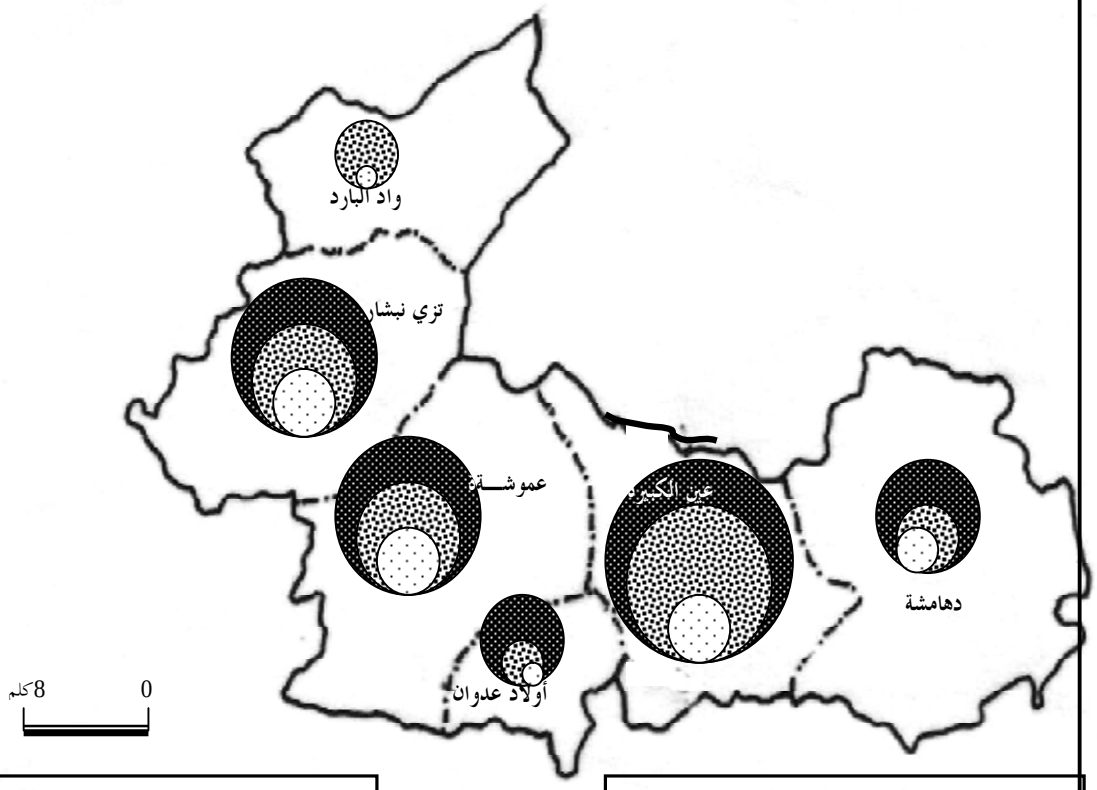

ن 32500-25000
ن20391-18443
ن 14252 -9709
ن 9800- 8032
ن 5500- 6400
ن 3500 -2081

سكان 1998
سكان 1987
سكان 1977

أنجزت الخريـــــطة إنطلاقا من معطيات تعدادات السكان لسنوات 1977-1987-1998
المصـــــدر :الديوان الوطـــــني للإحصـــــاء ONS

خريطة :14

2-1-1-3- المواليد و الوفيات حسب إحصاء 1998

إن دراسة الوضعية الديموغرافية و ظاهرة النمو السكاني يعتمد بشكل مباشر على حركة السكان من حيث المواليد و الوفيات و لهذا فقد تم تناول وضعية المواليد و الوفيات لسنة 1998 اعتمادا على آخر إحصاء سكاني في الجزائر كما هو موضح في الجدول 06.

أ-المواليد :

بلغ مجموع المواليد خلال سنة 1998 حوالي 1597 ن منها 822 من الذكور و 1075 من الإناث أي بارتفاع ملحوظ للإناث و قد قدرت نسبة المواليد لمنطقة الدراسة 2.08% و هذا يبرز بجلاء أن النمو السكاني في الإحصاءات السابقة 87-98 يتأثر بشكل كبير بالهجرة ، فهي بذلك زيادة غير طبيعية للسكان . كما نلاحظ التباين الواضح بين مختلف البلديات ، إذ نسجل ارتفاع في المواليد في بلديتين و هما عين الكبيرةبـ921 أي 2.87% و عموشة 888ن أي 4.49% و هي نسبة معتبرة ، ويعود هذا الارتفاع إلى الهجرة نحو هذه المراكز من جهة و عدم توفر عيادات التوليد على مستوى البلديات المهمشة و المعزولة مثل واد البارد و دهامشة ، و أولاد عدوان و تزي نبشار بحيث كثيرا ما تنقل الأمهات الحوامل إلى مقرات الدوائر –عين الكبيرة و عموشة -التي تتوفر على مراكز للتوليد و الطفولة و الأمومة،و هذا يفسر قلة المواليد في البلديات المعزولة مثل واد البارد و دهامشة و أولاد عدوان في هي لا تعبر عن ضعف المواليد و لكن للسبب المذكور سابقا .

ب-الوفيات :

تمتاز بانخفاض نسبي بحيث بلغ عدد المتوفون من الجنسين 276 ن وهي وفيات عادية بينما بلغت الوفيات عند الولادة مولود ليصبح المجموع 390 متوفى و هو عدد مرتفع يساهم في تزايد نسبة الوفيات من 0.30% الى 0.42% و تنتشر هذه الوفيات في كل من عين الكبيرة و عموشة كون أنها حالات يأتي معظمها من البلديات المجاورة كونها تفتقد لقاعات التوليد .و الملاحظ هو التقرب بين الذكور و الإناث و قدرت نسبة الوفيات العامة 0.42% و هي نسبة ضئيلة و لكن سجل ارتفاع ملحوظ في واد البارد 0.56% تعود ربما للظروف الصعبة التي تميز المنطقة ، من حيث العزلة و غياب المراكز الصحية ، و الظروف المعيشية الصعبة التي يعشها السكان الريفيين خاصة.

جدول:06 المواليد و الوفيات حسب تعداد 1998

النوع	المواليد			الوفيات			متوفون عند الولادة			الزواج
البلديات	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	مج
عين الكبيرة	480	441	921	63	49	112	9	9	18	102
الدهامشة	7	15	22	19	9	28	0	0	0	45
أولاد عدوان	1	1	2	8	13	21	0	0	0	46
عموشة	300	588	888	23	44	67	2	18	96	99
تزي نبشار	21	22	43	19	12	31	0	0	0	86
وادي البارد	13	8	21	11	6	17	0	0	0	13
المجموع	822	1075	1897	143	133	276	11	27	114	391

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS

2-1-2-التركيبة السكانية :

لا أحد منا يمكن أن يتجاهل أهمية دراسة التركيبة السكانية ، بالإضافة إلى معرفة حالة الديناميكية السكانية من حيث تركيبة المجتمع فيما يخص الفئات النوعية أو الجنسية من ذكور و إناث و الفئات العمرية من شباب و كهول و شيوخ ، فإن هذه الدراسة كذلك تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمخططين في مجال وضع الإستراتيجية المستقبلية في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية اللازمة من أجل لتوفير حاجيات السكان من عمل و سكن و تعليم و صحة و مرافق و خدمات اجتماعية أخرى أساسية لحياة المواطن، فالتخطيط لن يكون ناجحا بدون دراسة معمقة و دقيقة لديناميكية السكان من مختلف الجوانب

2-1-2-1:التركيبة النوعية (الجنسية):

من خلال دراسة المعطيات السكانية للإحصاء 1998، و الواردة في الجدول 07 فإننا نلاحظ فيما يخص التركيبة النوعية أو الجنسية أن هناك تقارب بين عدد الذكور و الإناث على العموم إذ نلاحظ تفاوت بسيط لعدد الذكور الذين يقدر عددهم بـــ46083نسمة أي بنسبة50.49 بالمائة و عدد الإناث يقدر بـــ45184ن أي بنسبة تقدر بـــ49.50بالمائة ، وهي تقريبا نفس الظاهرة السكانية في الجزائر .و من خلال ذلك نستخرج ما يسمى بالفئة(الجنسية[1] لمنطقة الدراسة بحيث تقدر بـــ102رجل لكل 100 أنثى .

[1] النسبة الجنسية : عدد الذكور لكل 100أنثى .وتحسب (ععد الذكور على عدد الذكور على عدد الإناث)

جدول: 07 التركيبة السكانية من حيث الجنس حسب تعداد 1998

النوع	عين الكبيرة	دهامشة	أ.عدوان	عموشة	تزي نبشار	واد البارد	منطقة الدراسة
عدد الذكور	16193	4900	4049	9939	9512	1490	46083
عدد إناث	15919	4810	3949	9775	9208	1523	45184
المجموع	32112	9710	7998	19714	18720	3013	91267

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS

2-1-2-:التركيبة العمرية

من خلال دراستنا و تحليلنا للمعطيات الديموغرافية من حيث التركيبة السكانية من حيث فئات الأعمار خاصة الواردة في الجدول رقم 08 و 09 والشكل البياني رقم 06، فالملاحظ أن منطقة الدراسة تعكس الصورة السكانية للجزائر من حيث الفئات العمرية بحيث نلاحظ أن بارتفاع في نسبة الشباب التي تقدر نسبتها بـــ52.20% بحيث تتقارب النسب بين مختلف البلديات باستثناء بلديتي تزي نبشار و واد البارد اللتان سجلت نسب مرتفعة و هي على التوالي 54.53 % و 57.31% و يعود ذلك بدون شك إلى ظاهرة ارتفاع نسبة الولادات بشكل كبير و الذي يرجع لغياب دور الهيئات الصحية و الاجتماعية لتشجيع سياسة تنظيم النسل،بالإضافة إلى مشكلة انتشار الجهل و التخلف في المناطق الريفية و الجبلية المهمشة .

أما نسبة الكهول فهي متقاربة و تمثل نسبة 43.31% و تنخفض في واد البارد إلى 39.32% بينما نلاحظ أن فئة الشيوخ ضئيلة فهي لا تمثل سوى 3.47% و هي اقل من النسبة الوطنية التي تقدر بـــ4.5% ، وهذا يعكس بوضوح تراجع مدى الحياة و متوسط العمر في منطقة الدراسة عموما ،بحيث أن نسبة كبيرة من السكان يموتون في سن 65 سنة ،وقد ساهمت عدة أسباب في ارتفاع وفيات الشيوخ و انخفاض أمل حياة و منها :المستوى المعيشي المتردي كسوء التغذية ،بالإضافة إلى النقص الفادح المسجل في مجال الرعاية الصحية وتفاقم ظاهرة التخلف و الفقر الذي يعاني منه السواد الأعظم من سكان هذه المناطق و على الخصوص سكان المناطق الريفية في المداشر و الدواوير هم الضحية الأولى لهذا الوضع المأسوي المزري.

جدول : 08 التركيبـــــة السكانية من حيث العمر - تعداد 1998

لفئات العمرية	عين الكبيرة	الدهامشة	أ.عدوان	عموشة	ت.نبشار	واد البارد	المجموع
4-0	3618	1155	895	2182	2146	389	10385
9-5	4370	1378	1109	2620	2648	478	12803
14-10	4714	1395	1157	2842	2895	457	13460
19-15	4253	1231	1051	2649	2518	403	12105
24-20	3161	940	887	2078	1937	294	9297
29-25	2378	742	624	1578	1436	193	6951
34-30	2005	597	495	1207	1059	162	5525
39-35	1910	586	427	1066	948	126	5063
44-40	1534	383	352	877	761	125	4032
49-45	1192	323	286	747	651	126	3325
54-50	704	189	163	372	368	46	1842
59-55	602	207	148	395	376	53	1781
64-60	559	185	124	414	255	60	1597
69-65	486	187	130	284	169	48	1304
74-70	278	95	77	192	99	29	770
79-75	191	65	37	116	73	15	497
+80	148	50	36	94	12	9	349
المجموع	32113	9709	7998	19714	18719	3013	91216

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ons

جدول : 09 فئات الأعمـــــار حسب تعداد 1998

فئات الأعمـــــار	من 0 إلى 19 سنة		من 20 إلى 64 سنة		65 سنة فما فوق		العدد الكلي	النسبة الكلية
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
عين الكبيرة	16955	52.81	14045	43.73	1103	3.43	32103	100
دهامشة	5159	53.14	4152	42.76	397	4.08	9708	100
أولاد عدوان	4212	52.66	3506	43.83	280	2.85	7998	100
عموشة	10293	52.21	8734	44.30	686	3.47	19713	100
تزي نبشار	10207	54.53	7903	42.22	608	3.24	18718	100
واد البارد	1727	57.31	1185	39.32	101	3.35	3013	100
منطقة الدراسة	48553	53.20	39525	43.31	3175	3.47	91253	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاءons

الشكل:06 التركيبة العمرية لمنطقة الدراسة حسب تعداد 1998

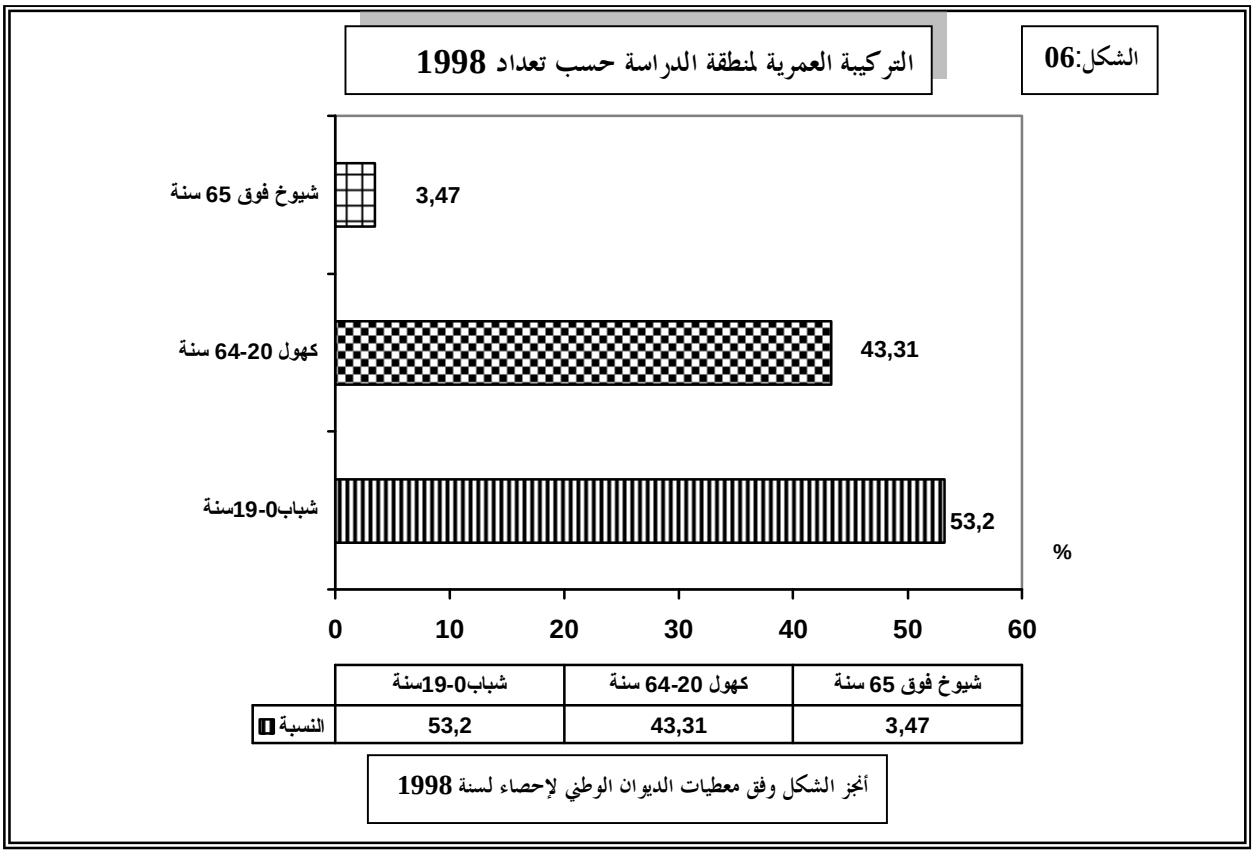

أنجز الشكل وفق معطيات الديوان الوطني لإحصاء لسنة 1998

- **تطور الوضعية الديموغرافية سنة 2003** ،شهدت حركة المواليد و الوفيات تطورا بعد تعداد 1998 فحسب إحصاءات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية الموضحة في الشكلين 07و08 و الجدولين المراقين فإن الوضعية الديموغرافية عرفت تراجعا فيما يخص المواليد و الوفيات و معل النمو الذي انتقل من 2.78% سنة 1998 إلى 1.45% حسب توقعات 2003 إي بانخفاض قدره 1.33% و هي نسبة معتبرة و يعود ذلك بدون شك إلى تحسن المستوى الصحي و الوعي الذي بدأ يتغلغل داخل شرائح المجتمع خاصة على مستوى المناطق الريفية و الجبلية بأخطار الإنجاب الكثير على صحة المرأة إضافة إلى المشاكل الاجتماعية مثل البطالة ، و غلاء المعيشية ، التي يعاني منها معظم السكان خاصة في المناطق الريفية.

الشكل:**07**

التركيبة النوعية حسب توقعات 2003

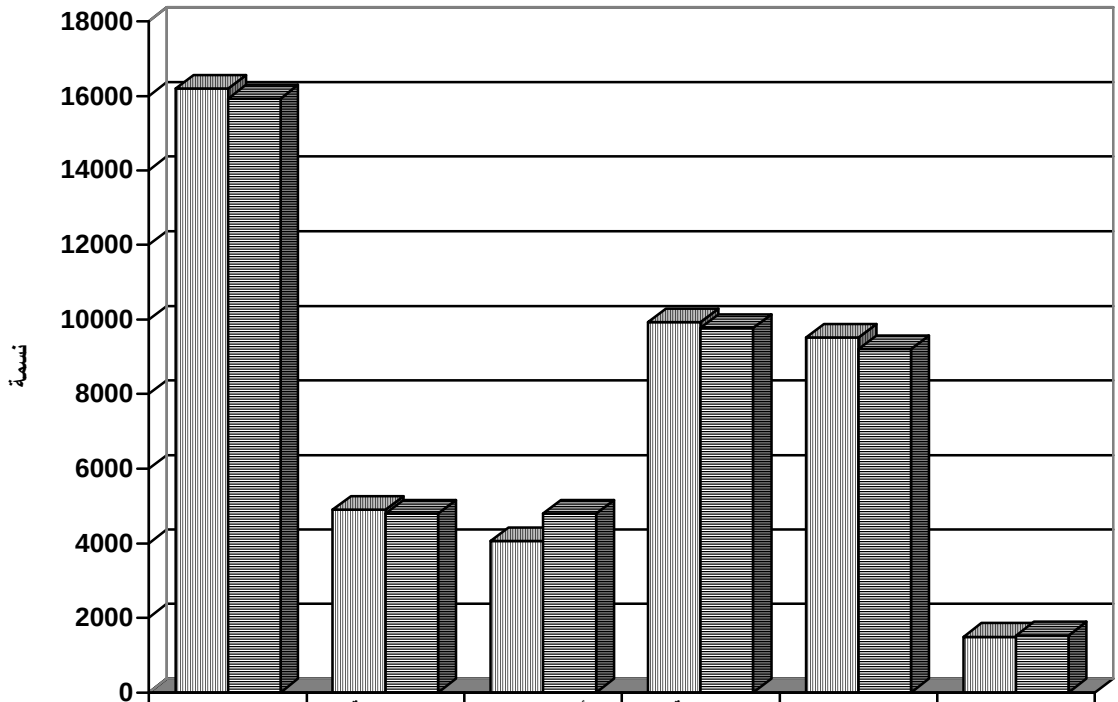

	عين الكبيرة	دهامشة	أولاد عدوان	عموشة	تزي نبشار	واد البارد
عدد الذكور	16193	4900	4049	9939	9512	1490
عدد الاناث	15919	4800	4800	9775	9208	1523

أنجز الشكل البياني حسب أرقام مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية **DPAT**

الشكل08

الوضع الديموغرافي حسب توقعات 2003

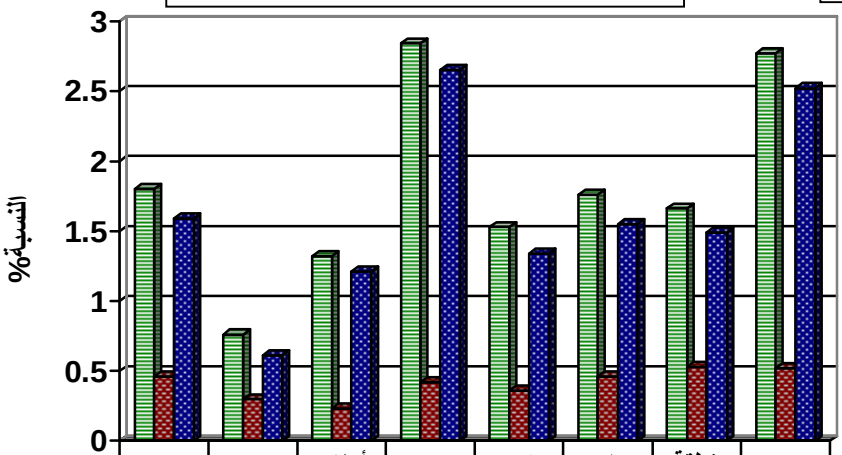

	عين الكبيرة	دهامشة	أولاد عدوان	عموشة	تزي نبشار	واد البارد	منطقة الدراسة	الولاية
المواليد	1.8	0.76	1.32	2.84	1.53	1.76	1.66	2.77
الوفيات	0.46	0.3	0.23	0.42	0.36	0.46	0.53	0.52
م/النمو	1.59	0.61	1.21	2.65	1.34	1.55	1.49	2.52

ما يمكن تسجيله من خلال دراسة الوضع الديموغرافي في منطقة الدراسة هو النمو السكاني المتزايد الذي عرفته معظم البلديات في التعدادين 1987-1998 ، إضافة إلى ظاهرة اختلاف معدل النمو السكاني بين مختلف البلديات لاختلاف العوامل المؤثرة في النمو السكاني خاصة جانب الأمن، النشاط الاقتصادي و الظروف الصحية و المعيشيـــة ،و تبقى الهجرة و النزوح و عدم الاستقرار السكاني من العوامل الرئيسية المؤثرة في التزايد السكاني و عدم استقرار معدل النمو في مختلف البلديات سواء تلك التي استقبلت الهجرة الوافدة ، أو البلديات التي هاجرها سكانها قاصدين وجهات مختلفة خاصة نحو المراكز التجمعات القريبة منها .كما و نسجل كذلك تراجع النمو السكاني في بعض البلديات التي عرفت نموا سكانيا إن صح التعبير سلبيا الذي سجلته بلدية واد البارد التي عاشت هجرة جماعية نحو المراكز المجاورة لقسوة الظروف المعيشية و الاقتصادية و الأمنية و تفاقم ظاهرة العزلة و التهميش التي شهدتها المنطقة خاصة في بداية التسعينات ، بالإضافة إلى عدم انتهاج السكان لسياسة تنظيم النسل نتيجة للجهل غياب الإمكانات المادية و غياب السلطات المحلية في مجال توعية الأزواج و الزوجات بمخاطر النمو الديموغرافي والإفراط في الإنجاب بآثاره السلبية على الجانب الصحي و المعيشي و على مستقبل أبنائهم من حيث تعليمهم و التكفل بهم من كل الجوانب ، خاصة أمام زيادة و تطور مستلزمات الحديثة التي تتطلب أموال كبيرة يتعين عليم توفيرها .

2-1-3- التوزيع و الكثافة السكانية

2-1-3-1- التوزيع السكاني حسب تعدادات 1987و1998

يعتمد التوزيع السكاني على تأثير عوامل عدة طبيعية ، اقتصادية و تاريخية و سياسية ،حيث بإمكان الدولة من خلال سياسة سكانية معينة أنها تستطيع التحكم و تنظيم التوزيع السكاني كما تستطيع التحكم في نموهم ، و هذا بما يراعي بما يراعي التوازن توزيع السكان و تحقيق المصلحة الوطنية العليا .

و من خلال إطلاعنا على واقع التوزيع السكاني من خلال المعطيات الإحصائية لمختلف 77-87-98 نكشف على أن التوزيع السكاني لمنطقة الدراسة شهد تطورات كبيرة خلال مختلف الإحصاءات السكانية كما يبرزه الجدول رقم 07 .

الجدول :10 السكان و توزيعهم حسب تعدادات 1987و1998

البلديات	1966	1977	1987				1998			
			المركز	ت.ثانوي	م.مبعثرة	مجموع	المركز	ت.ثانوي	م.مبعثرة	المجموع
عين الكبيرة	11848	8200	10536	2248	7607	20391	20093	4814	7138	32045
دهامشة	*	6400	1380	1195	5105	7680	2330	2210	5221	9761
أ.عدوان	*	2800	1941	1726	1831	5498	3967	2389	1676	8032
عموشة	12888	9800	6157	1232	6869	14258	9882	3502	6372	19756
تزي نبشار	*	8300	964	-	12354	13318	4745	1633	12065	18443
واد البارد	*	3420	516	-	4565	5081	495	-	2517	3012
المجموع	24736	38920	21494	6401	38331	66226	41512	14548	34989	91049

المصدر : الديوان الوطني لإحصاءONS

أ- التوزيع السكاني حسب تعداد 1987

تبز معطيات الجدولين 10و11 الشكل 08 بأنه حتى سنة 1987 أن التوزيع السكاني لمنطقة الدراسة قد تميز بارتفاع في نسبة سكان الريف مقارنة بسكان الحضر فقد بلغت نسبة سكان الريف أي المناطق المبعثرة 57.87% بينما سكان المراكز 32.45% و فقط 9.66% للتجمعات الثانوية القريبة من المراكز الحضرية ، و لهذا فقد كان يتمركز أكثر من نصف السكان في المناطق الريفية و الجبلية في مداشر و دواوير و قرى تعاني من مشاكل العزلة و التهميش و غياب الكثير من المرافق الضروريـــة ، و تنشط على الخصوص في المجال الزراعـــي و بذلك ترتفع نسبة سكان الريف حسب نفس الإحصاء إلى حوالي 67.53% ، و شهدت المراكز الحضرية نوع من الراحة و الهدوء المؤقت الذي سرعان ما زال في بداية التسعينيات و العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر خلال هذ المرحلة .

ب-التوزيع السكاني حسب تعداد 1998 :

لقد كانت هذه المرحلة حاسمة في التوزيع السكاني في الجزائر و منطقة الدراسة على الخصوص، حيث ساهمت المشاكل الأمنية التي شهدتها الجزائر خلال التسعينيات في نزوح ريفي ضخم لم تشهده الجزائر من قبل و دائما بالاعتماد على الجدولين 10و11 و الشكل 09 نستخلص مايلي:

- شهدت منطقة الدراســـة انخفاض معتبر لنسبة سكان الريف أي المناطق المبعثرة إلى38.42 % بحيث لعبت الظروف الأمنية و الاقتصادية الصعبة دورا كبيرا في نزوح السكان نحو المراكز و التجمعات الثانوية و سجل ه>ا في مختلف البلديات خاصة تلك التي تعاني قراها من العزلة و التهميش مثل واد البارد تزي نبشار و دهامشة .

- شهدت المراكز الحضرية ارتفاع هائل للسكان كبيرا وصل إلى 45.59% أي بزيادة نسبته 13.14 %، فقد كانت مراكز بلديات عين الكبيرة ، عموشة ، تزي نبشار قبلة للنازحين من المناطق الريفية التابعة لها.

- كما ارتفعت نسبة التجمعات الثانوية التي أصبحت تجمعات شبه الحضرية لتوفرها على عدة خدمات و تجهيزات إلى 15.97% أي بزيادة تقدر بـــ6.01% فقد أصبحت هذه التجمعات الثانوية مراكز الاستقطاب السكان النازحين من القرى و المناطق الجبلية و حتى من مراكز بعض البلديات مثل الدهامشة و واد البارد ،لعدة عوامل خاصة الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية التي أدت لوضع مأسوي و كارثي .

و لهذا فقد شهدت المناطق الجبلية إفراغا كبيرا لمحتواها البشري مثل بلديات واد البارد و دهامشة ، بينما شهدت المراكز الحضرية لبعض البلديات مثل عين الكبيرة إقبالا نزوحا بشريا تجاهها لكونها تحتوي على خدمات و مرافق اجتماعية كالصحة و التعليم و السكن و الأمن .فقد ساهم هذا النزوح في ارتفاع الكثافة السكانية ، كما أصبحت الهياكل المتوفرة غير قادرة على الاستيعاب.

الجدول :11 نسب توزيع السكان حسب تعدادي 1987و1998

البلديات	1987				1998			
	المركز	ت.ثانوي	م.مبعثرة	مجموع %	المركز	ت.ثانوي	م.مبعثرة	مجموع %
عين الكبيرة	51.68	11.02	37.30	100	62.70	15.03	22.27	100
دهامشة	17.96	15.55	66.47	100	28.87	222.64	53.48	100
اولاد عدوان	35.30	31.39	31.06	100	49.38	29.74	20.86	100
عموشة	43.18	08.64	48.17	100	50.02	17.17	32.25	100
تزي نبشار	07.23	-	92.76	100	25.72	08.84	65.41	100
واد البارد	10.15	-	89.84	100	16.43	-	8356	100
م/ الدراسة	32.45	9.66	57.87	100	45.59	15.97	38.42	100

الشكل:09

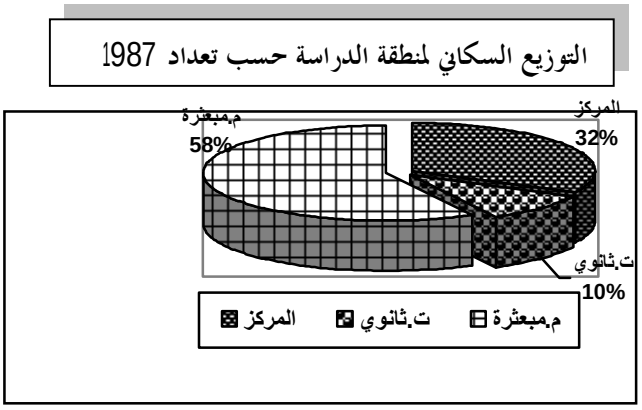

الشكل: 10

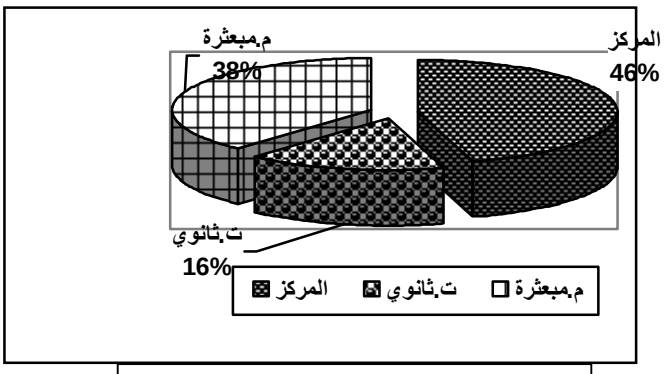

أنجزا الشكلان وفق معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS

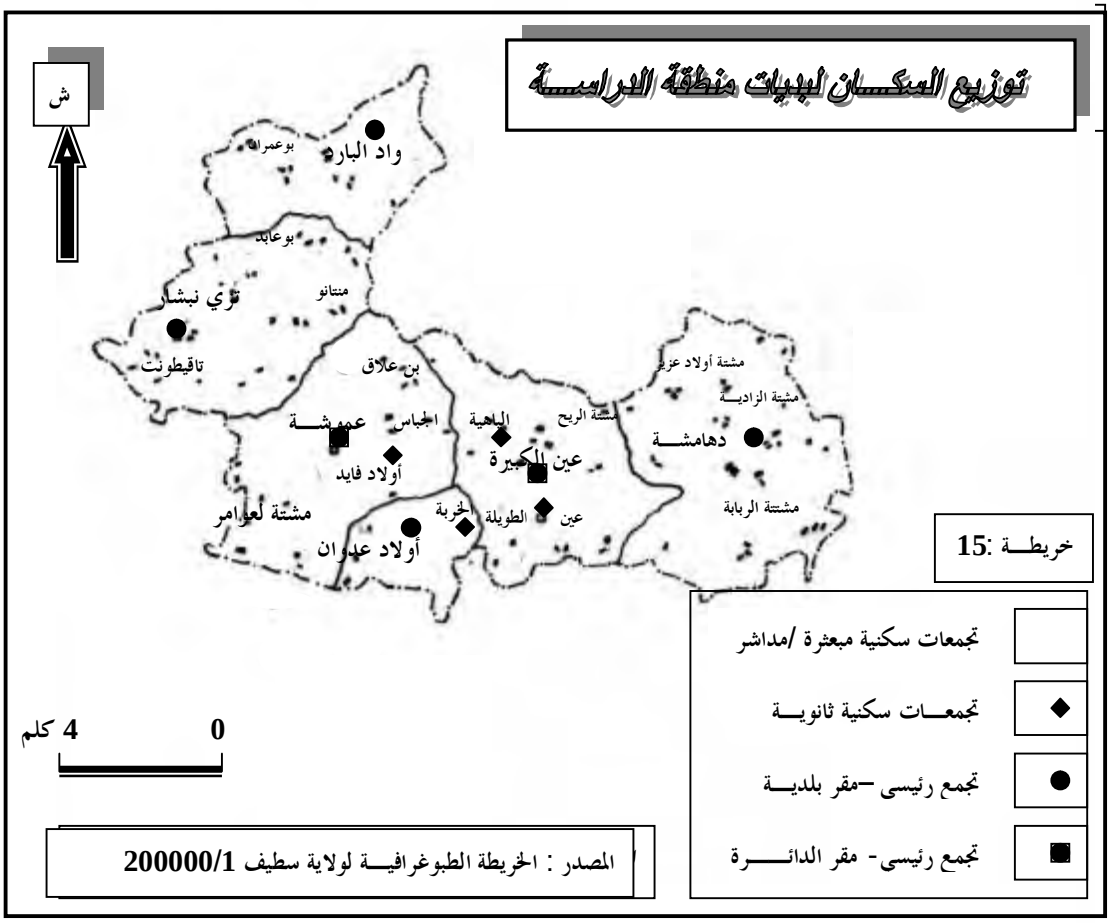
توزيع السكـــان لبديات منطقة الدراســـة
ش
بوعمران
واد البارد
بوعابد
تلي نبشار
منتانو
تاقيطونت
بن علاق
مشتة أولاد عزيز
مشتة الزاديـــة
عمروشـــة
الجباس
الباهية
مشتة الربح
دهامشـــة
أولاد فايد
عين الكبيرة
مشتة لعوامر
الخربة
عين الطويلة
مشتة الربابة
أولاد عدوان
خريطـــة :15
تجمعات سكنية مبعثرة /مداشر
تجمعـــات سكنية ثانويـــة
تجمع رئيسي –مقر بلديـــة
تجمع رئيسي- مقر الدائـــــرة
0
4 كلم
المصدر : الخريطة الطبوغرافيـــة لولاية سطيف 200000/1

خريطـــة:**16**

تطور سكان التجمعات 1977-1987

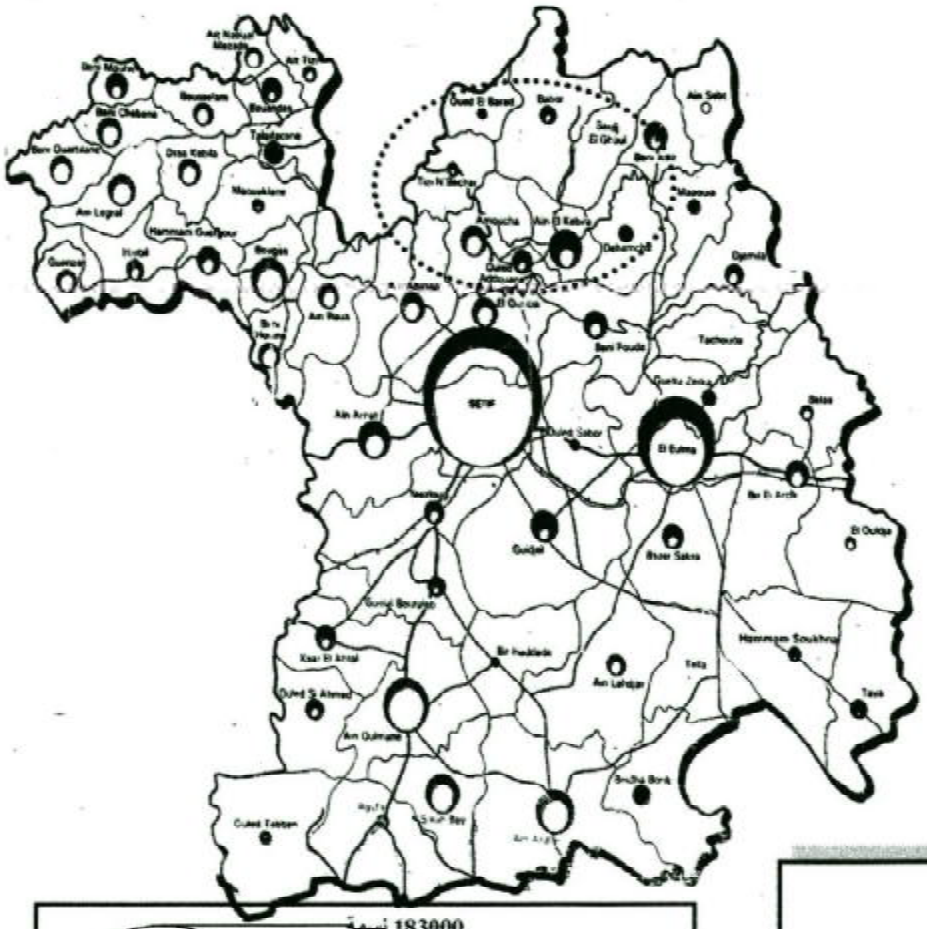

183000 نسمة

56000 نسمة

19000 نسمة

6000 نسمة

تجمعات 1987

تجمعات 1977

تطور سكان التجمعات

حدود الولايـــــة

حدود البلديـــــة

طريق وطني

طرق أخرى

سكة حديدية

المصدر : الديوان الوطني للإحصـــاء ONS

2-1- 3-2-الكثافة السكانية حسب تعدادات 1987و1998

منطقة تمتاز بلا توازن في التوزيع الكثافة ، مناطق أكثر استقطابا و مناطق أكثر طردا للسكان.

تبرز الكثافة السكانية ظاهرة اكتظاظ السكان ، و تدخل في ذلك عدة عوامل طبيعية – تضاريسية و مناخية-إ جانب العوامل التاريخية و السياسية و أمنية و السوسيولوجي و الاقتصادية. إن الملاحظ من خلال الدراسة العا لتوزيع السكان ، هناك فوارق جمة في مجال التوزيع السكاني للمنطقة الدراسة مما أدى إلى اختلاف في الكثا السكانية بين مختلف البلديات و تدخل في ذلك عوامل طبيعية و ديموغرافية و اقتصادية . و لتحليل معمق للظاه ، اعتمدنا على إحصائي 1987و1998 بحيث عرفت المرحلة تطورات ديموغرافية ن هذا ما يوضحه الجدول رقم و الخريطتين 17 و18 مما أثر على مجال الكثافة السكانية و توزيعها.

أ-الكثافة حسب تعداد 1987

-كثافة عالية :318.36 نسمة : تمثل هذه الفئة عين الكبيرة إذ تعتبر كقطب سكاني هام و تمثل نسبة 30.79% م مجموع السكان لمنطقة الدراسة لسنة 1987 و تعود أسباب ارتفاع الكثافة السكانية بهذه البلدية إلى :

- توفر الخدمات و التجهيزات الاجتماعية خاصة مجال التعليم و الصحة و الغاز الطبيعي

و خدمات أخرى متنوعة اقتصادية و اجتماعية.

- النشاط الاقتصادي خاصة الصناعي بعد بناء المركبين الصناعيين مما ساهم في استقرار اليد العاملة الوافا خارج البلدية و في بعض الحالات من ولايات أخرى .
- ضيق المساحة بحيث تعتبر عين الكبيرة صغيرة المساحة مقارنة مع عدد السكان الهائل الذي استقطبته خاصة في مرحلة التسعينيات .
- قدم بلديـــة عين الكبيرة بحيث أن استقرار السكان كان منذ الفترة الاستعمارية و كانت تمثل أهم مرك حضري على مستوى المنطقة الشمالية لولاية سطيف.

الجدول :12 الكثافـــــة السكانية حسب إحصاء 1987و 1998

البلديات	المساحـــة	1987		1998		فارق الكثافة بين 87-98 نسمة/كلم2
		عدد السكان نسمة	الكثافة ن/كلم2	عدد السكان نسمة	ن/كلم2	
عين الكبيرة	64.05	20391	318.36	32045	500.31	181.95
دهامشـــــة	104.30	7680	73.63	9709	93.08	19.45
أولاد عدوان	27.57	5498	199.41	8032	291.33	91.92
عموشـــــة	86.02	14258	165.75	19756	229.77	64.02
تزي نبشار	71.62	13318	185.95	18443	257.61	71.66
واد البارد	50	5081	101.62	3012	60.24	41.38-
منطقة الدراسة	703.56	66226	174.12	90997	238.72	64.60

المصدر : **ons**+ مصالح البلدية

- كثافة متوسطة 165.75 ن -199.41ن/كلم²

الملاحظ أن هذه الكثافة تمس عدة بلديات و هي عموشة ،تزي بشار، أولاد عدوان ، و هي بلديات لا تمثل م المساحة الإجمالية لمنطقة الدراسة26.32% أما بالنسبة للسكان في تمثل نسبة 49.64 % ، لهذا السبب نلاح ارتفاع محسوس للكثافة السكانية .و الملاحظ أن هناك تقارب واضح بين معظم هذه البلديات لتشابه الظروف العوامل المتحكمة في توزيع السكان و الكثافة .

- كثافة ضعيفة 101.62 ن –73.63 ن/كلم² :

تمثل هذه الكثافة بلديات وادي البارد و الدهامشـــة ، و الملاحظ أن توزيع السكان على مستوى هذه المناط يخضع الى عوامل متباينة أولى إلى تأثير التضاريس خاصة بالنسبة لبلدية وادي البارد التي تمتاز بطابعها الجبلي جعلها كمنطقة طاردة للسكان ، و المساحـــة الواسعة بالنسبة لبلدية الدهامشة ، بحيث تعتبر هذه الأخيرة أو بلدية من حيث المساحة السكانية و تمثل 14.82 % و بالنسبة للسكان لا تمثل سوى 11.59 % .و عموما أ متوسط الكثافة لمنطقة الدراسة هو 174.12 ن/كلم² .

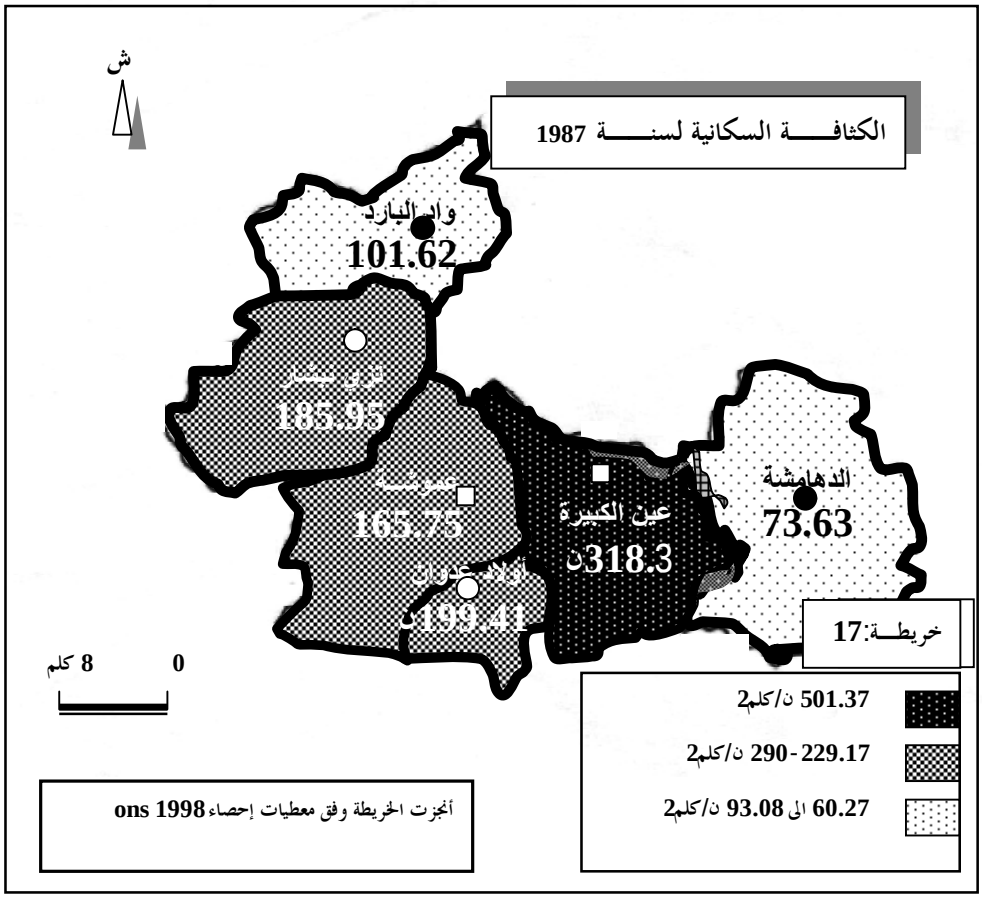

ب- الكثافة السكانية 1998

من خلال تحليل المعطيات السكانيـــة لسنة 1998 الموضحة في الجدول و الخريطة 18 ، نسجل عدة تطورات عرفها التوزيع السكاني و الكثافة السكانية في منطقة الدراسة ، وارتباطها الوثيق بتطور عدد السكان الذي عرفت منطقة الدراسة عموما و من خلال تحليلنا لكل هذه المعطيات ،استنتجنا ما يلي:

- ارتفاع الكثافة السكانية في بعض البلديات التي تمثل مراكز رئيسية لاستقطاب السكان خاصة مقرات الدوائر عين الكبيرة و عموشة ، لتوفرها على مرافق و خدمات اجتماعية و توفر الأمن.
- إفراغ بعض البلديات من السكان خاصة التي عرفت مشاكل أمنية مثل وادي البارد و مشاتي ودواوير تزي نبشار و واد البارد و الدهامشـــة .
- ظاهرة النزوح الريفي من القرى و المداشر نحو المدن مما أدى إلى ارتفاعه الكثافة السكانية في المراكز الحضرية لمعظم البلديات عموما .
- ارتفاع الكثافة السكانية في بعض البلديات التي تعتبر كمناطق لاستقطاب السكان لمؤهلاتها الاقتصادية و الاجتماعيـــة. و من خلال هذه التحولات التي عرفتها الكثافة السكانية و الاختلافات التي

تميز الظاهرة السكانية في منطقة الدراسة ، حاولنا تقسيم الكثافة في منطقة الدراســـة إلى ثلاثـــة فئات للكثافة موزعـــة على الشكل التالي :

- كثافة عالية: 500.31ن/كلم^2: تمثل هذه الفئة بلدية عين الكبيرة و الملاحظ أن هذه الأخيرة بقيت تعاني م الارتفاع الكبير للكثافـــــة السكانية مما أدى إلى طرح عدة مشاكل في مجال الخدمات المختلفة الصحة ، التعل ، و السكن .و تبقى العوامل المساعدة على الارتفاع تعود وفرة الخدمات من جهة و الأمن الذي عرفـــه المنط خلال مراحل أللاستقرار الذي عرفته البلاد عامـــة و باقي بلديات الدراسة و التي جعلتها تعاني من الهج الجماعية إلى المناطق أكثر أمنا.و قد عرفت عين الكبيرة خاصة زيادة سكانية هامة و قدر فارق الكثافة بي التعدادين ب 181.95 نسمة و هي أكبر نسبة على الإطلاق .

- كثافـــة متوسطة : 229.77 ن- 291.33 ن/كلم^2

تبقى هذه الفئة تمس نفس بلديات إحصاء 1987 ولكن بارتفاع كبير و نلاحظه في بلدية أولاد عدوان أين زادت الكثافة بحوالي 91.92ن/كلم^{2}و كذلك بلدية عموشة 64.02ن/كلم^2 تزي نبشار 71.66 ن/كلم^2 و تبرر هذه الزيادة المعتبرة في الكثافـــة السكانية إلى ظاهرة الهجرة الجماعية و النزوح الريفي نحو المراكز الحضرية و تكون في شكلين :

- الهجرة و النزوح من المداشر و القرى إلى المناطق الحضرية الأكثر أمنا ، و صعوبـــة المعيشية في المناطق الريفية و الجبلية لغياب الخدمات الضرورية كالتعليم و الصحة و النقل و التخريب الذي تعرضت له مختلف المؤسسات التي كانت تقدم خدمات متنوعة للسكان.

-الهجرة و النزوح من البلديات المجاورة بحيث خاصة بلدية وادي البارد التي عرفت هجرة جماعية نحو عموشة و تزي نبشار و مناطق أخرى هروبا من الظروف القاسية الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية و على الخصوص المشاكل الأمنية .

- كثافة ضعيفة : 60.24ن/ 93.08 ن/كلم^2

تتصدر هذه الفئة كل من بلدية وادي البارد و الدهامشة ، و الملاحظ من خلال الدراســـة الديموغرافية و نمو السكان في إن بلدية وادي البارد عرفت نموا سلبيا و تراجعا كبيرا قدر الفارق السلبي بين الإحصاءين بـــ(-41.38)ن كلم^2، و يعود ذلك للهجرة و النزوح الجماعي نحو البلديات القريبة بحثا عن الأمن و الاستقرار و الخدمات المفقودة فيها و قد استقر السكان في تزي نبشار و عموشة ،و نفس الظاهرة عاشتها الدهامشة وتعود ل عوامل اقتصادية و اجتماعية أكثر منها أمنية ، فكانت الهجرة نحو

عين الكبيرة ، بني فودة و العلمة و مناطق أخرى ، هروبا من الأوضاع الاقتصادي و الاجتماعية و الأمنية الصعبة التي لازالت تتعرض لها هذه البلدية الجبلية والمعزولة و المهمشة .

-

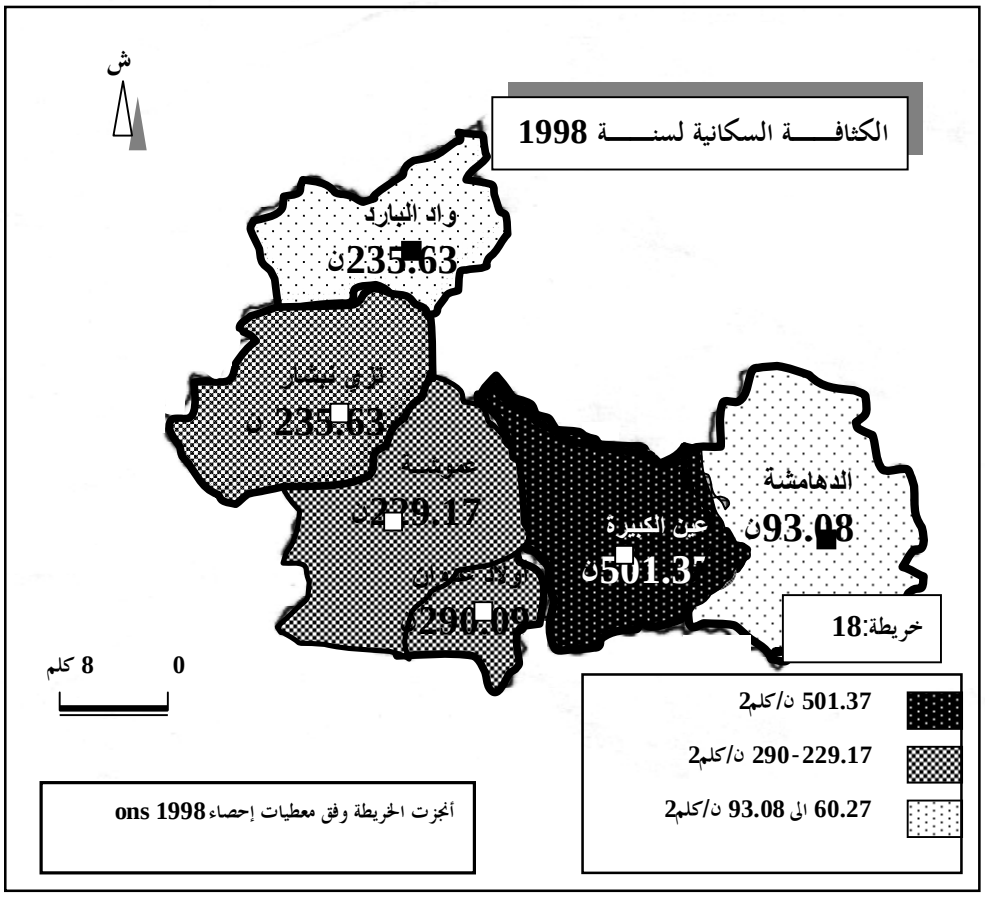

خلاصة.

من خلال دراستنا و تحليلنا لمختلف المعطيات السكانية في مجال توزيع السكان و الكثافة ، فالملاحظ أن منطقـــة الدراسة تمتاز بعدة مميزات يمكن إبرازها في فيما يلي :

- غياب التوازن في مجال التوزيع المجالي للسكان، ففي حين نلاحظ ارتفاع الكثافة السكانية في تمركز السكان في بعض البلديات دون أخرى لتوفرها على مؤهلات اقتصادية خدماتية هامة ساهمت في استقرار السكان.

- **ظاهرة النزوح الريفي التي مست معظم البلديات نحو المراكز الحضرية الرئيسية أو التجمعات الثانوية القريبة ، شملت مشاتي و دواوير المناطق الريفية الجبلية المعزولة لقلة الخدمات الضرورية لاستقرار السكان خاصة التعليم و الصحـــة و النقل ، و العمل .**
- **تفاقم ظاهرة الهجرة الجماعية للسكان في بعض البلديات نحو بلديات أخرى أوفر حظا في مجال الخدمات و العمل و كذا توفر الأمن بها خاصة ما حدث بالنسبة لسكان بلدية وادي البارد و الدهامشة .**
- **تفاقم ظاهرة لاكتظاظ المراكز الحضرية و تفريغ المناطق الريفية و الجبلية مما أدى الى اختلال توازن حقيقي في مجال توفير الخدمات الضرورية للسكان خاصة الصحة ، النقل ، السكن و التعليـــم ، إضافة إلى توفر مناصب العمل و ازدهار القطاع التجاري.**

- إن عودة الأمن و الاستقرار إلى الكثير من المناطق بعد السنوات العشرة السوداء قد فسخ ح المجال للعـــودة المحتشمة للسكان النازحين إلى سكانهم و قراهـــــم من أجل الانطلاق في حياة جديدة ، خاصـــــة الذين لم يسعفهم الحظ الاندماج في المجتمع الحضري لعدم حصولهم على سكنات محترمـــة ، بحيث أن اغلبهم كان يقطن في بيوت قصديرية و أخرى مؤجرة .

2-1-4-السكان والهجـــــرة[1]:

تفاقم شبح الهجرة و النزوح الريفي من مناطق الجبال و الأرياف نحو المراكز الرئيسية المستقطبة ، و ساهمت فيها العزلة و التخلف و التهميش و البلديات المحرومة و المهمشة أكثر تعرضا لها.

لا يمكن دراسة التحولات السكانية المختلفة دون التطرق لدراسة ظاهرة الهجرة السكانية بأنواعها المختلفة لما لها من دور في حركية السكان من حيث النمو و التوزيع و أهميتها حتى في حتى في المجال الاقتصادي و

تساهم الهجرة مساهمـــة كبيرة في التأثير على الزيادة الطبيعية للسكان، خاصة و أن منطقة الدراسة قد عرفت حركة واسعة وكثيفة للهجرة لطابعها الجبلي و التخلف الذي تمتاز به، إضافـــة إلى الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و الأمني الذي مرت به الجزائر خلال السنوات العشرة .و اتخذت الهجرة في منطقة الدراسة عدة أشكال و هي:

1-هجرة ريفية من المداشر و القرى نحو المناطق الحضرية أي مراكز البلديات أي داخل مجال البلدية و تلعب الظروف الأمنية و المعيشية دورا كبيرا في اتساع نطاق هذه الهجرة .

2- هجرة بين البلديات، ناتجة عن اختلال التوازن في مجال التنمية بين البلديات، بحيث توسع نطاق الهجـــرة من البلديات المحرومة إلى البلديات ألأوفر حظا في مجال التنمية بمجالاتها المختلفة إلى جانب توفر الأمن و الاستقرار .

3- الهجرة باتجاه بلديات أخرى في محيط الولايـــة خاصة البلديات المتاخمة لمنطقة الدراسة، و مقر الولاية الهجرة نحو مدن و ولايات مجاورة خاصة باتجاه الجزائر العاصمة، إلا أن هذه الهجرة لا تمثل نسبة كبيرة من عدد المهاجرين. و من خلال هذا نلاحظ أن منطقة الدراسة عموما ، هي منطقة طاردة للسكان و تدخل في ذلك الاعتبارات و العوامل السابقة الذكر،و المعاناة و الظروف القاسيـــة التي تعيشها المناطق الجبلية ، و تبقى ظاهرة التخلف العزلة و التهميش عوامل رئيسيـــة في استمرار نزيف النزوح الجماعي و الهروب من هذه المناطق رغم التحسن الطفيف في أوضاع هذه المناطق خاصة عودة الأمن من جهة و بعض مشاريع التنمية التي وجهتها الدولة لإعادة تأهيل و تنمية هذه المناطق في مختلف المجالات ، خاصة طرق الواصلات ، الكهربة الريفية و النقل و التعليم لامتصاص هذا النزوح ، الذي افرغ المناطق الريفية و

[1] الهجرة : يعرف السوسيولوجيون و الجغرافيون الهجرة على أنها ظاهرة سكانيةطبيعية تتميز بها كل المجتمعات نو هي عبارة عن حركة عادية او إستثنائية للسكان ، بحثا عن العمل أو - مفهوم الأمن أو السكن لتحسين المستوى المعيشي فقد تكون داخلية داخل محيط البلد الواحد أو خارجية من بلد لآخر أو من قارة لأخرى .

الجبلية و أدى إلى هاجس توسع المدن و ازدحامها و كثافتها العالية ، ناهيك على المضاعفات الخطيرة لهذه الظاهرة .

2-1-4-1- حركة الهجرة الداخلية بين 1987-1998 ومجالات الاستقطاب

شهدت منطقة الدراسة بين 1987و1998 حركة واسعة للهجرة خاصة الداخلية بعدما عرفت نوع من الاستقرار خلال مرحلة بين 1977و1987 ، و قد لعبت العوامل الاقتصادية و الطبيعية و الأمنية دورا كبيرا في هذه الحركة غير الاعتيادية للسكان ، و قد كانت ظاهرة النزوح الريفي الواسع نحو المراكز الحضرية في البلديات الأوفر حظا في توفر الخدمات و العمل و الأمن خاصة عين الكبيرة و عموشة و أولاد عدوان التي استقبلت موجة بشرية ضخمة بين 1995إلى1998 بسبب المشاكل الأمنية التي عرفتها مختلف المناطق الريفية مما ساهم في هجرة سكان نحو المراكز الحضرية هروبا ليس فقط من الواقع الاجتماعي و الاقتصادي المزري بل من مشاكل الإرهاب الذي ضرب بقوة في هذه المناطق و اتخذ من هذه المناطق الجبلية الوعرة مركزا له.و لم تتوقف الهجرة على المستوى الداخلي بين الريف و المدينة و بين مختلف البلديات بل تعدى
خارج محيط الولاية باتجاه الولايات المجاورة ربما حتى إلى خارج الوطن .

و من خلال تحليل نتائج مختلف المعطيات الإحصائية خاصة الواردة في الجدولين م 13و14 و مصفوفة الهجرة الداخلية و الخارجية و الأشكال البيانية من 11إلى16 فإننا نلاحظ وجود مجالين رئيسين للهجرة.

مجالات الاستقطاب السكاني:

أ-مجالات ضعيفة الاستقطاب وطاردة للسكان: بلديات نعاني من العزلة و التخلف ن و التهميش، عوامل رئيسية ساهمت بشكل كبير في تفاقم ظاهرة الهجرة و النزوح إلى مناطق أخرى أوفر حظا في مجال الشغل و السكن و الخدمات الأخرى، تتمثل هذه البلديات في بلديات كل من وادي البارد و الدهامشة و تزي نبشار، ونلاحظ من خلال تحليل حركـــة السكان و الهجرة من و إلى هذه المناطق هو ارتفاع عدد السكان الذين اختاروا و جهات أخرى للاستقرار بالهجرة محليا أي باتجاه بلديات أو خاصة باتجاه بعض البلديات المتاخمة لها ، أو باتجاه ولايات أخرى . إن تحليل معطيات الهجرة الداخلية تبرز جليا ظاهرة الطرد و الهجرة الجماعية التي فرضتها الظروف المختلفة فمثلا بلدية وادي البارد عرفت هجرة واسعة بلغ عدد المهاجرين الخارجين من تراب البلدية 3584 مهاجر وبلغ عدد السكان بـــ 3013ن سنة 1998 أي بنسبة 118.95% بحيث البلدية إلى تفريغ من مذهل لصعوبة الظروف المعيشية من جهة الى جانب المشاكل الأمنيـــة .

ب- مجالات قوية الاستقطاب وجاذبة للسكان :

بلديات تمتاز بمؤهلات اقتصادية و اجتماعية في مجال الشغل و السكن و الخدمات الصحية و التعليمية و الموصلات ساعدت على استقطاب عدد هائل من السكان البلديات المحرومـــــة و تتمثل في كل من عين الكبيرة و عموشة اللتان تتوفران على أنشطة صناعية و زراعية و خدماتية إلى جانب توفرها على الأمن المفقود في البلديات الأخرى.و الأرقام تعبر على أهمية هذه المناطق، بحيث أن عين الكبيرة مثلا استقبلت حوالي22497نسمة بنسبة 70.05% قادمين على الخصوص من بعض البلديات خاصة الدهامشة حوالي 255ن و كذا من مناطق بلدية بابور و سرج الغول بعدد هائل مقدر بـــ2385 نسمة وأما بلدية عموشة فقد استقبلت هي كذلك عدد لا بأس به من المهاجرين من البلديات القريبة منها خاصة و ادي البارد و تزي نبشار حوالي14103نسمة بنسبة 70.31% ، و نفس الشيء بالنسبة لدائرة تزي نبشار فقد استقبلت عدد معتبر خاصة الوافدين من بلدية وادي البارد و مداشرها .

الجدول : 13 ***الهجرة الداخلية بين البلديات لمنطقة الدراسة1987-1998***

بلديات	عدد السكان 1998	المهاجرون الخارجون	النسبة %	المهاجرون الداخلون	النسبة %	سكان مستقرون	النسبة %
عين الكبيرة	32113	19981	62.22	22497	70.05	17776	55.35
الدهامشة	9709	6735	69.36	6755	69.57	6140	63.24
أولاد عدوان	7998	4969	62.12	5608	81.37	4488	56.11
عموشة	19714	13862	70.31	14103	71.53	12643	64.13
تزي نبشار	18443	11990	65.01	13025	70.62	11651	63.17
وادي البارد	3013	3584	118.95	2038	67.64	1969	65.35
المجموع	91066	61121	67.11	64026	70.30	59631	65.48

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS

و انطلاق من تحليل معطيات الجدول13 و الأشكال البيانية نستخلص الملاحظات التاليـــة:

- توازن بين نسبة الداخلين و الخارجين و الذين لم يغادرون مقر سكناهم في معظم البلديات و هي ، عين الكبيرة تزي نبشار و عموشة أولاد عدوان، الدهامشة .
- و نأخذ لتحليل هذه الظاهرة بلدية عين الكبيرة التي عرفت هجرة معتبرة تمثل 37% أي ما يقدر 22497 نسمة من دخلوا إلى إقليم البلدية بينما نسبة الخارجين قدرت بحوالي 33% فقط من مجموع السكان أي 19981نسمة و قدرت نسبة الذين لم يغيروا لم يغادروا تراب البلدية 30% أي 17776 نسمة ، ومن خلال هذا نلاحظ أن بلديات منطقة الدراســـة لم تعرف استقرا را في سكانها و عاشت خلال مرحلة 1987-1998 حركـــة و واسعة للهجرة الداخلة و الخارجة للأسباب الآتيـــة :

1- بعض من هذه البلديات تعتبر مناطق لاستقطاب السكان لنشاطاتها الاقتصادية و توفر الخدمات الاجتماعية المختلفة

- نزوح السكان من بلديات مجاورة لظروف مختلفة منها الاجتماعيـــة و الأمنية و الاقتصادية خاصة باتجاه عين الكبيرة و هم النازحين من مداشر بابور و سرج الغول، و كذا من وادي البارد باتجاه عموشة و تزي نبشار .

-حركة الهجرة نحو ولايات أخرى خاصة باتجاه الجزائر العاصمة.

- اتساع نطاق الهجرة من بعض البلديات رغم مؤهلاتها خاصة من عين الكبيرة نحو مركز ولاية سطيف أو باتجاه البلديات المجاورة القريبة من مقر الولايـــة مثل بلدية أورسيا التي تبعد عن مقر الولاية بحوالي 7 كلم و تجمع شيخ العيفة الذي يبعد عنها بـــ 3 كلم .

-2- اختلال توازن كبير بين نسبة الخارجين و الداخلين في سكان بلدية وادي البارد بحيث عرفت نزيفا بشريا نازحا نحو المناطق و البلديات المجاورة ، بحيث قدرت نسبة الذين غادروها 47% من السكان و لا تمثل نسبة السكان الذين لم يعيروا مكان إقامتهم سوى 26% بينما لا تعرف سوى 27% من السكان الذين دخلوها و استقروا فيها خاصة بين 1987 و 1993 لتوفر الأمن بها بينما كانت الهجرة كبيرة إلى خارجها بعد غياب الأمن بدية من سنة 1993 إضافة إلى استمرار تدهور في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بسبب التهميش و العزلة لهذه المناطق.

2-1-4-2:حركـــة الهجرة الخارجيـــة بين 1987-1998:

يقصد بالهجرة الخارجية التي تتم خارج نطاق حدود الإقليم فقد تكون هذه الهجرة إما وافدة من مناطق و أقاليم أخرى خارج حدود الولاية أو خارجة باتجاه ولايات أخرى و ربما حتى خارج الوطن . و في هذا الإطار فقد شهدت منطقة الدراسة حركة لا بأس بها للهجرة خارج نطاق منطقة الدراسة و حتى خارج نطاق حدود الولاية كما شهدت استقبال بعض المهاجرين من خارج نطاق إقليم الولاية مما يدل على أن بعض البلديات لها قابلية لاستقطاب السكان لكونها تمتلك بعض المؤهلات و التحفيزات المستقطبة للسكان و تتمثل على الخصوص في بلدية عين الكبيرة لتوفر مناصب عمل في المركبين الصناعيين أو في قطاع الوظيفة العمومية كالصحة و التعليم ، هذا ما يبرزه جدول رقم 14 و مصفوفة حركة الهجرة و الأشكال البيانية من 17إلى 22.

جدول14 الهجرة الخارجيـــــة بين بلديات منطقة الدراســـة و الولايات الأخرى

البلديات	عدد المهاجرين الداخلين	عدد المهاجرين الأجانب الداخلين	عدد المهاجرين الخارجين
عين الكبيرة	724	29	394
الدهامشة	153	8	110
أولاد عدوان	137	3	71
عموشة	240	10	207
تزي نبشار	336	31	76
وادي البارد	22	82	396
المجموع	1612	163	1254

المصدر: الديوان الوطني لإحصاء ons

مصفوفة حركـــــة الهجرة الداخلية و الخارجيـــــة بين 1987-1998

الولايـــــة	عين الكبيرة		الدهامشة		أولاد عدوان		عموشة		تزي نبشار		واد البارد		المجمـــــــوع		
	الداخليين	الخارجيين	الداخليين	الخارجيين	الداخليين	الخارجيين	الداخليين	الخارجيين	الداخليين	الخارجيين	الداخليين	الخارجيين	ع/الداخليين	ع/الخارجيين	المجموع
01	27		10	3	6	1	9		2				52	6	58
02	3		1			1	1						5	1	6
03			1		1					1			2	1	3
04	9	2					1						9	3	12
05	17	10	1		3	1	1	1				2	22	14	36
06	101	34	3	2	32	1	110	100	257	42	15	140	518	319	837
07	3	1	1		1	1	1	6					6	8	14
08	1		1				1		1				4	-	4
09	138	19	9	4	10	3	11	4	1	1		2	169	33	202
10	3	3	1		1		1		1				7	3	10
11	2	2	2										4	2	6
12	7		2		1		5		1				16	-	16
13							1		2				3	-	3
14	15				2								17	-	17
15	1	9	5	3		1	7	2	2	1		1	15	17	32
16	148	178	53	78	46	14	30	45	19	25	3	35	299	375	674
17	13	1					4	3					17	4	21
18	71	16	48	4	8	32	30	7					157	59	216
20	1				1		2						4	-	4
21	1	3	1										2	3	5
22		8						1					-	9	9
23	3	1		2				2	1		2		6	5	11
24	2	1						1			1		3	1	4
25	17	3		1	12		4						33	4	37
26	5				1								1	5	6
27							4	1					4	1	5
28	30	11	2	1		5		2	1	1			33	20	53
29	11	4	2	2	1	9	3	5	1				18	20	38
30	8	7		1				2					8	13	21
31		4					2	1	1	1			3	6	9
32									1				1	-	1
33	1							1					1	1	2
34	19	35			1	1	2	11		1		5	22	53	75
35	5	19	1	7				1		1		1	6	29	35
36		4		1									-	5	5
37									1				1	-	1
38									5				5	-	5
39	2	2			1		1	1					4	3	7
40	1												1	-	1
41	1	1											1	1	2
42	11	1			1								12	1	13
43	18	8	1	1	4			10	3	2		1	26	22	48
44					1				5				6	-	6
45													-	-	-
47	3	1											3	1	5
48													-	-	-
الأجانب	29	-	8	*	3	*	10	*	31	*	1	82=	1526	1068	2575
المجموع	724	394	153	110	137	71	240	207	336	76	22	187	2657		2657

حـــركـــة الهجرة الداخلية في بلديات منطقة الدراســـة

شكل:11 حركة الهجرة الداخلية في عين الكبيرة

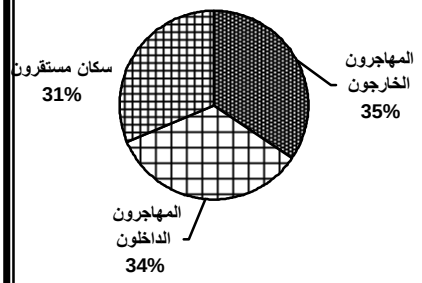

الشكل:12 حركة الهجرة الداخلية في دهامشة

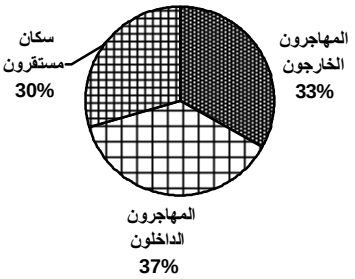

شكل:13 حركة الهجرة الداخلية في واد البارد

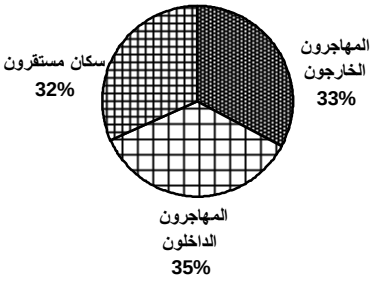

شكل:14 حركة الهجرة الداخلية في تزي نبشار

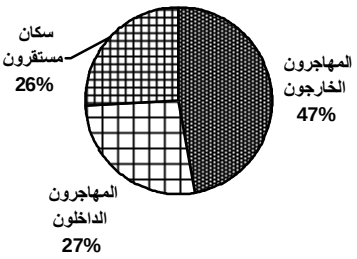

شكل15 حركة الهجرة الداخلية أولاد عدوان

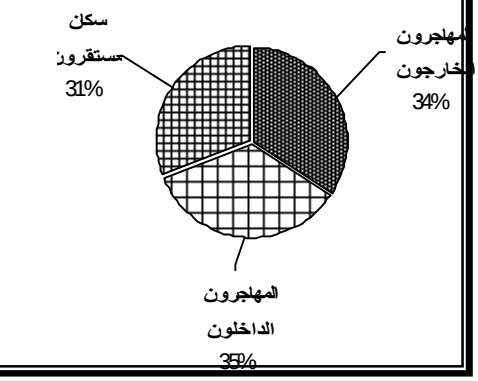

شكل:16 حركة الهجرة الداخلية في عموشة

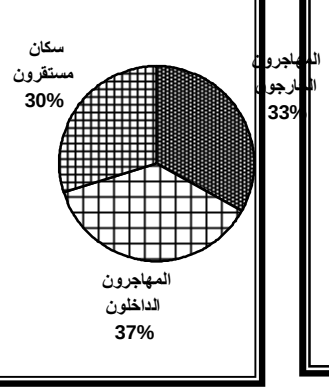

أنجزت الأشكال وفق معطيات الديوان الوطني للإحصاءONS

من خلال تحليل معطيات الجداول الأشكال البيانية نستخلص ما يلي:

- تفاقم ظاهرة الهجرة و النزوح الريفي من المناطق الجبلية المهمشة و الفقيرة الى المناطق و البلديات الأوفر حظا ، التي تتوفر على بعض المرافق الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنيـــة .
- اختلاف في نوع الهجرة بين بلديات منطقة الدراسة فهناك بلديات مستقطبة للهجرة و السكان خاصة عين الكبيرة و عموشة مثلا بحيث الملاحظ أن عين الكبيرة مثلا دخلها 724 مهاجر و خرج منها في نفس الفترة 394 فقط ، و نلاحظ شبه توازن في عموشة ، بينما في واد البارد خرج منها 396 مهاجر في اتجاهات مختلفة داخل الولاية و خارجها فقد هاجر 140 شخص نحو تراب و ولاية بجاية خاصة نحو دائرة خراطة ، كما عرفت بلدية تزي نبشار هجرة خارجية قدرت ب 76 منهم 42 نحو إقليم ولاية بجاية كذلك ر و لم يدخلها سوى 22 و هنا نبرز بوضوح أن البلديات المهمشة و المتخلفة هي الأكثر تعرضا لظاهرة النزوح الريفي و طرد السكان الى المناطق المجاورة بحثا عن ظروفا معيشية و اقتصادية أفضل مقارنة مع البلديات الأخرى.
- عرفت بعض البلديات استقبال مهاجرين أجانب خاصة عين الكبيرة التي استقبلت خلال هذه الفترة 29 مهاجر معظمهم من الولايات المجاورة أو من خارج الوطن خاصة بعودة المغتربين من الهجرة و بعض المهاجرين الذين تم توظيفهم في قطاع التربية و الصحة و الصناعة كما بلغ عدد المهاجرين في واد البارد 82 مهاجر أجنبي أي من خارج المنطقة .

حـــركة الهجرة الوافدة و الخارجـــــة في بلديات الدراســـة 1987-1998

شكل:17 الهجرة الوافدة و الخارجة في تزي نبشار

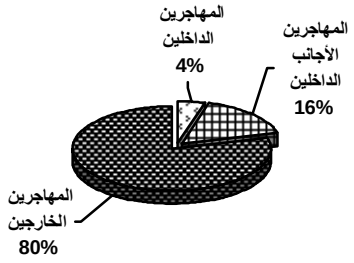

شكل :18 الهجرة الوافدة و الخارجة في واد البارد

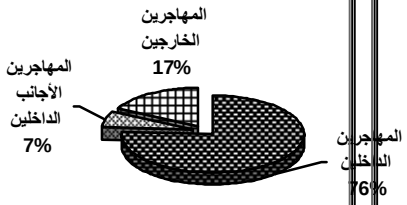

شكل:19 الهجرة الوافدة و الخارجة في عموشة

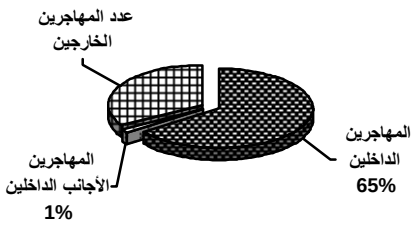

شكل:20 حركة الهجرة الوافدة و الخارجة في أولاد عدوان

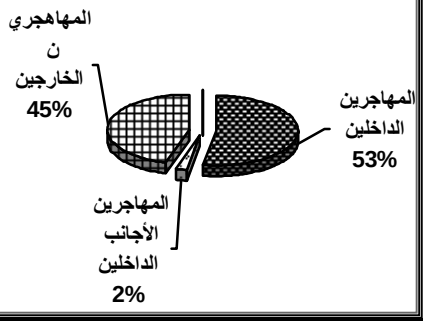

شكل:21 حركة الهجرة الوافدة و الخارجة في دهامشة

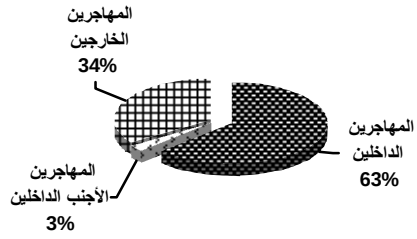

شكل:22 حركة الهجرة الوافدة و الخارجة في عين الكبيرة

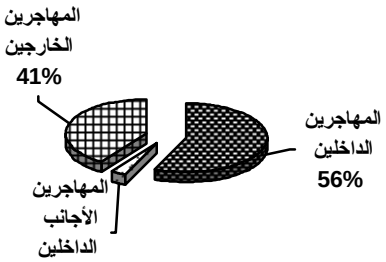

أنجزت الأشكال وفق معطيات الديوان الوطني للإحصاء **ONS**

2-1-4-3-النزوح الريفي :

النزوح الريفي هي ظاهرة اجتماعية ديموغرافية و جغرافية ، وهي نزوح أو هجرة السكان من المناطق الريفية نحو المناطق الحضرية في حالة اضطرارية بسبب تردي الظروف المعيشية و الأمنية و الاقتصادية و البحث عن مجال جغرافي أكثر أمنا و تحقيق حياة أفضل التي تمتاز بالرفاهية الاجتماعية .و تعتبر مشكلة النزوح الريفي من الظواهر التي تساهم في عدم استقرار السكان في للمناطق الريفية ، بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية على المجال الاقتصادي و على المراكز الحضرية بصفـــــة خاصة و تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تعاني من تفاقم هذه الظاهرة بالرغم من المجهودات التي بذلت و لازالت تبذل من أحل وقف هذا النزيف البشري الذي اغرق مدننا في مشاكل عديدة لا تنتهي و تتفاقم عام بعد عام ، كما ساهمت و لسوء الحظ في إفراغ المناطق الريفية و الجبلية من محتواها البشري التي هاجرها لأسباب عديدة طبيعية و أمنية و اقتصادية و اجتماعية .

وتعتبر المناطق و البلديات الشمالية ذات الطابع الجبلي ، من أكثر المناطق في ولاية سطيف عرضة لظاهرة النزوح الريفي ، فمن خلال دراستنا للبلديات الستة محل الدراسة ، من خلال تحليل مختلف المعطيات السكانية من الهجرة و التوزيع السكاني و الكثافة السكانية لاحظنا تفاقم مشكلة النزوح الريفي خاصة في البلديات المهمشة و المعزولـــة ، فأكثر البلديات من حيث تعاني من تفاقم هذه الظاهرة هي واد البارد و تزي نبشار و الدهامشـــة ، فالأرقام تشير إلى حجم خطورة هذه الظاهرة كما هو موضح في مصفوفة الهجرة و الأشكال البيانية الخاصة بالهجرة ، بحيث نجد أن بلدية واد البارد شهدت هجرة سكانية ضخمة قدرت بين تعدادي 1987و1998 بحيث تراجع عدد السكان إلى أقل من سنة 1977 بحيث بلغ في تلك الفترة 3420ن بينما سنة 1987 بلغ 5081نسمة وانخفض سنة 1998 إلى حوالي 3013ن بحيث قدر عدد المهاجرين أو النازحين نحو المراكز الحضرية للبلديات المجاورة خلال الفترة المذكورة بين 1987-1998بحوالي 2068 مهاجر أو نازح أي بنسبة 68.63% من مجموع سكان البلدية و أن 80%،من السكان هاجروا البلدية خاصة المناطق الجبلية و الريفية لكون أن 89.84% من السكان هم ريفيين بينما لم يدخلها سوى 20% . في حين هناك بلديات تزايد عدد سكانها بنسب كبيرة على مستوى المراكز الحضرية لأنها مراكز لاستقطاب السكان لتوفرها على بعض الظروف الملائمة لاستقرار السكان خاصة الأمن و الكهرباء و خدمات أخرى و تعبر بلدية عين الكبيرة و أولاد عدوان من البلديات التي شهدت استقبال ظاهرة النزوح الريفي من البلديات المجاورة خاصة من واد البارد و دهامشة فعلى سبيل المثال انتقل عدد سكان أولاد عدوان من 2800سنة 1977إلى 5498ن إلى 7978نسمة سنة 1998 فقد ساهم النزوح الريفي بنسبة كبيرة في

تزايد عدد السكان خارج نطاق معدل النمو الطبيعي وهم من السكان النازحين من الأرياف خاصة من واد البـــارد و تزي نبشار و اعتمادا على نفس السندات فإن نسبة النازحين الداخلين نحو هذه البلدية وصل إلى 65% بينما لم يخرج منها سوى 34 شخص كما شهدت بلدية عين الكبيرة استقبال التروح من الأرياف التابعة لترابها أو من البلديات المتاخمـــة لها مثل الدهامشة و بابور وسرج الغول ،بحيث قدرت نسبة النازحين و المهاجرين إليها 63% بينما لم تعرف هي ظاهرة الهروب و التروح للمناطق المجاورة و قدرت نسبة المهاجرين خارجها سوى 34% و معظمهم من سكان المناطق الريفية و الجبلية ، كما استقبلت تزي نبشار 76% معظمهم من المناطق الريفية المشاتي و القرى التابعة لتراب البلدية وكذا التابعة خاصة لبلدية واد البارد لكونها متاخمة لحدودها .

و تفاديا لتفاقم هذه الظاهرة فقد أصبح من الضروري التفكير بجدية في إيجاد حلولا جذرية لهذه المشكلة و سوف تكون بدون من خلال برنامج للتهيئة و التنمية الريفية للحفاظ على استقراها البشري و و و دورها و أهميتها الاقتصادية و رصيدها الحضاري و الثقافي من جهة و من جهة أخرى التخفيف على المراكز الحضرية و تجاوز المشاكل المختلف و الحفاظ على توازن منطقي في توزيع السكان .

خلاصة :

من خلال دراسة دراستنا لحركة السكان من خلال الهجرة الداخلية و الخارجية لاحظنا أن المناطق الجبلية هي أكثر المناطق عرضة للهجرة و عدم الاستقرار ، وقد لعبت الظروف الطبيعية و المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و ظاهرة العزلة و التهميش دورا كبيرا في تفاقم ظاهرة الهجرة والتروح الريفي من خلال حركة السكان من المناطق الجبلية المعزولة و المهمشة نحو المراكز الحضرية في البلديات المجاورة بحثا عن الأمن و العمل و حياة أفضل ، كما شهدت مختلف البلديات حركة واسعة للهجرة نحو مركز الولاية ، أو نحو الولايات الأخرى خاصة باتجاه العاصمة و بجاية وبرج بوعريريج و غيرها من الولايات كما تبرزه مصفوفة الهجرة بين 1987و 1998 .إن توقيف هذا النزيف البشري الذي تشهده هذه المناطق يتطلب اتخاذ إجراءات سريعة ، تكمن في ضرورة القضاء على مسببات الهجرة و التروح من خلال تنمية اقتصادية و اجتماعية .

2-1-5 السكان و الشغل:

اتساع نطاق شبح البطالة وسكان الأرياف من الشباب أكثر تعرضا لها،و اختلال التوازن في التشغيل بين البلديات.

الشغل من المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية الرئيسية التي تبرز ظاهرة التقدم و التنمية الاقتصاديـــة و الاجتماعي، لأن في النهايـــة أن الغاية من كل نشاط بشري هو تحقيق الحاجة الاجتماعيـــة و الاقتصادية بهدف تحقيق المصلحة الفردية للشخص و العامة للمجتمع إن قوة التشغيل تدل على النماء الاقتصادي الذي يعود بالفائدة على النماء الاجتماعي ، ويساهم في ديناميكية المجال الجغرافي و تأثيره على المجالات الجغرافية الأخرى إذا كانت المنطقة ذات نفوذ حقيقي في مجال الشـــغل .

تبرز المعطيات الإحصائية لتعدادي 1987و1998 ظاهرة التفاوت الكبير في مجال التشغيل و اليد العاملة النشطة ، إذ عرفت منطقة الدراسة خاصة بعض البلديات تزايدا معتبرا في اليد العاملة العدد ، بينما عرفت البلديات الفقيرة تراجعا في نسب التشغيل و ارتفاع محسوس في نسبة البطالة التي تعتبر كشبح يلاحق السكان بمختلف فئاتهم من شباب و كهول .

2-1-5-1 البطالة حسب تعدادي 1987-1998

البطالـــة هي ظاهرة اجتماعية و اقتصادية و تتمثل في تعرض الفئة النشطة من السكان بين 18و 65 سنة للعطل عن العمل بصورة مؤقتة أو دائمة ، أو فقدانها لمنصب عمل ما، و يستثنى من هذه الفئة التلاميذ و النساء الماكثات في البيت ، ومن خلال إطلاعنا على واقع التشغيل في البلديات المدروسة لاحظنا تفاقم ظاهرة البطالة بشكل كبير في البلديات المهمشة و المعزولة و التي تعاني من التخلف و الركود الاقتصادي

2-1-5-1-1:البطالة حسب تعداد 1987:

إن تحليل معطيات الجدول رقم 15و الشكل 23 تبرز واقع العمالة ، بحيث نسجل 13489ن من السكان النشطين ، و 9872 مشتغل أي بنسبة 73.1 % من السكان النشطين ، بينما نسجل حوالي3599ن ، من البطالين أي بنسبة 26.68 % بحيث عرفت منطقة الدراسة خلال ارتفاع في مجال البطالة و لكنها تبقى متقاربة مع المعدل الوطني لهذه المرحلة الذي قدر بـــ21.49% إلا أن التفاوت بين بلديات منطقة الدراســـة تبقى السمة التي تميز خصائص السكان و الشغل ،وقسمنا مستوى البطالة إلى فئتين :

-بطالة متوسطة بين17.29و 24.07 % :

و تشمل البلديات التالية و هي عين الكبيرة و الدهامشة و أولاد عدوان بحيث نلاحظ أن هذه البلديات تمتاز بنشاطات اقتصادية هامـــــة خاصة في مجال الصناعة مركب الإسمنت و اللوالب و الصنابير الذي

أمتص جزء كبير من اليد العاملـــة إلى جانب البناء و الأشغال العمومية ، بحيث عرفت المنطقة خاصة عين الكبيرة توسع عمراني كبير خلال مرحلة الثمانينات ، مما سمح بتشغيل اليد العاملـــة المحلية في شركات البناء العمومية التي شيدت أكثر من 1000سكن خلال هذه الفترة و بالتالي فقد ساهمت بشكل كبير في تخفيف نسبة البطالـــة خاصة في عين الكبيرة 17.27 % و تمثل هذه الأخيرة أهم مركز للتجمع السكاني و القوة النشيطة تقدر ب7283 نسمة تمثل وحدها32.61% و مجموع هذه البلدية تمثل نسبة53.99% و الملاحظ أن بلديات الذكورة نجحت إلى حد كبير في مواجهة مشكل البطالة بحيث لا تمثل سوى نسبة البطالة سوى 19.18%وهي نسبة أقل من المعدل الوطني المقدر بـــ21.3%

الجدول:15 **واقع العمـــــالة حسب تعداد 1987**

البلديات	عدد النشطين	عدد المشتغلين	عدد البطالين	نسبة البطالة
عين الكبيرة	4399	3638	761	17.29
الدهامشة	1732	1315	417	24.07
أولاد عدوان	1153	916	219	18.99
عموشة	2885	2061	824	28.56
تزي نبشار	2477	1451	1026	35.56
واد البارد	843	491	352	41.75
المجموع	13489	9872	3599	26.68

-بطالـــــة مرتفعـــة 28.65 و 41.75% :

تشمل البلديات ، عموشة تزي نبشار و وادي البارد إن الملاحظ في هذه البلديات هو هو توفرها على قوة بشر معتبرة و عمالة كبيرة بحيث يقدر عددها 6205نسمة تمثل 46%من نسبة القوة النشطة في منطقة الدراســـــة لكن الملاحظ هو الارتفاع المحسوس و الكبير في البطالـــة لقلة التشغيل بحيث بلغت نسبة البطالة35.48 % و ه تظهر ظاهرة التخلف و التهميش بشكل واضح، بحيث أن هذه البلديات تعتبر من أفقر البلديات كونها لا تتو على نشاطات صناعية أو زراعيـــة أو البناء و الأشغال العمومية خلال هذه الفترة مما أدى إلى تفاقم البطا بشكل خطير و نسجل أكبر نسبة من البطالة في وادي البارد ب 41.75% لكون هذه المنطقة تمتاز بطابعها الجبل و عانت من التهميش و العزلة و استثنائها من المشاريع التنموية .

الشكل23

واقع العمالـــــــة حسب تعداد 1987

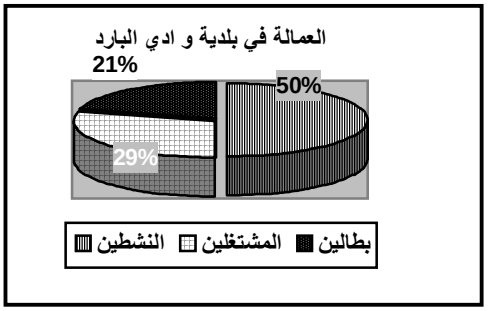

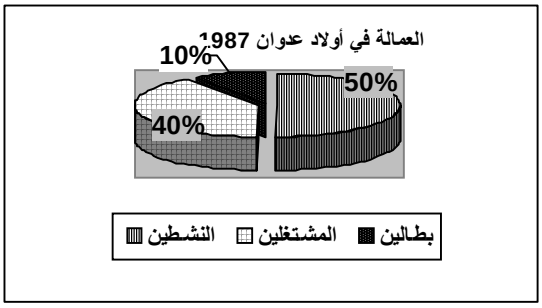

6

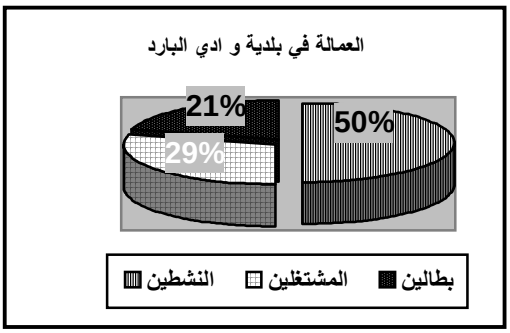

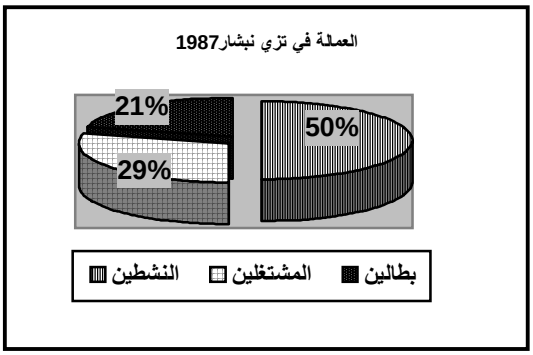

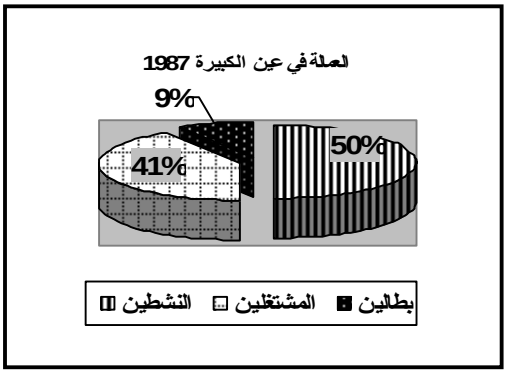

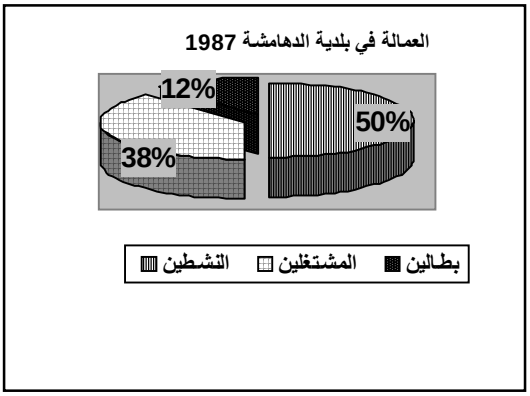

أنجزت الأشكال حسب معطيات تعداد 1987 – الديوان الوطني للإحصاء ons

الشكل:24 تطورا لعمالة في منطقة الدراسة بين 1987-1998

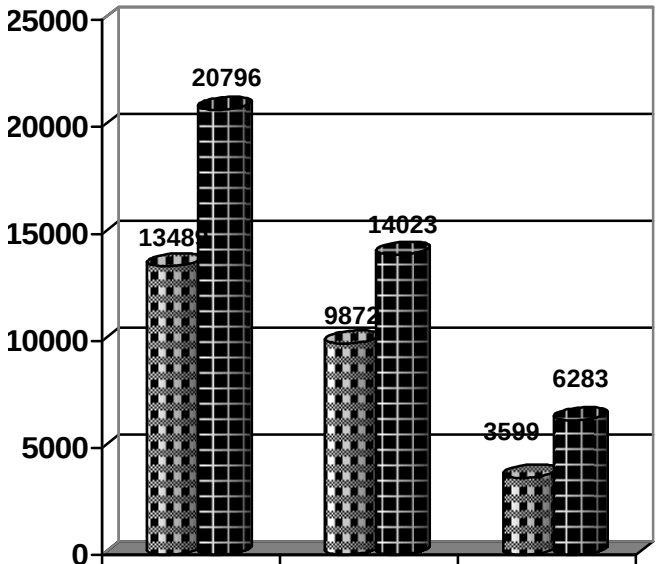

	النشطيين	المشتغلين	البطالين
1987	13489	9872	3599
1998	20796	14023	6283

أنجز الشكل وفق معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS

2-1-5-1-2-البطالة حسب تعداد 1998:

شهدت منطقة الدراسة خلال مرحلة التسعينيات تطورات وتحولات اجتماعية و ديموغرافية و اقتصادية وسياس و أمنية متميزة مقارنة بمرحلة الثمانينيات ، أثرت تأثيرا مباشرا على قطاع التشغيل .و من خلال الجدول رقم (يبرز هذه التطورات التي عرفها قطاع التشغيل حسب تعداد سنة 1998 ، بحيث نسجل ارتفاع في عدد المشتغلي ، فقد بلغ عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية المختلفة حوالي 14023 نسمة و هو عدد معتبر مقارنة بس 1987،الذي لم يتجاوز 9872 مشتغل أي بزيادة تقدر بنسبة 70.3 %، و يعود ذلك لارتفاع عدد السكان عامة الفئة النشطة خاصة بحيث ارتفع عددها من 13489 ن سنة 1987 إلى20796ن أي بزيادة قدرت بـــ7307نسم بنسبة 64.8 % و بالرغم من هذا التطور في عدد النشطين و المشتغلين، إلا أن مجهودات الدولة في مجال التشغي بقيت عاجزة كان الوضع أكثر كارثية المناطق المهمشة بحيث فشلت في امتصاص هاجس البطالة المتفشية و ال بقيت تمس شريحة كبيرة من اليد العاملة النشطة ،فقد و صلت البطالة في بعض البلديات إلى مستويات كبي تجاوزت عتبة 30 %.

و قد حاولنا دراسة تطورات و تحليل واقع التشغيل و البطالة على مستوى دائرتين و هما عين الكبيرة عموشة و البلديات التابعة لهما .كما نسجل بقاء استمرار ظاهرة اختلال التوازن بارزة بين مختلف البلديات م خلال تفاقم مشاكل البطالة و ضعف التشغيل في البلديات المعزولة و المهمشـــة المعروفـــة .

فقد سجلت دائرة عين الكبيرة ارتفاعا كبيرا في مجال الفئة النشطة بحيث فقدر عدد ها 12087ن بينما عد المشتغلين لم يتجاوز 8005 نسمة و وصلت البطالة إلى 28.89% و هي نسبة قريبة من المعدل الوطني ، بين شهدت عموشة زيادة معتبرة في السكان النشطين بلغ عددهم 8709ن و عدد المشتغلين 6018ن و وصلت البطا إلى 32.04%، و يعتبر سكان كل من واد البارد و تزي نبشار الأكثر تعرضا لمشكلة البطالة مقارنة مع بلد عموشة التي تمتاز بحـــظوظ أوفر في مجال التشغيل ، و عموما فإن منطقة الدراسة شهدت بطالة وصلت إ 30.21% كما شهدت زيادة معتبرة لليد العملة الشغيلة مقارنة بسنة 1987 بلغت نسبة الزيادة بحوالي 70.40% انتقلت من9873ن إلى 14023ن كما ارتفعت الفئة النشيطة في منطقة الدراسة من 3489ن سنة 1987إلى 20796 الذي سجل سنة 1998.

إن تفاقم مشكلة البطالة خلال هذه المرحلة تعود بدون شك للأوضاع الصعبة التي عاشتها الجزائـــر بسبب المشاكل الأمنية و الركود الاقتصادي بمختلف قطاعاته زراعة ، صناعة و تجارة و بناء و أشغال ، و قد كا الوضع أخطر في البلديات المهمشة و المعزولة مثل واد البارد و الدهامشة و تزي نبشار .

الجدول: 16 **واقع العمالة حسب تعداد 1998**

الدائـــرة	النشطين	المشتغلين	البطالين	نسبة البطالة %
عين الكبيرة	12,087	8.005	3,492	28.89
عموشة	8,709	6.018	2.791	32.04
المجموع	20796	14.023	6.283	30.21

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS

2-1-4-2: الإعالة حسب تعدادي 1987و1998

إن التطرق إلى دراسة معدل الإعالـــة ضروري ،لأنه يعتبر من المؤشرات الهامـــة التي تبرز مستوى التطور التخلف لمجتمع ما في بلد ما و في منطقة ما ، لكونه يبرز الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للسكان بحيث يرتبـ بمتغيرين أساسيين ، يتمثل الأول في الوضع الاقتصادي و الثاني في الوضع السكاني .

و نستطيع من خلال دراسة هذا العامل الحساس ، الوقوف على حقيقة التشغيل مقارنة مع الفئة النشيطة المتوفرة كما نحدد من خلال ذلك ما مدى تحمل القوة العاملة للسكان بصفة عامة وعلى مستوى الأسرة الواحدة ، كـ يسمح لنا بإعطاء صورة واضحة عن مستوى الأداء على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و إعطاء صور مقارنة بين المناطق التي تشهد حركية تنموية اقتصادية و اجتماعية إيجابية و المناطق التي تعاني من التخلف الركود الاقتصادي و انعكاساته السلبية على مجال الاجتماعي خاصة على مستوى التشغيل أي تقلص فرص العمل و ارتفاع نسبة البطالة و الإعالة بحيث يرتفع عدد الأفراد المتحمل بهم من قبل الفئة الشغيلة في المجتمـ بصفة عامـــة ، و هذا يؤدي بدوره إلى تدهور الوضع الاجتماعي من خلال تدني المستوى المعيشي و تفاقـ ظاهرة التخلف و الفقر و البؤس التي تمس على الخصوص المناطق الجبلية و الريفية الأكثر عزلـــة و تهميشا .

جدول : 17 معدل الإعالة[1] و التشغيل حسب تعدادي 1987و 1998

التعدادات	إحصاء 1987				إحصاء 1998			
النوع	عدد السكان	عدد المشتغلين	معدل الإعالة	معدل التشغيل	عدد السكان	عدد المشتغلين	معدل الإعالة	معدل التشغيل
عين الكبيرة	20391	3638	5.60	17.84	32045	5039	6.35	15.72
الدهامشة	7680	1315	5.84	17.12	9709	1399	6.93	14.40
أولاد عدوان	5498	916	6	16.66	8032	1217	6.59	15.51
عموشة	14258	2061	6.91	14.45	19756	3196	6.18	16.17
تزي نبشار	13318	1451	9.17	10.89	18443	2924	6.30	15.85
واد البارد	5081	491	10.34	9.66	3012	246	12.24	8.16
المجموع/ المعدل	66226	9872	7.31	14.35	90997	12171	7.43	14.30
الجزائر	23.038.942	4.253.857	5.4	18.46	29.276.767	5 708 000	5.12	19.49

المصدر : الديوتن الوطني للاحصاءONS

[1] :معدل الإعالـــة هو عدد الأفراد المتحمل بهم من قبل الطبقة الشغيلة التي تقوم بإعالتهم على مستوى الأسرة و المجتمع ككل = عدد السكان/عدد المشغلين

من خلال المعطيات الجدول 17 نستخلص جملة من الملاحظات التي تستحق الوقوف عندها و تحليلها و دراست بشكل أكثر تعمقا من خلال المقارنـــة بين التعدادين 1987و 1998 و الوقوف على تداعياتها و انعكاسا الاجتماعية و الاقتصادية ، نسجل التطورات التالية :

- لم تشهدت منطقة الدراســـة تغيرات كبيرة في معدل الإعالة سنة 1998 مقارنة بسنة 1987 و بقي يراوح مكا فقد بلغ سنة 1987 إلى7.31 و قدر سنة 1998 بـــ 7.43 بدون تغيير كبير رغم جهود التشغيل. — نلاحظ أن هنا بلديات تتقارب مع من المعدل الوطني 5.4 على التوالي بين 1987و 1998 عين الكبيرة 5.60و6.35 الدهامشة 5.84و6.93و أولاد عدوان 6و 6.59وعموشة 6.91و6.18 .

- هناك بلديتين تسجلان ارتفاعا كبيرا وهي سنة 1987 بلغ 9.17 في تزي نبشار و 10.34 في واد البارد لتي تعت البلدية الأكثر فقرا و تخلفا وتهميشا بحيث زاد معدل الإعالة في الارتفاع سنة 1998 و قد بلغ 12.24 و يعو ذلك للركود الاقتصادي عكس تزي نبشار الذي انخفض إلى 6.30 للمجهودات المبذولة في مجال التشغيل. .

شكل:25

معدل الإعالة حسب تعدادي 1987و1998

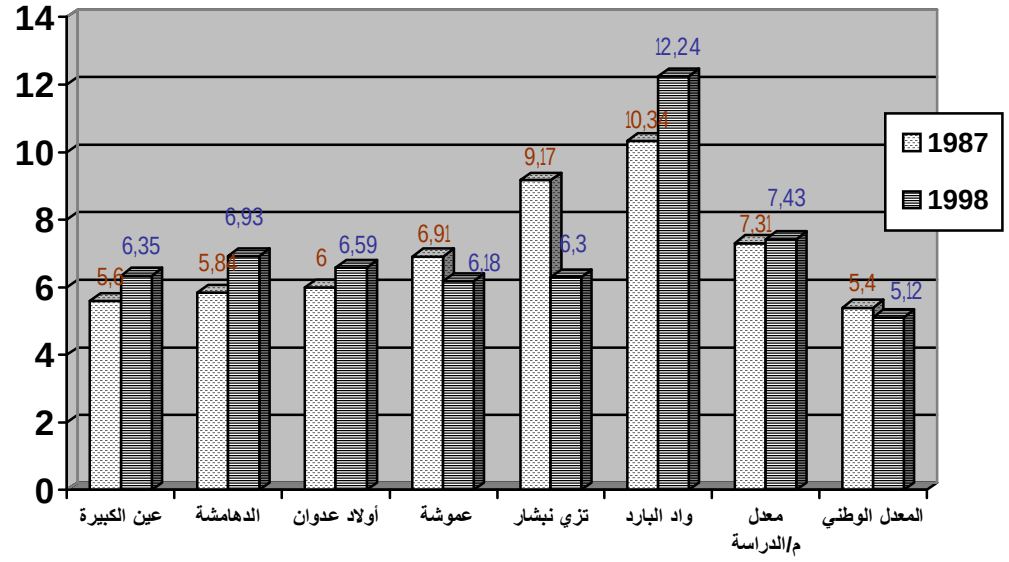

مصدر الأرقام: إحصائي 1987-1998 –الديوان الوطني للإحصاءONS

الشكل:26 معدل التشغيل حسب تعدادي 1987و1998

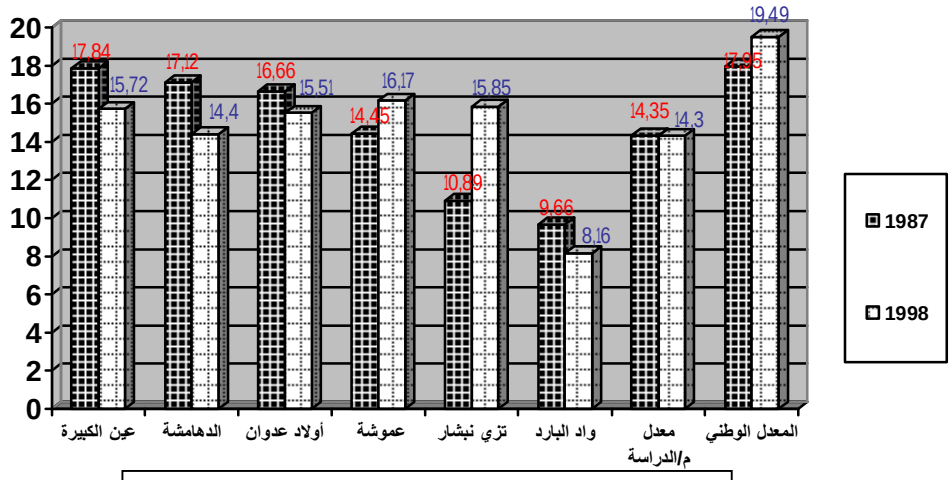

مصدر الأرقام: إحصائي 1987-1998 –الديوان الوطني للإحصاءONS

2-1-5-3: التشغيل حسب تعدادي 1987و1998:

معدل التشغيل من المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعكس الوضعية الحقيقية للوضع الاقتصادي و الاجتماعي، بحيث أن ارتفاعه يعني تحسن الوضع الاقتصادي و الاجتماعي بينما انخفاضه يبرزه ركود المجال الاقتصادي و تدهور للوضع الاجتماعي و المعيشي للسكان لعلاقته المباشر بحياة الأسرة و معيلها.

إن تحليل معطيات التشغيل بين تعدادي 1987و 1998 الموضحة في الجدول 17 و الشكل البياني 26 يجعلنا نسجل الملاحظات التاليـــة:

- انخفض في معدل التشغيل العام لمنطقة الدراسة التي قدر بها سنة 1987بـــ14.35 مقارنة مع المعدل الوطني المقدر 17.95 و هذا يوضح ظاهرة الركود الاقتصادي بعض البلديات مثل تزي نبشار و واد البارد بسبب التهميش و العزلة و غياب مشاريع تنموية التي تفتح مناصب جديدة للتشغيل.
- هناك 3 بلديات يتقارب فيها معدل التشغيل مع المعدل الوطني سنة 87-98 و هي عين الكبيرة 17.84و 5.72 الدهامشة 17.12و14.40و أولاد عدوان 16.66و15.51 .
- ضعف فادح في التشغيل في بلديتين سنة 1987 و هما تزي نبشار 10.89 و واد البارد9.66 و بقيت هذه الأخيرة تعاني من العجز سنة 1998 الذي تفاقم و وصل إلى 8.16 بينما شهدت تزي نبشار قفزة نوعية في مجال التشغيل للتنمية الاقتصادية التي شهدتها في نهاية التسعينيات .

2-1-5-4-القوة الشغيلة و القطاعات الاقتصادية 1987-1998

إن دراسة و تحليل المعطيات الإحصائية لتعدادي سنتي 1987و1998 الخاصة بتوزيع اليد العاملة الشغيلة على القطاعات الاقتصادية كما يبرزه الجدول رقم 13 و الشكل 14 أن هناك عوامل رئيسة تتحكم بطريقة مباشرة في مجال توزيع اليد العاملة على هذه القطاعات ،و تتمثل على الخصوص في :

- طبيعة النشاط الاقتصادي السائد في المنطقة، و هذا يدخل في إطار التوجه الاقتصادي المنتهج من قبل السياسة الاقتصادية للبلدية و توجهات السكان في اختيار نوع النشاط الاقتصادي.

- المؤهلات الاقتصادية و البشرية التي تمتاز بها هذه البلديات، سواء في المجال الزراعي أو الصناعي أو التجاري. و بصفة عامة فإن التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها الجزائر في نهاية الثمانينيات أدت إلى تزايد في الفئة الشغيلة التي تطورت من 9873ن سنة 1987 إلى 14023ن حسب تعداد 1998 أي بزيادة تقدر بـــ4150 أي بنسبة 70.4%بين التعدادين و هي نسبة معتبرة بدون شك و تعود إلى النمو السكاني الذي شهدته معظم البلديات بين 1987و1998 ، إلا أنها لم تستطيع أن توفر مناصب شغل للفئة النشطة الكبيرة التي شهدتها منطقة الدراســـة و التي بلغت سنة 1998 بحوالي 88078 نسمة مما ساهم في ارتفاع نسبة البطالة إلى 27%و الإعالة إلى 7.43 في نفس الفترة .

الجدول:18 توزيع العمالـــة على القطاعات الاقتصادية 1987-1998

البلديات	إحصـــــــــــــاء **1987**			إحصـــــــاء **1998**		
	زراعة	بناء و اشغال	صناعة	زراعة	قطاعات أخرى	قطاعات أخرى
عين الكبيرة	194	861	870	235	1713	4804
الدهامشة	214	566	133	176	402	1223
أولاد عدوان	71	276	217	54	352	1163
عموشة	218	522	293	183	1028	3015
تزي نبشار	88	667	183	298	513	2626
واد البارد	48	273	43	12	127	234
المجموع	833/ن	3165/ن	1739/ن	958/ن	4135/ن	13065/ن
المجموع الكلي	9873/ن			14023/ن		
النسبة/%	8.43	32.06	17.61	6.83	41.88	93.16

المصدر الديوان الوطني للإحصاء ***ONS***

كما نسجل ظاهرة تناقص اليد العاملة في القطاع الزراعي لهروب السكان من ممارسة هذا النشاط لقلة مردوديته و عدم كفايته لتوفير متطلبات المعيشية للسكان من جهة ، واستخدام الآلة من جهة الثانية التي خففت من الاستخدام الواسع لليد العاملة ، فقد بلغت نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي في منطقة الدراسة سنة 1987 بـــ8.33% بينما قطاع البناء و الأشغال 32.06% أما قطاع الصناعة فاستحوذ على 17.61% و القطاعات الأخرى كالتجارة و الخدمات فبلغت نسبته41.88% . إلا أن إحصاء 1998 أطلعنا على متغيرات هامة في مجال عدد اليد العاملة الشغيلة و توزيعها عـــلى القطاعات الاقتصادية بحيث بلغت نسبة اليد العاملة الزراعية بـــ6.83%أي بتراجع قدر بحوالي 1.6% و يعود هذا التراجع للنزوح الريفي الذي عرفته المناطق المعزولة ، كما نلاحظ بأن القطاعات الأخرى التي تمثل البناء و الصناعة و الخدمات و التجارة قدرت بـــ93.16%و هذا يبرز بشكل كبير التوجه الاقتصادي المعتمد على البناء و الأشغال و القطاع التجاري و الخدماتي وهي صفة تميز بها الجزائر ككل .وتبقى الفوارق قائمة بين البلديات لعوامل اقتصادية و اجتماعية ،بحيث نلاحظ مثلا انتشار نشاط الزراعة في البلديات المعزولة و المهمشة أمام غياب الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالبناء و الأشغال و الصناعة و التجارة .

الشكل:27

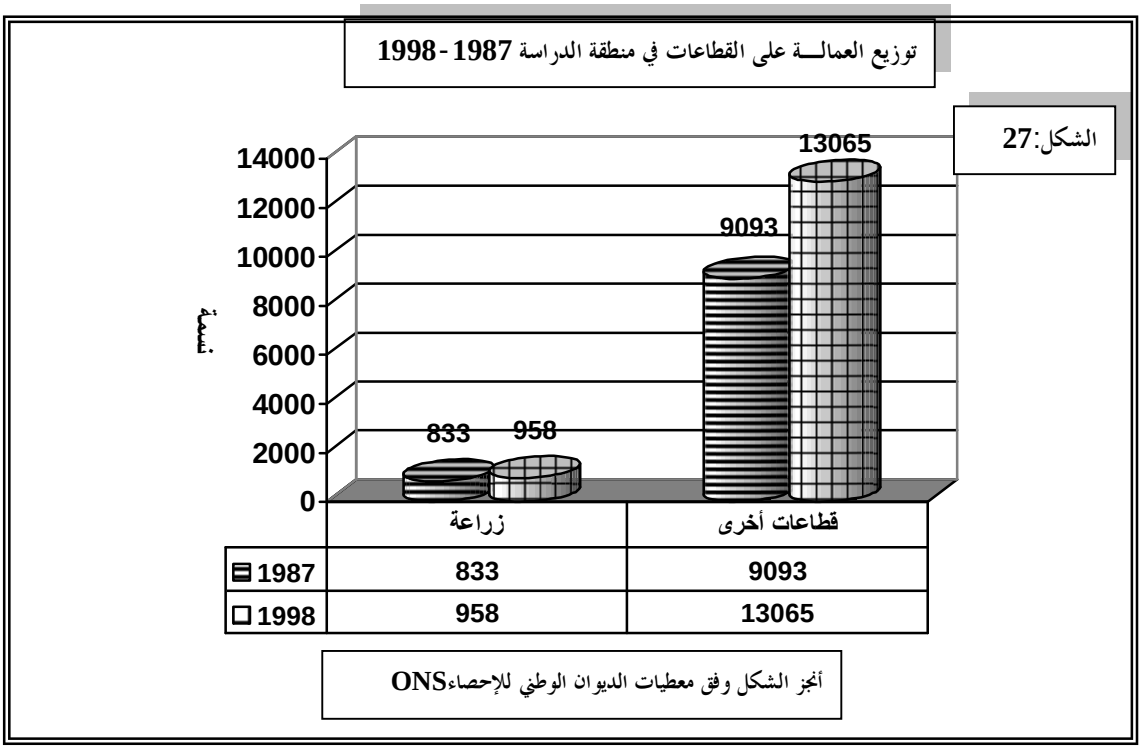

خلاصة :

إن تحليلنا لواقع السكان و التشغيل يجعلنا نبرز مؤشرات التخلف التي تعاني منها البلديات الجبلية التي شهدت و تشهد مصاعب جمة في مجال التشغيل و تعرف عجزا كبيرا في توفير مناصب عمل لسكانها مما ساهم في تفاقم مشكلة البطالة التي مست شريحة كبيرة من الفئة النشطة و التي معظمها من فيئة الشباب و قد أدت أخطار هذا العجز في التشغيل و تفاقم البطالة إلى مضاعفات خطيرة نلخصها فيما يلي:

- **تدهور المستوى المعيشي للسكان و تفاقم مشكلة التخلف التي مست معظم السكان خاصة سكان البلديات الأكثر تهميشا و عزلـــــة و بخاصة سكان المناطق الريفية .**
- **تفاقم ظاهرة النزوح نحو المناطق الحضرية داخل مراكز البلديات أو باتجاه مناطق أخرى خارج حدد الولايـــة بحثا عن العمل و السكن و باختصار عن حياة أفضل من الجحيم الذي لزام حياتهم منذ أمد طويل و تركهم لكل ممتلكاتهم وأراضيهم و تغييرهم لنشاطهم الاقتصادي .**
- **تأثر النشاط الزراعي سلبا نتيجة الهجرة الجماعية للسكان مما ساهم في تراجع مكانة هذه البلديات في مجال المردود الزراعي من الحبوب و الخضروات و الماشية و غيرها من المحاصيل الزراعية .**

الفصل الثاني

2-2: التخلف و واقع السكن

يعتبر قطاع السكن من المؤشرات الأساسية المعتمدة لتحديد و قياس درجة التقدم و التخلف في مجتمع ما و يعتمد في ذلك على جوانب منها مستوى حظيرة السكن من حيث العدد و من حيث نمط السكن و درجة تجهيزه و معدل الإشغال ، كل هذه المعطيات تسمح بتحديد المستوى الذي وصل إليه هذا القطاع.

2-2-1: السكن ومراحل تطوره و أنماطه

من خلال دراستنا لواقع السكن في بلديات منطقة الدراسة ، فإن قطاع السكن قد عرف تطورات كبيرة عبر مختلف المراحل من الفترة الاستعمارية إلى مرحلة الاستقلال و هي تطورات إيجابية عموما بالرغم من بعض السلبيات التي يمكن تسجيلها ، خاصة عدم القدرة في تحقيق الاكتفاء في مجال توفير السكن ،بالإضافة إلى ظاهرة ضعف التجهيز التي لازالت قائمة إلى حد الآن خاصة في المناطق الريفية.

2-2-1-1:لسكن أثناء المرحلة الاستعمارية :

أ- سكنات المعمرين الأوروبيين

كون أن المنطقة كانت تعتبر مركز استيطان للأوروبيين فقد ترك الاستعمار بصماته بارزة في مجال السكن ، فقد فكر في بناء مساكن تتناسب مع سبب تواجدهم و هو استغلال الأراضي الزراعية بعدما استحوذ عليها بالتعسف و القوة و قام ببناء مسكنه وسط المزرعة ، و هناك من استقر في القرية و المدينة لقرب الخدمات و المرافق المختلفة و عنصر الأمن . فقد كانت بيروغوفيل سابقا – عين الكبيرة حاليـــا عموشة مركزا رئيسيا لاستقرار المعمرين الأوروبيين،و تنقسم سكنات الأوروبيين إلى نوعيـــن :

-سكن المزرعة :

بعدما استحوذ المعمرون على أخصب الأراضي و منابع المياه ، استقروا نهائيا في مزارعهم من خلال بناء سكنات وسط مزارعهم تتكون من بنيات على شكل منازل من طابقين مبنية بالحجارة و الإسمنت و مغطاة بالقرميد و أرضيتها بالبلاط و مزودة بالصرف الصحي و المياه و بمحاذاتها إسطبلات للحيوانات من أبقار و ماشية و خيول و خنازير و دواجن و بالقرب منها أكواخ العمال أو الخماسة الجزائريين الذي يشتغلون لدى الكولون .

-القرية الأوروبية :

بادرت الإدارة الاستعمارية الاستيطانية إلى تكوين القرى التي تشمل الغالبية من المعمرين الأوروبيين ،حتى (لا تدفع السكان إلى التنقلات ، التي قد ينجم عنها تشتيتا للمجهودات و الإمكانيات و تضييعا للوقت و المال و سلبيات في مجال الأمن و الحراسة)[1]

بقيت هذه الأخيرة تحافظ على سكنات ما تزال في حالة حسنة و هي بنايات من طابق و و طابقين مغطاة بالقرميد و أخرى على شكل فيلات مكونـــة من 5 غرف و حديقة و مراب بنيت في نهاية القرن 19 و هي بنفس النمط العمراني الموجود في معظم المدن الجزائرية خاصة مدينة سطيف . و قد كانت هذه البنايات سكنات ملك للمعمرين و أخرى كانت تابعة الإدارة الفرنسية كالمصالح البلدية و البريد و المحكمة و الأمن و مراكز عسكرية .،و بقيت هذه البنايات بعد مرحلة الاستقلال قائمة و تحولت الى تقديم خدمات مختلفة و احتفظ بعضها بنفس المهام التي قدمتها أثناء الفترة لاستعمارية الحالة المدنية، المحكمة، المستشفى خاصة في بلدية عين الكبيرة التي تمتاز بنمطها العمراني الاستعماري بشكل كبير مقارنة بالبلديات الأخرى لأنها لم يستقر فيها المستوطنون و الإدارة الاستعمارية الفرنسية .

ب- سكنات الجزائريين:[2]

كثيرا ما كان وضعية و نوع السكن تعكس الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية المزرية التي كان يعاني منها الجزائريين تحت ظل السيطرة الاستعمارية و سياسته التعسفية ، و يتضح ذلك من الأكواخ و المنازل التقليدية و التي تنعدم فيها شروط الراحة و المرافق الضرورية، و تصنف إلى 4 أنواع و هي أكواخ الحطب ،أكواخ الحجارة الجافة ،و الحجارة المقولة ،وأكوخ الطين.

هي عبارة عن سكنات تقليديـــة بكل المقاييس من حيث نوع المواد المستخدمة في مجال البناء فهي مبنية من الطين و الحجارة منتجة محليا ، فيتم بناء الجدران التي لا يتعدى ارتفاعها 2 متر و عرضه 50سم و يلبس بالطين أو الجبس من الداخل و الخارج،أما حجمه لا يتعدى 24م³ وهي غير كافية بدون شك لمتوسط الأسرة الجزائرية بين 6أو8 أفراد . أما الأسقف فتغطى بأغصان الأشجار الديس و الطين وبعضها القليل الذي يستخدم القرميد بنوعيه التقليدي كما يسمى بقرميد عرب، أي مصنوع محليا و القرميد الفرنسي luxe Marseille الذي يغطي أسقف فئة قليلة من سكنات الجزائريين نتيجة لعدم توفره و غلاء سعره لهذا لم يكن في متناول كل الجزائريين باستثناء البعض منهم خاصة الموظفين لدى فرنسا القياد و غيرهم.،بحيث

[1] René Passeron les grandes societés de la colonisation dans l'afrique du nord.page 135 1-

[2] السكن و السكان تنظيم المجال الريفي في السهول العليا لولاية سطيف –رسالة ماجستير -1995

كانت تمتاز بتبعثرها في المناطق الجبلية في المداشر و القرى النائية و المعزولة، سكنات تكن تتجاوز في اغلبها 4 غرف مقسمة إلى غرفتين يفصلاهما باحة عادة كانت عبارة مأوى للحيوانات.تجمع العائلة المكونة من أكثر من 15 فرد لأن العائلة الجزائرية خلال هذه المرحلة كانت تتميز بخاصية التجمع العائلي لعوامل سوسيولوجيـــة ، عادات و تقاليد من جهة و قلة الإمكانيات من جهة أخرى، بحيث كانت تعيش عدة عائلات متجمعة في عائلة واحد و مسكن واحد.

بينما نلاحظ في المراكز الحضرية تواجد سكنات الجزائريين بشكلها التقليدي على أطراف المركز الحضري كأحياء شعبية.لكون أن معظم الجزائريين يتمركزون في هذه المناطق بعدما منعت عنهم المراكز الحضرية التي استحوذ عليها المستوطنون و الفرنسيون .

2-2-1-2 السكن أثناء مرحلة الاستقلال:

عرفت بلديات منطقة الدراســـة كباقي مناطق الوطن حركة و توسع عمراني كبير لمواجـــهة آثار المرحة الاستعمارية بمواجهة مشكلة السكن للتخفيف من حدة معاناة المواطنين من الوضعية المزرية للسكنات التي آلت الى الانهيار و الأخرى المهددة بالانهيار ، الى جانب القضاء على الاكتظاظ الكبير الذي تعرفه السكنات الموجودة . فقد تم في هذا الإطار وضع مخططات وطنية لتطوير قطاع السكن في مختلف مناطق الوطن و كانت استفادة ولاية سطيف معتبرة في مجال السكن ، بحيث تم توزيع هذه المشاريع على مختلف البلديات و كانت الاستفادة الكبيرة لبلدية عين الكبيرة للتحولات الاقتصادي التي عرفتها المنطقة خاصة في المجال الصناعي بعد إنجاز مصنع الاسمنت و اللوالب و الصنابير مما جعلها منطقة لاستقطاب السكان من المناطق و البلديات المجاورة لها و كذا حتى من الولايات الأخرى حتى الأجانب الذين استقروا فيها لمدة أكثر من 10سنوات خاصة الألمان الشرقيين الذين أنجزوا المصنعين مما أدى إلى هذا التطور الكبير الذي عرفه قطاع للسكن من حيث تحســـن نوع السكن الفردي و الجماعـــي.

2-2-1-3 السكن وتطور عدد أفرا د الأسرة :

شهدت منطقة الدراسة كما هو ملاحظ في الجزائر عموما تزايدا في عدد الأسر و و عدد أفرادها و قد حاولنا في هذا البحث تحليل هذه الظاهرة الديموغرافية و علاقتها مع الواقع الاقتصادية و من خلال الجدول رقم18 الذي يبرز تطور حجم الأسرة الجزائرية بين87-98 فنسجل ما يلي:

- تزايد في عدد الأسر بحيث انتقل من 8272 أسرة سنة 1987 إلى 12399 أي بزيادة تقدر 4127 عائلة أي بنسبة 33.28% و هي زيادة معتبرة ناتجة عن تزايد السكان الذي زاد بنسبة 53% بين الإحصائين و هذا يبرز أن المجتمع الجزائري عرف تراجعا في مجال الزواج للظروف الصعبة تناقص بسيط في عدد أفراد الأسرة

في هذه المناطق بين إحصائي 1987-1998 من 8.06أفراد إلى 7.46أفراد وهذا يجعل منطقة الدراسة تقارب المعدل الوطني المقدر بـــ7.15 فرد.

-احتفاظ بعض البلديات بعدد مرتفع من الأفراد في إحصاء 1998 خاصة واد البارد و تزي نبشار و هذا يبرز حتما ظاهرة التخلف و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة التي لازالت تعيشها هذه المناطق خاصة على مستوى المداشر و الدواوير ، و ضعف الاهتمام بمجال السكـــن بها ، بحيث لم تستفد هذه البلديات من السكن الجماعي الاجتماعي ، كما أن صعوبة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية ساهم في عجز السكان علـــى بنـــاء سكنات جديدة ، وفضل السكان بسبب عزلة هذه المناطق الهجرة و النزوح الى المراكز الحضرية أو الى التجمعات الثانوية كما حدث بالنسبة لعين الطويلة التجمع الحضري الثاني الذي بني بطريقة فوضويـــة ، كذا بالنسبة للتجمعات السكانية الفوضوية التي بنيت في أولاد عدوان .كل هذه المعطيات تبين أن قطاع السكن عرف نموا في بلديات دون غيرها ، وتعتبر العوامل الاقتصادية و الاجتماعية عاملا مؤثرا على مجال الســـكن.

الجدول رقم 18 تطور عدد الأسر و معدل الأفراد في الأسرة

	إحصاء 1987			إحصاء 1998		
	عدد السكان	عدد الأسر	المعدل	عدد السكان	عدد الأسر	المعدل
عين الكبيرة	20391	2834	7.19	32045	4573	7.00
الدهامشة	7680	916	8.38	9709	1367	7.10
أولاد عدوان	5498	787	6.98	8032	1093	7.34
عموشة	14258	1546	9.22	19756	2637	7.49
تزي نبشار	13318	1561	8.53	18443	2355	7.83
واد البارد	5081	628	8.06	3012	374	8.05
المجموع	66226	8272	8.06	90997	12399	7.46

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS

2-2-1-4 تطور السكـــن و أنماطه حسب تعدادي1987-1998

إن معطيات الإحصائين لسنة 1987و 1998 تبرز التطور الكبير لقطاع السكن الذي عرفته بلديات منطقة الدراسة و ولاية سطيف بصفة عامة ، بحيث حضي هذا القطاع الحساس باهتمام خاص من قبل السلطات العمومية الوطنية و المحليـــة بتنميته و مواجـــهة العجز المتنامي في مجال السكن، و التكفل الحقيقي بهذا

القطاع أمام النمو الديموغرافي الذي عرفته سطيف و منطقة الدراســـة بحيث قفز عدد السكان من 66226 نسمة الى 89423 نسمة أي بزيادة مقدرة 23197 نسمة أي بنسبة 11.18% مما تطلب ضرورة توفر سكنات جديدة لمواجهة مشكلة تفاقم مشكلة السكن - تغيرات سوسيولوجية في خصائص العائلة الجزائرية من التجمع إلى التبعثـــر أي من العائلة الكبيرة إلى الصغيرة ر خاصة فئة الشباب ،الذي بدأ يتأثر برياح الحضارة و التغيير و الذي أصبح يفضل العيش بعيدا عن الأسرة الكبيرة ،إضافة إلى غياب الصرامـــة و الشفافية في تسليم السكنات الاجتماعية لمستحقيها الحقيقيين بسبب الصمصرة ، و المزايدة و المحسوبية. و الجدول رقم 19 و الشكل البياني رقم28 يبرز لنا التطورات التي عرفها قطاع السكن سنة بأنـــماطه المتعددة الجماعي ، الفردي، التقليدي و العادي.

الجدول :20 الأنماط السكنية سنة 1998

	نوع الســكـــــن												المجموع
البلديات	جماعي	%	فردي	%	تقليدي	%	عادي	%	أكواخ	%	غ/مصرح	%	
عين الكبيرة	1359	31.33	2662	61.37	197	4.56	7	0.16	95	2.19	17	0.39	4337
الدهامشة	15	1.20	870	69.71	345	27.64	3	0.24	15	1.20	00	00	1248
أولاد عدوان	34	3.57	699	73.19	199	20.92	1	0.10	18	1.89	4	0.42	955
عموشة	97	38.75	2202	89.73	126	5.03	13	0.52	20	0.79	1	0.04	2504
تزي نبشار	23	0.97	2000	84.28	327	13.78	1	0.04	22	0.92	00	00	2373
واد البارد	14	3.67	167	43.83	178	46.71	3	0.78	19	4.98	00	00	381
م/الدراسة	1542	13.24	8645	72.70	1372	12.71	28	0.25	189	1.75	22	0.20	11789

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS

الشكل:28 الأنماط السكنية في منطقة الدراسة سنة 1998

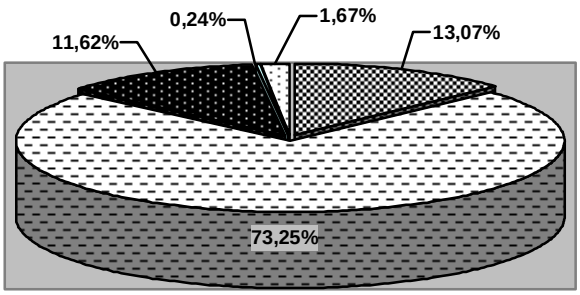

أكواخ العادي التقليدي الفردي الجماعي

أنجز الشكل وفقاً لقام الديوان الوطني للاحصاء-ONS -1998

أ - السكـــن الفردي :

يمثل السكن الفردي بنوعيه الحديث و التقليدي المنتشر بشكل كبير في المناطق الريفية و كذا في مراكز التجمعات الرئيسية و الثانوية في مختلف البلديات النسبة الساحقة في قطاع السكن بحيث تقدر نسبته 73.39% ،فردي و 11.64 % تقليدي تقدر نسبته الإجمالية 84.03 % و يمثل السكن الفردي العادي و الحديث 73.39%حيث ينتشر بشكل كبير في بعض البلديات في مراكزها الحضرية خاصة عموشة و تزي نبشار، و عين الكبيرة، كما نسجل في هذا المجال أن السكن الفردي منتشر بشكل كبير في المناطق المبعثرة و كذا داخل مراكز البلديات و هذا ما يبرزه بوضوح الجدول رقم16الذي يبرز توزيع السكن على مناطق التجمعات السكانية المختلفة . كما نسجل كذلك ارتفاع نسبة السكن التقليدي المنتشر بشكل كبير في المناطق المهمشـــة في المداشر و القرى خاصة في واد البارد و تزي نبشار ، و هذا يبرز جليا درجـــة التخلف الواضح التي تميز هذه المناطق و تقدر عدد السكنات التقليدية حسب إحصاء 1998 بحوالي 345 في الدهامشة أي بنسبة و27.34% من السكن الكلي ، كما نســـجل ارتفاعا في تزي نبشار 16.35 من السكـــن الفردي و سجل في واد البارد نســـبة 49.17% و هي أكبر نسبة مسجلة و هذا يبرز بشكل كبير درجة التخلف الكبير في مجالات مختلفة لاسيما في مجال السكن الذي تمتاز به هذه البلدية .مما لاشك فيه فإن ارتفاع نسبة السكن الفردي الملاحظ عموما في معظم بلديات منطقة الدراسة ،يعود إلى عوامل منها :

- تغيير في ذهنيان السكان من خلال الانتقال من العائلة الكبيرة الى العائلة الصغيرة
- النقص في مشاريع السكن الجماعي بصيغه المختلفة الاجتماعي أو التساهمي أو البيع بالإيجار في الكثير من البلديات خاصة تزي نبشار ، عموشة و واد البارد

- انتهاج الدولة سياسة تشجيع السكن الريفي من خلال مساعدات مالية و مادية للسكان الأرياف في مختلف البلديات من أجل إعادة ترميم سكناتهم، أو بناء سكنات جديدة تتوفر على بعض الشروط التي يمتاز بها السكن الحديث ، و محاولة القضاء على السكنات القديمة خاصة تلك المهددة بالسقوط و الملاحظ في هذا فقد استفادت معظم البلديات بمشاريع ضخمة للبناء الريفي للحفظ على استقرار السكان في قراهم .

ب-السكن الجماعي:

يقصد به السكن و البنايات الموجهـــة لإسكان عدة عائلات و هي في معظمها عمارات بنيت من قبل الدولة في إطار السكن الاجتماعي الموجهة للكراء و أخرى موجهة للبيع – التملك- و أخرى عبارة عن سكنات جماعية و وظيفية تابعة لمؤسسات عمومية كالصحة ، التعليم ، الإدارة أو لمؤسسات اقتصادية ، ونسجل هذا بشكل كبير في مركز بلدية عين الكبيرة مثل حي 32 مسكن التابع لمتقنة عين الكبيرة ،50 سكن التابع لشركة الاسمنت و 40 مسكن التابعة لشركة اللوالب و الصنابير و قد استفدت معظم البلديات خاصة مراكزها الرئيسية من السكن الجماعي –العمارات- و دائما تعتبر بلدية عين الكبيرة المستفيدة الأولى من حصص السكنات الجماعية بحيث قدر عددها بـــ1300 سكن معظمهما من فئة 3غرف و 4 غرف ،و نسجل في هذا المجال النقص الكبير في مجال السكن الجماعي في البلديات الجبلية المهمشة خاصة فقد بلغت نسبة السكن الجماعي 0.97% في تزي نبشار و 3.86% في وادي البارد و فقط 1.20% في الدهامشة و 3.54 في أولاد عدوان و يبرز هذا طابع التريف و التخلف بشكل كبير في مجال السكن الجماعي الذي يتوفر بدون شك على التجهيزات الضرورية ا للسكن الحديث ، الذي قد لا يتوفر على الكثير من التجهيزات.

صورة جوية ملتقطة بالأقمار الاصطناعية ،تبرز جانبا من السكن المبعثر في المشاتي و الدواوير في مختلف مناطق الدراسة ،و الصورتين لأحدى المناطق التابعة للبلدية لعين الكبيرة و تزي نبشار و واد البارد.

صورة جوية ملتقطة بالأقمار الاصطناعية ، لأحد مشاتي التابع لبلدية عين الكبيرة و تبرز جانبا من السكن الريفي التقليدي المبني بمواد بناء محلية وهي الحجارة و الطين و القرميد ،و هو السكن الأكثر انتشارا في الأرياف .
المصدر : برنامج و موقع الأنترنت قوقل www.googleearth.com

2-2-2- تطور حظيرة السكن وتوزيعها المجالي و الجغرافي حسب تعدادي 1987-1998

من خلال معطيات الإحصائيين الموضحة في الجدول20 و الشكلين 29و30 نستخلص مايلي :

- التزايد المرتفع لعدد السكنات بصفة عامة في منطقة الدراسة 9983 سنة 1987 إلى15569 وحدة سكنية حسب تعداد 1998 و هذا يبين بوضوح تزايد للحظيرة السكن التي تبقى غير كافية في المراكز الحضرية.

- ارتفاع طفيف و بسيط في عدد السكن المبعثر من 5587 إلى 6498 أي بزيادة 911 وهذا يبرز بوضوح تراجع تبعثر السكان و تمركزهم في التجمعات الرئيسية أو الثانوية و دائما لظروف أمنية و اقتصادية واجتماعية و هو تغيير في العقلية بحيث فئة كبيرة من السكان تفضل الاستقرار في المناطق الحضرية

- تزايد معتبر للسكن في المراكز الثانوية يعود لحركة التروح من المناطق الجبلية باتجاه هذه التجمعات ، خاصة أمام تشبع المراكز الحضرية و متأثرة بنفس الأسباب المذكور سالفا.

- تشبع بعض المراكز الحضرية بسبب الهجرة الوافدة نحوها من المناطق المجاورة خاصة عين الكبيرة و عموشة و تزي نبشار.بحيث ارتفع عدد سكان المركز من 3567 سنة 1987 الى 6873 وحدة أي بنسبة 51.89% و هذا يبرز في حد ذاته ظاهرة التروح الريفي و الاستقرار في التجمعات الرئيسية في مراكز البلديات لتوفرها معظم الخدمات و المرافق الضرورية.هذه الحالة التي شهدها قطاع السكن ساهمت في النقص الفادح للسكن في المراكز الحضرية الرئيسية بسبب ظاهرة الهجرة والتروح الريفي من المناطق لمجاورة .

جدول رقم: 21 تطور حظيرة السكن و توزيعها حسب تعدادي 1987-1998

البلديات	إحصـــــاء 1987				إحصـــــاء 1998			
	المركز	ت.ثانوي	م- مبعثرة	المجموع	المركز	ت.ثانوي	م- مبعثرة	المجموع
عين الكبيرة	2149	258	1187	3594	3291	646	1102	5039
الدهامشة	203	165	722	1090	366	340	826	1542
أ. عدوان	242	196	269	707	578	355	344	1277
عموشة	734	210	1033	1977	1865	614	1059	3538
تزي نبشار	153	*	1706	1859	654	233	2355	3242
واد البارد	86	*	670	756	119	*	812	931
المجموع	3567	829	5587	9983	6873	2188	6498	15569

المصدر : الديوان الوطني للإحصاءONS

الشكل:29

حظيرة السكن حسب تعداد 1987

الشكل:30

حظيرة السكن حسب تعداد 1998

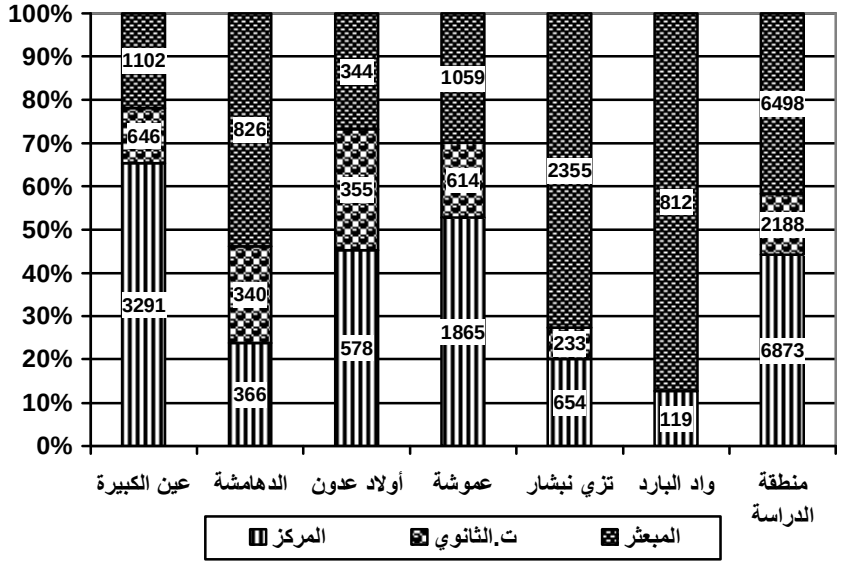

أنجزا الشكلان حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاءons

2-2-2-1-مستويات تطور حظيرة السكن حسب تعدادي 87-98

من خلال معطيات الجدول21 و الشكلين البيانين 29و30 فإن حظيرة السكن في البلديات المدروسة قد شهدت تطور معتبر في مجال السكـــن بين تعدادي 1987و1998 ،إلا أن التفاوت يبقى قائما بين مختلف البلديات ، ويعلل هذا التفاوت بعض الأسباب نوردها موجزة و تتمثل خصوصا في:

- العزلـــة و التهميش للبعض البلديات الجبلية التي تمتاز بتخلفها الاقتصادي مما جعل السكان يهجرونها و يختارون وجهات أخرى في البلديات المجاورة لها مثل وادي البارد باتجاه عموشة و تزي نبشار ، و الدهامشة و أولاد عدوان باتجاه عين الكبيرة .

- استثناء بعض البلديات الجبلية المهمشة من مشاريع السكن كونها أنها مناطق لا تعرف الاستقرار و أنها لا تشكل أهمية اقتصادية مقارنة مع البلديات الأخرى التي أصبحت تعرف بالأقطاب الاقتصاديـــة الصناعية و التجاريـــة مثل عين الكبيرة لأهمية المراكز الصناعية و عموشة لأهمية منطقة النشاط من جهة و الطريق الوطني رقم 09 لأهمية التجارية و نفس الشيء بالنسبة لبلدية تزي نبشار التي تقع على نفس محور الطريق الوطني رقم 09 اتجاه ولايـــة بجاية مما أعطاها أهمية تجارية متميزة . ـــ نلاحظ أن هناك بلديات عرفت زيادة معتبرة في حجم و عدد المساكن خاصة عين الكبيرة، عموشة عكس البلديات الأخرى عرفت حركة الهجرة و النزوح التي عرفتها بعض البلديات المهمشة مثل واد البارد و الدهامشة التي عرفت هروبا سكانها نحو المناطق المجاورة و لم تعرف استقرار لسكانها منها لوضعها الاقتصادي و الاجتماعي المتردي إلى جانب غياب الأمن

أ- بلديات المستوى الأول :

و هي البلديات أوفر حظا في مجال السكن فقد عرفت تزايدا معتبرا في عدد المساكـــــن بأنواعها الجماعيـــة و الفردية و قد ساهمت عوامل اقتصادية و ديموغرافية و اجتماعية في تطور حركية السكن فيها و تتمثل في:

عين الكبيرة:

بلغ عدد المساكن بها سنة 1998 بحوالي 3416 سكن، بينما بلغ سنة 1987حوالي 3594 سكن و جد أن نسبة كبيرة من السكـــن تتمثل في تجمعات مقر البلديـــة حوالي 2149 سكن سنة 1987 و تراجع إلى 1694 سكن سنة 1998 و يعود هذا التراجع الى بروز تجمعات ثانويـــة أخرى تظم الى مركز البلديـــة خاصة عين الطويلة و حي الباهية و أولاد خالـــد و القطار و الملاحظ هنا ه التناقص الذي عرفتـــه البلدية في مجال السكن مقارنة مع النمو السكاني الذي ارتفع بشكل مذهل بحيث انتقل من 20391نسمة إلى 32045 نسمة

سنة 1998 مما أدى إلى برز عجز كبير في مجال توفير السكـــن خاصـــة السكن الجماعي و الاجتماعي بحيث الملاحظ أن معظم السكنات الجماعـــة قد استفادة منها البلدية خلال مرحلة الثمانينات و لم تستفد خلال التسعينات إلا 300 وحدة سكنية معظمها بصيغة البيع من خلال صندوق التوفير و بهذا تسجل البلدية عجزا معتبرا في مجال السكـــن، مقارنة مع عدد ملفات طالبي السكن المودعة على مستوى البلدية و ديوان الترقيـــة العقارية ، ظل تراجع الدولة عن دعم السكن الاجتماعي .

ب-بلديات المستوى الثاني :

هي بلديات تمتاز عموما بحركـــة واسعة في مجال السكن خاصة خلال مرحلة التسعينات ، من خلال التوسع العمراني في مراكزها و زيادة معتبرة في مجال السكن إجمالا خاصة السكن الفردي و تزايد بطيء للسكن الجماعي ، بحيث عرفت هذه البلديات حركة محتشمة للسلطات العمومية ، التي حاولت التخفيف من حدة مشكلة السكن من خلال بعض المشاريع السكنية الموجهة للسكن الاجتماعي ، و تبقى دائما مشكلة السطح غير المستقر و الطابع الجبلي العائق الأساسي في إيجاد قطع أرضية صالحة للبناء كون أن العمارات تحتاج إلى مساحات واسعة .

عموشـــة :

عرف قطاع السكن انتعاشا معتبرا بها خاصة خلال مرحلة التسعينات كونها أصبحت كمنطقة هامة لاستقطاب السكان نظرا لأهميتها الاقتصادية و التجاريـــة فقد ارتفع عدد السكنات من 1977سكن سنة 1987 إلى 2791 سكن أي بزيادة تقدر ب 814 سكن أي بنسبة 41.17% و يقدر عدد المساكن في مركز البلدية 1254 أي بنسبة 44.9% و كانت النسبة تمثل 37.12% و هذا ما يبرز ظاهرة النزوح الريفي الكبير نحو المراكز الحضرية،و تبقى دائما نسبة السكن المبعثر تمثل أكبر نسبة بحيث قدرت سنة 1998 بـــ29.93% و السكن التجمع الثانوي بنسبة 17.35% فقط ،كما نسجل السلطات المحلية في البلدية بتوسيع مجال السكن الجماعي من خلال مشاريع لبناء عدة وحدات سكنية اجتماعية على أطراف المركز الحضري أما نفاذ العقار الموجه للبناء الذي أصبحت تعاني من البلدية لموقعها الجغرافي الجبلي .

تزي نبشار :

من البلديات التي شهدت حركة واسعة للنزوح لمركزها خاصة المداشر و المناطق الجيل الجبلية التابعة لها أو من البلديات المجاورة لها خاصة وادي البارد و تشير الأرقام أن عدد السكنات قدر سنة 1987 بـــ1859 سكن إلى 3442 أي زيادة بنسبة54% و هي زيادة معتبرة ، و معظمها هي سكنات فردية التي تمثل نسبة حوالي 98% و معظمها في المناطق المبعثرة بنسبة 72.64% بينما سكن المركز انتقل من 153 سكن سنة 1987 إلى 654

سكن أي بزيادة نسبتها 23.3% و هذا يبرز النزوح الذي عرفته البلدية بسبب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها المناطق المجاورة لها خاصة الظروف الأمنية الصعبة خلال التسعينيات ، إضافة إلى الأهمية التجارية التي تمتاز بها مركز البلدية على الطريق الوطني رقم 09.

ج- بلديات المستوى الثالث:

وادي البارد – الدهامشة – أولاد عدوان

هي مناطق تعاني من تأخر واضح في مجال السكن خاصة الجماعي منه بحيث لم تستفيد هذه البلديات بنفس الدرجة التي استفادت منها البلديات الأخرى بحيث أن المعطيات تشير الى ارتفاع في عدد أفراد الأسرة الى 8 أفراد مقارن مع بلديات أخرى القدر بـــ7 أفراد و هذا وحده يبرز النقص الكبير في مجال السكن، فقد بلغ عدد السكنات مثلا في وادي البارد 756 سنة 1987 و ارتفع الى 931 سنة 1998 أي بزيادة مقدرة بـــ175 سكن أي بنسبة23.14% إضافة فإن الأرقام تشير الى ارتفاع في السكن الفردي المقدر بـــ345 من أصل 362 أي بنسبة 95.30% من جهة بحيث يمثل السكن الجماعي في وادي البارد 14و في الدهامشة،في أولاد عدوان و رغم قلة سكانها فقد استفادت بـــ34 سكن جماعي فالملاحظ إذن هو اختلال التوازن بين مختلف البلديات في مجال السكن الجماعي ، و يبقى السكن الفردي و استحواذ المناطق المبعثرة و التجمعات الثانوية تستحوذ على نسبة كبيرة من السكنات و هذا يبرز ظاهرة التريف و التخلف الذي يميز المستوى الثالث من البلديات و بخاصة الدهامشة و وادي البارد . وعموما فقد حاولنا تعليل اختلال التوازن هذا الذي يميز السكن في منطقة الدراسة و الذي يتلخص في العوامل التاليـــة:

- تدخل السلطات بتنمية السكن في بعض المناطق دون غيرها خاصة في عين الكبيرة لأهميتها الصناعيـــة و الاقتصادية عموما .

- العزلـــة و التهميش للبعض البلديات الجبلية التي تمتاز بتخلفها الاقتصادي مما جعل السكان يهجرونها و يختارون وجهات أخرى في البلديات المجاورة لها مثل وادي البارد باتجاه عموشة و تزي نبشار، و الدهامشة باتجاه عين الكبيرة.

- استثناء بعض البلديات الجبلية المهمشة من مشاريع السكن كونها أنها مناطق لا تعرف الاستقرار و أنها لا تشكل أهمية اقتصادية مقارنـــة مع البلديات الأخرى التي أصبحت تعرف بالأقطاب الاقتصاديـــة الصناعيـــة و التجارية مثل عين الكبيرة لأهمية المراكز الصناعية و عموشة لأهمية المنطقة الصناعية من جهة و الطريق الوطني رقم 09 لأهمية التجارية و نفس الشيء بالنسبـــة لبلدية تزي نبشار التي تقع على نفس المحور اتجاه ولايـــة بجاية مما أعطاها أهمية تجارية متميزة . ـــ نلاحظ أن هناك بلديات عرفت زيادة معتبرة

في حجم و عدد المساكن خاصة عين الكبيرة، عموشة و تزي نبشار بينما بلديات، الدهامشة و وادي البارد عرفت نموا سكانيا بطيئا نتيجة لنزوح السكان نح المناطق المجاورة لها .

الجدول:22 حظيرة السكـــن سنة 2003

النوع	السكن الريفي		سكنات الترقية العقارية		سكنات البلدية ص/التوفير		السكن التطوري	
	مسجلة	منجزة	مسجلة	منجزة	مسجلة	منجزة	مسجلة	منجزة
عين الكبيرة	90	20	220	90	124	-	25	-
دهامشة	185	38	20	00	-	-	95	-
أولاد عدوان	105	01	00	-	-	-	65	-
عموشة	145	14	170	70	42	-	60	-
تزي نبشار	195	13	60	30	-	-	55	-
واد البارد	185	27	20	-	-	-	45	-
م/ الدراسة	905	113	490	190	166	-	345	-
الولاية	11.441	1.340	5.575	1.868	3.780	24	3.554	-

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية DPAT

من خلال معطيات الجدول22 نلاحظ بأن قطاع السكن قد عرف نموا معتبرا في بدايـــة سنة 2003 و يظهر ذلك في مختلف المشاريع السكنية بالصيغ المختلفة كالسكن الاجتماعي الموجه للفئات المحدودة الدخل ، و كذا السكن الموجه للبيع و المنجز مـــن قبل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط أو السكن التطوري المدعم من قبل الدولة و الذي أنجز في المناطق الحضرية و الشبه حضرية ، كما كان هناك اهتمام كبير بالسكن الريفي حفاظا على استقرار السكان و مواجهة ظاهرة النزوح الريفي نحو المراكز الحضرية .

فالملاحظ أن قطاع السكن عرف انجاز و تسليم 113 سكن ريفي و تسجيل 905 سكن ستوزع على مستحقيها على شكل إعانات مالية تقدر 50 ألف دينار، و قد وجهت خاصة لتنمية قطاع السكن في المناطق المحرومة و المهمشة مثل واد البارد و دهامشة و أولاد عدوان.و تم تسجيل مشروع إنجاز 490 وحدة سكنية تم إنجاز 190 وحدة خاصة بالترقية العقارية و تسجيل انجاز 166 وحدة خاصة بالسكن الاجتماعي البلدي في كل من عين الكبيرة و عموشة و 345 وحدة للسكن التطوري ستسلم معظمها خلال سنتين على الأكثر .

2-2-2-2- السكن و درجـــة التجهيز

يقصد بدرجة التجهيز توفر السكن على شروط الرفاهية و خدمات ضرورية حتى يصبح السكن قابل للسكن ، وهي شروط بعضها ضروري للحياة العصرية خاصة التوفر على قنوات الصرف الصحي ، المياه الصالحة للشرب ، الكهرباء و الغاز الطبيعي ، الهاتف و هي عناصر أساسية للسكن الحديث ، و تبرز بدون شك درجة التطور و العصرنة في منطقة ما، و الملاحظ من خلال التحقيقات الميدانية التي قمنا بها في مختلف بلديات منطقة الدراسة فقد سجلنا النقص الكبير في توفر هذه العناصر ، و دائما النقص بشكل كبير في نفس المناطق المهمشة و الجبلية أو حاولنا في هذا تقسيم درجة التجهيز في مجال السكن الى 3 مستويات و سوف نحاول في فصل التجهيز الحديث على عناصر و مؤشرات أخرى .و الجدول رقم 18يبرز جليا اختلاف درجة تجهيز السكن في منطقة الدراسة.فقد تلعب الظروف المعيشية و المستوى الحضاري دورا كبيرا في مستوى التجهيز للمسكن لهذا قسمنا منطقة الدراسة إلى هذه المستويات.

جدول رقم:23 درجة و مستوى تجهيز السكن

نوع التجهيز	الكهـرباء%	الغاز الطبيعي%	المـــاء الشروب%	الصـرف الصحي%	المطبـــخ %	الحمـــام %	درجة التجهيز
عين الكبيرة	99.80	71.03	90	90	78.40	56.80	حســـن
الدهامشة	97.86	**	91	70	51.90	19.40	ضعيـــف
أولاد عدوان	97.59	60.78	90.11	90	70.50	38.50	متـــوسط
عموشة	96.27	*	85	90	72	29.70	متـــوسط
تزي نبشار	98.28	*	79	76	46.90	13.70	ضعـــيف
واد البارد	96.82	*	74	70	35.60	19.90	ضعـــيف
منطقة الدراسة	97.98	21.96	84.85	81	59.21	29.66	متوسط

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية DPAT

من خلال معطيات الجدول 22،فإننا نلاحظ أن منطقة الدراســـة تمتاز بمستوى متوسط فيما يخص التجهيز الرئيسي للسكن ، كما نلاحظ اختلاف واضح في درجة التجهيز بين مختلف البلديات بحيث تمتاز بلديات بعض البلديات بتجهيز حسن بينما بلديات مثل عين الكبيرة عموشة بينما أخرى تمتاز بتخلفها الكبير في هذا المجال و تتمثل خاصة في واد البارد و دهامشة و تزي نبشار، بحيث يفتقد السكان لعناصر و خدمات أساسية كالمياه الصالحة للشرب ، والغاز الطبيعي ، و حتى تجهيز البيت من حيث الحمام ، المطبخ و بيت

الخلاء أو الصرف الصحي ، و تكون الأوضاع أوسع و أخطر في السكنات الريفية و المناطق الجبلية المهمشة في القرى والمشاتي، بعيدا كل البعد عن الحياة العصرية ، بحيث أن السكان لازالوا يحتفظون بالحياة القديمة لأسباب اجتماعية و ثقافية و اقتصادية ،فالكثير من السكان في هذه المناطق خاصة المشاتي و الدواوير لم تصلهم الحضارة و الحياة الحديثة لصعوبة المعيشة و الفقر و الحرمان، كل هذا جعلهم لا يهتمون سوى بأساسيات الحياة و هي لقمة العيش.و لتوضيح أكثر لدرجـــة التجهيز باعتبارها مؤشرا هاما للتعبير عن ظاهرة التخلف و التهميش حاولنا تصنيف درجة التجهيز في هذه البلديات إلى 3مستويات .

أ -سكن حسن التجهيز:

هي سكنات تمتاز بوفرة كل المرافق و الخدمات الضرورية للحياة العصرية ، بحيث أنها مرتبطة بشبكة الماء و الغاز و الكهرباء و الهاتف و الصرف الصحي ، بالإضافة إلى التجهيز الداخلي التقليدي مثل المطبخ و الحمام و دورة المياه .و نجد هذا المستوى في المراكز الحضرية لبعض البلديات مثل عين الكبيرة و عموشة و أولاد عدوان .

ب -سكن متوسط التجهيز:

و هي سكنات تمتاز بتوفرها على بعض التجهيزات مثل الصرف الصحي و الماء الصالح للشرب و الكهرباء ، لكنها تعاني من نقص في مجال تجهيز البيت من حيث الحمام و المطبخ،والتموين بالغاز الطبيعي لعدم وجود شبكة رئيسية للغاز الطبيعي و نقص في شبكة الهاتف و نسجل هذا في بعض البلديات خاصة عموشة و تزي نبشار مما يجعل هذه المناطق تعاني مشاكل جمة في مجال الاتصال و التدفئة خلال فصل الصيف .

ج- سكن ضعيف التجهيز :

سكنات تقليدية بكل المعايير فهي تفتقد الى التجهيز بحيث أنها معظمها لا يتوفر على المياه الصالحة للشرب و لا الصرف الصحي القليل منها الذي استفاد من الكهرباء في إطار الكهرباء الريفية، كما أنها تفتقد للهاتف و الغاز الطبيعي ن و تتصدره واد البارد و الدهامشة .كما نسجل هنا ضعف في مجال تجهيز المنازل من حيث الحمام ، المطبخ و الصرف الصحي، بدون تردد درجـــة التخلف و التهميش التي تميز هذه البلديات و المعاناة الكبيرة لسكانها .

2-2-3- السكن من حيث الملكية ودرجـــة الاشتغال

شهدت منطقة الدراســـة كما هو ملاحظ في الجزائر عموما تزايدا في عدد الأسر و عدد أفرادها و قد حاولنا في هذا البحث تحليل هذه الظاهرة الديموغرافية و علاقتها مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للسكان الذي تعيشه المناطق الجبلية ، وتأثير هذا مجال السكن وإبراز ظاهرة التخلف و التهميش الذي تعرفـــــه بعض مناطق إقليم ولاية سطيف خاصة البلديات الشمالية التي تمتاز بطابعها الجبلي المتميز و قد وصلنا الى الاستنتاجات التالية:

- نلاحظ تزايد في عدد الأسر بحيث انتقل من 8272 أسرة سنة 1987 إلى 12399 أي بزيادة تقدر 4127 عائلة أي بنسبة 33.28% و هي زيادة معتبرة ناتجة عن تزايد السكان الذي زاد بنسبة 53% بين الإحصائين و هذا يبرز أن المجتمع الجزائري عرف تراجعا في مجال الزواج للظروف الصعبة التي تميز منطقة الدراسة خصوصا.
- نسجل تناقص بسيط في عدد أفراد الأسرة في هذه المناطق بين إحصائي 1987-1998 من 8.06أفراد إلى 7.46 أفراد وهذا يجعل منطقة الدراســـة تقارب المعدل الوطني المقدر ب7.15 أفراد.
- احتفاظ بعض البلديات بعدد مرتفع من الأفراد في إحصاء 1998 خاصة واد البارد و تزي نبشار ، و هذا يبرز حتما ظاهرة التخلف و سيطرة التقاليد و العادات و قلة الوعي و التحسيس ، و ضعف الاهتمام بمجال السكـــن و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة التي لازالت تعيشها خاصة المناطق الريفية و الجبلية القرى و الدواوير.

2-2-3-1:السكن و درجة الإشغال لفترات 1987-1998 - 2003

يقصد بمعدل الاشتغال عدد الأفراد في المسكن الواحد و هو مؤشر هام لتحديد الواقع الحقيقي للسكن من حيث درجـــة الاكتظاظ فارتفاع عدد الأفراد في المسكن أو الغرفة الواحدة قد يبرز بوضوح درجة التخلف في هذا المجال الهام و الحساس لأنه يتصل اتصالا مباشرا بحياة الفرد و المجتمع و يعبر عن رفاهية أو تخلف مجتمع ما ، حيث أنه كلما انخفضت قيمة هذا المؤشر دلت على مستوى الرفاهية و الكفاية و كلما ارتفعت قيمته دلت على التخلف و الندرة و يتصل هذا المؤشر اتصالا مباشرا بعدد السكان و عدد السكنات المشغولة و الموجهة للسكن كما يبرزه الجدول 24.

جدول 24[1] : **معدل إشغال المساكن حسب الفترات 1987-1998-2003**

البلديات	1987			1998			2003		
	1	2	3	1	2	3	1	2	3
عين الكبيرة	20391	3594	5.67	32045	5039	6.35	36070	4852	7.32
الدهامشة	7680	1090	7.04	9709	1542	6.30	10784	1644	6.49
أولاد عدوان	5498	707	7.77	8032	1277	6.28	9081	1209	7.47
عموشة	14258	1977	7.21	19756	3538	5.58	22116	2916	7.39
تزي نبشار	13318	1859	7.16	18443	3242	5.68	20018	2699	7.32
واد البارد	5081	756	6.72	3012	931	3.23	3088	517	5.27
المجموع/المعدل	66226	9983	6.92	89423	15569	5.57	101157	13837	6.87

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS+ مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية DPAT

من خلال تحليل مختلف هذه المعطيات حول حظيرة السكن و معدل الإشغال نستخلص ما يلي:

- تناقص في معدل الاشتغال من 6.92 فرد الى 5.57 و هو معدل منطقة بين تعدادي 1987و1998 و هذا يبرز التطور الذي عرفه قطاع السكن في منطقة خلال مرحلة التسعينات بالرغم من المشاكل التي واجهها قطاع السكن .إلا أننا نلاحظ ارتفاع ملحوظ في معدل الإشغال حسب توقعات مصالح التخطيط و التهيئة العمرانية لسنة 2003 بحيث بلغ 6.87 و يعود لزيادة عدد السكان و عدم كفاية السكنات المنجزة . و إذا اعتبرنا أن معظم السكنات هي من غرفتين على الأقل فإن معدل الاشتغال قد يتراوح بين 3.5إلى 2.5 و هو قريب من المعدل الوطني المقدر بـــ2.4 .

- التفاوت الواضح بين بلديات منطقة الدراسة بحيث نسبة الاشتغال تتناقص في البلديات المهمشة و المتخلفة أي بلديات المستوى الثالث ، فبالرغم من قلة مشاريع السكن الموجهة لها ، لكن معدل الإشغال يبقى منخفضا مقارنة ببلديات المستوى الأول و الثاني و هذا لأنها تعتبر كمجالات طاردة للسكان و لهذا فهي لا تعرف الاكتظاظ و لا مشكلة السكن ، بل و قد نجد بعض من هذه السكنات فارغة و لا تجد من يسكنها خاصة في بلدية واد البارد و الدهامشة .كما يرتفع في بلديات المستوى الأول و الثاني مثل عين الكبيرة و

[1] -1- عدد السكان -2-عدد السكنات -3-معدل الإشغال

عموشة ، ففي عين الكبيرة على سبيل المثال لا الحصر ارتفع المعدل من 5.67سنة 1987إلى 6.35 سنة 1998و إلى 7.32 سنة 2003، فبالرغم من المشاريع الكثيرة و المتعددة التي استفادة منها في مجال السكن بصيغه المختلفة تبقى تعاني من نقص فادح في مجال توفير السكن للعدد الهائل من السكان خاصة الذين نزحوا من البلديات و المناطق الريفية و الجبلية المهمشة و

2-2-3-2:توزيع السكن المشغول من حيث عدد الغرف :

تمتاز حظيرة السكن بتنوع تركيبتها خاصة من حيث عدد الغرف و طريقة توزيع هذه السكنات و تعتمد بدون شك على المعطيات الديموغرافية و السوسيولوجية للمجتمع ، وبمأن الأسرة الجزائرية تمتاز بعدد أفراد بين 6و8 فإن أحسن نوع من السكنات هي ذات 3 غرف فما فوق ، حتى تستطيع أن تستوعب العدد المعتبر من أفراد العائلة .

الجدول: 25 توزيع السكن المشغول حسب عدد الغرف لسنة 1998

النوع	1 غرفة	2 غرف	3غرف	4غرف	5غرف	6غرف	غ/ مصرح	المجموع
عين الكبيرة	431	1013	1573	800	225	249	40	4331
الدهامشة	250	408	284	194	41	50	21	1248
أ.عدوان	93	284	260	160	65	76	21	959
عموشة	283	589	639	537	161	262	30	2501
تزي نبشار	278	265	530	541	116	187	67	2371
واد البارد	23	66	83	109	17	51	13	362
المجموع	1358	2625	3369	2341	625	875	192	11772

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS 1998

الشكل:31

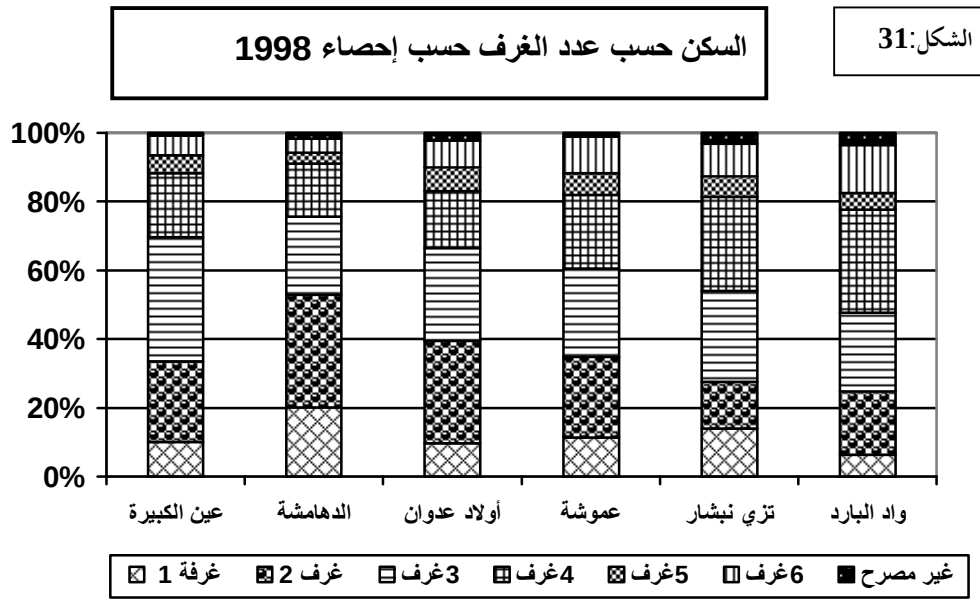

أنجز الشكل حسب معطيات الديوان الوطني للاحصاءONS

من خلال تحليلنا للجدول25 و الشكل البياني 31 نلاحظ ما يلي:

- إن نسبة السكن المحجوز و الموجه للسكن يمثل سوى نسبة 75.62% من نسبة السكن العام أي أن 24.38% غير مستغلة و هي معظمها سكنات هاجرها أصحابها ،أو أنها غير صالحـــة للاستعمال لأنها مهددة بالانهيار لقدمهـــا .

- مساهمة كبيرة لبعض البلديات في مجال السكن في منطقة الدراســـة خاصة عين الكبيرة و عموشة و تزي نبشار أين يمثل السكن من 3 غرف النسبة المعتبرة.

2-2-3-3:السكن من حيث الملكية

من خلال معطيات الجدول 26و حسب إحصاء 1998 الذي يبرز نوعية طريقة الاستغلال و الملكية فا لملاحظ أن السكن في منطقة الدراسة يغلب عليه طابع الملكية الكاملة تمثل نسبة 58.83% هذه الملكية التي تكون على شكل إرث أو من خلال التمليك خاصة في السكن الفردي أو الجماعي خاصة في البلديات التي تمتاز بتواجد واسع للسكن الجماعي مثل عين الكبيرة من خلال سكنات صندوق التوفير و الاحتياط و السكن الاجتماعي التملكي البيع بالإيجار أما بالنسبة لشبه الملك فنسبته 17.14% ،أما الكراء فنسبته 9.49%

معظمه تابع لديوان الترقية العقارية ، و الإيواء المجاني 12.75% و نجد هذا الأخير في السكنات الوظيفية لبعض القطاعات خاصة قطاع الصحة و التربية و بعض المؤسسات الصناعية خاصة مصنع الاسمنت و الصنابير .

الجدول: 26 **السكن من حيث الملكية وطريقة الاستغلال سنة 1998**

البلديات	نـــــــــــــــوع الاستغلال					مجمـــوع/وحدة
	ملك	شبه ملك	كـــــراء	إيواء مجاني	غير مصرح	
عين الكبيرة	1816	1176	984	535	62	4574
الدهامشة	824	179	25	302	26	1356
أولاد عدوان	694	122	43	199	29	1087
عموشة	1691	435	86	360	49	2621
تزي نبشار	2009	161	37	149	42	2399
واد البارد	269	55	4	38	9	375
المجموع	7303	2128	1179	1583	188	12412
النسبة %	%58.83	%17.14	%9.49	%12.75	%1.51	%100

المصدر: الديوات الوطني لإحصاء ONS1998

خلاصة

من خلال دراسة واقع السكن في بلديات الدراسة من خلال تعدادي 1987و1998 فإننا نستنتج عدة خصائص تميز هذا القطاع بحكم المميزات الطبيعية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية ،كونها مناطق جبلية تعاني من ظاهرة التهميش و التخلف ، و قد أعطينا لها هامشا كبيرا من البحث لما لها من أهمية في دراسة ظاهرة التخلف التي تظهر بجلاء في معظم بلديات منطقة الدراسة ، و من هنا نستخلص ما يلي:

- **اختلال التوازن بين بلديات منطقة الدراسة في مجال السكن اكتفاء ذاتي في مناطق و عجز في مناطق أخرى خاصة تلك التي تفتقر لنشاطات اقتصادية تساعد على استقرار السكان .**
- **سياسة التهميش التي تعرضت لها الكثير من بلديات منطقة الدراسة مثل واد البارد و الدهامشة و تزي نبشار لضعف أهميتها الاقتصادية .**
- **نسجل زيادة في مجال السكن بين 1987 و 1998 و المقدر بـــ9983 سكن إلى 15569 أي بزيادة مقدرة بنسبة 64.12% لكنها تبقى غير كافية أمام التزايد الكبير لعدد السكان الذي عرفته منطقة الدراسة مما جعلها بحاجة ماسة الى ضرورة الاهتمام بتنمية هذا القطاع الحساس و محاولة القضاء على مشكلة النزوح الريفي التي تعاني منها منطقة الدراسة .**
- **في مجال التوزيع المجالي و الجغرافي للسكن ،فإننا نلاحظ ارتفاع معتبر للسكن في المناطق المبعثرة و هذا يبرز لنا كذالك بوضوح ظاهرة التريف و التخلف التي تمتاز بها منطقة الدراسة، مع ارتفاع في نسبة السكن الفردي بأشكاله التقليدي و العادي الذي يمثل حوالي 85% و هو يبرز بدوره تهميش الدولة لقطاع السكن في معظم هذه المناطق بحيث أن السكن الجماعي المنجز من قبل الدولة لا يمثل سوى 13.09% من مجموع حظيرة السكن في منطقة الدراسة .**
- **تدارك الدولة للعجز في الآونة الأخيرةوذلك من خلال تدعيم السكن الريفي من خلال المساعدات المالية المقدمة للسكان المناطق الريفية لبناء أو ترميم سكناتهم ، وتأمين استقرارهم في مشاتيهم وقراهم.**

المحور الثالث التخلف و الهياكل القاعدية و الخدماتية

هياكل قاعدية و خدماتية غير كافية ، و اختلال واضح في توزيعها و سوء استغلالها مع نقصها الفادح في البلديات الأكثر عزلة و تهميشا.

الفصل الأول

3-1- التخلف و واقع شبكة الطرقات و النقل:

تفاوت بارز بين البلديات في شبكة الطرقات بمختلف أنواعها و نقص و وضعية سيئة لبعضها ، وقطاع نقل عاجز عن توفير و تأمين مقاعد التنقل و السفر لسكانه و البلديات المعزولة أكثر تضررا.

إن تحديد درجـــة التطور الاقتصادي و الاجتماعي تعتمد بدرجـــة كبيرة على مستوى التجهيز ، و الخدمات المتنوعـــة ،لما له من أهمية في مجال التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، بحيث لا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية ، في المجال الصناعي أو الزراعي و التجاري دون توفر هياكل قاعدية كالطرقات مثلا ، كما أنه لا يمكن الحديث عن تنمية اجتماعية دون الحديث عن الخدمات الاجتماعية ، كالتعليم و الصحـــــة و الموصلات و الاتصالات ، وقد أصبح القطاع الخدماتي من القطاعات التي المعتمد في تصنيف التقدم و التخلف في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية . حاولنا من خلال هذا البحث تحليل واقع هذا القطاع الحساس و الهام في مناطق تمتاز بطابعها الجبلي ، معناها الأقل حظا في المجال الطبيعي عندما تقارن بمناطق أخرى .و بدون شك فإن غياب التوازن الجهوي التنموي قد أثر سلبا على هذا القطاع ، من خلال استثناء هذه البعض من بلديات منطقة الدراســـة من هذا القطاع الحيوي اقتصاديا و اجتماعيا .و حاولنا من خلال هذه الدراســـة إبراز واقع التجهيز و الخدمات ، ومد سده لحاجيات السكان في هذه المناطق ،و من حيث وظيفيته، و تحديد مظاهر اللا توازن في هذا المجال والأسباب التي ساهمت في ذلك.

3-1-1- شبكة الطرقات أنواعها و وضعيتها:

تعتبر شبكة الطرقات من الركائز الرئيسية للتحقيق التنمية .بمجالاتها المختلفـــة الاقتصادية و الاجتماعية كتنمية التجارة و الزراعة و الصناعة و تسهيل حركة المواطنين الداخلية و الخارجيـــة ، و سوف نحاول من خلال تحليل معطيات طرق الموصلات تحديد واقع هذه الشبكـــة و نوعيتها و ما مدى تحقيقها للمتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية للسكان على مستوى هذه المناطق ؟ و هل كانت عاملا في تدهور الأوضاع و تخلف و تهميش و عزلـــة هذه المناطق و تزايد معاناة السكان و تفكير السكان في الهروب و الهجرة و اختيار منطق مجاورة أخرى أوفر حظا و أقل عزلة .

3-1-1-1 : أنواع شبكة الطرقات :

أ-الطرق الوطنية:

لقد كانت بعض البلديات الشمالية محظوظة كونها أنها تتموضع على مستوى الطريق الوطني رقم 9 الذي يربط ولاية سطيف بولاية بجاية ، بحيث يمر على بلديتين و هما عموشة و تزي نبشار ، و قد ساهم هذا في فك العزلـــــة و تحقيق تنمية خاصة في المجال التجاري ، و أنعش اقتصاد هذه البلديات من خلال النشاط التجاري الذي عرف خلال السنوات الخمسة الأخيرة نموا معتبرا تمثل في زيادة المحلات التجارية ذات النشاط المتعدد .بمحاذاة الطريق الوطني الذي يعرف حركة كبيرة تقريبا خلال طول فصول السنة خاصة خلال فصل الصيف و الذي أصبح في بعض الأحيان غير كافي للعدد الهائل من الآليات و العربات التي تعبره يوميا ، مم أصبح من الضروري التفكير جديا في توسيعه أو انجاز طريق مزدوج لحل مشكلة المرور و تسهيلها.

ب-طرق الولائيـــة :

تتميز ولاية سطيف بشبكة هامة من الطرق الولائية التي تربط مختلف بلديات و دوائر ولاية سطيف كما تبرزه خريطة شبكة الطرقات ، و كما تمتاز البلديات المدروسة بشبكة من الطرق الولائية التي تربطها بتراب الولاية من جهة و بالولايات الأخرى مثل جيجل و ميلة

و من خلال خريطة شبكة الطرقات فإن البلديات المدروسة متصلة بطرق ولائية مسافتها لا تتجاوز في معظمها في حدود 15 كلم بين بلدية وأخرى ، و تتمثل في الطريق الولائي w137a الرابط بين عين الكبيرة و بابور الطريق الولائي رقم w117 الرابط بين عين الكبيرة عين الكبيرة و دهامشة و جميلة و يربط ها .بمدينة سطيف و يقطع الطريق الوطني رقم 77 الرابط بين العلمة و بني عزيز طولـــــه 53كلم.

ج- الطرق البلدية:

تمثل الطرق البلدية نسبة 58.42% من شبكة الطرقات التي تمتاز بها ولاية سطيف طولها 1152كلم منها95 كلم في دائرة عموشة تكتسي أهمية كبيرة في فك العزلة خاصة على مستوى البلديات لجبلية لكنها تمتاز .بمحدودية خصائصها و طاقة استيعابها ،و تقدم خدمات كبيرة للسكان في المداشر القرى و تعمل على فك العزلة و ربطهم بالمناطق الحضرية و البلديات المجاورة لها و قد تصبح هذه الطرق في مستقبل كطرق ولائية بعد أن تخضع للتوسيع ، إلا أن الملاحظة التي يمكن تسجيلها بالنسبة لهذه الطرقات هي حالتها المتردية بحيث تعرضت للانهيارات و انتشارا لحفر مما يجعلها صعبة أو مستحيلة الاستخدام خلال فصل

الشتاء بحيث يساهم هذا في تزايد عزلة السكان في المناطق الجبلية النائية خلال فصل الشتاء ، و قد أصبح من الضروري على المسئولين المحليين إعادة النظر في شبكة الطرقات من خلال توسيعها و ترميمها ، للقضاء على الوضعية المزرية التي آلت إليها.

د- المسالك الغابية :

هي ممرات غير معبدة تنتشر بشكل كبير على مستوى المناطق الريفية و الجبلية بحيث تم شقها إما من قبل سكان هذه المناطق أو من قبل مصالح الطرقات و الأشغال العمومية التابعة للبلديات ، فقد قدرت مسافة هذه المسالك 152 كلم في كامل البلديات المدروسة ، و ما نلاحظه هو انتشار هذه المسالك بشكل كبير في البلديات الجبلية و المهمشة و المعزولة و التي تمتز بمساحة كبيرة مثل واد البارد بمسافة 26.5كلم و تزي نبشار 42 كلم و الدهامشة 25.5كلم بينما في أولاد عدوان 7.5كلم. وقد ساهمت هذه المسالك في فك العزلـــة و ربط مختلف القرى و المداشر إلا أنها غير قابلة للاستعمال أثناء تساقط الأمطار فصول التساقط خاصة الشتاء ، مما يساهم ذلك في عزلة حقيقية للسكان تدوم لفترة طول فصل الشتاء ، و تزيد بذلك معاناتهم اليومية،و تعطيل نشاطاتهم المختلفـــة.

ه- الطرق الحضرية :

تمتاز معظم المراكز الحضرية للبلديات المدروسة بالحالة السيئة لأوضاع شبكة الطرق الحضرية بين مختلف الأحياء و التجمعات العمرانية ، بحيث لم تستفد هذه البلديات من إعادة تأهيل و تعبيد هذه الشبكة خاصة على مستوى الأحياء الجديدة بحيث ما تزال هذه الطرقات بأوحالها مما يزيد في معاناة المواطنين خاصة أطفال المدارس خلال فصل الشتاء ، كما تعاني الشبكة الموجودة من تدهورها بانتشار الحفر و البرك المائية مما يجعلها صعبة الاستخدام ، هذا رغم الترميمات التي تقوم بها دوريا مصالح الطرقات و الأشغال العمومية.و من خلال تنقلاتنا في مختلف المراكز الحضرية للبلديات المدروسة لا حظنا الوضعية المزرية التي تعاني منها الطرقات الحضرية التي أثرت سلبا على حالة السكان خاصة على مستوى الكثير من الأحياء كما أثرت سلبا على صورة هذه المراكز خاصة بالنسبة للزوار ،بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على الحركية الاقتصادية و التجارية بصفة عامـــة.هذا الوضع المزري الذي تعاني منه شبكة الطرقات الحضرية في معظم البلديات المدروسة يعود بالدرجة الأولى إلى غياب استراتيجيه للتهيئة الحضرية ، خاصة شبكة المياه ، الصرف الصحي و الكهرباء و الهاتف و الغاز بحيث كثيرا ما يساهم المواطنون من خلال عمليات الحفر العشوائية لتوصيل المياه أو الغاز أو الصرف الصحي في إفساد شبكة الطرقات يحدث هذا في غياب الترميم و الرقابة من قبل مصلحة الأشغال العمومية للبلدية و مصالح المياه و الكهرباء و الغاز .

شبكة الطرقات في ولاية سطيف

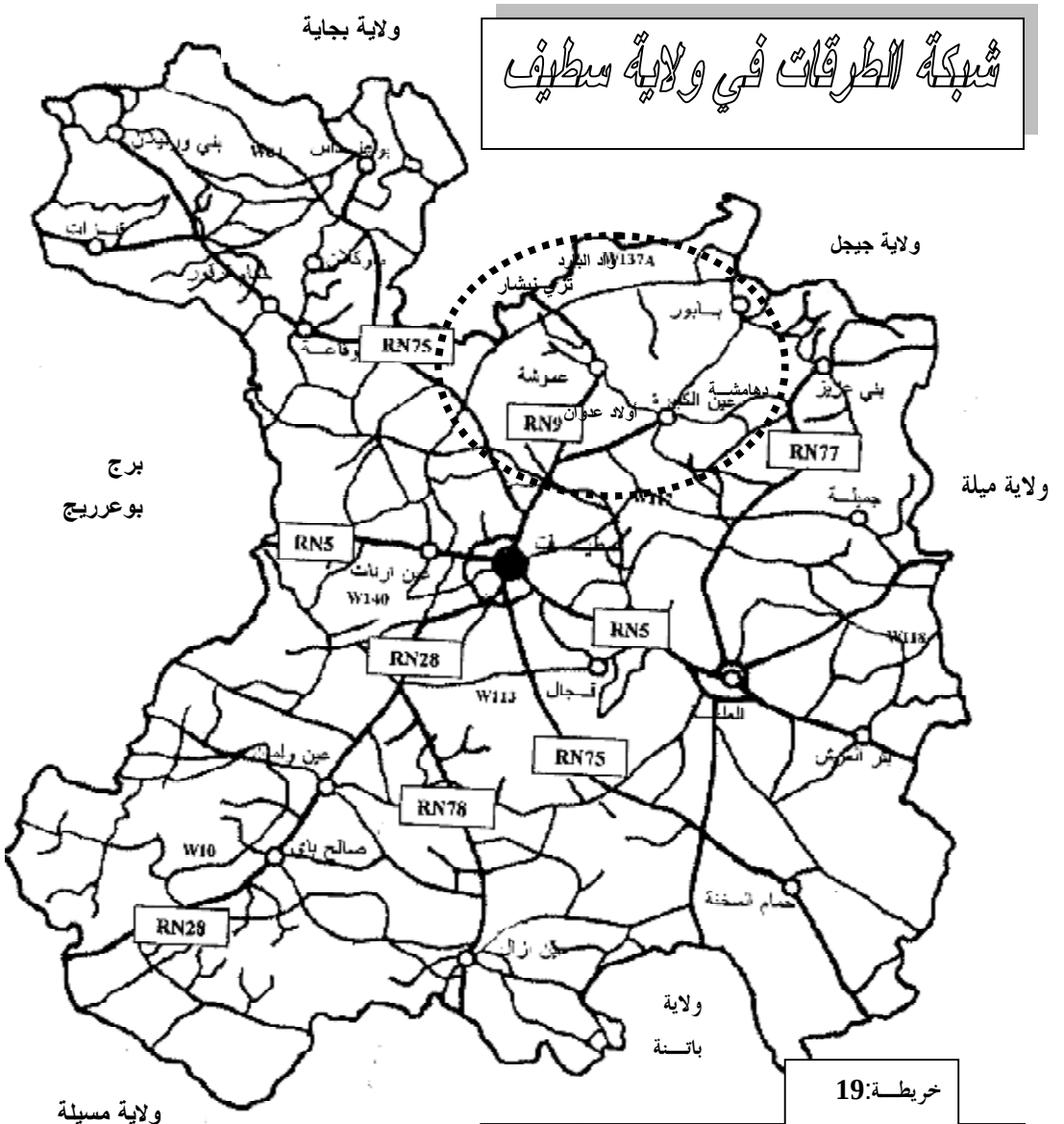

المصدر : معطيات مديرية النقل لاولايـــــة سطيف

النقل الجماعي للمسافرين في ولاية سطيف –ماجستير2001-

جدول :27: الطرقات البلدية و فك العزلـــة

البلديات	طول الطرق البلدية	كثافة الطول/المساحة	عدد السكان الذين فكت عزلتهم	نسبة فك العزلة
عين الكبيرة	24	0.4	36.070	100
الدهامشة	25.50	0.2	8.029	74
أولاد عدوان	7.50	0.3	9.081	100
عموشة	26.20	0.3	20.335	92
تزي نبشار	42.50	0.6	19.027	95
واد البارد	26.30	0.5	2.629	85
المجموع/ المعدل	152	0.38	95171	91
مجموع الولاية	2.240,98	0,3	1.387.964	95

المصدر : مصالح الأشغال العمومية +المصالح البلدية + **DPAT**

جدول:-28 شبكة الطرقات في ولاية سطيف

الصنف	طرق وطني كلم	طريق ولائي كلم	طريق بلدي كلم	مجموع الولاية كلم
طول الشبكة	600	708	1838.42	3146
حالة جيدة	%63	%40	-	-
حالة متوسط	%30	%35		
حالة سيئة	%07	%25		
النسبة بالنسبة لمجموع الشبكة	%25	%21	%54	%100
الكثافة بالنسبة للمساحة كلم/كلم2	0.09	0.08	0212	0.39
الكثافة بالنسبة للسكان كلم/1000ن	1.28	1.06	2.83	5.18

المصدر : النقل الجماعي للمسافرين في ولاية سطيف-ماجستير-

الشكل: 32 وضعية شبكة الطرقات الوطنية و الولائية في ولايـــة سطيف

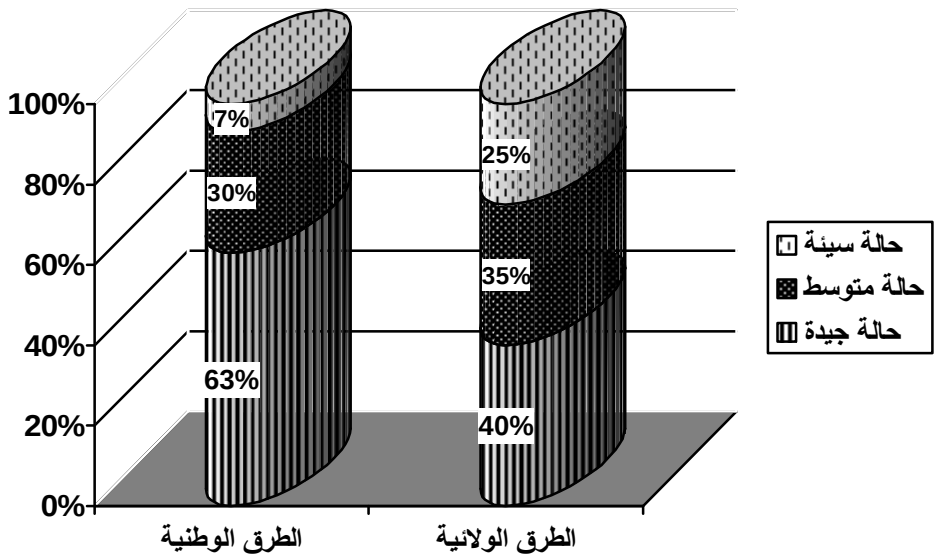

مصدر الأرقام مديرية الأشغال العمومية و مديرية النقل لولاية سطف

3-1-1-2-:وضعية شبكة الطرقات

بناءا على المعطيات الإحصائية التي بين أيدينا التي يبرزها التمثيل البياني 32فإنه يمكن تسجيل عدة ملاحظات فيما يخص حالة شبكة الطرقات عامة و منطقة الدراسة خاصة ، فهي تعكس تقريبا نفس الصورة التي نجدها في معظم مناطق الولاية خاصة المناطق الجبلية و نسجل ما يلي:

- وضعية متوسطة عموما بالنسبة للطرق الوطنية بنسبة 63% لكنها تحتاج إلى التوسيع و الترميم خاصة و أنها أصبحت غير قادرة على استيعاب الحركة الكبيرة للسيارات خاصة الطريق الوطني رقم 09 على تراب بلديات ،أولاد عدوان عموشة و تزي نبشار
- تدهور حالة الطرقات الولائية بنسبة 25% و بحالة متوسطة 35% و هي كذلك تحتاج إلى الترميم و إعادة التأهيل خاصة و أنها تربط الكثير من المناطق و البلديات الجبلية و المعزولة، بحيث تعرضت هذه الطرقات إلى الانزلاقات و الطمي و الرواسب الترابية مما جعلها خطيرة و صعبة الاستخدام خاصة خلال فصل الشتاء.

- تدهور كبير لوضعية الطرقات داخل المراكز الحضرية في معظم البلديات بسبب الأشغال الدائمة لصرف المياه أو توصيل شبكة الغز أو قنوات مياه الشرب ، وقد ساهمت هذه الوضعية السيئة للطرق الحضرية في معاناة المواطنين الراجلين أو مستخدمي السيارات من عقوبة الحفر و البرك المائية و الأتربة خاصة خلال فصل الشتاء مما ساهم في تشويه صورة هذه المدن و المراكز الحضرية

3-1-2:واقع قطاع النقل و أنواعه:

النقل هي الوسيلة التي تساهم في التواصل و فك العزلـــة و سعي السكان لتحقيق مصالحهم الاقتصادية و الاجتماعية و كل شيء يتوقف بدون شك على وسائل التنقل من حيث كثافتها و نوعيتها و طبيعة الخدمات التي تقدمها للمواطن خاصة في هذه المناطق التي تمتاز بطابعها الجبلي الصعب الذي يؤثر على حرية تنقل السكان عكس ما هو في المناطق ذات الطابع السهلي،و قد حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل واقع الطرقات و النقل ، و كيف ساهم تدهور هذا القطاع في تفاقم ظاهرة التخلف و العزلة في البلديات الجبلية خاصة في القرى و المداشر، و قد سجلنا أن نصيب الفرد من المقاعد هو 65.17 مقعد للعدد سكاني مقدر ب91066 نسمة حسب تعداد 1998.

جدول رقم:29 حظيرة النقل و مكانتها في مجال نقل البضائع و المسافرين سنة 2004

النوع	نقل البضائع		نقل المسافرين		
البلديات	عدد المركبات	الكمية/طن	عدد العربات	عدد المقاعد	عدد سيارات الأجرة
عين الكبيرة	229	2590	64	2049	70
دهامشة	82	825	23	444	09
أولاد عدوان	78	952.5	03	52	03
عموشة	187	2420.5	31	713	35
تزي نبشار	139	1274	30	512	11
واد البارد	18	194.5	19	351	05
المجموع	733	8989.5	170	4121	135

المصدر : مدرية النقل 2004

3-1-2-1: النقل الجماعي،أنواعه و واقعه[1]:

يلعب قطاع النقل الجماعي دورا محوريا في مجال تنقل السكان و تواصلهم بعضهم ببعض و قضاء حاجياتهم الاقتصادية و الاجتماعية ،و يستخدم وسائل نقل جماعية بأصنافها المتعددة المختلفة ، و يسيطر عليه القطاع الخاص أمام زوال القطاع العام خلال السنوات الأخيرة خاصة الشركة الوطنية لنقل و حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على أنواع و واقع هذا القطاع الحساس و مؤشرات تخلفه.

3-1-2-1-1: أنواع النقل الجماعي للمسافرين:

-الحافلات- auto car وسائل نقل تربط بين المراكز و الأقطاب الرئيسية بمقر الولايـــــة عدد مقاعدها بين 50و60 مقعدا لا يتعدى عمرها بين 10-15 سنة ،وبحيث تعتبر عين الكبيرة من أبرز البلديات التي تحتوي أكبر حظيرة في منطقة الدراسة .

-الحافلات الصغيرة : mini car عدد مقاعدها بين 19-25 مقعدا لا يتعدى عمرها 10 سنوات و تربط بين المراكز و الأقطاب الرئيسية بالأقطاب الفرعية الأخرى و بالمراكز المجاورة عين الكبيرة: خط باتجاه عموشة و آخر باتجاه بابور –وآخر باتجاه دهامشة –وآخر باتجاه أورسيا عموشة : خط باتجاه عين الكبيرة و الآخر باتجاه تزي نبشار و آخر باتجاه أورسيا.

-سيارات الأجرة :

هي نوع من النقل الجماعي و تمتلك منطقة الدراسة على حظيرة متواضعة من سيارات الأجرة التي يقدر عددها150 سيارة التي تعمل على فك العزلة و التخفيف من حدة مشكلة النقل المطروحة في منطقة الدراسة تربط هي كذالك المراكز الرئيسية بالمراكز الفرعية و كذا بمقر الولايـــــة و نلاحظ كثافة و ضخامتها بشكل كبير في عين الكبيرة بحيث تشتغل كلها تقريبا باتجاه مقر الولايـــــة و نفس الشيء بالنسبة لعموشة ، بينما نلاحظ أن دورها يتضاءل بشكل كبير بين المراكز الفرعية و الرئيسية نتيجة لوجود وسائل النقل الجماعي الأقل سعرا .و كثير ما يطرح مشكل عدم التنظيم في استغلال دور هذه الوسيلة بحيث نلاحظ توقف أعداد كبيرة من السيارات في الموقف 'ما في عين الكبيرة أو عموشة في حين يعاني المواطن المسافر انعدام هذه السيارات في مقر الولاية مما يؤدي إلى الطوابير الكبيرة و طول مدة الانتظار الذي لا يصل إلى بيته إلا بعد عناء كبير ، و في وقت متأخر من المساء و نفس ما يعانيه المتنقلين من سطيف نحو هذه المراكز خلال الفترة الصباحية .كما تنشط سيارات الجرة في محاور خارجية أي مع الولايات الأخرى خاصة باتجاه الجزائر العاصمة،بجاية، قسنطينة ، باتنة و الجلفة و مناطق أخرى من الوطن.

---

[1] -عبد الحكيم كبيش -النقل الجماعي للمسافرين في ولاية سطيف-رسالة ماجستير /قسنطينة 2001

3-1-2-1-2: واقع النقل الجماعي

إن تحليل مختلف المعطيات الإحصائية الواردة في الجدولين 29 و30 الشكل البياني المرافق له و الخرائط 19-20-21 التي تبرز حجم المقاعد المتوفرة في مجال النقل الجماعي و نصيب الفرد من المقاعد في النقل بالحافلة و سيارة الأجرة يجعلنا نستخلص عدة ملاحظات نوجزها فيما يلي:

- عجز نسبي مسجل في مجال النقل في منطقة الدراسة ككل بحيث لا تتجاوز نسبة التغطية في مجال النقل الجماعي سوى 9.11% و هي ضئيلة مقارنة مع التزايد المستمر للسكان و حاجته للنقل.

-تفاوت بارز بين البلديات في مجال نسبة التغطية بحيث تحتل عين الكبيرة الصدارة في هذا المجال بحيث وصل مؤشر التغطية حوالي 15.9% و هي نسبة معتبرة لكون أن البلدية تعتبر من الأقطاب الاقتصادية و السكانية الكبرى و الهامـــة في الولاية مثل العلمة و بوقاعة و عين ولمان و غيرها.

-ضعف بارز في مجال النقل الجماعي بنوعيه في البلديات المهمشة و المعزولة خاصة واد البارد و دهامشة بحيث نلاحظ تدني مستوى التغطية الذي لا يتجاوز 1.54 في دهامشة و 3.79 في تزي نبشار و 4.94 في واد البارد و نقول أنه بالرغم من وقوع بلدية تزي نبشار على محور رئيسي و هو الطريق الوطني رقم 09 إلا أنها تبقى تعاني من العجز في توفير العدد الكافي من المقاعد خاصة على مستوى القرى و المشاتي التي تعاني من العزلة بالإضافة إلى العدد السكاني الكبير و المبعثر الذي تمتاز به هذه البلدية ، بالإضافة إلى تأثير الطابع الجبلي الذي يميز البلدية و ضعف شبكة الطرقات و العزلة المضروبة على المناطق الريفية و الجبلية.

- تفاوت واضح بين مختلف البلديات فيما يخص المقاعد الموفرة في مجال النقل عن طريق الحافلة بحيث تحتل دائما عين الكبيرة و عموشة و تزي نبشار بحوالي 40 مقعد و هي حالة جد مرضية مقارنة مع بقية مناطق الدراسة و كذا بالنسبة للولاية و قد لعب الطريق الوطني رقم 09 دورا كبيرا في توفير المقاعد في عموشة و تزي نبشار حيث حركة الحافلة نحو بجاية و جيجل والتي تساهم في نقل المسافرين عبر مختلف المناطق .

- نفس التفاوت نلاحظه بالنسبة للنقل بسيارات الأجرة ، بحيث تبقى عين الكبيرة و عموشة توفر بين 9-11 مقعد لكل 1000نسمة بينما وصل في دهامشة بين 5-7 مقاعد تقريبا لكل 1000ن و هي حالة مرضية و 3-5 في تزي نبشار و أولاد عدوان و بين 1-2 في واد البارد و هي البلدية الأكثر عجزا في مجال النقل .

من خلال كل هذا نصل إلى خلاصة بأن واقع قطاع نقل المسافرين بعاني من اختلال توازن واضح في توزيعه من جهة ، كما نسجل عجزا معتبرا في البلديات الأكثر عزلة و تهميشا وقد يعود هذا العجز لتأثير العامل الطبيعي و المتمثل في المصاعب التضاريسية للطابع الجبلي و قلة الطرقات و تفاقم العزلة في الأرياف و مناطق الجبال بالإضافة إلى الوضعية المزرية لمعظم الطرقات و هذا لا يشجع الاستثمار في مجال النقل .

جدول رقم:30 حجم المقاعد المتوفرة و نسبة التغطية اليومية على المحاور الرئيسية

المحاور الرئيسية	عدد المقاعد	عدد الرحلات	عدد المقاعد المتوفرة يوميا	عدد السكان سنة 1998	نصيب الفرد من المقاعد	%التغطية اليومية
عين الكبيرة	1024	5	5120	32113	0.15	15.94
عموشة	290	5	1450	19756	0.07	7.33
تزي نبشار	175	4	700	18443	0.03	3.79
واد البارد	50	3	150	3013	0.04	4.9
دهامشة	50	3	150	9709	0.01	1.54
المجموع	1489	20	7570	83034	0.09	9.11

المصدر :مديرية النقل لولاية سطيف

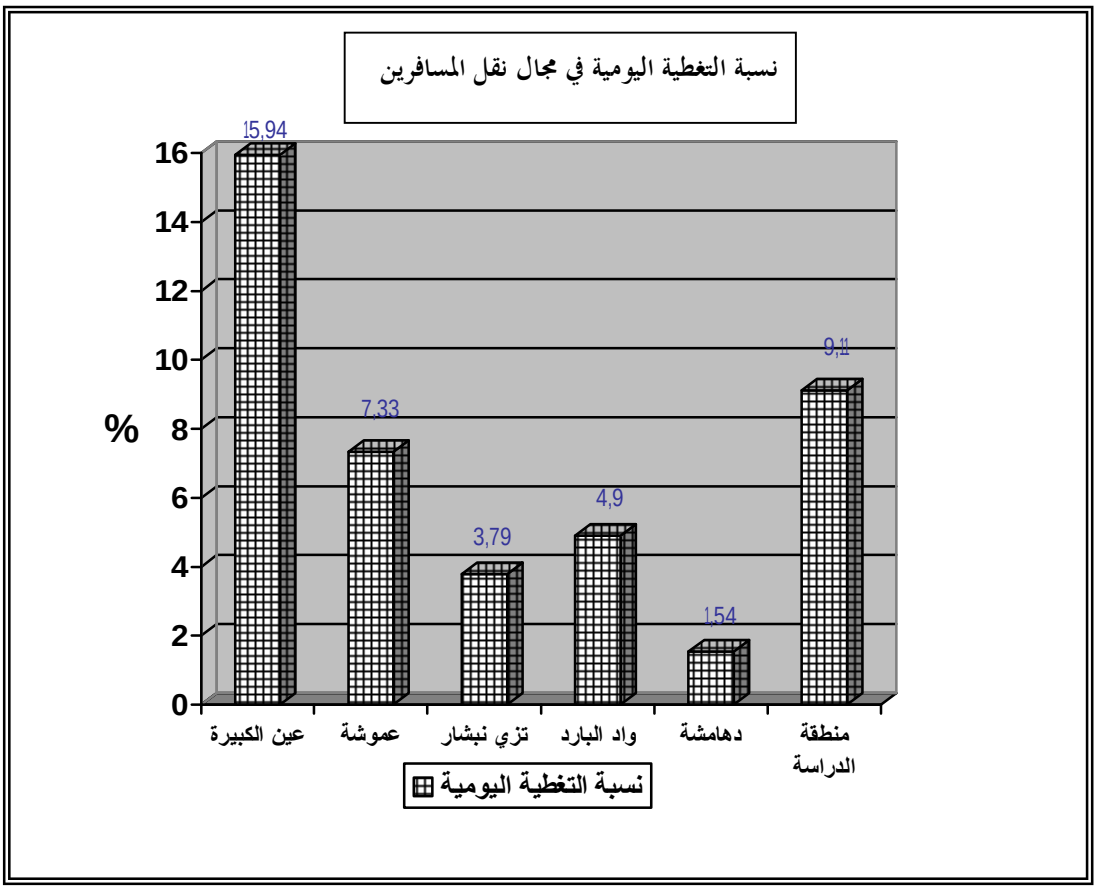

منطقــة الدراســة
حجم المقاعد المتوفرة في اليوم
لنقل المسافرين بالحافلــة

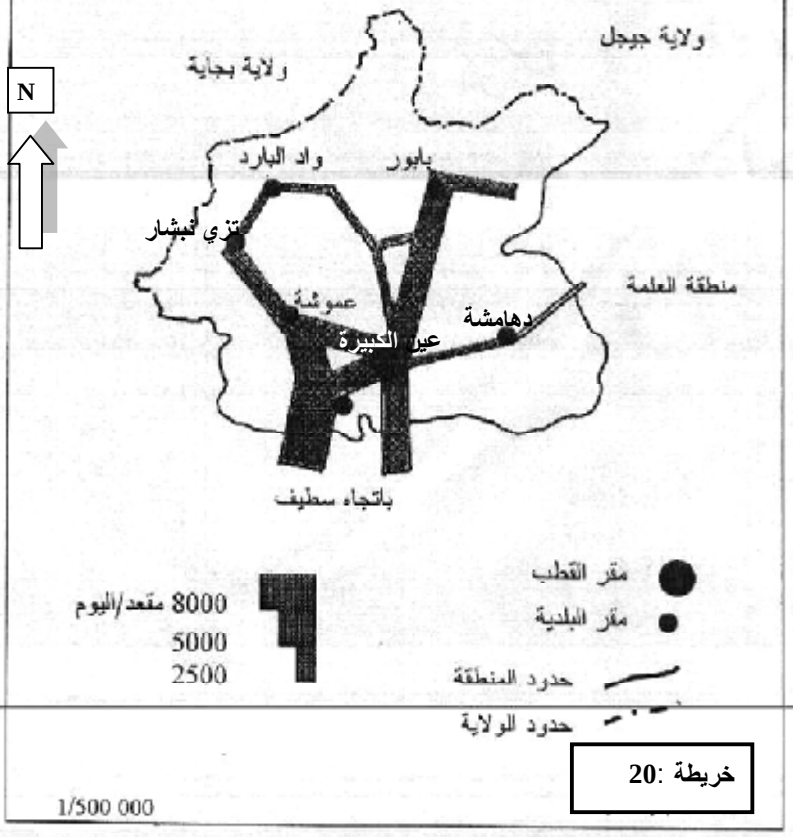

خريطة :20

المصدر: مديرية النقل لولاية سطيف
- كبش عبد الحكيم -لنقل الجماعي للمسافرين في ولاية سطيف /رسالة ماجستير 2001

نصيب الفرد من النقل الجماعي بالحافلة عبر البلديات

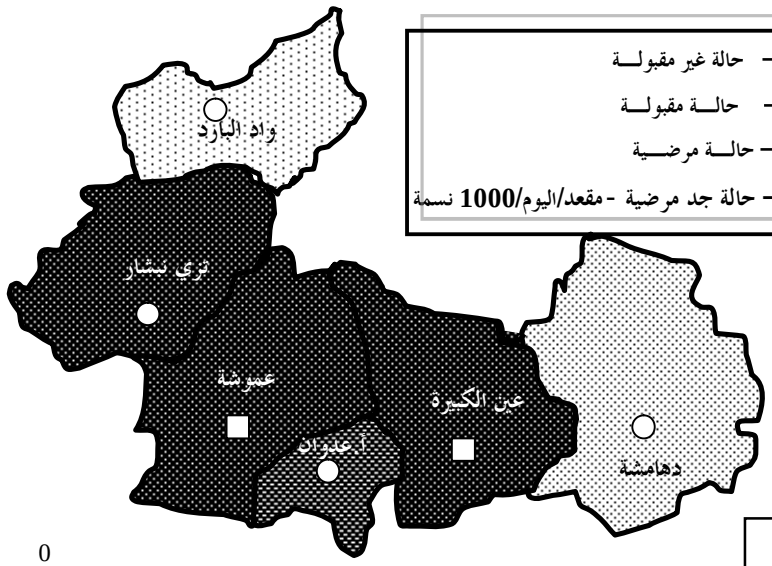

خريطـة : 21

نصيب الفرد من النقل الجماعي بسيارت الأجرة عبر البلديات

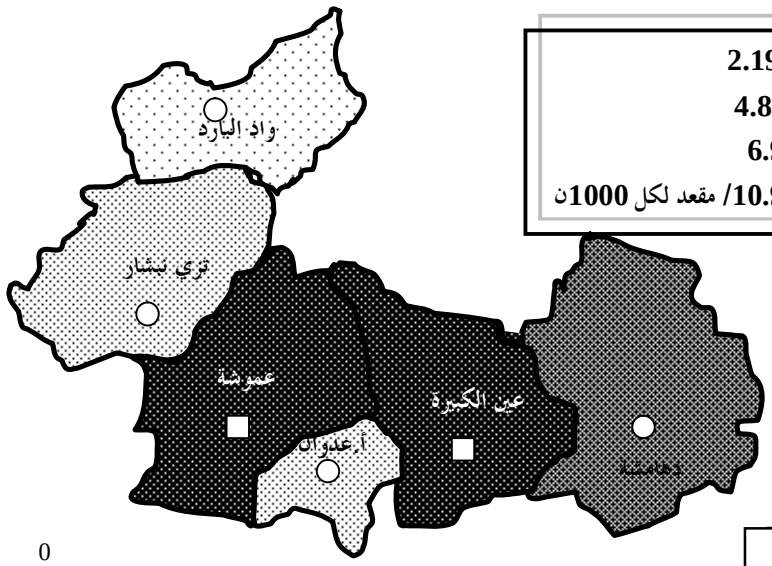

خريطـة : 22

أنجزت الخريطتان حسب الأرقام المستقاة من مديرية النقل لولايـة سطيف

3-1-2-2: نقل البضائع:

كما يلعب النقل الجماعي أو الفردي لنقل المسافرين من دور كبير في تنقلات السكان لقضاء حاجياتهم و تواصلهم بعضهم ببعض ، فإن قطاع نقل البضائع يكتسي هو كذلك أهمية كبرى في المجال الاقتصادي ، بحيث لا يمكن أن تكون هناك حركية و تنمية اقتصادية صناعية أو تجارية دو ن توفر حظيرة من المركبات المختلفة الأوزان لنقل مختلف البضائع من و إلى هذه البلديات ،خاصة تلك التي تعرف نشاطا اقتصاديا ملحوظا ، ونذكر هنا مثل عين الكبيرة و عموشة و أولاد عدوان على الخصوص .

و من خلال تحليل معطيات الجدول 29 ، فإن عين الكبيرة تحتل الصدارة في مجال عدد المركبات المقدرة بـــ229 عربة و تمثل 31.24% من حظيرة نقل البضائع و تنقل سنويا 2590 طن أي بنسبة 28.82 % و هي نسبة معتبرة و هذا يعود لحجم النشاط الاقتصادي الصناعي و التجاري الذي تتميز بها البلدية باعتبارها قطبا اقتصاديا هاما في شمال الولاية ، كما تأتي عموشة في المرتبة الثانية بحوالي 187عربة و تساهم في نقل حوالي 2420.5 طن من السلع و يعود ذلك للنشاط الصناعي الذي تعرفه البلدية خلال العقد الأخير و المتمثل في مواد البناء كصناعة الطوب و البلاط و بيع الاسمنت بحيث تتطلب وسائل نقل من الوزن الثقيل ،كما تأتي بلدية تزي نبشار في المرتبة الثالثة بـــ139 عربة و تقوم بنقل 1274 طن من البضائع و بالرغم من فقر و تخلف هذه البلدية التي لا تتوفر على أي نشاط صناعي يذكر إلا أن سكان هذه البلدية و معظمهم من المغتربين بفرنسا استثمروا في مجال النقل بنوعيه للبضائع و المسافرين و هو شكل آخر من الاستثمار التجاري.

كما شهدت بلدية أولاد عدوان خلال السنوات الأخيرة و رغم صغرها و حاثة منشئها ،حركة هامة في مجال نقل البضائع لونها تمتلك نشاطا صناعيا هاما مثل مصنع الاسمنت و توفرها على عدة محاجر مما جعل السكان أصحاب رؤوس الأموال يستثمرون في مجال نقل البضائع خاصة مواد البناء من الاسمنت و الرمل و قدر عدد العربات 82 عربة و تنقل سنويا 825 طن .

كما شهدت تزي نبشار قفزة نوعية في مجال نقل البضائع بحيث تحتل المرتبة الثانية بعد عين الكبيرة و تبقى بلدية واد البارد تعاني من قلة هذه الوسائل، بحيث لم يتجاوز عدد العربات فيها حوالي 18 عربة و تنقل سنويا 194.5طن و يعود هذا الضعف لحالة الركود الاقتصادي في مجالاته المتعددة الذي يميز البلديـــــة .

و من بهذا نقول أن حركية النقل بمختلف أنواعه تعتمد اعتمادا كليا على طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يميز المنطق كما يعتمد كذلك على القدرات المالية التي يمتلكها السكان و هذا أمام الغياب الشبه الكلي للقطاع العمومي الذي تراجع بشكل كبير في مجال النقل ،إن لم نقل أنه أصبح شبه منعدم .

خلاصة:

في الأخير و من خلال دارستنا لقطاع شبكة و النقل ، فنقول بأن منطقة الدراسة لازالت تعاني من ضعف ملحوظ في شبكة الطرقات خاصة على مستوى المناطق الجبلية و الريفية مما ساهم في تفاقم عزلة السكان على مستوى هذه المناطق، كما نسجل الحالة السيئة للشبكة الموجودة من طرق ولائية و بلدية التي تعاني من التدهور و الإهتراء أمام غياب الصيانة و الترميمات.و أما بالنسبة للنقل فنسجل عن توفر منطقة الدراسة على حظيرة معتبرة من وسائل النقل المتنوعة الفردية و الجماعية لكنها ينقصها التنظيم و غياب التوازن في توزيع هذه الوسائل بين بلديات المنطقة الدراسة تدخل فيها عوامل مختلفة منها العنصر البشري ، نوعية الطرقات ساهم في نقصها في مناطق أخرى .كما نسجل سوء التنظيم في استخدام وسائل النقل المختلفة ، و غياب مديرية النقل في المجال التنظيمي مما أدى إلى انتشار الفوضى يدفع ثمنها مستخدم هذه الوسائل.و لهذا فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في تنظيم و تطوير هذا القطاع الحساس لفك العزلة و الحفاظ على استقرار السكان في قراهم و مداشرهم و إن أي تأخر في تنمية هذا القطاع سوف ينذر بتفاقم الوضع أكثر و يستمر النزيف البشري نحو المناطق الحضرية الأوفر حظا .

الفصل الثاني

3-2-التخلف والهياكل التعليمية و التكوينية

3-2-1-واقع قطاع التعليم بأطواره المختلفة:

التعليم و التربية قطاع استراتيجي أولت له الدولة الجزائرية اهتماما خاصة ، لأن المستقبل هو في تكوين و تربية و تعليم الأجيال .فقد حاولت الدولة تحقيق سياسة التوازن الجهوي في هذا المجال و تطبيق شعار كرسي التعليم للجميع من خلال سياسة مجانية و إجبارية التعليم .إلا أن الأوضاع قد تكون مختلفة فيما يخص مستوى التعليم بين المناطق الريفية و الحضرية و المناطق الجبلية و السهلية لكون

أن الطابع الجبلي قد يعرقل مشاريع الدولة في هذا المجال .و من خلال إطلاعنا على واقع قطاع التعليم و التكوين و من خلال تحليل مختلف المعطيات الإحصائية من خلال جدول رقم 29 أنه رغم الجهود المبذولة في قطاع التعليم في مختلف أطواره ، أن هناك نقصا في بعض الهيكل و اختلال التوازن في توزيع هذه الهيكل بحيث الملاحظ أن هناك بلديات استفادت بمشاريع هامة في توفير الهيكل التربوية و التعليمية ، مقارنة ببلديات أخرى بقيت تعاني من نقص واضح و عدم توفر بعض الهياكل التعليمية خاصة في مجال التعليم الثانوي و التقني.

أ-الطور الأول و الثاني :

الملاحظ هو اختلال التوازن في عدد المؤسسات التعليمية بحيث يقدر عدد المدارس بـــ66 ابتدائية يتمدرس بها فيها 5144تلميذ و تعتبر عين الكبيرة البلدية الأوفر حظا في عدد المؤسسات و هذا يعود الى ععد سكانها المعتبر ، و تبقى بلدية وادي البارد و أولاد عدوان البلديات التي تعاني من نقص في هذا المجال و يطرح بذلك مشكلة أخرى و تتمثل في اكتظاظ الأقسام بحيث يقدربـــ50تلميذ في القسم بينما الملاحظ في واد البارد 16 تلميذ في القسم و يعود ذلك الى الهجرة السكانية الكبيرة التي عرفتها البلدية خلال التسعينات بسبب المشاط كل الأمنية و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة.وأما بالنسبة لدرجة التأطير فقد وصلت الى 28.30 تلميذ لكل معلم و هي منطقية مقارنة مع المعدل الوطني ،إلا أننا نلاحظ ارتفاع في هذا المعدل في أولاد عدوان و عين الكبيرة و عموشة و هذا ناتج عن الزحف السكاني الكبير من البلديات المجاورة نحو هذه المراكز لتوفرها على الأمن و الاستقرار و توفرها على خدمات مختلفة . وقد أدى ذلك إلى عدم قدرت المؤسسات التعليمية استيعاب هذا العدد الهائل من النازحين القادمين بلديات الدراسة مثل واد البارد و الدهامشة و بلديات أخرى مثل بابور و سرج الغول و غيرها .

الجدول:31 توزيع التلاميذ حسب البلديات و طبيعة الهياكل التعليمية

الطور	البلديات	ع/المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	%للمجموع الإجمالي	معدا اشغال القسم	عدد المعلمين	درجة التأطير
الطور الأول و الثاني	عين الكبيرة	14	108	5103	33.69	47	146	34.95
	دهامشة	12	69	1614	10.65	23	75	21.52
	أولاد عدوان	05	32	1590	10.49	50	54	29.44
	عموشة	13	89	3246	21.43	36	121	26.82
	تزي نبشار	14	80	3069	20.26	38	119	25.78
	واد البارد	08	23	522	3.73	16	20	26.1
المجموع -1-		66	401	15144	100	210	535	28.30
المتوسط -1-		-	66.83			35		
الطور الثالث	عين الكبيرة	04	83	2923	12.21	43	146	20.02
	دهامشة	1	18	444	5.87	32	22	20.18
	أولاد عدوان	01	21	753	9.96	44	37	20.35
	عموشة	03	50	1938	25.64	39	96	20.18
	تزي نبشار	02	36	1229	16.26	44	47	26.14
	واد البارد	01	10	270	3.57	30	08	33.75
المجموع -2-		12	218	7557	100	232	356	
المتوسط -2-						38.66		21.22
الثانوي	عين الكبيرة	02	60	2424	67.57	56	117	20.71
	عموشة	01	20	1163	32.42	61	42	27.69
المجموع -3-			80	3587	100	117	159	
المتوسط -3-						58		22.59
مجموع كلي			518	26288				

المصدر: معطيات مديرية التربيـــــة**2003**

ب-الطور الثالث:

تحتوي منطقة الدراسة على 12 إكمالية يتمدرس بها 7557 تلميذ منها 4 إكماليات في عين الكبيرة و 3 في عموشـــة ، وباقي البلديات تحتوي على إكمالية واحدة و الملاحظ هو ارتفاع معدل إشغال الأقسام بحيث يقدر المتوسط بـــ38 تلميذ في القسم و تقدر درجة التأطير 21.22 و تبقى بلدية واد البارد تعاني من مشكلة ضعف التأطير و تعود الى بعد البلديات لطبيعتها الجبلية و العزلة التي تميزها لقلة النقل و صعوبة الطريق المؤدي إليها ، فهي الوجهة غير المفضلة للمؤطرين خاصة الأساتذة.

ج-التعليم الثانوي و التقني:

تعاني بلديات منطقة الدراسة من ضعف كبير في مجال هياكل التعليم الثانوي بحيث يقدر عدد المؤسسات بـــ03 منها ثانويتين في كل من عموشة و عين الكبيرة إضافة الى متقنة في عين الكبيرة و يتمدرس فيها بصفة نظامية عدد هائل من التلاميذ و يقدر بـــــ3587 تلميذ بينما يعاني تلامذة البلديات ألأخرى من مشقة التنقل اليومي نحو هذه المؤسسات و يتمثل نفوذ ثانوية و متقنة عين الكبيرة على الدهامشة و أولاد عدوان و تمس حتى عموشة و تزي نبشار و واد البارد خاصة و أن المتقنة تحتوي على شعب تكنولوجية و تقنية كما أنها تحتوي على النظام الداخلي و النصف الداخلي و أما بالنسبة لنفوذ ثانوية عموشة على تزي نبشار و وادي البارد ، وقد أدى هذا حتما الى المعاناة اليومية للتلاميذ من مشقة التنقل ، إضافة إلى مشكلة اكتظاظ الأقسام بحيث تقدر نسبة إشغال الأقسام بـــ58 تلميذ في القسم و هو رقم معتبر مما يساهم في ضعف الأداء التربوي و معاناة التلميذ و الأستاذ على حد سوى من هذه الوضعية الصعبة ،ودون شك سوف تتنفس ثانوية عموشة و متقنة و ثانوية عين الكبيرة من مشكلة الاكتظاظ فور الانتهاء من إشغال إنجاز الثانوية التي استفادت منها بلدية تزي نبشار التي هي في طور الانجاز و ستفتح أبوبها في غضون الموسم الدراسي القادم 2006-2007 .

و نقول أنه بالرغم من المجهودات المبذولة في هذا المجال يبقى قطاع التعليم الثانوي يعاني من عجز في توفير الهياكل و التأطير خاصة في كل من عين الكبيرة و عموشة بحيث أصبحت المؤسسات الموجودة غير قادرة على استيعاب العدد الهائل من التلاميذ ، ولهذا أصبح من الضروري إنشاء ثانوية في كل منهما ، كما يجب تطبيق شعار ثانوية في كل بلدية خاصة في البلديات المحرومة مثل دهامشة ، واد البارد و أولاد عدوان . كل هذا سوف يساهم في تخفيف المعاناة على التلاميذ و تحسين الأداء التربوي و التمدرس الجيد.

اتجاهات حركة تلاميذ الطور الثانوي خلال الموسم الدراسي 2005-2006

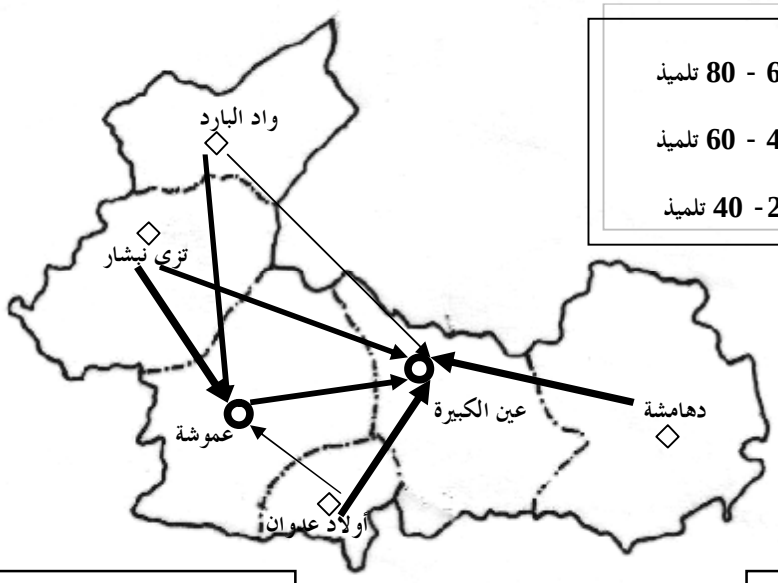

المصدر :مصالح مديرية التربية +تحقيق ميداني

خريطــة :23

مصفوفة 03 الهياكل التعليمية

البلديات / الهيكل	عين الكبيرة	عموشة	تزي نبشار	دهامشة	أولاد عدوان	واد البارد
ابتدائية	■	■	■	■	■	■
إكمالية	■	■	■	■	■	■
ثانوية	■	■				
متقنة	■					
المستوى	المستوى الثالث			المستوى الثانـــــــي		

2-2-3 : مستويات التجهيز بالهياكل التعليمية

من خلال معطيات الجدول و المصفوفة المنجزة نلاحظ أن منطقة الدراسة تحتوي على مستويين المستوى الثاني و الثالث و انعدام المستوى الأول .

***المستوى الأول:** و هو المستوى الذي يحتوي فقط على الإبتدائيات و هو غير موجود في منطقة الدراسة.

***المستوى الثاني:** بلديات تعاني من نقص فادح في الهياكل التعليمية خاصة الثانوية ، فهي تحتوي على فقط على إبتدائيات و أكماليات فقط و هي 03 بلديات : الدهامشة ، أولاد عدوان ، واد البارد .

***المستوى الثالث:** بلديات تحتوي على إبتدائيات، أكماليات و ثانويات، و متقنة ، أي أنها كاملة التجهيزات التعليمية ، وهي البلديات الأوفر حظا و تتمثل في بلديتين و هما عين الكبيرة و عموشة بحيث تشهد هاتين البلديتين إقبالا كبيرا من قبل عدد كبير من التلاميذ المتوافدين عليها من مختلف البلديات المجاورة كواد البارد و دهامشة و واد البارد و تزي نبشار ، وربما سوف تتنفس هذه الأخيرة بعد أن يتم الانتهاء من أشغال ثانوية جديدة التي سوف تفتح أبوبها في الموسم الدراسي2005-2006

3-2-3:التمدرس : التمدرس هو مزاولة التلاميذ لدراستهم بطريقة نظامية في المؤسسات التربوية في مختلف مراحل التعليم الابتدائي ، المتوسط و الثانوي ، فقد شهدت منطقة الدراسة خلال العقدين الأخيرين تحسنا إيجابيا في مجال التمدرس و يعود ذلك للمجهودات المبذولة من قبل الدولة لمواجهة الأمية و التسرب المدرسي،فقد شهدت معظم بالبلديات تطورا في نسبة التمدرس كما يظهر بوضوح من خلال الجدول رقم 31 بحيث أن نسبة التمدرس بالنسبة لمنطقة الدراسة 86.15%ولكن نلاحظ ظاهرة اختلال التوازن في نسب التمدرس بين بلدية و أخرى بحيث نسجل مثلا ارتفاع في نسبة التمدرس مثلا في عين الكبيرة للجنسين لتصل إلى96.42% بينما نلاحظ أن البلديات المهمشة و المعزولة تعاني من ضعف التمدرس بحيث تقدر هذه النسبة في واد البارد 64.55% و هي أدنى نسبة في ولاية سطيف ، و نلاحظ ظاهرة أخرى في هذه البلدية و انخفاض نسبة التمدرس لدى الإناث و تعود لعوامل سوسيولوجية ،منها تأثير العادات و التقاليد التي لا تشجع تعلم عنصر الإناث ، كما تؤثر العوامل الاقتصادية و المستوى المعيشي و الدخل المحدود دورهما في تخلي الأولياء على تعليم أبنائهم و توجيههم للحياة العملية خاصة حرفة الزراعة و الرعي .

جدول 32- مستوى التمدرس في البلديات المدروسة

البلديات	ذكور %	إناث %	النسبة العامة %
عين الكبيرة	97,47	96,14	96,82
دهامشة	88,41	84,24	86,45
أولاد عدوان	97,86	89,46	93,60
عموشة	97,81	93,77	95,77
تزي نبشار	80,48	78,92	79,72
واد البارد	69,95	59,54	64,55
المجموع	88.61	83.67	86.15
م/الولاية	88,30	85,04	86,70

المصدر :مديرية التربية 2003

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن نسبة التمدرس بالنسبة لمنطقة الدراسة 86.15%ولكن نلاحظ ظاهرة اختلال التوازن في نسب التمدرس بين بلدية و أخرى بحيث نسجل على سبيل المثال ارتفاعا في نسبة التمدرس في عين الكبيرة للجنسين لتصل إلى96.42% بينما نلاحظ أن البلديات المهمشة و المعزولة تعاني من ضعف التمدرس بحيث تقدر هذه النسبة في واد البارد 64.55 و هي أدنى نسبة في ولاية سطيف ، و نلاحظ ظاهرة أخرى في هذه البلدية و انخفاض نسبة التمدرس لدى الإناث و تعود لعوامل سوسيولوجية ،منها تأثير العادات و التقاليد التي لا تشجع تعلم عنصر الإناث ، كما تؤثر العوامل الاقتصادية و المستوى المعيشي و الدخل المحدود دورهما في تخلي الأولياء على تعليم أبنائهم و توجيههم للحياة العملية خاصة حرفة الزراعة و الرعي .

3-2-4-التكوين و التمهين:

يلعب هذا القطاع أهمية كبيرة في مواجهة مشاكل شباب البلديات المهمشة التي تعاني من مشاكل التسرب المدرســـي و تفاقم البطالة بين صفوف الشباب التي تمثل النسبة الكبيرة من السكان،خاصة أولائك الذين لم يسعفهم الحظ في مسارهم الدراسي ، و يفتح قطاع التكوين المهني آفاقا جديدة للشباب من الجنسين في مجال التكوين و التمهين و يؤهلهم لعالم الشغل ، وذلك من خلال مختلف التخصصات ، منها: الخياطة و الطرز ، الرقن ، السكريتاريا بالنسبة للإناث و الخراطة ، الحدادة ،الكهرباء ، الطلاء ، الإعلام الآلـــي، و غيرها تحتوي منطقة الدراســـة على مركزين للتكوين المهني أكبرهما في عين الكبيرة و الذي يشمل معظم التخصصات المذكورة و الذي يستقبل الممتهنين من مختلف بلديات منطقة الدراسة و حتى البلديات المجاورة لأهميتـــه الكبرى، وتقدر طاقة استيعابه بحوالي 250 منهم 179 من سكان البلدية و آخرين قادمين من المناطق المجاورة و خاصة البلديات التابعة إداريا لإقليم الدائـــرة مثل دهامشة و أولاد عدوان و كذا البلديات الأخرى المجاورة لهـــا.أما الثاني في عموشة فهو يشمل بعض التخصصات فقط و يستقبل شباب عموشة و تزي نبشار وواد البارد و يقدر طاقة استيعابه بـــ250 ممتهن منهم 102 من شباب عموشة و الباقي من البلديات الأخرى التابعة لها إداريا مثل واد البارد ، تزي نبشار.

إن تمركز هذه الهياكل في بلديات دون غيرها قد سمح تزايد معاناة شباب المناطق المهمشة و المعزولة من عناء التنقل إلى هذه المراكز و في بعض الأحيان لا تسمح الظروف الاجتماعيـــة لبعض الفئات من الشباب نتيجة للتكاليف المالية الكبيرة التي بفرضها التنقل اليومي،وأحيانا أخرى تعود إلى العادات و التقاليد القاسية التي تمس عنصرا لإناث على الخصوص ،بحيث يصعب عليهن التنقل و يفرض عليهن الأمر الواقع و هو المكوث في البيت و حرمانهن من التكوين و الحصول على مهنة تؤهلهن للدخول في عالم الشغل و مساعدة ذوينهن من أجل تحسين المستوى المعيشي .

و بدون شك أن استمرار هذا التفاوت بين مختلف البلديات و حرمان البلديات المعزولة و المهمشة من هذا المرفق الهام سوف يساهم لا محالة في تفاقم ظاهرة البطالة و خاصة أمام تزايد ظاهرة التسرب المدرسي مع استمرار و تكريس حتمية التخلف والجهل و المعاناة .

الهياكل التعليمية و التكوينية و الثقافية

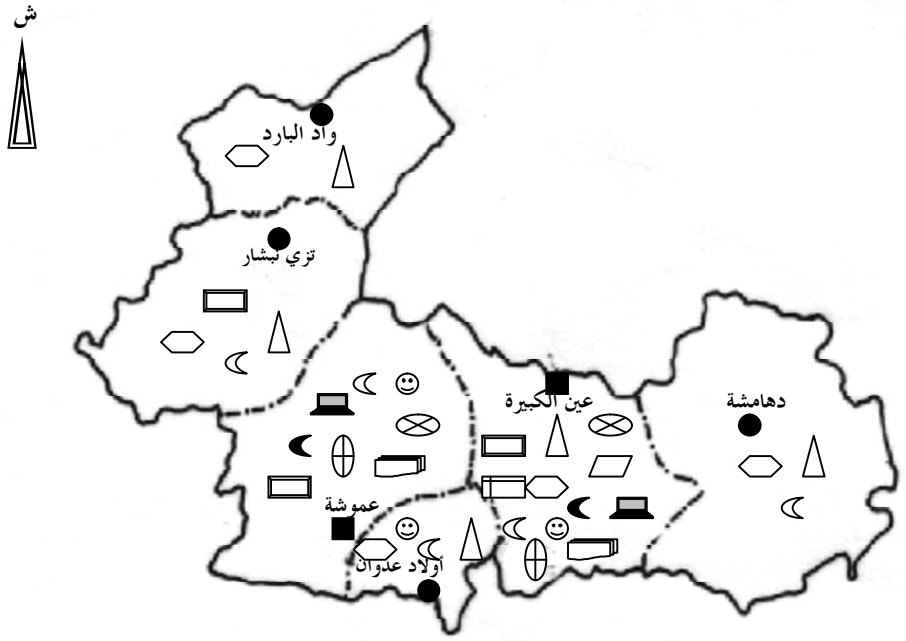

إبتدائيـــة	△
إكماليـــة	⬡
ثانويـــة	▭
متقنـــة	▭
مركز تكوين مهني	⊗
مكتـــبة	▭
دار للـــشباب	☺
مركز ثقافـــي	⊕
قاعـــة سينـــما	▱
نادي الأنترنت	💻
مدرســـة قرآنية	☾
مسجـــــد	☾

0 4 8كلم

خريطـــة :24

أنجزت الخريطة من طرف الباحث اعتمادا على تحقيقات ميدانية
و معطيات المصالح البلدية

3-2-5:التخلف والهياكل الثقافية والرياضية و الدينيـــة

اختلال التوازن في توزيع هذه الهياكل و ضعف في استغلال الهياكل الموجودة .

تقاس درجة تطور وتحضر الشعوب بمستواها الثقافي بمختلف أنواعه ، لما تمثله الأنشطة الثقافية من أهمية في تنمية العقل و صقل المواهب و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

3-2-5-1-الهياكل الثقافية :

إن تفاقم ظاهرة التهميش و العزلة قد تركت بصماتها شاهدة على تخلف هذا القطاع الحساس في معظم بلديات الدراســـة خاصة تلك المحرومـــة من هذه التجهيزات باستثناء عين الكبيرة و عموشـــــة ، ولكن رغم توفرها على بعض من هذه الهياكل مثل دار الشباب و المكتبة يبقى أداء هذه المؤسسات محدودا لا يحقق طموحات الشباب ، ويعود ذلك إلى عدم اهتمام السلطات المحليـــة و الولائية بتنشيط و تجهيز دور الشباب ، و انتقل هذه المراكز التي كانت من المفروض أن تكون مراكز للإشعاع العلمي و الثقافي خاصة المسرح ، الرسم ، الإعلام الآلي إلى مراكز للهو و الألعاب الإلكترونيـــة.و كان عليها من المفروض أن تنشط في مجالات عدة مثل : ة المسرح ، الرسم ، الإعلام الآلي ، و غيرها من الأنشطة المفيدة ، وربما أن مساهمة القطاع الخاص في المجال الثقافي مهمة خاصة في مجال الإعلام الآلي و الانترنت بحيث سجلنا ناديين للإعلام الآلي في عين الكبيرة ونادي وحيد في عموشة ، و تبقى البلديات الأخرى محرومة مثل واد البارد و دهامشة و أولاد عدوان ، فالبرغم من توفر المقرات كدور للشباب ، إلا أنها تبقى كهياكل جوفاء بحيث تفتقر إلى مختلف التجهيزات و النشاطات القافية المفيدة و خالية

من هذه الخدمة الثقافية و العلمية و الترفيهية الهامـــة و الهادفة .

و أمام هذا الوضع المتردي و القاتم يبقى شباب المناطق المهمشة و المعزولة يعاني من الروتين اليومي و هو التسكع في الشوارع و المقاهي أو البحث عن عمل مهما كان نوعـــه و بأي أجر.

3-2-5-2-الهياكل الدينية:

تحتوي منطقة الدراســـة على عدد لا بأس به من الهياكل الدينيـــة و المتمثلة في المساجد و المدارس القرآنية فتشمل منطقة الدراســـة على 34 مسجدا و مدرستين قرآنيتين في عموشـــة و عين الكبيرة حسب المعطيات الإحصائية التي قدمتها لنا مديرية الشؤون الدينية لسنة 2003 .تلعب هذه الهيكل الدينية في التكوين الديني خاصة في مجال تحفيظ القرآن الكريم للأطفال.و التوعية الروحية و الاجتماعية

لمعظم فئات المجتمع من خلال مختلف الدروس المقدمـــة في بيوت الله.

3-2-5-3-الهياكل الرياضية

إن معاينتنا و تحقيقاتنا الميدانية التي شملت مختلف البلديات يبرز جليا ضعف التجهيز الرياضي ،باستثناء بعض البلديات التي كانت أوفر حظا في هذا المجال مثل عين الكبـــــيرة و عموشـــــة و تحتوي منطقة الدراسة على ملعب واحد لكرة القدم في مقر دائرة عين الكبيرة و 05 أرضيات لكرة القدم منتشرة في بلديات عموشة تزي نبشار و واد البارد و عين الكبيرة ، كما تتوفر منطقة الدراسة على 09 ميادين الألعاب الجماعية 03 في دائرة عين الكبيرة و 06 في بلديات دائرة عموشة ، و تزي نبشار و واد البارد .

مصفوفة:**05** ***الهياكل و التجهيزات الصحية و الثقافية و الرياضية و الخدماتيـــــة العامة***

البلديات	تجهيزات ثقافية ودنية							هياكل رياضية			خدمات عامـة					
	دار الشباب	مكتبـة	إلام آلي و انترنت	قـاعة سينمـا	مدرسة قرآنية	مسجـد	ملعب لكرة القدم	ميدان لكرة القدم	م/ الرياضات متعدد	مركز بريدي	خدمة هاتفية	وكالة بنكية	تأمينات	محطة وقود	حماية مدنية
عين الكبيرة	01	01	02	01	01	08	01	-	02	1	17	2	2	01	01
دهامشة	01	*	-	-	-	06	-	01	-	1	05	-	-	-	-
أولاد عدوان	01	-	-	-	-	05	-	01	01	1	8	-	-	1	-
عموشة	01	01	01	-	01	06	-	01	01	1	12	-	1	1	-
تزي نبشار	01	-	-	-	-	06	-	01	02	1	10	-	-	-	-
واد البارد	01	-	-	*	---	03	-	01	01	1	5	-	-	-	-
المجموع	06	02	03	01	02	34	01	05	07	6	57	2	3	3	1

المصدر : تحقيق ميداني

3-2-6-البريد و المواصلات :

تخلف واضح في مختلف مرافق البريد و المواصلات ضعف بارز في الخدمة المقدمة ، وو يكون أكثر فداحة في البلديات المعزولة و المهمشة .

يعد قطاع البريد و الموصلات من القطاعات الإستراتيجية و الأساسية لما له دروا فعالا في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك من خلال مختلف الخدمات كالاتصالات خاصة الخدمات الهاتفية و البريدية فهو يعمل بدون شك في فك العزلة على المواطنين وكما يساهم في تواصلهم و تحقيق مصالحهم الاقتصادية و الاجتماعية في أحسن الظروف و أقصر وقت ممكن .

من خلال معاينتنا عن قرب لهذا القطاع الهام و من خلال المعطيات و المعلومات التي استقيناها من مصالح البريد و المواصلات لولاية سطيف و الوكالات التجارية في كل من عين الكبيرة و عموشة و الموضحة في

المصفوفة 4 و الخريطة24 فقد شخصنا واقع هذا القطاع من خلال ما يلي:

-سوء توزيع خدمات هذا القطاع بين مختلف البلديات، فنسجل بلديات أكثر تجهيز و أخرى تعاني من نقص فضيع في الكثير من الخدمات التي يقدمها هذا القطاع، و بخاصة الهاتف بحيث نسجل ضعف معتبر في الشبكة الهاتفية خاصة في واد البارد ، عموشة تزي نبشار و الدهامشة مما جعل إدارة البريد تعتمد على توسيع فكرة الهاتف الريفي بسلبياته المتعددة.

- عدم كفاية المراكز البريدية المتوفرة خاصة على مستوى الدوائر في كل من عين الكبيرة و عموشة نتيجة للعدد الهائل من مستخدمي هذه المراكز و في ظل انعدامها في البلديات الأخرى و اعتمادها فقط على جزء من الخدمات التي تقدمها المكاتب البريدية الموجودة .بحيث كثيرا ما نرى الطوابير التي لا تنتهي من أجل سحب الأموال في المراكز التي تحتوي على شبكة الإعلام الآلي خاصة عين الكبيرة.

لقد أصبح من الضروري الاهتمام أكثر بهذا القطاع لأهميته الكبيرة ، و السعي لمحو النقص الكبير الذي يعاني منه هذا القطاع إذا أردنا فعلا مواجهة التخلف و محو أثار و نتائج العزلة التي تمس جزء كبير من السكان على مستوى البلديات الجبلية مثل واد البارد و تزي نبشار و الدهامشـــة ، و فتح آفاق جديدة للتطور الاقتصادية و الاجتماعي .

من خلال إطلاعنا على واقع قطاع التعليم و التكوين بمنطقة الدراسة عامة و على مستوى كل البلديات سجلنا العجز الملاحظ في التجهيزات التعليمية خاصة في بعض مراحل التعليم مثل الإكمالي و الثانوي مما أثر سلبا على الهياكل المتوفرة و ساهم بشكل كبير ظروف التمدرس و النتائج المدرسية ، و نسجل كذلك ضعف التأطير و التمدرس في البلديات المهمشة لعوامل عدة منها الخصائص الطبيعية الجبلية الصعبة و كذا غياب خدمات النقـــل و المواصلات ، إضافة إلى العوامل السوسيولوجية التي تميز سكان هذه المناطق. و لهذا فإنه من الضروري إعطاء دفعا آخر لتطوير قطاع التعليم و مواجهة العراقيل التي تقف أمامه.

نسجل في مجال الخدمات الثقافية ظاهرة ألا توازن في توزيع هذه الهياكل بين مختلف البلديات بحيث يظهر العجز دائما في البلديات المهمشة و المعزولة ،خاصة فيما يخص الهياكل الثقافية و الرياضية . وقد ساهم هذا العجز المسجل في المناطق المحرومة في حرمان ألاف الشباب من النشاط الثقافي و الرياضي ، مما دفع الكثير منهم اللجوء إلى المقاهي التي أصبحت ملجئا وحيدا لهؤلاء أمام تفاقم مشكلة البطالة التي تمس شريحة كبيرة من شبابها الذي مسه الإحباط و الشعور باليأس و القنوط و أصبح يفضل الهجرة إلى ولايات أخرى ، لعله يجد عملا ، و عساه أن يحقق بذلك حلمه في بناء أسرة سعيدة و يودع الفقر و البؤس إلى الأبد.

الفصل الثالث

3-3-التخلف و واقع قطاع الصحة :

نقص فادح في الخدمات و المرافق الصحية في المناطق الجبلية المهمشة ، و ولاية سطيف بعيدة كل البعد عن المعدل الوطني .

قطاع الصحة من القطاعات الحساسة التي تكتسي أهمية كبيرة لما لها من علاقة مباشرة بحياة المواطن ، و لهذا يعتبر مؤشر التجهيز و التأطير الصحي و تنوع و نوعية الخدمات الصحية من المؤشرات الرئيسة التي تبرز درجـــة التطور الاجتماعي و نجاح المنظومة الصحيـــة عموما ،و قد و حاولنا من خلال هذه دراســـة تحليل واقع الصحة في المناطق الجبلية و تأثير الخاصية الجبلية على نوعيـــة وأداء هذه الخدمـــة العمومية أو الخاصة ذات الأهمية القصوى في حياة السكان من خلال تحقيقنا و المعطيات الإحصائية التي استقيناها من المصالح الصحية كمديرية الصحة و مختلف و تحقيقاتنا الميدانية لمختلف المرافق الصحية للبلديات المدروســـة ، لاحظنا العجز الفادح في الهياكل و الخدمات الصحية و تدهور كبير لهذا القطاع خاصة في البلديات الجبلية المهمشة و المعزولة التي حرمت من مختلف الخدمات و المرافق الصحية مما أثر سلبا على الواقع الصحي للسكان و تزايد معاناتهم .و من خلال هذه الدراسة استنتجنا أن ولاية سطيف عموما تعاني من عجز فادح في الهياكل و الخدمات الصحية المختلفة ، و ربما أن المناطق الجبلية و الريفية الشمالية للولاية كانت و لازالت المناطق الأكثر تضررا من هذا التخلف في المجال الصحي و هو السبب الذي جعل ولاية سطيف تكون تحت المعدل الوطني في مختلف الخدمات الصحية من تجهيز و هياكل و تأطير بشري .

وحسب بعض الأرقام التي تحصلنا عليها فإن سريرا واحدا (1)خصصا لكل 1000 مواطن مقابل سريرين (2)كمعدل وطني وبهذا يكون عدد المراكز الصحية مركزا واحدا لكل 27 ألف مواطن سنة 2005ومركز طبي واحد لكل 12 ألف مواطن كمعدل ضف إلى ذلك أن ولاية سطيف التي تعد أكثـــر من مليون ونصف المليون ساكن مليون منهم في المناطق الريفية وتضمن الخدمات الصحية لأزيد من 5 ملايين نسمة من الحوض السكاني للولايات المجاورة وبالرغم من أن القائمين على القطاع كانوا قد وعدوا بفتح ما لا يقل عن 5 مراكز صحية عبر مختلف مناطق الولاية إلا أن العجز سيبقى قائما ولن يحسن من وضع الولاية التي تتوفر على 8 مستشفيات منها اثنان متخصصان الأول في الأمراض العقلية بعين عباسة والثاني في إعادة التأهيل الوظيفي ببلدية رأس الماء ليبلغ عدد الأسرة 1500 سرير، أما عدد العيادات المتعددة الخدمات فلا يصل إلى ثلث عدد البلديات الستين بالولاية .عدد المراكز الصحية أيضا لا تساوي عدد البلديات فهي لا تتعدى 54

مركزا صحيا. من جهة أخرى بلغ عدد قاعات العلاج خلال نهاية سنة 2005 الـ229 قاعة كما أن الولاية لا تتوفر إلا على 29 قاعة للولادة وكثير الأحيان ما لا تتوفر على الوسائل اللازمة والطاقم البشري المؤهل إذ كثيرا أيضا ما يتم نقل النساء الحوامل على وشك الولادة إلى وحدة الأم والطفل بالمركز الاستشفائي الجامعي سعادنة عبد النور والتي لا تعتبر أحسن حال من قاعات العلاج فعدد الأسرة محدود إلى درجة أن ذلك أثر سلبا على نوعية الخدمات المقدمة بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف القائمين عليه، كما أنه يجدر بالتذكير أن ولاية سطيف الأولى وطنيا من حيث تعداد السكان وجد متأخرة في مجال المصحات والعيادات الخاصة فعددها لا يتعدى سبع عيادات بالرغم من أنها تتوفر على 358 طبيبا مختصا و227 منهم يشتغلون في القطاع الخاص و600 طبيب عام، 330 منهم في القطاع الخاص، كما أن التأطير الطبي لا يتعدى 107 أطباء منهم 8 أساتذة في الطب ليبلغ عدد المحاضرين 93 أستاذا محاضرا يؤطرون 274 شبه طبي.فكل هذه المؤشرات تبرز أن الخدمة العمومية لقطاع الصحة تعاني من ضعف و نقص وأصبح لا تلبي حاجيات السكان و أن نقص الحاد نسجله خاصة في البلديات الجبلية الشمالية محل الدراسة ، وقد لاحظنا هذا من خلال المعاينة الميدانية و المعطيات الإحصائية في مجال التأطير الصحي الهيكلي و البشري .

3-3-1 : الهياكل الصحية و درجة تأطيرها

تطور قطاع الصحة مرتبط ارتباطا وثيقا بوفرة و نوعية الهياكل القاعدية الأساسية من مستشفيات و مراكز صحية و عيادات متعددة الخدمات بالإضافة إلى التجهيزات و المعدات المختلفة ،لأن توفر الهيكل دون توفر التجهيزات أو التأطير البشري لا يعني شيئا.

جدول:33 الهياكل الصحية و توزيعها على بلديات منطقة الدراسة

الهياكل الصحية	مستشفى	ع.م.الخدمات	عيادة أمومة	مركز صحي	قاعة علاج	صيدليات
عين الكبيرة	01	01	01	-	03	06
دهامشة	-	-	-	-	01	01
أولاد عدوان	-	-	-	-	03	01
عموشة	-	-	01	01	03	03
تزي نبشار	-	-	-	01	03	02
واد البارد	-	-	-		01	-
م/الدراسة	01	01	02	02	14	-
م/الولاية	08	17	27	55	198	

المصدر : مديرية الصحـــــة 2003

هياكل صحية و مرافق خدماتية عامة

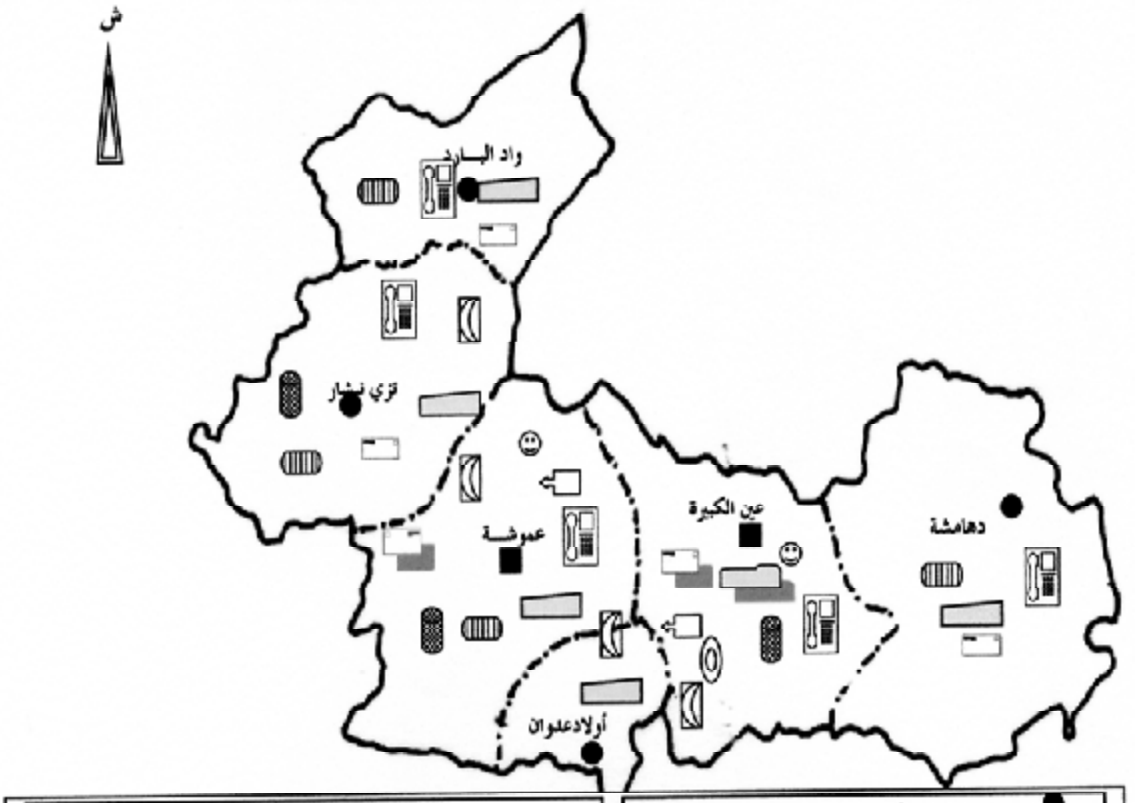

خدمات إدارية
- مقر البلدية
- مقر الدائرة

خدمات صحية
- مستشفى
- مركز صحي
- عيادة متعددة الخدمات
- الأمومة و الطفولة
- قاعة علاج
- صيدلية

خدمات و مرافق متنوعة
- وكالة بريدية كاملة
- مركز بريدي
- خدمات هاتفية
- وكالات بنكية
- محطة توزيع الوقود

أنجزت الخريطة من قبل الباحث اعتمادا على تحقيقات ميدانية

خريطة: 25

جدول:34 **التغطية الصحية من حيث الهياكل الصحية**

الهياكل الصحية / **الدائرة**	**سرير لكل** 1000/**ن**	عيادة متعددة لكل /نسمة	مركز صحي لكل/نسمة	قاعة علاج لكل/نسمة
عين الكبيرة	3	55187	-	6132
عموشة	0.3	-	22169	3695

المصدر: مديرية الصحة 2003

من خلال معطيات الجدولين 33و34 والخريطة 24 فإن منطقة الدراســـة تحتوي على مستشفى واحد بعين الكبيرة يشمل مختلف التخصصات و الجراحة العامة و يقدم خدماته الإستشفائية لمرضى البلديات و الدوائر المجاورة و يحتوي على 166 سرير مما يجعله غير كاف لمتطلبات سكان منطقة الدراسة خاصة أمام تدفق الكثير من المرضى من البلديات المجاورة و حتى من مدينة سطيف ، كما تحتوي عين الكبيرة على المستشفى القديم المختص في الأمراض الصدرية بـــ30 سرير ، و عيادة متعددة الخدمات . أما بالنسبة للمراكز الصحية فهي تنتشر في بعض بلديات الدراسة خاصة في تزي نبشار و عموشة هذا الأخير الذي يقدم خدمات متعددة منها قاعة للتوليد و تقدم خدمات متعددة أمام غياب الهياكل الصحية الضرورية ألأخرى ، ويقدم خدماته لسكان البلديات المجاورة مثل واد البارد و تزي نبشار التي تعاني من قلة الهياكل الصحية المتعددة الخدمات و تنتشر قاعات العلاج في البلديات المعزولة و المهمشة مثل واد البارد و دهامشة و أولاد عدوان ،في انتظار أن تشملها التنمية و تستفيد من مشاريع صحية في المستقبل القريب يبقى سكان هذه المناطق يعنون من الآثار السلبية لقلة أو لانعدام هذه المرافق مما يؤثر ذلك على وضعهم الصحي من جهة و عناء التنقل إلى البلديات المجاورة التي تتوفر على بعض المرافق الصحية لعلهم يحصلون على خدمات صحية تخفف عليهم هذه المعاناة ، وتخفف ظاهرة تزايد الوفيات التي تمس مختلف الفيئات من الشباب و الشيوخ و النساء أثناء الولادة ، بحيث لازلن في المناطق المهمشة و المعزولة يوضعن أطفالهن في البيوت بالطرق التقليدية لصعوبة التنقل إلى المستشفى الوحيد في عين الكبيرة أو مركز الأمومة في عموشة لبعد المسافة و انعدام وسائل النقل و صعوبة المسالك و الطرقات .

مصفوفة 06 التجهيزات الصحيـــــة

	عين الكبيرة	عموشة	تزي نبشار	أولاد عدوان	دهامشـــة	واد البارد
قاعـــــة علاج	■	■	■	■	■	■
مركز صحـــــي	■	■	■	■		
عيادة طب العام	■	■	■			
عيادة طب أسنان	■	■	■			
صيدلـــــية	■	■				
أمومة و طفولة	■	■				
مستشفـــى	■					
المستـــــوى	**المستـــوى الثالث**		**المستـــوى الثـــاني**		**المستوى الثالث**	

المصدر: معطيات مديرية الصحـــــة 2003

من خلال تحليلنا للمعطيات الإحصائية الخاصة بالهياكل الصحية و درجة التأطير الصحي ، فإننا نلاحظ اختلال توازن حقيقي في مجال الهيكل الصحية من حيث خدماتها و توزيعها على مختلف البلديات ، بحيث نلاحظ ضعف القطاع الصحي في البلديات المهمشة المعروفة مثل واد البارد و تزي نبشار و الدهامشة بينما نلاحظ تطور إيجابي لهذا القطاع في بعض البلديات مثل بلدية عين الكبيرة ،وفي هذا الإطار فقد قسمنا بلديات الدراسة في المجال الصحي إلى 3 مستويات و هي:

أ- المستوى الأول:

البلديات الأكثر حرمانا في المجال الصحي تحتوي فقط قاعات علاج أولي طبيب للفحوصات العامـــة .و تشمل دهامشة و واد البارد.

ب-المستوى الثاني :

بلديات تحتوي على مراكز صحية متعددة الخدمـــات ، مع توفر عيادات خاصة للطب العام و جراحة الأسنان و صيدليات و تشمل تزي نبشار و أولاد عدوان.

ج-المستـــوى الثالث:

بلديات تحتوي على معظم التجهيزات و الهياكل الصحية السابقة مع عيادة للأمومة و مستشفى متعدد الاختصاصات و الجراحة العامة تشمل عين الكبيرة و عموشـــة.

و من خلال مصفوفة التجهيزات الصحية التي تتكون من 3 مستويات فإن عين الكبيرة تعتبر البلدية الوحيدة الأوفر حظا في مجال التجهيز الصحي ثم تأتي عموشة و تزي نبشار في الرتبة الثانية ، و تبقى واد

البارد و دهامشة في الرتبة الأخيرة التي تبقى تعاني من التخلف الكبير في المجال الصحي.و عموما فإن عين الكبيرة محظوظة بحيث يقدر معدل الأسرة 3أسرة لكل1000ن بينما عموشة 0.3 سرير لكل 1000 و هذا يبرز العجز الكبير في هذه الأخيرة عندما يقارن بالمعدل الوطني المقدر بـــ 1.7 سرير لكل 1000ن

3-3-2:التأطير البشري لقطاع الصحة [1]:

يقصد التأطير البشري في المجال الصحي ن الطاقم البشري بمختلف مهامه و تخصصاته و المتمثل ف الإطارات الصحية المختلفة من حيث عددهم و نوعية التأطير المقدم ا،و التي تساهم في تقديم الخدمات الصحية المتنوعـــة للسكان. إن الخدمات الصحية لا تكون فقط من حيث وفرة التجهيزات و الهياكل الصحية فحسب ، بل من خلال توفر هذا الطاقم البشري في مختلف مواقعه ، سواء من حيث التسيير الإداري و حسن تسييره ، أو من حيث الطاقم الصحي الذي له علاقة مباشرة مع المريض ، كالأطباء العامون و المتخصصون ،و الجراحون والممرضين و من خلال هذا يمكن إبراز مدى كفاية الإمكانات البشرية الصحية ونوعية الخدمات الصحية المختلفة التي تقدمها للسكان ، و هل هي في المستوى أو تعاني من النقص و العجز أو التقصير و سوء التسيير.

خلال التحقيقات الميدانية و المعطيات الإحصائية المستقاة من مديرية الصحة فإن التأطير البشري يعتبر ضعيفا على العموم خاصة في البلديات المعزولة و المهمشة و بالخصوص في البلديات مثل واد البارد و دهامشة و يعود ذلك لعزوف الكثير من الأطباء و الممرضين العمل في هذه البلديات لموقعها المعزول و صعوبة النقل و ظروف الاستقرار في هذه البلديات بالإضافة إلى ضعف الهياكل الصحية من حيث التجهيز إضافة إلى المشاكل الأمنية التي عاشتها هذه البلديات في السنوات العشرة الماضية و التي لازال انعكاساتها قائمة إلى حد الساعة،كل هذا ساهم في ضعف أداء قطاع الصحة بالمناطق الجبلية و الريفية المهمشة و المعزولة و زاد من معاناة المواطن في الوصول إلى الخدمة الصحية و جعلته يتنقل لمسافات كبيرة للحصول على هذه الخدمة في البلديات المجاورة التي تتوفر على المراكز صحية و عيادات متخصصة عمومية و خاصة .

[1] - التأطير الصحي البشري : يتمثل في العنصر البشري الموجه للخدمة الصحية بمختلف تخصصاته مثل : الأطباء العامون و الخاصون ، الجراحون، الشبه الطبي ، الصيادلة ، بالإضافة إلى الطاقم الإداري و العمال في المراكز الصحيية و المستشفيات .

جدول:35 .نوع التأطير البشري لقطاع الصحة و توزيعه على بلديات الدراسة

التأطير البشري	أطباء عامون		أطباء أخصائيون		جراحة الأسنان		شبه طبي		صيادلة	
البلديات	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
عين الكبيرة	21	04	04		04	-	122	-	-	06
دهامشة	05	01	-	-	-	-	09	-	-	-
أولاد عدوان	03	04	-	-	-	-	12	-	-	1
عموشة	03	05	-	-	01	03	88	-	-	03
تزي نبشار	02	03	-	-	01	02	14	-	-	-
واد البارد	01	-	-	-	-	-	04	-	-	-
م/م/الدراسة	35	17	04	-	06	05	333	-	-	10
م/الولاية	309	279	41	189	100	168	2209	54	02	209

المصدر: مديرية الصحـــة 2003+تحقيقات ميدانية

فمن خلال معطيات الجدول 35 يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

- نقص معتبر في التأطير البشري عموما في مختلف المؤسسات الصحية المتواجدة.
- اختلال التوازن في توزيع التأطير البشري بين بلديات منطقة الدراسة ، بحيث الملاحظ تفضيل هذه الإطارات لبعض البلديات لوجود بعض الحوافز خاصة توفر السكن والنقل ، و عدم الالتحاق بالبلديات المهمشة و المعزولة لظروفها الصعبة .
- تعتبر بلدية عين الكبيرة الأوفر حظا في مجال التأطير البشري خاصة في عدد الأطباء بمختلف تخصصاتهم في القطاع العام و كذا بالنسبة لجراحة الأسنان و الصيدلة .
- نقص فادح في التأطير الصحي في مختلف الخدمات الصحية من أطباء و صيادلة و شبه طبي في دائرة عموشة و البلديات التابعة ، خاصة تزي نبشار و واد البارد .-
- انعدام التأطير البشري في مجال الصحة المتخصصة سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص ، خاصة في بعض التخصصات مثل طب العيون ، الأذن و الحنجرة ، الجهاز العظمي و غيرها من التخصصات ، بالإضافة إلى ضعف معتبر في مجال التحاليل الطبية المتخصصة.

3-3-3:مؤشر التغطية الصحية

يقصد بمؤشر التغطية الصحية درجة و مستوى و نوعية الخدمات الصحية المقدمة للسكان، و تختلف باختلاف عدد السكان و ويعتمد التغطية الصحية على درجة التأطير البشري و الهياكل الصحية.

أ-مؤشر التغطية من حيث التأطير البشري[1]:

تعاني الكثير من البلديات الجبلية المعزولة من ضعف التأطير البشري مما يؤدي بدون شك ضعف مؤشر التغطية الصحية و يعود هذا الضعف الذي قد يكون كارثيا خاصة في المناطق الأكثر عزلة مثل واد البارد حيث نلاحظ عدم استقرار الطاقم الصحي ، بسبب الظروف الصعبة التي تعيشها هذه المناطق سواء الطبيعية أو قلة المرافق الخدماتية الضرورية كالنقل و السكن أو التحفيز المادي من أجل جذب الإطارات الصحية للعمل في هذه المناطق. يقصد مدى تغطية الهياكل الصحية لمتطلبات السكان المختلفة ، و قدرة مختلف الهياكل و التأطير البشري تقديم الخدمات الصحية لكل مواطن في ظروف عادية و معقولة ، دون لجوء السكان إلى اتجاهات أخرى .

جدول :36 .مؤشرات التغطية الصحيـــة من حيث التأطير البشري:

المؤشر / الدائرة	طبيب /نسمة	جراح أسنان لكل/نسمة	صيدلي لكل/ نسمة	إطارشبه طبي لكل/نسمة
عين الكبيرة	1283	4882	9198	386
عموشـــة	3167	6334	1085	418

- الملاحظ من خلال معطيات الجدول36 ،أن نقص التأطير البشري يظهر بشكل كبير في دائرة عموشة بحيث أن البلديات التابعة لها تمتاز بقوتها البشرية و ضعف واضح في التأطير الصحي خاصة في عدد الأطباء بحيث نسجل 3167 نسمة لكل طبيب مقارنة مع عين الكبيرة التي لا تعاني من نقص كبير أي 1282 نسمة/لكل طبيب و نلاحظ نقص كبير في عدد الصيادلة مقارنة بعدد السكان أي صيدلية (1) لكل حوالي 10000نسمة و يعتبر كعجز كبير بحيث أن المعدل الوطني 2 لكل 10000ن إذ نلاحظ افتقار بعض البلديات للصيدليات خاصة دهامشة و واد البارد و هذا بحيث أن معدل التأطير البشري يقدر بـــ0.02 وهو بعيد عن المعدل الوطني و هو 0.1 لكل 1000نسمة يطرح إشكال ضرورة تنقل السكان إلى البلديات التي تتوفر على

[1] -[1] مؤشر التغطية الصحية الشرية : هو معيار يعتمد لتحديد مستوى التغطية الصحية من حيث الإطارات الصحية و الشبه الطبية بالنسبة لعدد السكان مثلا : عدد الأطباء لكل 1000نسمة

صيدليات 1283 ن و هو يقارب بعض المناطق ذات الطابع السهلي لولاية سطيف مثل العلمة الذي يصل طبيب لكل 1615ن و عين ولمان 1994ن و بلدية سطيف .

إن تفحصنا و دراستنا لواقع التأطير الصحي من حيث الهياكل المختلفة و التأطير البشري .يمختلف تخصصاته هو العجز الملاحظ في هذا المجال ، الناتج عن نقص في الهياكل الصحية في المناطق و البلديات الجبلية المعزولة و المهمشة و عدم قدرت الهياكل المتوفرة في مراكز الدوائر مثل عموشة و عين الكبيرة في استيعاب القوة البشرية الكبيرة ، كما يلاحظ العجز في التأطير البشري خاصة الأطباء خاصة الأخصائيون و الصيادلة مما يجبر في الكثير من تنقل المواطنين الى مدينة سطيف لأجراء العمليات الجراحية أو الفحوصات الخاصة التي تفتقر إليها هذه المناطق .

ج- مؤشر التغطية للهياكل الصحية

يقصد بها حجم و نوع الهياكل الصحية المتوفرة و مدى و مدى ملائمتها و تحقيقها لمتطلبات السكان الصحية و من خلال تحليلنا للجدولين 33 و37 الخاصين بالهياكل الصحية نستنتج مايلي:

- المؤشر إيجابي في عين الكبيرة باعتبارها قد استفادة من مشاريع في مجال الصحة و من خلال إنجاز مستشفى يحتوي على العديد من التخصصات و استفادت منه البلديات التابعة الدائرة.
- ضعف معتبر في مجال التجهيز و الهياكل الصحية في بلديات دائرة عموشة في مجال عدد الأسرة 0.3 لكل 1000نسمة و الملاحظ تزايد الضغط على المراكز الصحية أي حوالي 22169 نسمة للمركز الصحي و هذا يؤدي إلى عدم قدرت التركز تلبية كل متطلبات السكان الصحية خاصة أمام قلة الإمكانات و تراجع دعم الدولـــة لهذا القطاع الحساس .
- و بروز القطاع الخاص كبديل ، لكنه غير موجه لكل الفئات الاجتماعية خاصة على مستوى هذه المناطق التي تمتاز بوضع اجتماعي متدهور للغاية.

الجدول37: مؤشر التغطية الصحية من حيث الهياكل الصحية

الهياكل الصحية / الدائرة	سرير لكل 1000/ن	عيادة متعددة لكل /نسمة	مركز صحي لكل/نسمة	قاعة علاج لكل/نسمة
عين الكبيرة	3	55187	-	6132
عموشة	0.3	-	22169	3695

المصدر: مديرية الصحة 2003

خلاصة :

لا تزال ولاية سطيف بعيدة كل البعد عن المعدل الوطني سواء من حيث التأطير البشري أو الهياكل الصحية إلى درجة أنه يجب مضاعفة الجهود وبناء ضعف ما تتوفر عليه ثاني ولاية على مستوى الوطن من حيث المنشآت الصحية للوصول فقط إلى المعدل الوطني بحكم أن ولاية سطيف تعتبر كذلك ثاني ولاية من حيث السكان بعد الجزائر العاصمة ، ولهذا فإن الوضع الصحي متدهور و مريض فالنقص فادح ويدعو للوقوف أمام هذه الوضعية بأكثر جدية لو أن استمرار هذا الضعف أصبح يؤثر سلبا على صحة المواطنين والتكفل بهم بصورة جيدة و دون معاناة التنقل مثل ما يعنيه سكان المناطق الجبلية و الريفية المعزولة و المحرومة من الخدمات الصحية الضرورية.

و من خلال إطلاعنا على وضع الصحة في منطقة الدراسة فقد وجدنا أنه يعكس الوضع المأسوي و المتردي الذي يعاني منه القطاع في الولاية عموما ، فمنطقة الدراسة عموما تعاني من ضعف معتبر للتجهيز الصحي ، وبخاصة البلديات الجبلية المعزولة التي تأثرت بعوائقها الطبيعية من جهة و بالتهميش والظروف الأمنية الصعبة خلال التسعينات فتعرض القطاع الصحي للتهميش كباقي القطاعات الأخرى الصحي مما أثر سلبا على الواقع الصحي للسكان و بخاصة المناطق الريفية و الجبلية المعزولة و المحرومة.فأمام هذا الوضع يبقى المواطن بعيد عن الوصول إلى الخدمات الصحية المختلفـــة كما تستمر معاناته من التنقلات المملة و المكلفة للوصول لمختلف الخدمات الصحية ، كما تبقى المراكز الصحية القليلة و المستشفى الوحيد يعاني من الضغط الكبير مما يؤثر سلبا على أدائه.

3-4-شبكة الماء و الكهرباء و الغاز:

لا يمكن الحديث عن التنمية الاجتماعية دون تنمية لقطاع حساس و استراتيجي هام لما يكتسيه من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعيـــة ، كما أنه يعتبر من المؤشرات الهامة في تحديد درجة التخلف و المستوى المعيشي و الاجتماعي للسكان .و نظرا لأهمية هذا القطاع ، فقد أولت الدولة اهتماما خاصا في خططها التنموية لتطوير هذا القطاع من أجل الحفاظ على توازنات التوزيع السكاني بين الريف و المدينة ،و مواجهة ظاهرة النزوح الريفي الذي يثقل كاهل المدن و المراكز ، وفي هذا الإطار فقد رصدت الولاية ميزانية مالية معتبرة ووجهت لتمويل مشاريع كبرى في مجال لتجسيد شعار الكهرباء و الماء للجميع

3-4-1 : مياه الشرب:

الماء عنصر أساسي للحياة ، فهو يلعب دورا فعالا في مجال التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و انطلاقا من هذا فقد شهد هذا القطاع تنمية غير مسبوقة ،وذلك من أجل التخفيف على السكان و محو آثار التخلف و العجز الواضح الذي شهدته بعض البلديات في مجال توفير المياه الصالحة للشرب لسكانها مما زاد في معاناة السكان و تفضيلهم للهجرة نحو المراكز الحضرية و المناطق التي تتوفر في هذه الخدمة .و انطلاقا من الجدول 38 فإننا نلاحظ بأن منطقة الدراســـة تحتوي على شبكة لا بأس بها إذ تقدر بـــ84.231م/ش منها 69.540 متر/ش للتوصيل بين الآبار و المنابع إلى خزانات التوزيع ، كما يقدر طول شبكة التوزيع بنحو 14.691متر/ش .أما فيما يخص درجة التغطية فالملاحظ هو أن معدل منطقة الدراسة المقدر بـــ84.85 % أكبر من المعدل الولائي المقدر بـــ84% و هي نسبة معتبرة ، أما فيما يخص نصيب كل شخص من المياه الشروب فقد قدر المعدل 91.16ل/للشخص و هو أقل من المعدل الولائي المقدر بـــ93ل/للشخص و المعدل الوطني الذي يقرب 98ل/ش ، وتبقى الفوارق قائمة بين مختلف البلديات فسكان عين الكبيرة أوفر حظا من باقي البلديات و نلاحظ أن بلدية تزي نبشار واد البارد تعاني من نقص للتمويل 7و74لتر/للشخص ، كما نلاحظ بأن المعاناة تكون أكبر في الأرياف في القرى و المداشر بحيث أن (لوصول للماء)[1]يتطلب عناء كبير و قطع مسافات طويلة للحصول عليه ، وربما ليس بالأمر السهل أثناء فصل الصيف بسبب الجفاف و تناقص كمية المياه الجوفية و جفاف بعض الينابيع و لهذا فإن نسبة التموين بالماء تكون أقل من 60% ونصيب الفرد في حدود 50لتر فقط ،و تبرز مشكلة الندرة في المياه الشروب في مشاتي واد البارد و تزي

[1] الوصول للماء:هو حسب تصنيف الأمم المتحدة WHO الوصول للماء الآمن في أصر وقت وبأقل عناء ممكن.

نبشار و الدهامشة بالرغم من أنها تنام على أكبر و أهم ثروة من المياه الجوفية و هي التي تمول المراكز الكبرى ، بحيث تمون الدهامشة عين الكبيرة كما تمون واد البارد كل من مركز بلدية عموشة و جزءكبير من مركز مدينة سطيف .

جدول :38 التزويد بالمياه الصالحة للشرب

البلديات	طول الشبكة /م. ش		خزانات المياه / م^3		نصيب الفرد لتر/شخص	نسبة التغطية %
	التوصيل	التوزيع	العدد	قدرة التخزين		
عين الكبيرة	33.130	32.764	07	11. 250	148	90
الدهامشة	9.700	21.073	06	950	75	90.11
أولاد عدوان	4.030	9.218	03	450	67	91
عموشة	5.580	17.961	07	2.250	82	85
تزي نبشار	11.000	24.675	06	750	78	79
واد البارد	6.100	9.000	05	550	97	74
مج/منطقة الدراسة	69.540	114.691	34	16.200	91.16	84.85
مج/ الولايـــــة	855.420	1.776.221	433	182.570	93	84

شكل:33

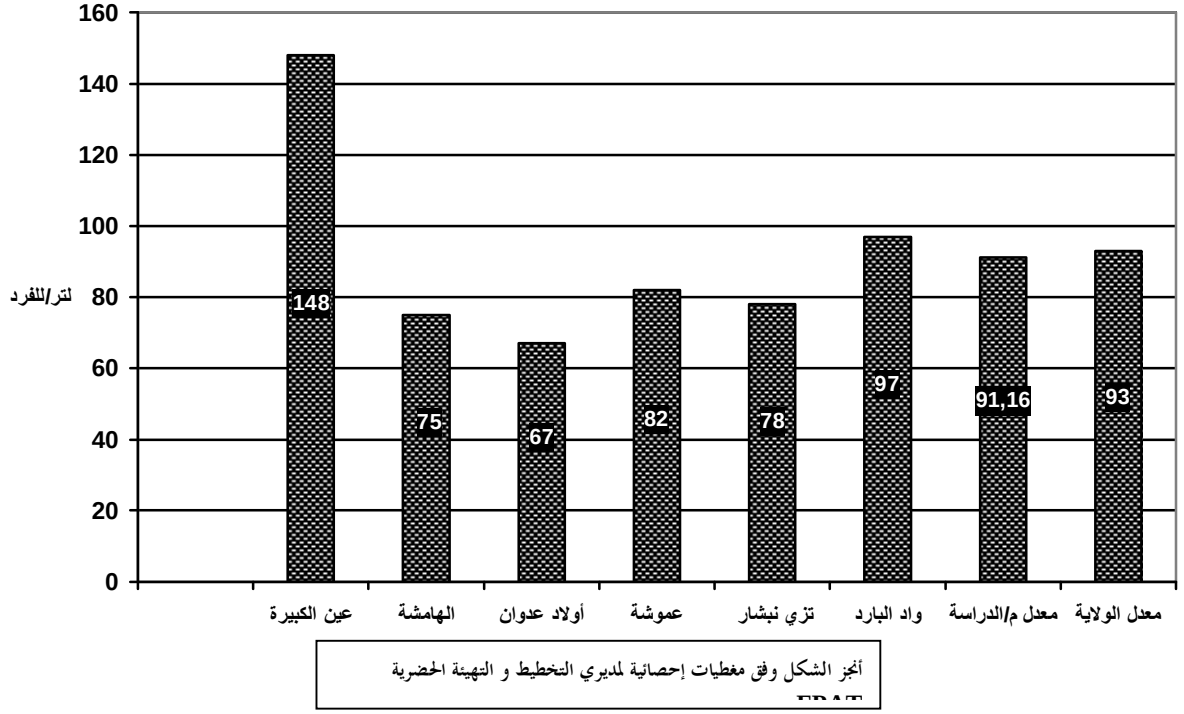

3-4-2- الكهرباء

أصبحت الكهرباء ضرورة في حياتنا اليومية فهي تكتسي أهمية كبيرة لكونها مظهرا من مظاهر الرفاهية للحياة العصرية ، كما تتوقف عليها العديد من الأنشطة الاقتصادية ، وفي هذا الإطار فإن مخططات التنموية للدولة أعطت أهمية لتطوير هذا القطاع الحساس خلال نهاية الثمانينيات من خلال مشروع الإنارة الريفية التي نجحت إلى حد كبير في إنارة الريف بمداشره وقراه التي عنت من الظلام في عهد الجزائر المستقلة و حسب معطيات الجدول 39 فإن نسبة التغطية في مجال الكهرباء قد بلغت في منطقة الدراسة نسبة 97.77% أما المعدل الولائي 98.77 % فقد استفادت المناطق الريفية في معظم البلديات من مشروع الإنارة لكن بعد أن هاجرها معظم السكان للظروف الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية القاسية التي عاشتها هذه المناطق خلال مرحلة التسعينيات رغم أننا نلاحظ خلال السنوات الأخيرة العودة المحتشمة للسكان لقراهم بعد عودة الأمن تدريجيا لبعض المناطق .

جدول: 39 التزويد بالكهرباء و الغاز

النوع	التغطية بالكهرباء	التغطية بالغاز	استهلاك الغاز المميع GPL	
البلديات			نقاط البيع	الاستهلاك (قارورة)
عين الكبيرة	99.80	71.03	03	120.227
الدهامشة	97.87	-	03	18.695
أولاد عدوان	97.59	60.78	04	52.651
عموشة	96.27	-	01	78.290
تزي نبشار	98.28		02	44.992
واد البارد	96.82	-	01	65.98
مج/منطقة الدراسة	97.77	21.96	14	321.453
مج/ الولايـــــة	98.77	39.80	280	4.904.621

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية DPAT

3-4-3- شبكة الغاز

يعتبر الغاز المميع و الطبيعي من موارد الطاقة الضرورية لحياة المواطن من جهة ولنشاطه الاقتصادي من جهة ثانية ، وقد بذلت مجهودات لتوسيع هذه الشبكة لتشمل معظم البلديات في ولاية سطيف بحيث نلاحظ أن نسبة التغطية الولائية ضعيفة نوعا بحيث لا تتجاوز 39.8% بينما منطقة الدراسة لا تتجاوز 21.96% بحيث هناك بلديتين فقط من أصل 6 بلديات التي استفادت من الغاز الطبيعي و هي عين الكبيرة في نهاية الثمانينيات و أولاد عدوان في نهاية 2005 وبهذا يبقى السكان في البلديات المحرومة من هذه المادة يعانون من مشاكل الطوابير اليومية أما نقاط البيع القليلة ، وكثيرا ما يكون النقص الفادح لهذه المادة خاصة بحلول فصل الشتاء بحيث يزداد الطلب عليها لكونها مادة أساسية للاستخدامات المترلية اليومية فهي مادة أساسية للتدفئة و العمل المترلي الآخر.

المحور الرابع :التخلف و الواقع الاقتصادي

الواقع الاقتصادي بين تنوع الأنشطة، وضعف في الأداء و تطور بلديات على حساب أخرى .

إن دراسة الواقع الاقتصادي لبلديات منطقة الدراسة ، سيمكننا من تحديد الخصائص الاقتصادية التي تميز المناطق الجبلية كما يمكننا من الوقوف على الإمكانات الاقتصاديـــــة لهذا الإقليم من جهـــة،كما أنه يمكننا من تحديد المستوى الاقتصادي الذي و صلته ، و مما لاشك فيه أن العوامل الطبيعية و الإرادة البشرية ، و السياسة التنموية المنتهجة من قبل الدولـــة هي العنصر المتحكم في حقيقة الوضع الاقتصادي لهذه المناطق ، التي تمتاز بمعطيات طبيعية و اقتصادية أقل تحفيزا مقارنة بما هو موجود في المناطق الأخرى ذات الطابع السهلي خاصة في مجال الزراعـــة ، رغم ذلك أن منطقة الدراسة تمتاز بمؤهلات طبيعية و بشرية ، تؤهلها لتحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية ، كما أن هذه الظروف الطبيعية الصعبة في كثيرا من الأحيان قد فرضت على السكان بضرورة التأقلم و تجاوزها ، و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية رغم كل العراقيل المشاكل التي تواجه القطاعات الاقتصادية المختلفة .إن غياب التوازن الجهوي في مجال التنمية الاقتصادية على المستويين الوطني و المحلي ، يطرح بشدة ظاهرة ألا توازن في المجال التنموي، و الملاحظ بدون شك هو التهميش الواضح للمناطق الجبلية في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعيـــة مما أثر سلبا على الواقع الاجتماعي للسكان على مستوى هذه المناطق ،الذين يعانون من تفشي البطالة ، كما تفرض عليهم الظروف الاجتماعية الهجرة من أجل للعمل في المدن المجاورة أو باتجاه مقر الولاية سطيف ، و هذا يزيد من معاناة السكان في التنقل و مشاكله .أن الظاهرة التي تميز النشاط الاقتصادي في البلديات المدروسة هي ظاهرة اللاتوازن ، و عدم شمولية مشاريع التنمية لمختلف البلديات مما أدى إلى بروز فارق خارقة في هذا المجال و تطو بلديات على حساب أخرى ، لأسباب عدة ، و تبقى إستراتيجية التنمية المتخذة من قبل الدولة العامل الأساسي في هذا الاختلال التنموي و استمرا التخلف و التهميش في معظم البلديات ذات لطابع الجبلي بحيث نلاحظ غياب واضح لتدخل الدولة في مجال التنمية،و قد سمحت الإصلاحات الاقتصادية خلال مرحلة التسعينات ببروز القطاع الخاص بقوة،و استثمر في مختلف المجالات خاصة الصناعية و التجارية ، محاولا بذلك محو مظاهر الركود الاقتصادي الذي خيم على معظم البلديات خاصة الأكثر عزلة و تهميشا ، وسوف نحاول في هذا المحور التعرض للواقع الاقتصادي و المعيقات المختلفة التي تواجه التنمية في منطقة الدراسة عامة و البلديات الجبلية المهمشة خاصة

الفصل الأول:

4-1:القطاع الزراعـــي :

زراعة بعليـــة معاشية ذات مردودية ضعيفة و إنتاج مرهون بالظروف الطبيعية .

الزراعة من الأنشطة الاقتصادية التي تمت ممارستها من قبل السكان في هذه المناطق ، فبالرغم الطابع الجبلي و قلة الطابع السهلي الذي يميز طبوغرافية معظم البلديات، إلا أن سكان هذه المناطق كثفوا من استغلال الأراضي السهلية المتوفرة التي كانت في معظمها أراضي للمعمرين ثم تحولت للدولة بعد الإصلاحات الزراعية المختلف مثل التسيير الذاتي 1963 و الثورة الزراعية 1972، و استمر سكان المناطق الجبلية في استغلال الأراضي الجبلية رغم مردودها البسيط و صعوبة زراعتها ،من خلال استصلاحها و اعتمادهم على الطرق التقليدية ، و هي في معظمها زراعات بعلية معاشية ، باستثناء بعض المناطق التي بدأت في انتهاج الطرق الحديثة في هذا المجال .و تبقى الزراعة النشاط الأساسي للكثير من السكان و هذا رغم التوجه الحالي نحو القطاعات الأخرى خاصة الصناعة و الأشغال و التجارة .و سوف نحاول من خلال هذه الدراسة تحليل الواقع الزراعي لهذه البلديات من خلال تحديد أنواع المحاصيل الزراعيـــــة و أهمية هذا القطاع في مجال التشغيل و المردود الاقتصادي عموما ، خاصة فيما يخص الاكتفاء الذاتي

4-1-1: الملكية العقارية و الوحدات الإنتاجية

بنية عقارية متنوعة بين الملكية الفردية و المستثمرات الفرديـــة و الجماعية.

عرفت منطقة الدراسة على غرار الجزائر ككل تغيرات جذرية خلال الإصلاحات الزراعية الأخيرة ، بحيث زالت الثورة الزراعية و التعاونيات الاشتراكية و المسيرة ذاتيا لتفسح المجال إلى نظام جديد و يتمثل في المستثمرات الفلاحية الفردية و الجماعية و قد أثر ذلك على البنية العقارية عموما ، لكن يبقى القطاع الخاص هو العنصر الفاعل و المسير للآلة الزراعية سواء كان على شكل الوحدات الزراعية ذات الملكية الفردية أو من خلال المستثمرات الفلاحية الخاصة و الجماعية التي كانت تابعة للدولة في النظام القديم .و قد فسح هذا الإصلاح إلى إعطاء هامش كبير من الحرية و التصرف للفرد أو الجماعة في مجال التنظيم الزراعي و الإنتاج ، كما سمح بحصول الفلاحين على دعم مالي مادي و تقني من أجل النهوض بالقطاع الزراعي كما و نوعا و محاولة الوصول إلى غاية تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبي و لو في بعض المحاصيل الزراعية خاصة ذات الاستهلاك الواسع .و من خلال تحليل معطيات جدول استخدام الأرض و الوحدات الإنتاجية نبرز الخصائص التالية:

* ارتفاع عدد الملكيات الفردية بحيث تقدر ب3007 مزرعة خاصة و هي على شكل قطع زراعية صغيرة يمارس فيها الفلاحون نشاطات زراعية متنوعة حبوب ، خضروات ، أشجار مثمرة و تربية الماشية و يعتبر هذا النمط من الاستغلال الأكثر سوادا في مختلف البلديات خاصة في عموشة بحيث يقدر العدد بـــ853 ملكية ويقدر عدد الملكيات الفردية3007 وحدة من أصل 3082 وحدة أي بنسبة 97.56%، بينما ينخفض في أولاد عدوان إلى حوالي 274 ملكية ناتج ذلك لانتشار المستثمرات الجماعية و الفردية .

* انتشار المستثمرات الفردية و الجماعية على شكل مزارع كانت تابعة للثورة الزراعية و التسيير الذاتي في أولاد عدوان و عموشة و قلة هذه المستثمرات كما هو في عين الكبيرة ن تزي نبشار و الدهامشة.

جدول : 40 **ملكية الأراضي و نوع الاستغلال**

النوع / البلديات	مزارع نموذجية	مستثمرات جماعية	مستثمرات فردية	ملكيات فردية	أخرى	المجموع
عين الكبيرة	-	1	1	328	-	330
أولاد عدوان	-	6	17	274	-	297
دهامشة	-	6	7	597	-	610
عموشة	-	12	20	853	-	885
تزي نبشار	-	2	3	533	-	538
واد البارد	-	-	-	422	-	422
م/الدراسة	*00*	*27*	*48*	*3007*	*00*	*3082*
مج الولاية	*5*	*520*	*941*	*40,751*	*83*	*42,302*

المصدر: مديرية الفلاحة ***2004***

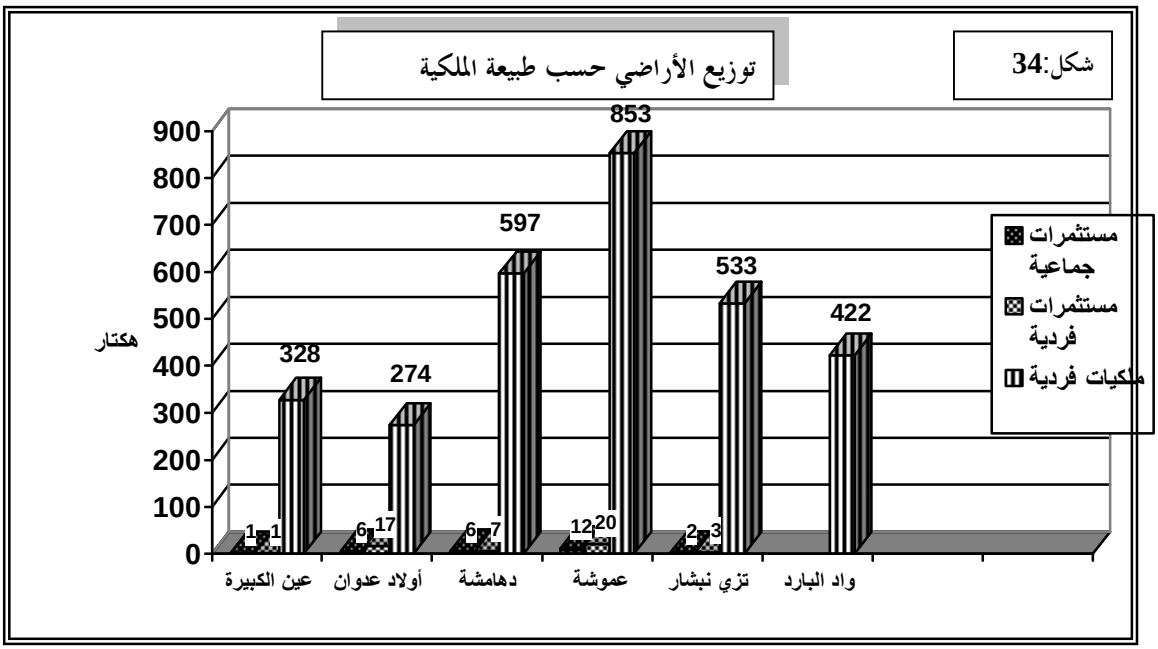

4-1-2- طبيعة استغلال الأراضي في الزراعة

يخضع استخدام الأرض في النشاط الزراعي معطيات عديدة منها على الخصوص التقاليد الزراعية المنتهجة في المنطقة فضلا عن تأثير العوامل الطبيعية التضاريسية و المناخية و التوجه الزراعي المنتهج من قبل الدولة و الذي تفرضه المعطيات الاقتصادية العامـــة .

جدول:41 المساحة الزراعية للموسم الفلاحي2004-2005

النوع	أراضي مستغلة/ه	أراضي مسقية/ه	أراضي بور/ه	أراضي زراعية غير منتجة/ه	المساحة الصالحة للزراعة/ه	نسبة الأراضي المستغلة	عدد العمال في الزراعة	مؤشر هكتار/عامل
عين الكبيرة	2,953	112	786	945	4684	63.04	235	16.4
أولاد عدوان	2,266	21	60	120	2446	92.64	176	13.9
دهامشة	3,662	377	2,205	808	6675	54.86	54	123
عموشة	5,444	20.5	1,252	1,766	8462	64.33	183	46.2
تزي نبشار	2,529	20	1,500	1,934	5963	42.41	298	20
واد البارد	806	12	2,000	500	3306	24.37	12	275
المجموع	17660	562.5	7803	6073	31536	55.99	958	32.91
مجموع الولاية	360,890	18,499	57,879	41,258	478625	75.40	23400	20.45

الوحدة : هكتار

المصدر : مديرية الفلاحة2004

استخدامات الأرض الزراعيـــة في بلديات منطقة الدراسة

شكل:35 المساحة الزراعية المستغلة لسنة 2004-2005

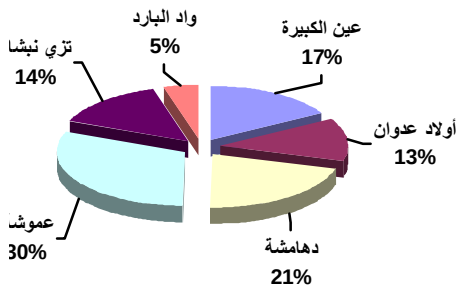

شكل:36 أراضي غير منتجة للموسم 2004-2005

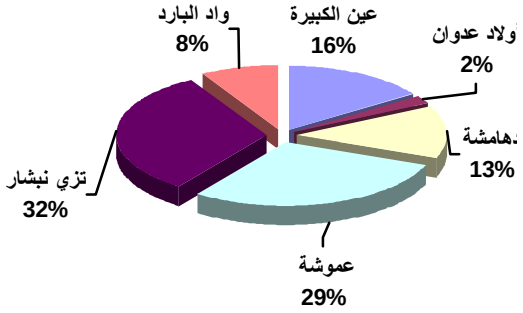

شكل:37 مراعي و أراضي بور للموسم 2004-2005

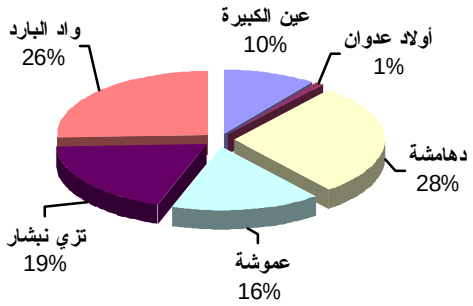

شكل:38 المساحة المخصصة للحبوب 2004-2005

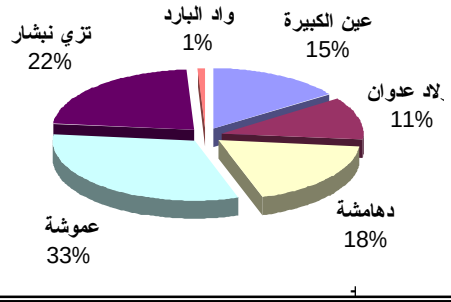

شكل: 39 استخدامات الأرض الزراعية في منطقة الدراسة للموسم 2004-2005

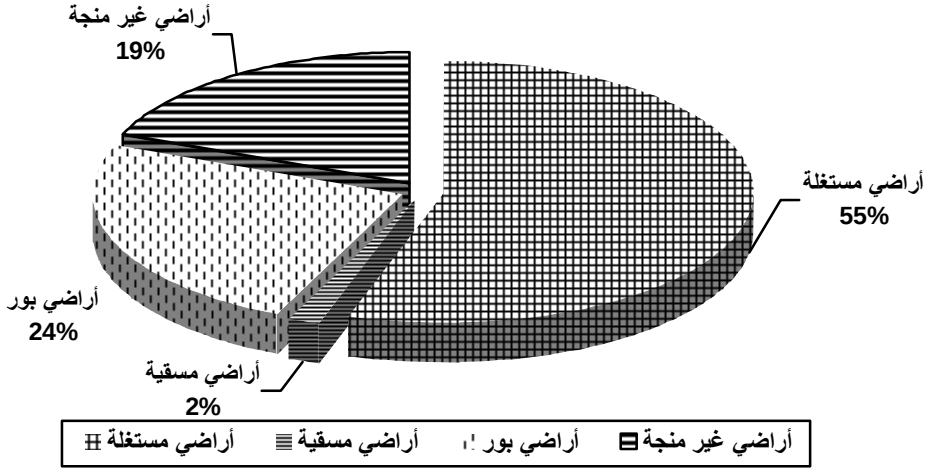

أنجزت الأشكال وفق معطيات مديرية الفلاحـــة للموسم 2004-2005

من خلال تحلينا لمعطيات الجدولين 40و41و الأشكال البيانية 35 إلى39 الخاصة باستخدامات الأرض الزراعية في البلديات محل الدراسة فإنها تتوزع على الشكل التالي:

أ-الأراضي الصالحة للزراعة: بالرغم من المساحة الشاسعة لمنطقة الدراسة إلا أن الساحة الصالحة لا تتجاوز 31536هكتار أي بنسبة 44.8% من المساحة الكلية، كما نسجل تباين في توزيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فنلاحظ أن هناك بلديات تمتاز بمساحتها الزراعية المعتبرة و الصالحة للزراعة لطابعها شبه السهلي إضافة إلى خصوبتها وتتمثل خاصة من عموشة .بمساحة 8462ه إضافة إلى الدهامشة 6675هكتار و عين الكبيرة 4684 هكتار،بينما الملاحظ في بعض البلديات الجبلية أنها تعاني فعلا من قلة و تناقص في المساحات الزراعية رغم أن هذه البلديات تمتاز باتساع مساحتها الإجمالية إلا أن طابعها الجبلية أعاق استخدام أراضيها في المجال الزراعي و أصبحت تعاني فعلا من قلة المساحة الزراعيـــة مما ساهم ذلك في ضعف إنتاجها الزراعي و نقصد بذلك كل من بلديتي واد البارد3306هـــ و تزي نبشار 5963مـــ رغم كبر مساحتها، و يعزى هذا النقص في الساحة الصالحة للزراعة إلى خاصية الطابع الجبلي الذي يمز هذه المناطق بنسبة70% من المساحة الإجمالية .

ب-الأراضي المستغلة و المنتجة: نسجل تباينا واضح في مجال المساحات الزراعية المنتجة و المستغلة بحيث لا تتجاوز 17660 هكتار أي بنسبة 55.9% في منطقة الدراسة إجمالا أي نصف المساحة الصالحة للزراعة تقريبا و توجه خاصة للزراعة الواسعة مثل القمح، و الملاحظ أن هذه النسبة هي اقل من النسبة الولائية المقدرة.75.4%.كما نسجل اختلاف في نسبة الأراضي المستغلة بين مختلف البلديات بحيث بلغت في عموشة 30% و في دهامشة،و يعود هذا التفاوت في لظروف طبيعية منها انتشار الطابع الجبلية و نشاط التعرية ، بالإضافة إلى ظاهرة النزوح السكاني نحو المناطق الحضرية و ترك الأرياف مما ساهم أدى إلى تبور مساحات شاسعة من الأراضي غير المستغلة.

ج-أراضي البور و المراعي:

بنسبة 92.64% و عموشة التي تمتاز بمساحتها الواسعة و قدرت المساحة المستغلة بحوالي 5444هكتار أي بنسبة 64.33% و عين الكبيرة بنسبة63.04% يعود هذا الارتفاع إلى:

-الطابع السهلي الذي يميز معظم الأراضي الزراعية و امتدادها على مساحات واسعة دون وجود عراقيل تضاريسية فتم استغلالها خاصة في مجال زراعة الحبوب مثل القمح وقد كانت أثناء المرحلة الاستعمارية مزارع تابعة للمعمرين مثل مزرعة شولي في أولاد عدوان و مزرعة تورا في عموشة.

- معظم أراضي هذه البلديات كانت تابعة للدولة على شكل مزارع مرت بمختلف معظم الإصلاحات كالتسيير الذاتي و الثورة الزراعية إلى التعاونيات الاشتراكية.

- اتساع المساحات الزراعيـــة الموجهة و الصالحة للزراعة و لكنها تبقى غير منتجـــة تقدر بـــ6073هـــ أي بنسبة 19.2% و ترتفع خاصة في واد البارد و عموشة و تزي نبشار ، فقد كان من المفروض أن تكون هذه المساحات منتجة لمحاصيل زراعيـــة مختلفة .

- ارتفاع مساحة الأراضي التي تعرضت للتبور فقد بلغت سنة 2003 بـــ 10151هـــ بينما عرفت تراجعا خلال سنة 2004 إلى حوالي 6651هـــ و هي تمثل نسبة 24.76% فهي تشكل مع المساحة الصالحة للزراعة 44% بينما المساحة المستغلة هي 56% من المساحة الكلية الزراعيـــة .

-اختلاف في مؤشر توزيع الأراضي الزراعية على عدد الفلاحين بحيث نلاحظ كمتوسط لمنطقة الدراسة و 32 هكتار للفلاح بينما نلاحظ ارتفاع في واد البارد 275 هو123 في دهامشة .

- انخفاض مساحة الأراضي المسقية بحيث تقدر مساحتها الكلية 562 هكتار أي بنسبة تقدر بـــ1.78% و هي نسبة ضئيلة جدا و تعود هذه الضآلة على قلة المياه السطحية من جهة خاصة الحواجز المائية و المياه السطحية كالأودية ، إلى جانب عدم اهتمام الفلاحين بالزراعات المروية كالخضروات و غيرها و اعتمادهم بشكل كبير على الزراعات الواسعة خاصة القمح و الشعير .

4-1-3- استخدامات الأرض المستغلة

مساحات زراعية ضئيلة لامتداد طابع الارتفاعات، مع سوء استغلال في المساحات المتوفرة .

إن الطابع الجبلي و تأثير عوامل نشاط التعرية الذي يميز معظم البلديات الشمالية لولاية سطيف قد ساهما في تناقص المساحات الزراعية ،هذا من جهة و من جهة أخرى ظاهرة التبور و سوء استغلال الأراضي الصالحة للزراعة.من خلال دراستنا لمعطيات الجدول 42 و الشكل البياني 40 الخاص باستخدامات الأرض الزراعية على مختلف الأنشطة فهو توزيع غير متوازن لأن استخدام الأراضي في الإنتاج الزراعي يخضعه لمعطيات و عوامل عديدة بعضها طبيعي و الأخر اجتماعي و اقتصادي و تتلخص تأثيراتها فيما يلي:

-عوامل طبيعية و تتمثل في طبيعة الأراضي من حيث خصائصها التضاريسية و بتكويناتها الفيزيائية و الكيميائية المتنوعة ، التي قد لا تكون صالحة للزراعة أحيانا رغم طابعها السهلي.

-عوامل مناخية و تتمثل في طبيعة المنطقة التي تمتاز بخاصية المناخ المتوسطي شبه الرطب أي بكميات تساقط معتبرة أكثر من المناطق الجنوبية لولايـــة سطيف .

-عوامل اجتماعية سوسيولوجية و تقاليد زراعية ضاربة جذورها في الماضي و تتمثل في تشبث السكان المزارعين ببعض الأنشطة الزراعية و إنتاج أنواع معينة من المحاصيل و هذا يدخل بدون شك في المجال التاريخي و العادات و التقاليد التي تميز سكان هذه المناطق ، و المقصود هنا اهتمام السكان بزراعة الحبوب خاصة القمح و الأعلاف لاهتمامهم بتربية الماشية .

جدول :42 توزيع الأراضي الزراعية على مختلف المحاصيل للموسم 2004-2005

النوع	الحبوب	الأعلاف	الخضروات	البقول الجافة	الأشجار المثمرة	مراعي أحراش	المساحة الصالحة
عين الكبيرة	1230	135	49	40	183.75	3047	4684
أولاد عدوان	913	97	8	5	117.66	686	2446
دهامشة	1490	238	104	30	309.18	4504	6675
عموشة	2558	314	16	8	313.72	5252	8462
تزي نبشار	1810	226	13	7	496.06	3411	5963
واد البارد	72	18	6	2	69.25	3411	3306
م/الدراسة	8073	1028	196	92	1489	20311	31536
م/ الولاية	176730	35618	8037	580	28586	228907	478625

الوحدة :هكتار

المصدر: مديرية الفلاحة 2005

شكل:**40** توزيع الأراضي المستغلة على المحاصيل الزراعيـــة للموسم **2004-2005**

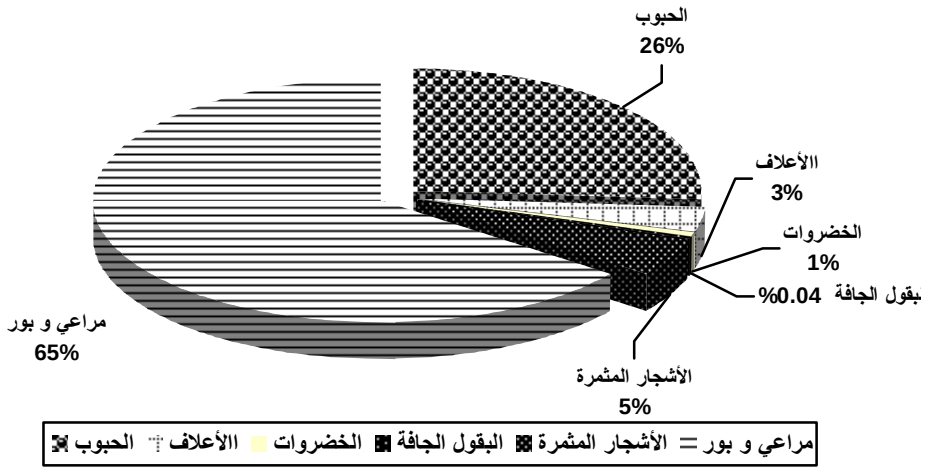

إن تأثير مختلف العوامل السابقة قد ساهم بشكل كبير في التأثير على توزيع الأراضي و اختلال توازن حقيقي في استخدام الأراضي من خلال إعطاء الأولوية و الاهتمام بمحصول زراعي دون آخر و من خلال تحليل هذه المعطيات نستخلص عدة ملاحظات حول نوجزها فيما يلي:

- استحواذ الحبوب على مساحة معتبرة من الأراضي الزراعي بحيث تقدر المساحة الإجمالية للحبوب في منطقة الدراسة 8073 هكتار أي بنسبة 45.71% من الأراضي المستغلة و هذا يبرز بوضوح التقاليد الزراعية التي تميز المنطقة في المجال الزراعي حيث الاهتمام الكبير بالزراعات الواسعة خاصة زراعة القمح و الشعير و الملاحظ أن منطقة الدراسة بمعظم بلدياتها أولت أهمية لزراعة الحبوب مثل القمح و الشعير خاصة عموشة و عين الكبيرة و الدهامشة و تزي نبشار .
- اتساع تطاق مساحة الأشجار المثمرة بحيث تستحوذ على مساحة 1489 هكتار أي بنسبة 18.39% من المساحة المستغلة و نسبة 4.70% من المساحة الصالحة و هذا يوضح الاهتمام و التوجه الذي عرفته منطقة الدراسة في بداية سنة 2000 و المتمثل في تدعيم و تشجيع الفلاحين على زراعة الشجار المثمرة المختلفة كالزيتون ، التفاح ، التين ، الأجاص و غيرها .
- قلة مساحة زراعة الخضروات و البقول الجافة بحيث تقدر مساحة الخضروات 196 هكتار أما البقول الجافة 92 هكتار و نجدها في عين الكبيرة و الدهامشة لوفرة المياه السقي،و هي على شكل بساتين فردية كبيرة و صغيرة تنتج محاصيل زراعية متنوعة من البطاطا ، البصل الثوم،و البطيخ .
- اتساع مساحة أراضي البور و المراعي التي تستحوذ على نسبة 64.4% من المساحة الصالحة أي بمساحة 20311 هكتار ، و تستغل خاصة في الأعلاف الطبيعية كمراعي موجهة لتربية الماشية كالماعز و الأغنام ، بحيث يعتبر النشاط الأكثر انتشارا في المناطق الجبلية الريفية .

4-1-4: الإنتاج الزراعـــي:

4-1-4-1: الإنتاج النباتي:

يتمثل الإنتاج الزراعي النباتي في المحاصيل الزراعية المتنوعة من المنتجات الزراعية الكثيفة كالخضروات و الحبوب و الأشجار المثمرة ، فبالرغم من الطابع الجبلي الذي يميز منطقة الدراسة إلا أن هناك اهتمام كبير بالزراعة النباتية و معطيات الجدول تبرز المحاصيل الزراعية المختلفة و التي يغلب عليها الزراعات الواسعة أي الحبوب و على الخصوص إنتاج القمح و البقوليات ، وقد لعبت التقاليد الزراعية و العوامل الطبيعية خاصة المناخية والمياه و طبيعة السطح دورا كبيرا في اختيار نوع الإنتاج الزراعي النباتي .

أ-الحبوب: زراعة الحبوب من التقاليد الزراعية التي تميز المنطقة منذ العهد الاستعماري بحيث أن منطقة الدراســـة كانت مركزا لاستقرار المعمرين الفرنسيين لكونها تمتاز بمؤهلات و إمكانات طبيعية خاصة المناخ و التساقط المعتدل إلى جانب المساحة الزراعية الواسعة التي تساعد على زراعة الحبوب خاصة القمح بنوعيه اللين و الصلب و الشعير و البقول الجافة مثل العدس ، الحمص ، الفول ، البزلاء ، و الجدول 43 المحاصيل الزراعية يبرز أهمية المنطقة في مجال إنتاج الحبوب ، بحيث بلغ إنتاج منطقة الدراسة خلال الموسم الفلاحي 2004 حوالي 189187 قنطار من القمح و الشعير .كم نسجل في هذا المجال أن استغلال الأراضي الموجهة للحبوب تكون بطريقة الدورة الزراعية يكون استغلالها لسنة ثم تترك للاستراحة في السنة المقبلة و هذا ما ساهم في ارتفاع مساحة أراضي البور و غير المنتجة مما ساهم في تقلص المساحة الزراعية المستغلة كل سنة ، كما يتبع الفلاح في مجال استغلال هذه الأراضي طريقةDry Farming([1]) و المتمثلة في تحضير التربة مسبقا من خلال الحرث العميق خلال فصل الخريف و الربيع للقضاء على الأعشاب الضارة و تسهيل تخزين و تسرب المياه ، وتشمل هذه العملية الأراضي المستريحـــة حتى تصبح جاهزة و بأكثر إنتاجية خلال الموسم الفلاحي المقبل، كما تكتسي هذه الطريقة أهمية قصوى في الحفاظ على خصوبة التربـــة من حيث مكوناتها خاصة وأن الزراعات المعاشية في المناطق الجبلية لا تستخدم المخصبات و الأسمدة بشكل مكثف.

الشكل:**41**

نسب الأراضي المستغلة في الحبوب للموسم الفلاحي 2004-2005

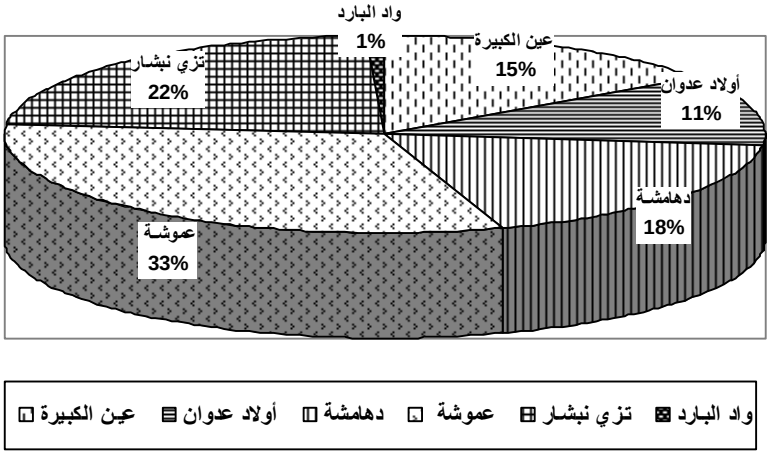

[1] - dry farming طريقة طبقت في الجزائر من قبل الدكتور DRY منذ 1898 خاصة بمنطقـــــة سطيف.

جدول :43 زراعة الحبوب المساحة و الإنتاج لسنتي 1991و2005

الموسم	الموسم 1990-1991							الموسم 2004-2005						
النوع	مساحة الحبوب	مساحة القمح	إنتاج القمح	إنتاج الشعير	إنتاج الخرطال	الانتاج الكلي	مردود الحبوب	مساحة الحبوب	مساحة القمح	إنتاج القمح	إنتاج الشعير	إنتاج الخرطال	الانتاج الكلي	مردود الحبوب
عين الكبيرة	1260	1050	9312	210	-	12528	09.9	1230	1040	24040	4180	-	28220	22.9
أولاد عدوان	843	683	7445	835	80	13960	16.5	913	2640	17518	3300	-	20818	22.8
دهامشة	1506	1260	11160	2552	-	13712	09.1	1490	749	30062	4246	-	34308	23
عموشة	1564	1354	13540	2800	80	16420	10.4	2558	2500	50865	7700	800	58565	22.9
تزي نبشار	704	650	6500	644	-	7144	10.1	1810	1000	34845	6160	300	59065	32.6
واد البارد	35	20	120	-	105	225	06.4	72	60	851	616	140	1607	22.31
م/الدراسة	6449	5667	48077	7041	165	64019	09.9	8073	7989	157557	31006	1240	202583	25

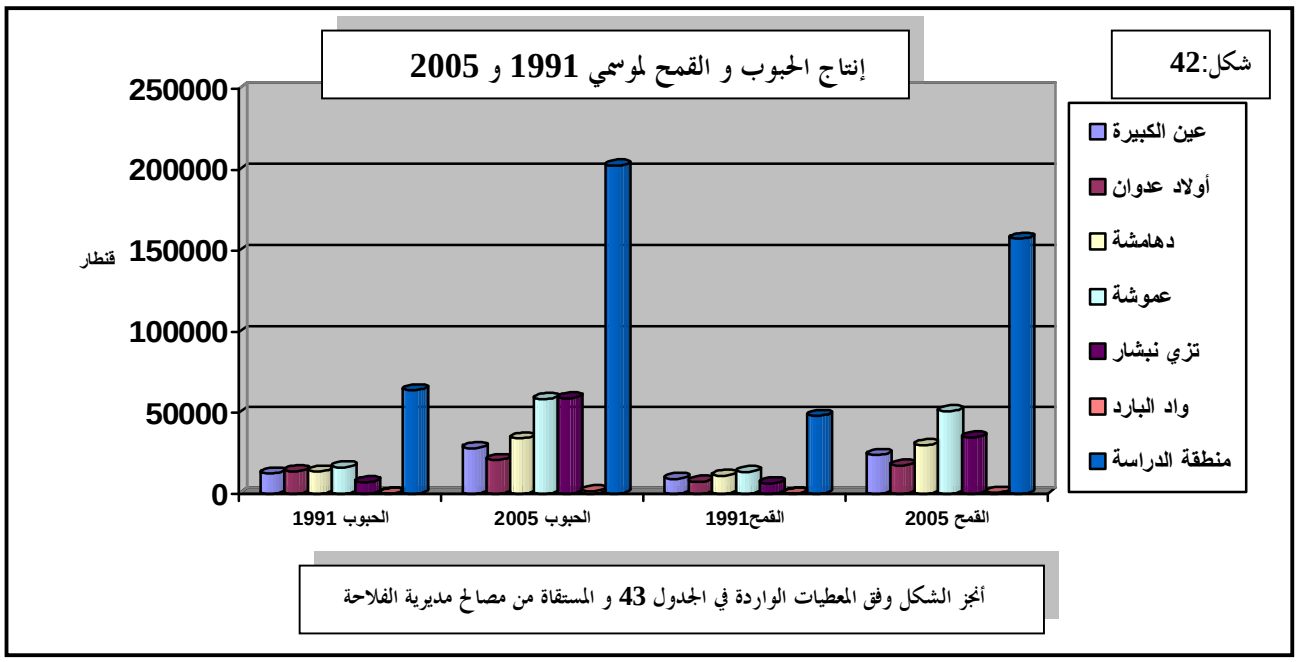

إن تحليل معطيات الجدولين43و 44والشكلين 41- 42 يبرز بوضوح ما يلي:

- التفاوت و الاختلاف من حيث نسب المساحات المستغلة في خاصة في مجال الحبوب في مختلف البلديات و يعود إلى اختلاف المساحة الصالحة للزراعة و تأثير الطابع الجبلي،لإضافة إلى التقاليد الزراعية المنتشرة .

- التذبذب الواضح في الإنتاج الزراعي خاصة النباتي كالحبوب و الخضروات ، البقوليات و الأشجار المثمرة بحيث عرف الموسم الفلاحي لسنة 2004 تراجعا كبيرا في الإنتاج الزراعي مقارنة بموسم 2003 بحيث قدر أنتاج الحبوب مثلا 185623 قنطار سنة 2003 بينما لم يحقق الموسم الفلاحي 2004 سوى 93290 قنطار أي بتراجع نسبته 50.25% و يعزى هذا التراجع الكبير الذي عرفه القطاع الزراعي سنة 2004بالأساس إلى المشاكل المناخية التي ميزت الجزائر و ولاية سطيف على الخصوص و المتمثلة في شح كبير في كمية التساقطات المطرية ، خاصة و أننا نعرف أن الزراعة علة مستوى هذه المناطق بعليـــة تعتمد في معظمها على الظروف الطبيعية و المناخية ، و تقل فيها عملية الري مما أثر سلبا على معظم الأنشطة الزراعية و أدى الى تراجعا كبيرا في الإنتاج و خسائر و إتلافات معتبرة للمحاصيل الزراعية .

ب-الخضروات:

إن توفر المنطقة على مؤهلات متنوعة منها المساحة الزراعية ، كان من المفروض أن يلعب دورا كبيرا في تطوير زراعة الخضروات إلا أن المعطيات الإحصائية لا تعبر عن ذلك بحيث الملاحظ هو تركز هذه الزراعات في بلديات معينة خاصة عموشة و الدهامشة بينما نلاحظ ضعف الإنتاج في البلديات الأخرى ، كما نلاحظ أنها تمتاز بضعف المردودية لكون أن هذه الزراعة لازالت تمارس بالوسائل التقليدية على شكل بساتين فردية بمساحات ضيقة على مستوى القرى و المداشر باستثناء بعض المستثمرات الفردية التي تمارس هذا النشاط ممارسة مؤقتة لأنها تستغل الأراضي المستريحة المستخدمة في زراعة الحبوب. و تفتقر منطقة الدراسة إلى مزارع موجهة خصيصا لزراعة الخضروات ، و هذا ما يجعل الإنتاج في تذبذب مستمر و نلاحظ من خلال معطيات جدول استخدامات الأراضي أن نسبة المساحة المستغلة لا تتجاوز 0.64% أي بمساحة 192 هكتار و هي مساحة ضئيلة مقارنة مع المساحة الصالحة و المستغلة .تتمثل محاصيل الخضروات في البطاطا ، البصل ،الثوم ، الجزر، الخس ، الفاصوليا الخضراء الطماطم ،الفلفل وغيرها من المحاصيل و قد قدر أنتاج منطقة الدراسة في الموسم الفلاحي لموسم الفلاحي -2005-2004 بحوالي 15025قنطار بينما لم يتجاوز محصول البقوليات مثل العدس و الحمص و الفول حوالي 415 قنطار ، و الملاحظ هو أن زراعة البقوليات أو الخضر الجافة و الخضروات الأخرى تنتج في معظم مناطق الدراسة خاصة في عين الكبيرة ، الدهامشة و عموشة و أولاد عدوان لامتلاكها على المؤهلات الضرورية .

صورة جوية ملتقطة بالأقمار الاصطناعية لمناطق ريفية لعين الكبيرة ، تبرز المرتفعات المنحدرات و التلال الوعرة ، المستغلة في الإنتاج الزراعي المعاشي على شكل مراعي و زراعة الحبوب ،و قد أثرت بعوامل الحت و التعرية و بخاصة عمل السيول ..

-4-1-4-2:الإنتاج الحيواني :

أ-تربية الماشية :

تعتبر حرفة الرعي و تربية الحيوانات بمختلف مجالاتها من أقدم الحرف التي مارسها السكان ، و تكون كنشاط مكل للنشاط الزراعي الآخر ، و لأن المنطقة تمتاز بطابعها الجبلي و توفر مساحات واسعة للرعي فقد سعى سكان المناطق الريفية إلى الاهتمام بتربية الماشية خاصة الأغنام ، الماعز و الأبقار و إن كان أن المعطيات الإحصائية للجدول 45 لا يعبر عن التطور و الأهمية التي كان يكتسيها هذا النشاط القطاع خلال العقد الماضي ، حيث كان الاهتمام بتربية الماشية من النشاطات الرئيسة التي يمارسها سكان هذه المناطق إلا أن تدهور الأوضاع الأمنية ساهم في تدهور هذا النشاط بشكل خطير و مخيف بتراجع عدد قطيع الغنم و الماعز لعدة أسباب منها :

- تغيير السكان لنشاطهم الاقتصادي بترك الزراعة و تربية الماشية و لاتجاه لأنشطة أخرى التجارة، البناء ، الصناعة و هذا ناتج عن الدخل المتواضع للقطاع الفلاحي خاصة تربية الماشية .
- حركة النزوح نحو المدن التي شهدتها المناطق الجبلية و الريفية خاصة المناطق المعزولة و المهمشة.
- ضعف تدخل الدولة و السلطات المحلية على دعم و تشجيع الفلاح ماديا و معنويا وغياب التنمية الريفية أثر تأثيرا مباشرا على تفاقم العزلة و التخلف و تذمر السكان من الأوضاع الصعبة.

جدول : 43 الثروة الحيوانية للموسمين 1991-2005

النوع	الموسم الفلاحي 1990-1991			الموسم الفلاحي 2004-2005		
	الأبقار	الأغنام	الماعز	الأبقار		الماعز
عين الكبيرة	1205	6801	410	531	3750	310
دهامشة	552	5495	1250	370	3150	110
أولاد عدوان	500	2586	230	1115	5615	1790
عموشة	1167	3271	370	1900	5000	700
تزي نبشار	960	2086	1250	1100	3500	750
واد البارد	550	930	1200	400	1000	550
المجموع	4934	21169	4710	5416	22015	4210

الوحـــدة : رأس

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية سطيف

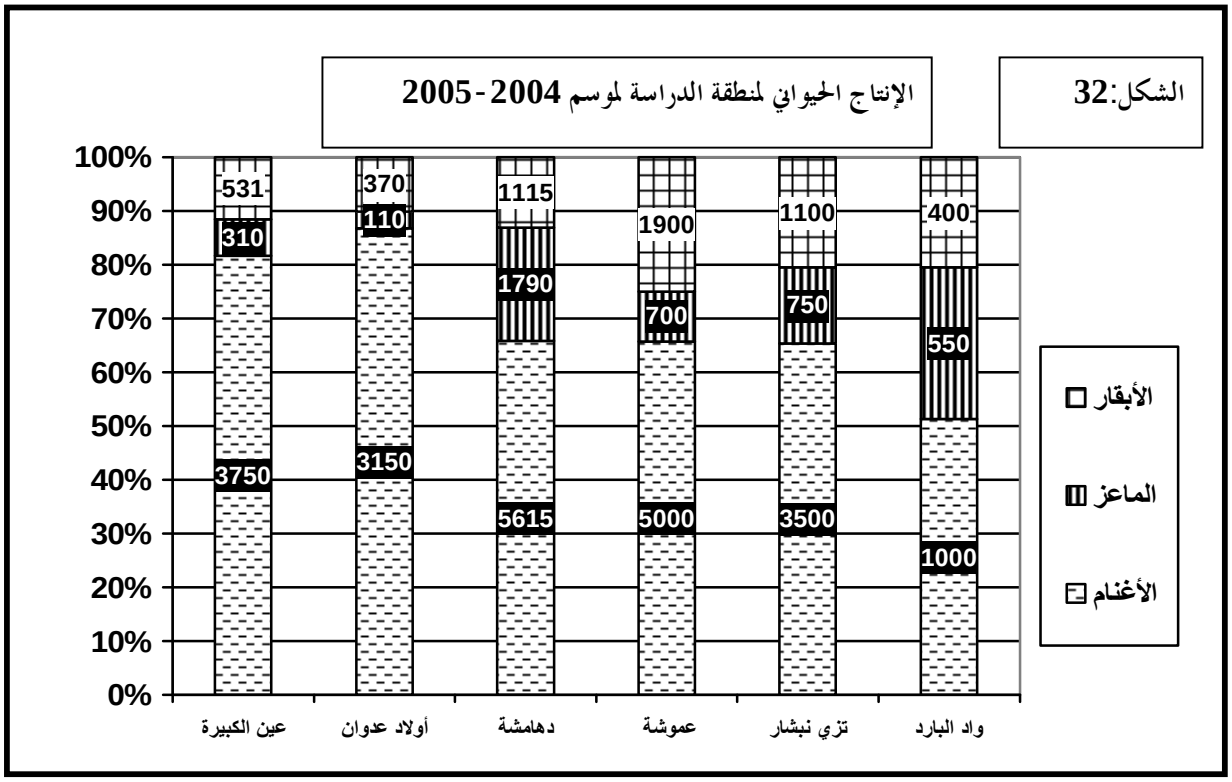

المصدر:مديرية الفلاحة

ب -الدواجن :

عرفت منطقة الدراسة خلال العشرية الأخيرة توجها كبيرا نحو الاهتمام بتربية الدواجن سواء تلك الموجهة نحو إنتاج البيض أو تلك الموجهة لإنتاج اللحوم خاصة و تعود عوامل تزايد هذا الاهتمام إلى:

- استخدام تقنيات حديثة و متطورة غير مكلفة مما يجعلها في متناول الفلاح

- المداخيل الكبيرة و المعتبرة التي تعود بها تربية الدواجن –ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء و البيض مما يجعل في كثير من الأحيان الربح مضمون و بصورة معتبرة و الخسارة إلا نادرا.

-لا تتطلب يد عاملة متخصصة كما أنها لا تتطلب عدد معتبر من اليد العاملة فبإمكان عامل واحد أن يسير إسطبل من 4000 دجاجة .مما يؤدي بدون شك على تخفيض في تكلفة الإنتاج .

و تبرز أرقام الجدول مساهمة منطقة الدراسة في الإنتاج الولائي لو بنسب ضئيلة و متفاوتة بحيث تساهم منطقة بنسبة 2.46% في دجاج اللحوم ، و 4.11% في دجاج البيض و الملاحظ هو تنقل تجار الحملة نحو منطقة الدراسة لشراء الإنتاج بالجملة ثم يباع بالتجزئة .

يبقى أن تطوير هذا القطاع الهام يتطلب تدخل السلطات المحلية و الهيئات الفلاحية لتحسين المردودية و تدعيم الفلاح بمختلف المساعدات التقنية و المادية خاصة و أن الفلاح بحاجة إلى مثل هذه المساعدات خاصة التقنية لأنه يجهل الكثير الزراعة الحديثة و أنه مارس هذا النشاط عن طريق التجربة و بوسائل تقليدية ، خاصة على مستوى البلديات الجبلية المعزولة مثل واد البارد و تزي نبشار.

3-1-5: تقييم قطاع الزراعة ، مؤشرات وعوامل تخلفه:

يلعب القطاع الزراعي دورا مفصليا في مجال الاقتصادي و الاجتماعي لكونه يسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ، كما أنه يساهم في دخل الفلاح السنوي ، وتشغيل نسبة معتبرة من اليد العاملة أي معناه أنه يمتص جزء من البطالة المتفشية بنسبة كبيرة بين السكان ،بالإضافة أنه يساهم في تنمية الريف و تنمية اقتصاد الدولة ،من خلال دراستنا و تشريحنا لواقع القطاع الزراعي للبلديات المدروسة فقد حاولنا الخروج ببعض الملاحظات و الاستنتاجات تعبر عن حقيقة الواقع الزراعي و واقع الإمكانات التي يتوفر عليها هذا القطاع ، و وصلنا الى تحديد خاصية التخلف التي تميز هذا القطاع من خلال عدة مؤشرات أساسية ، كما حاولنا رصد مختلف العوامل ساهمت في تخلف هذا القطاع الحساس و الهام رغم ما تتوفر عليه منطقة الدراسة من إمكانات ضخمة و متنوعة مادية و بشرية معتبرة لو استغلت استغلال كاملا و بصورة عقلانية .

4-1-5-1- مؤشرات تخلف القطاع الزراعي

- ضعف الإنتاج الزراعي النباتي و الحيواني مقارنة مع الإمكانات التي تتوفر عليها المنطقة من حيث المساحة الزراعية و الثروة المائية و الطاقة البشرية المنتجـــة .حيث أن الإنتاج الزراعي لا يعبر عن حجم هذه الإمكانات و أصبح غير كافيا حتى على سد حاجيات السكان و الفلاحين.

-تراجع واضح في مجال الإنتاج الحيواني ، بحيث تخلى الكثير من السكان في المناطق الجبلية على تربية الماشية خاصة الماعز و الأغنام بعد تخلي السكان على الزراعة و نزوحهم نحو المناطق الحضرية .

- المردودية الضعيفة للإنتاج الزراعي .بمختلف أنواع مقارنة مع الإمكانات المتوفرة ، بحيث نلاحظ أن مردود الهكتار الواحد من الحبوب ، كالقمح بنوعيه الصلب و اللين و الشعير الظروف المناخية العادية فقد بلغ 25 ق/هـــ بينما قد ينخفض في بعض السنوات بسبب تدهور الظروف المناخية خاصة الجفاف و تأخر سقوط الأمطار مثلما حدث سنة 1991 بحيث بم يتجاوز المردود 9.9ق/ه كما يقدر متوسط المردود الولائي بـــ 20.4ق/هـــ الولائي فهو اقل لكون أن المناطق الجنوبية للولاية التي تعتبر المناطق الأساسية لزراعة الحبوب تتعرض لقسوة الظروف الطبيعية خاصة الجفاف الذي يمس مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية خاصة تلك الموجهة للحبوب و التي تبقى دائما تحت رحمة الظروف الطبيعية.

- سيادة القطاع الزراعي التقليدي على حساب الزراعة الحديثة خاصة الملكيات الفردية أما الحديثة فهي مزارع كانت تابعة للدولة و أصبحت مستثمرات فردية أو جماعية ورثت تقاليد زراعية متطورة نوعا ما .بينما يبقى القطاع التقليدي يمس نسبة كبيرة من الأراضي خاصة في المناطق المهمشة.

- زراعة بعليـــة تعتمد اعتمادا شبه كلي على الظروف المناخيـــة، مما يجعلها عبيدة لهذه الظروف التي تمتاز بالتذبذب و عدم الاستقرار خاصة من حيث كمية التساقط ، و درجة الحرارة .

- ضعف استغلال الإمكانات الطبيعية من المساحة الشاسعة للصالحة للزراعة، بحيث الملاحظ أن ألاف الهكتارات تعاني من التبور و الإهمال بدل أن تستغل في الإنتاج الزراعي.

- قلة اليد العاملة الزراعية، بحيث لم تعرف ارتفاعا كبيرا فقد قدرت سنة 1987 حوالي 833 و ارتفع ارتفاعا طفيفا سنة 1998 و بلغت 958 فلاح كما شهدت منطقة الدراسة تراجعا خطيرا فب البد العاملة الزراعية بحيث في الموسم 2004 قدرت في الموسم 2004 بحوالي 530 فلاح في منطقة الدراسة عموما و يعود عدم الاكتراث بالنشاط الزراعي لضعف المردودية و تأثيره السلبي على دخل الفلاح الزراعي حيث أصبحت الزراعة لا تسد حاجياته المعيشية مما جعله يغير النشاط.

-عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي ولو نسبيا، فبعدما كان الفلاح في هذه المناطق يمول السوق المحلية و حتى المناطق المجاورة بمختلف المحاصيل الزراعية النباتية و الحيوانية أصبح يعيش في تبعية شبه كلية في مجال غذائـــه الذي يقتنى من خلال الأسواق الأسبوعية خاصة الخضروات و اللحوم و الحليب.

4-1-5-2:عوامل تخلف القطاع الزراعي: يمكن تصنيفها إلى عوامل طبيعية و أخرى بشرية

أ-طبيعية:

- صعوبة الظروف الطبيعية خاصة منها المناخية منها تذبذب التساقط ، الحرارة ، و هبوب رياح السيروكو التي تؤثر على المحاصيل الزراعية خاصة محصول الحبوب كالقمح و الشعير ، كما قد يساهم تساقط الصقيع في تأخير النشاط الزراعي خاصة الخضروات إلى نهاية شهر مارس ، كما يؤثر سقوطه مع الثلوج في إتلاف بعض المحاصيل خاصة الأشجار المثمرة التي تزهر في بداية فصل الربيع خاصة اللوز ، المشمش و الخوخ و غيرها من الثمار.

- اتساع نطاق الحت و التعرية و الإنزلاقات الأرضية بسبب الانحدارات و التربة الهشة و التساقطات من خلال السيول و التي قد لا تكون منظمة في بعض الأحيان مما يؤدي إلى إتلاف ساحات زراعية وسعة .

- الامتداد الكبير للطابع الجبلي و قلة امتداد السهول بحيث ساهم هذا في قلة المساحـــة الزراعية و اتجاه السكان لاستغلال المناطق و المنحدرات الجبلية ذات التربة بطبقة رقيقة و غير الخصبة و المردودية الضعيفة

مما جعل السكان يتخلون عن استغلالها و تحولت إلى أراضي بور .

- ضعف استغلال الموارد المائية الجوفية و السطحية التي تميز مختلف المناطق و التي كان من المفروض استغلالها في بناء حواجز مائية تساهم في توسيع نطاقات المساحات الزراعية المروية و تطوير زراعة الخضروات على الخصوص، فكثيرا ما يؤدي جفاف بعض الأودية الى إتلاف محاصيل الفلاحين من الخضروات، مما جعل الزراعة تحت رحمة الطبيعة .

ب-مادية و تقنيـــة :

لقد فرضت الظروف الطبيعية القاسية نشاطات زراعية معينة تميز المناطق الجبلية كما فرضت عليها طرق معينة للاستغلال يصعب فيه في الكثير من الحالات استخدام الآلة مما يفرض على الفلاحين استخدام الطرق التقليدية لزراعة المناطق الجبلية و المنحدرات الصعبة خاصة في زراعة الحبوب.و من خلال إطلاعنا على واقع الزراعة من حيث استخدام هذه الوسائل و الموضحة في الجدول 44 والشكل 44 استخلصنا ما يلي:

-عجز واضح في مجال استخدام الآلة بمختلف أنواعها مقارنة بالبلديات السهلية بحيث سجلنا في الموسم الفلاحي2005 في مجال استخدام العتاد الفلاحي فمثلا في مجال الجرارات بلغ 317 مقابل 821 جرار في 6 بلديات سهلية كما نسجل أن المعدل بلغ 1جرار لكل 25.38 هكتار بينما المعدل البلديات السهلية فقدر بجرار لكل 52 هكتار في البلديات السهلية الستة ، و نلاحظ أنه بالبرغم من أن المعدل في البلديات الجبلية المدروسة هو أحسن من المناطق السهلية ،لكنه لا يعبر عن الواقع بحيث أن المشكلة تكمن الطبيعة الجبلية الوعرة و صعوبة استخدام الجرارت بالإضافة إلى التوزيع غير المنتظم حيث نجد بعض البلديات التي تحتوي على مساحات زراعية سهلية تستحوذ على عدد كبير من الجرارات مثل عين الكبيرة و أولاد عدوان و دهامشة بينما تبقى المناطق الجبلية الوعرة تفتقر إلى مثل هذه الوسيلة التي تخفف من عناء و جهد الفلاح و تزيد في المردود و ربح الوقت، كما سجلنا نفس الفرق الشاسع مسجل في آلات الحصاد و الدرس بـــ41 حاصدة في منطقة الدراسة مقابل 128 وكذا بالنسبة لآلات الري 109 مقابل 1041 في المناطق السهلية ،كما نسجل نفس التفاوت الكبير في وسائل البذر و النقل ، و يعزى هذا التفاوت بين المناطق الجبلية و السهلية للاختلاف في الخصائص التضاريسية وأهمية النشاط الزراعي في اقتصاد المنطقة و السكان ، بحيث تعطى أهمية قصوى للنشاط الزراعي في البلديات ذات الطابع السهلي لتوفر الإمكانات الطبيعية و المادية و البشرية ، وقلة الصعوبات خاصة الطبيعية منها.

- سوء توزيع استغلال مساحات الأراضي الزراعية في الاستراحة أو الدورة الزراعية بين موسم و آخر ،بحيث تكون المساحة كبيرة في موسم وضئيلة في موسم آخر مما يؤثر على كمية إنتاج الحبوب عامة.

- نسجل نفس ظاهرة التفاوت و اختلال التوازن في توزيع العتاد الفلاحي في بلديات الدراسة لنفس الأسباب تقريبا ، بحيث نلاحظ أن بعض البلديات التي تحتوي مساحات زراعية معتبرة لانتشار الطابع السهلي في بعض من مساحتها مثل دهامشة و أولاد عدوان و عموشة و عين الكبيرة أنها تتوفر على عتاد معتبر و لكنه يبقى غير كافي ، ولكن تبقى البلديات الجبلية الأكثر جبلية مثل تزي نبشار و واد البارد تعاني من الضعف في مجال استخدام الآلة في الزراعة لكون أن الزراعة أصبحت نشاط ثانوي و لا يكتسي أهمية كبيرة من قبل السكان للصعوبات الطبيعية و المردودية الضئيلة .

ج-عوامل بشرية

- ضعف تأهيل الفلاح زراعيا جعله يجهل الكثير من التقنيات الزراعية الحديثة سواء في مجال الإنتاج النباتي أو الحيواني و هذا ساهم بدون شك في ضعف مرودية القطاع الزراعي عامة .

- تقلص دور الهيئات الزراعية كمديرية الفلاحة و المصالح الفلاحية الأخرى التي كان من المفروض أن يكون عملها ميدانيا الى جانب الفلاح لتدعيمه تقنيا و توجيهه لتحسين الإنتاج و المر دودية و ليس لجمع الإحصاءات و تسيير القطاع من المكاتب بدل التنقل و التحرك في الميدان لتقديم المساعدة الضرورية للفلاح ماديا و تقنيا و معنويا.

-الاستغلال الزراعي غير المنتظم من حيث نوع الإنتاج من جهة و من جهة أخرى من حيث استغلال الأراضي بانتهاج طريقة الدورة الزراعية التي تمتاز بعدم التوازن في مساحة الأراضي من موسم فلاحي لأخر .، مما ينعكس على كمية الإنتاج الزراعي من موسم لآخر .

- ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن و المراكز الحضرية التي عرفتها المناطق الريفية في المشاتي و القرى لأسباب أمنية و اقتصادية و اجتماعية جعلهم يغيرون نشاطهم بترك الزراعة كنشاط أساسي و الاتجاه إلى الصناعة و التجارة و البناء مما أدى الى تفريغ الريفي من طاقته البشرية و أهملت إمكانياته الطبيعية

- ضعف دخل الفلاح الزراعي بسبب ضعف المردودية،وارتفاع في تكاليف الإنتاج جعلت الكثير من الفلاحين يهجرون الزراعة باحثين عن نشاط اقتصادي آخر لتأمين مصدر معيشتهم.

- تخلي الدولة و السلطات المحلية و لو نسبيا خاصة في مرحلة التسعينات على دعم و تشجيع الفلاح ماديا و معنويا و على مجال التنمية الريفية أثر تأثيرا مباشرا أداء القطاع الزراعي.

جدول : 44 العتاد الفلاحي في البلديات الجبلية و بعض البلديات السهلية في ولاية سطيف 2005

النوع		آلات الجر -جرارات-	ألآت الحرث	ألات الحصاد و الدرس	ألات الري	ألات النقل	آلات البذر التسميد	المساحة المزروعة
البلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف -منطقة الدراسة	عين الكبيرة	57	81	09	18	77	06	1260
	أولاد عدوان	74	71	02	11	48	07	910
	دهامشة	66	84	12	53	50	12	1931
	عموشة	62	65	10	12	40	11	2721
	تزي نبشار	46	38	08	11	29	14	1116
	واد البارد	12	08	00	04	18	00	109
	المجموع	317	347	41	109	262	50	8047
بعض بلديات الجنوبية السهلية لولاية	أوريسيا	105	156	11	52	52	57	4600
	عين أرنات	162	394	30	199	184	54	10031
	مزلوق	123	250	12	250	115	29	5494
	أولاد صابر	184	142	20	380	110	34	5467
	قجال	286	162	30	1117	130	79	13537
	عين عباسة	145	119	25	43	115	53	4275
	المجموع	821	1223	128	1041	706	306	34404

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية

الشكل: 44 العتاد الفلاحي في منطقة الدراسة مقارنة مع بلديات سهلية جنوبية

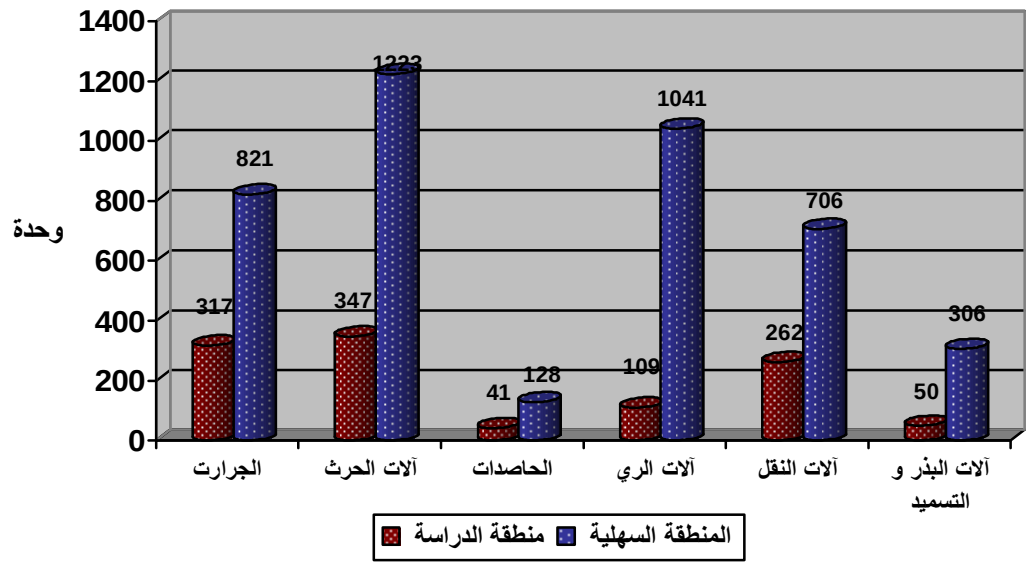

خلاصة

من خلال دراستنا و تشخيصنا للواقع الزراعي في منطقة الدراسة لاحظنا أهمية القطاع الزراعي بالنسبة لاقتصاد بعض مناطق الدراسة مثل الدهامشة و عموشة و تزي نبشار و واد البارد خاصة و أن هذه المناطق تفتقر إلى مؤهلات و أنشطة اقتصادية أخرى ، لهذا كان توجه السكان للزراعة كنشاط رئيسي ، إلا أن ما نسجله من خلال هذه الدراسة هو سوء استغلال الإمكانات الطبيعة خاصة و ضعف تدخل الدولة لتطوير و تدعيم هذا القطاع قد أدى الى نتائج عكسية تمثلت خاصة في ضعف الإنتاج الزراعي النباتي و الحيواني ، مما أدى بالفلاح و سكان المناطق القروية عموما بترك العالم القروي و التروح نحو المدن ،و المراكز الحضرية المجاورة مما أدى الى تزايد و تفاقم مشاكل المراكز الحضرية و التأثير السلبي على القطاع الفلاحي بتزايد مشكلة العجز في توفير المواد الزراعية كالخضروات مثلا التي كانت في وقت ليس ببعيد تقوم بتمويل سكان المنطقة بمختلف المحاصيل الزراعية النباتية و الحيوانية .

إن تطوير هذا القطاع الحساس مرهون بضرورة تدخل الدولة من خلال تدعيم الفلاح ماديا و معنويا و إعادة تأهيل العالم القروي من خلال مشاريع تنموية ذات طابع اجتماعي كالطرقات ، الكهرباء و غيرها للحفاظ على استقرار السكان ، و عودة من هاجروها خلال سنوات الإرهاب الماضية.

4-2: القطاع الصناعي

حضور معتبر للنشاط الصناعي في بلديتين ، و انعدامه في باقي البلديات المتخلفة و المهمشة .

يعتبر النشاط الصناعي من الأنشطة التي تحدد مستوى التطور و التقدم ، وقد عرفت بعض بلديات منطقة الدراسة حركية صناعية خلال مرحلة نهاية السبعينات و تتمثل في بلديتي عين الكبيرة و أولاد عدوان كما عرفت بعض البلديات هذه الحركة خلال التسعينات خاصة بلدية عموشة ، بينما تبقى البلديات المهمشة مثل الدهامشة و واد البارد و تزي نبشار بعيدة على أي نوع من أنواع النشاط الصناعي و تكاد تكون كبلديات ميتة صناعيا،و قد حاولت من خلال هذه الدراسة الوقوف على الإمكانات التي تتوفر عليها المنطقة في المجال الصناعي و أهمية هذا القطاع الحساس على تنمية هذه المناطق سواء من خلال تشغيل اليد العاملة و توفير المواد الصناعية الاستهلاكية الضرورية ، أو من خلال أهمية هذه المؤسسات في الجباية الضريبية و المداخيل المالية التي تعود على البلديات و التي تساهم في تمويل المشاريع التنموية و الخدماتية المختلفة التي تخدم سكان المنطقة .

4-2-1:المركبات الصناعية

أ-مركب اللوالب و البراغي SANIAK

أنشأ المصنع في تراب بلدية عين الكبيرة في نهاية السبعينيات من قبل شركة ألمانية شرقية و يعتبر من المركبات الهامة في ولاية سطيف ، وقد ساعد هذا المركب في تقليص حجم البطالة التي كانت تمس عدد كبير من سكان المنطقة بحيث يشغل المركب حاليا 662 عاملا من عمال منتجين و إداريين و مسيرين و قد بلغت طاقته الإنتاجية حسب إحصائيات 2004 في حدود 660 طن من اللوالب و الصنابير ذات الجودة العالمية ، و قد تحصل على شهادة الجودة العالمية إيسو و يصدر نصف منتوج المصنع من اللوالب و الحنفيات و البراغي إلى الخارج خاصة باتجاه أوروبا الشرقية و روسيا ، الباقي يستهلك في السوق الوطنية

ب-مركب الإسمنت للشرقERCE: يعتبر من المركبات الضخمة في الجزائر الموجهة لإنتاج الإسمنت من نوع بورتلاند ذو الجودة العالية نتيجة لجودة صخور محاجر المصنع القريبة منه، و بني المصنع في نهاية السبعينات من قبل شركة ألمانية شرقيةو يشغل حاليا 464 منهم حوالي 40 إداريا و الباقي عمال منتجين و يقدر إنتاجه السنوي من الاسمنت 1.031.997 طن سنة و2005 و قد عرف تطورا معتبرا في كمية الانتاج التي لم تكن تتجاوز في سنة 1995 حوالي 770 ألف طن ، و نستطيع أن نقول أن المصنع قد و صل الى طاقته الإنتاجية الحقيقية لولا ضياع كمية الاسمنت بسبب فساد مصفاة المصنع .

و قد أصبح المصنع عبارة عن شركة ذات أسهم ، و خضعت للبيع و الخصخصة خلال السنوات الأخيرة و هي قضية وقت فقط . إلا أن النقطة السوداء التي تسجل على هذا المركب الضخم هو دوره المباشر في تلوث البيئة في المناطق المتاخمة له خاصة ، و معاناة سكان هذه المناطق من المتاعب الصحية لأمراض الحساسية و الربو .

جدول:45 مركب الإسمنت- الإنتاج والتشغيل

	النوع	الكمية	الوحدة
إنتاج الاسمنت	CPJ	908.791	ألف طن
	CRS	123.206	
	المجموع	1.031.997	
رقم الأعمال		3.121.281.00.	1000 دج
القيمة المضافة		1.600.654.00	1000دج
مصاريف التشغيل		396.234.00	
اليد العملة	إطارات	67	عون
	مهندسين و تقنيين	239	عون
	منفذين	217	عون
	المجموع	529	عون

المصدر : مديرية مصنع الاسمنت عين الكبيرة

4-2-2: المحاجر:

تنتشر هذه المحاجر في تراب بلدية أولاد عدوان و تكتسي أهمية كبيرة في تشغيل عدد معتبر من اليد العاملة بحيث يشغل حوالي 160 عاملا موزعين على عدة 4 شركات تابعة لخواص كما توفر مواد البناء من رمل و حصى بمختلف إحجامه الموجه أساسا للبناء بحيث نستطيع أن نقول أن إنتاج هذه المحاجر يكفي احتياجات منطقة الدراسة و يمول ولاية سطيف و حتى ولاية بجاية .

4-2-3: صناعة البلاط و مواد البناء:

تمتاز منطقة الدراسة خاصة بلدية عموشة و أولاد عدوان بانتشار صناعة البلاط ، بحيث تتوفر عموشة على 3 مؤسسات خاصة لإنتاج البلاط من النوعية الجيدة ، كما تتوفر أولاد عدوان على 4 مؤسسات خاصة تساهم في تزويد السوق المحلية و الولائية و حتى بعض الولايات بهذه المادة ، بالإضافة إلى صناعة طوب البناء .وتساهم هذه النشاطات في تشغيل نسبة معتبرة من اليد العاملة ، خاصة أمام تراجع القطاعات الأخرى مثل قطاع البناء و الأشغال و القطاع .

الجدول : 46 – النشاط الصناعي في منطقة الدراســـة

الشركة	نوع الإنتاج	مكان التواجد	طاقة الإنتاج/طن	طاقة التشغيل
شركة الشرق للإسمنت	إسمنت	أولاد عدوان	1.031.997	464
شركة اللوالب والصنابير	لوالب و صنابير	عين الكبيرة	660	662
شركة إنتاج الكلس	كلس	عين الكبيرة	1.324.300	83
المحاجر الخاصة	رمل +حصى	أولاد عدوان	1.789.200	73
شركات البلاط الخاصة	بلاط	عموشة	-	160

تحقيق ميداني +مديرية الصناعة و المناجم لولاية سطيف2005

- تأثير النشاط الصناعي صحيا وبيئيا:

بالرغم من الدور الايجابي لمختلف المشاءات الصناعية خاصة في مجال توفير المواد الاستهلاكية المختلفة كمواد البناء مثل الرمل و الحصى و الاسمنت إلى جانب تشغيل اليد العاملة لسكان المنطقة فرغم مساهمتها إيجابية في التنمية الاقتصادية للمنطقة ، إلا أن هذه المنشئات أثرت سلبا على عدة مجالات خاصة المجال البيئي و الصحي للسكان خاصة بالنسبة للمحاجر و مركب الاسمنت التابع لبلدية أولاد عدوان.

أ –على الجانب الصحي:

إن تسرب كمية هائلة من الغبار الإسمنتي على شكل سحابة التي تنتشر بسرعة فائقة في تراب بلدية أولاد عدوان و عين الكبيرة و الدهامشة قد اعتاد سكان المنطقة على هذا المنظر الذي يعكر صفوة حياتهم اليومية لأنه غير من وجه الطبيعة الخضراء إضافة لخطورته الكبيرة على صحتهم ، فمن خلال إطلاعنا على الوضع الصحي للبلديات المذكورة لاحظنا أن المرض الأكثر انتشارا و استفحالا في المنطقة هو مرض الربو و الحساسية فتشير المعطيات الإحصائية التي استقيناها من المصالح الصحية لمستشفى عين الكبيرة أن عدد المصابين بهذه الأمراض يناهز حوالي 1700 شخص و هي تصنف من الأمراض المزمنة ، و بهذا يضاف عبئا آخر على المواطن الذي هو في غنى عنه ، إضافة إلى الأعباء المالية الكبيرة التي تكون على حساب الدولـــــة التي كان من المفروض أن تصرف في تحقيق مشاريع تنموية أخرى اجتماعية و اقتصادية .

ب –على الجانب البيئي:

لقد أدى تسرب كمية كبيرة من غبار الاسمنت إلى تأثيرات سلبية انعكست بشكل كبير و مباشر على المجال البيئي ، ليس فقط على مستوى منطقة الدراسة خاصة عين الكبيرة و أولاد عدوان و الدهامشة ،بل المناطق المجاورة الواقعة على الخصوص في الجهة الشرقية و الجنوبية من المركب ، بحيث أدى استمرار تسرب السحابة الكبيرة من الغبار إلى التأثير على النظام البيئي و الطبيعي للمنطقة فقد ساهم هذا النشاط في تلوث الهواء و التربة بالغبار الإسمنتي الذي يغطي سطح الأرض و الأشجار المحاصيل الزراعية النباتية و الحيوانية المختلفة ، مما يؤدي حتما إلى التأثير على مردودية المحصول الزراعي و نوعيته .إن خطورة تأثير المركب لم تتوقف فقط في البلديات المجاورة له بل تعدى إلى أبعد الحدود بحيث يصل حتى دائرة بني عزيز و بني فودة شرقا و قد يصل حتى مناطق ولاية جيجل عندما تهب الرياح الجنوبية خاصة خلال فصل الصيف ،و إلى ولاية سطيف جنوبا عندما تهب الرياح الشمالية الشرقية على المنطقة و بالخصوص خلال فصل الشتاء.

أمام الآثار السلبية للمركب صحيا و بيئيا فقد أصبح من الضروري من السلطات المحلية و الجمعيات المدافعة على البيئة و على الصحة أنه حان الأوان لتوقيف الكارثة و أصبح من الضروري إعادة تأهيل المركب و إصلاحه ن الأولويات التي يجب البدء بها ، حتى و إن كان التكاليف حسب مسئولي المركب أنها كبيرة جدا و قد تتراوح بين 5املیار إلى 20مليار سنتيم ، لكنه أصبح لا مفر من إصلاحها و أنها وضعت في أولويات المركب حفاظا على ما تبقى من صحة المواطنين .

كما أدى تأثير المحاجر المنتشرة في جبل العسل بأولاد عدوان إلى التأثير على القرى المجاورة و مركز البلدية من جراء انتشار الغبار من جهة و أثر المتفجرات التي تزعج المواطنين من جهـــة كما أثرت على بناياتهم التي انشقت و أصبح معظمها مهدد بالانهيار إلى جانب انتشار أمراض الحساسية و الربو ، الذي يمس فئة كبيرة من سكان المناطق المجاورة لهذه المحاجر و أصبح السكان يشتكون هذه الوضعية المزرية و الخطيرة لدى السلطات المحلية من أجل التدخل السريع لإنقاذ حياتهم و إنقاذ البيئة التي تضررت من جراء ذلك و لأن تحقيق التنمية المستدامة لا يكون إلا من خلال حماية البيئة لونها عنصرا أساسيا للتنمية مع الإمكانات الاقتصادية و البشرية على حد سوى .فهل سيلقى هذا النداء آذانا صاغية من قبل أصحاب القرار؟.

صور تبرز مصنع الاسمنت التابعة لبلدية أولاد عدوان ،و هو في أوج نشاطه و يلقي بغباره في عنان السماء في شكل سحابة بيضاء ،لينتشر في مختلف الاتجاهات ليشمل أنحاء المنطقة و يصل غباره أحيانا إلى المناطق المجاورة و حتى ولاية جيجل، تركا ورائه أرض و نبات مغطاة بطبقة إسمنتية رمادية اللون.

4-3:القطاع التجاري

تكاثر سريع للنشاط التجاري أمام ضعف القطاعات الأخرى ،و ميزته الفوضى و سوء التنظيم.

التجارة من النشاطات الاقتصادية التي عرفها الإنسان منذ القديم ، و تلعب دورا أساسيا في في الحركية الاقتصادية ، و التأثير المباشر على فعلية و نشاط المجال الجغرافي ريفيا كان أم حضاريا . كما تلعب دورا كبير في تحركات السكان و استقرارهم .و أمام التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، و المتمثلة في رفع احتكار الدولة للقطاع التجاري و فسح المجال للاستثمار الخاص و انتهاج سياسة الاقتصاد المفتوح فقد شهدت الجزائر ولاية سطيف خاصة في السنوات الأخيرة حركة تجارية واسعة لم تعرفها من قبل، و شهدت البلديات محل الدراسة نشاط واسع للتجارة بسبب تراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة و الصناعة ، وما يعاب عنه هو انتشار الفوضى و سوء التنظيم ، من حيث الخدمات المقدمة للزبائن سواء في التجارة الخدمية أو الحرفية أو الصافيـــة ،وهذا أما غياب هيئات الدولة المختصة في المجال التجاري المختصة في التنظيم و الرقابة .

4-3-1-تعريف التجارة [1]

رغم تعدد التعارف و المفاهيم حول التجارة لكنها تختلف في الشكل و تتفق في معظمها في المضمون، بحيث يعرف بوجو قارني. A.DELOBEZ التجارة على أنها:(تسليم حيازة بواسطة حساب)أي أنها نقل ملكية الأشياء أو البضائع مقابل نقود ، فهي تبادل يقع بين التاجر و العائلة ، و بالنسبة للتجزئة فهي الوسيط بين المنتج و المستهلك.فيتم من خلالها تسويق المنتوج الزراعي أو الصناعي أو الخدماتي بمقابل مادي أو مالي ، ويسهم في توفير مختلف حاجيات السكان الأساسية و الكماليـــة.

4-3-2-تصنيف النشاط التجاري: [2]

تصنف التجارة على أسس و عوامل متعددة بحيث تصنف من حيث المكان بأن تكون ثابتة في مكان محدد أو متنقلة عبر مناطق مختلفة ، كما تصنف على أساس الزمان بأن تكون دائمة في ظرف زمني مفتوح أو مؤقتة أي محدود بظرف زمني معين و محدود ، كما تصنف كذلك من حيث نوع النشاط التجاري الممارس من قبل التجار، أن تكون تجارة صافية و حرفيةو خدماتية .

---

[1] -صيفي زهير –واقع التنمية المحلية بالمناطق الريفية و الجبلية في شمال ولايـــة ميلة -رسالة ماجستير-2003-

- حمزة ياسين –التنظيم المجالي في المدن الصغيرة –رسالة ماجستير 2002 ص 70

2- نفس المصدر السابق

4-3-1-1:التجارة الثابتـــة:

تتحكم عوامل جغرافية و اقتصادية و اجتماعية في نوعية النشاط التجاري ، و قد تم اعتماد عدة تصنيفات التي تتميز بعدة مواصفات منها على الخصوص ما يلي:

أ-نشاطات تجارية تظهر بغض النظر عن التمركز السكاني و تظم صنفين و هما:

* نشاطات ذات خصوصية خاصة في الإقليم مثل صناعة القفف في القبائل.

* نشاطات ذات خصوصية ت عامة: ، تظهر بوجود عوامل ظهورها مثل بائع الفحم .

ب- نشاطات تجارية لها علاقة بحجم السكان : و تنقسم إلى :

*نشاطات مرتبطة بالتركز السكاني أي بعدد السكان مثل(المطابع-أدوات رياضية)

*نشاطات خاضعة للتمركز السكاني ، و هنا يخصص لتلبية حاجيات السكان المحلية موجهة لتغطية حاجيات أكبر عدد من السكان ، مثل(محطات البنزين، السياقة)

كما تعمد تصنيفات أخرى في هذا المجال منها:

- تصنيف التجارة من حيث أنها غذائية أو غير غذائية.
- تصنيف التجارة الصافية و الحرفية و الخدماتية .

4-3-1-1:التجارة الصافية : مواد غذائية ، خضر و فواكه ، مطاعم، مقاهي،ألبسة و أحذية ،مخابر ،أواني منزلية ، أثاث ،عقاقير ، تجهيزات كهرومنزلية ، دقيق، جزارة ، حلويات ، مرطبات، أشرطة سمعية و بصرية .

4-3-1-2: التجارة الحرفية (إنتاج و خدمات)

غاز البوتان ، صياغة ،تصليح التلفاز و الراديو،تصليح الثلاجات ، مواد البناء ، مطحنة ، آلات حديدية ،ميكانيك السيارات ، كهرباء السيارات ، ترقيم السيارات إصلاح هياكل السيارات و طلاء،حلاقة ، مرش ، ترقيم السيارات ، صناعة المفاتيح،خياطة ، نجارة ، حدادة معدنية ،ألمنيوم و زجاج ،قطع غيار ، زيوت السيارات إسكافي ، مصور ، مغسلة ، تعليم السياقة ، خياطـــة .

4-3-1-3: التجارة خدماتية :

مكتبات ، صيدليات ، تبغ و كبريت ، خدمات هاتفية ، مواد التجميل ، انترنت،إعلام آلي،محضر قضائي ، محامي ،موثق ،كاتب عمومي ، موثق ،عيادة طبية خاصة ، عيادة بيطرية ،مكتب دراسات ، خبير عقاري شركة تأمين السيارات ،مطبعة ، تجهيز المكاتب،وكلات عبور ،مدارس خاصة .

4-3-2:التجارة المتنقلة من خلال الأسواق :

تعتبر الأسواق من الأماكن الرئيسية للنشاط التجاري الذي يتم فيه تداول وبيع مختلف المواد الاستهلاكية سواء الغذائية أو التجهيزات أو الألبسة و غيرها من المواد الاستهلاكية الأساسية و الكمالية التي يحتاجها المواطن و تنقسم الأسواق الى قسمين:

4-3-2-1-الأسواق يومية :

تنشط هذه الأسواق خلال طوال أيام الأسبوع قد تكون هذه الأسواق مغطاة ،أنشأت خصيصا للاستثمار في المجال التجاري و بنيت من قبل البلديات لتنظيم و تسهيل النشاط التجاري لمختلف الأنشطة التجارية . تمتلك عين الكبيرة سوقين الأول عبارة عن سوق فلاح تم تحويله إلى مركز تجاري أستأجر للتجار و تعود مداخيله للبلدية و الثاني مركز تجاري بني خصيصا لهذا الشأن تم كذلك بيعه أو استأجره للتجار و ويتـــم استخدامهم على الخصوص في بيع المواد الغذائية المختلفة و استخدامها من قبل الحرفيين في نشاطات مختلفة كالخياطة و إصلاح الأحذية و إصلاح التجهيزات الاليكترونية و غيرها من الأنشطة التجارية ذات البعد الخدماتي و الحرفي و الإنتاجي.

كما تنتشر الأسواق اليومية غير المغطاة المنتشرة في أماكن خاصة بين التجمعات العمرانية و توفر مواد استهلاكية غذائية على الخصوص خاصة في مجال المواد الغذائية كالخضروات و الفواكه و غيرها.و للملاحظة أن معظم هؤلاء التجار هم أساسا من السكان المحليين خاصة منهم فئة الشباب.

4-3-2-2:الأسواق الشعبية الأسبوعية:

يقال عن هذه الأسواق قبلة و نعمة للفقراء و متعـــة للأغنياء ، و تعتبر ظاهرة الأسواق الأسبوعية من أقدم التنظيمات التجارية التي ميزت النشاط التجاري قبل أن عرف التطور الحالي و لازالت أهمية هذه الأسواق قائمة إلى حد الآن و لها نكهة خاصة تنشط يوم في الأسبوع باختلاف البلديات بحيث يكون السوق الأسبوعي في عموشة يوم الأحد ، و يوم الاثنين في عين الكبيرة و يوم الخميس في تزي نبشار بحيث تقدم هذه الأسواق خدمات تجارية مختلفة للسكان القادمين من مختلف المناطق المجاورة ، و من خلال تجوالنا و تحقيقنا حول أصل التجار ،سجلنا أن 3/1 من التجار قدموا من خارج منطقة الدراسة من بلديات مجاورة تابعة لإقليم الولاية خاصة جنوبها ، أو من ولايات أخرى مجاورة ، و تنشط في بيع الماشية و العقاقير المختلفة ، الملابس ،الحوم و الدواجن .و تساهم الأسواق الأسبوعية في المداخيل المالية للبلديات لكونها تستأجر للخواص بمبالغ مالية كبيرة ، يصطلح عليها-المكس[1]- بحيث تعود مداخيل التأجير إلى البلديات.

[1] المكس : هو عبارة عن مقابل مالي يدفع التاجر كأجرة مقابل ممارسة نشاط التجارة في السوق ، ويدفع للشخص الذي استأجر السوق التابعة ملكيته للدولة.

4-3-3:النشاط التجاري حسب المجموعات التجارية

شهدت منطقة الدراسة خاصة بعض البلديات التي تمتلك مؤهلات اقتصادية و بشرية و جغرافية دورا فعلا في ازدهار النشاط التجاري ، إذ أن تراجع النشاط الزراعي و قطاع الأشغال و الارتفاع المحسوس في عدد السكان التي ساهمت بشكل مباشر في تزايد مستوى نسبة الاستهلاك لمختلف الاحتياجات الغذائية و الخدماتية ،و قد ساهمت بشكل كبير في تزايد عدد المستثمرين في النشاط التجاري مقارنة مع السنوات الماضية خاصة نهاية الثمانينيات كما يبرزه الجدول 47

جدول :47 **توزيع النشاط التجاري حسب المجموعات التجارية**

النوع	تجارة حرفية	تجارة خدماتية	تجـــــــارة		
			مستوردين	بيع بالجملة	بيع بالتجزئة
عين الكبيرة	05	294	03	18	525
دهامشة	01	61	-	01	49
أولاد عدوان	02	57	03	01	44
عموشة	04	152	00	05	264
تزي نبشار	01	131	00	05	164
واد البارد	01	15	07	-	13
المجموع	14	710	13	30	1059

المصدر : مديرية التجارة 2005

من خلال معطيات الجدول 47 و التحقيق الميداني فإننا نسجل مجموعة من الملاحظات البارزة لتحليل واقع القطاع التجاري في مختلف بلديات منطقة الدراســـة و تتمثل في ما يلي:

-تزايد في عدد المستمرين في النشاط التجاري بحيث قدر عددهم الإجمالي سنة 2005حوالي 1839 بحيث لم يكون يتجاوز عددهم في بداية التسعينات حوالي 956 تاجر بحيث تضاعف عدد التجار خلال عقد .

-ازدهار النشاط التجاري في بعض البلديات ذات الإمكانات المالية و البشرية و توفر الهياكل القاعدية مثل عين الكبيرة و عموشة و تزي نبشار و التي تعتبر كأقطاب تجارية في المنطقة .

-ضعف النشاط التجاري في البلديات المهمشة مثل واد البارد و الدهامشة و أولاد عدوان لعوامل متعددة منها ضعف الاستهلاك، النزوح الريفي و ضعف الإمكانيات المالية و المادية لسكان هذه المناطق.

-تنوع النشاط التجاري في البلديات ذات الإمكانيات كالنشاط الحرفي و الخدماتي ، بتوفرها على مختلف الأنشطة التجاري التي تستجيب لحاجيات المستهلك بصفة عامة.

- اعتماد التجارة على البيع بالتجزئـــة في معظم البلديات بحيث بلغ عددهم 1059 تاجر بينما بلغ عدد تجار الجملة 30 منهم 18 في عين الكبيرة وحدها.بينما تبقى واد البارد و الدهامشة من أفقر البلديات في المجال التجاري بكل أصنافه.
- اختلال التوازن في توزيع النشاط التجاري على بلديات منطقة الدراسة بحيث نسجل تفاوت كبير فهناك بلديات تعرف ازدهارا كبيرا في النشاط التجاري و تعد كأقطاب تجارية مثل عين الكبيرة و عموشة لتوفرها على محفزات ومؤهلات اقتصادية و جغرافية و سكانية .

-الندرة و الافتقار لبعض الأنشطة التجارية في البلديات المعزولة و المهشمة خاصة الدهامشة و أولاد عدوان و واد البارد ، و نذكر على سبيل المثال الخدمات الإعلامية و الاتصالات ومثل الانترنت و الهاتف و الخدمات المصرفية و الصحية و بعض الأنشطة الحرفية الضرورية ، مثل لإصلاح التجهيزات الإليكترونية و غيرها من الحرف و الخدمات ، مما يجعل المواطن مجبرا على التنقل إلى المناطق المجاورة من أجل قضاء احتياجاته الضرورية الاستهلاكية المتعددة خاصة الخدماتية.

- كثرة الأنشطة التجارية ذات الطابع الاستهلاكي الغذائي خاصة ، بحيث فسح المجال لفتح محلات المواد الغذائية و التموين العام و المطاعم و المقاهي، محلات بيع الدقيق، المخابز .
- التبعية التجاريـــة للبلديات المهمشة والمتخلفة مثل واد البارد و دهامشة و أولاد عدوان للأقطاب التجارية في منطقة الدراسة وهي عين الكبيرة و عموشة و تزي نبشار التي عرفت حركية تجارية خلال السنوات الأخيرة لتزايد عدد سكانها بسبب ظاهرة النزوح الريفي .
- ازدهار التجارة الطريق في كل من عموشة و تزي نبشار ، لكونها تقع على مستوى الطريق الوطني رقم 09 ب الرابط بين سطيف و بجاية فقد سمح ذلك بتنشيط التجارة مع مستعملي الطريق الوطني و الذي تزداد حركته خاصة خلال فصل الصيف بحيث يبدأ موسم الاصطياف ، وفي معظمها تجارة غذائية في المحلات التجارية كالمطاعم ، المقاهي التموين الغذائي العام و خدمات الهاتف و خدمات أخرى.

خلاصة:

من خلال دراستنا لواقع القطاع التجاري ، لاحظنا أنه أصبح من القطاعات الاقتصادية الهامة الأكثر ممارسة من قبل السكان بعد قطاع الوظيفة العمومية و البناء و الزراعة و يعود ذلك للضعف الذي شهدته القطاعات الأخرى مثل الزراعة و الصناعة و البناء فأصبح السكان يلجئون لهذا النشاط الذي يمتاز بدخله و بربحه السريع و المضمون .

كما سجلنا ظاهرة اللا توازن في المجال التجاري الذي يميز منطقة الدراسة و تحكم واضح الظروف الديموغرافية و الاقتصادية و الأمنية في ازدهار النشاط التجاري ، إذ نلاحظ اتساع نطاقها في بعض البلديات المحظوظة مثل عين الكبيرة و تزي نبشار و عموشة بحيث تعتبر كأقطاب تجارية بينما تعاني أخرى من ضعف واضح في المجال التجاري بحيث تكاد تنعدم أو تقتصر فقط على تجارة المواد الغذائية الضرورية و بعض الأنشطة التجارية و الخدماتية الضرورية.و عموما فإن كل المؤشرات تدني النشاط التجاري الذي يمس نصف البلديات المدروسة و بأكثر حدة بعض البلديات التي تمتاز بعزلتها و تخلفها مثل واد البارد ، الدهامشة، أولاد عدوان، هذا الواقع التجاري غير المتوازن يجعل بلديات تنشط تجارتها على حساب بلديات أخرى ، كما يجعل البلديات المهمشة و المتخلفة في تبعية تجارية دائمة للبلديات التي تعرف حركية تجارية و اقتصادية لكونها تمثل أقطاب اقتصادية و سكانية .

المحور الخامس : التخلف وجهود التنمية المحلية، وإستراتيجية التدخل في المجالات الجبلية

جهود التنمية في البلديات الجبلية بين محاولة محو آثار العزلة و التخلف و التهميش و حتمية تحديد إستراتيجية اقتصادية و اجتماعية خاصة لتنمية مناطق الجبال.

الفصل الأول:

5-1: جهود التنمية المحلية في البلديات المدروسة

لقد تعرضت معظم البلديات الشمالية لولاية سطيف إلى التهميش و استثنائها من مجالات التنمية مما اثر سالبا على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية لهذه البلديات خاصة على مستوى المناطق الريفية .

إلا أن إستراتيجية التنمية التي شهدتها الجزائر بداية من سنة 2005 شهدت انتعاشا ملفتا للانتباه حيث أن مخطط الخماسي للتنمية المقترح من قبل الدولة و الذي يمتد بين 2005-2009 و الذي يرمي لمحاولة محو أثار التخلف و التهميش الذي تعرضت له المناطق الجبلية و إعطاء نفسا جديدا للتنمية بإبعادها المختلفة خاصة الاجتماعية منها ،و من خلال إطلاعنا على مخططات التنمية للبلديات PCDالمدروسة ومخططات التنمية القطاعية PSDلاحظنا الفرق الكبير بين المبالغ المالية المستثمرة في مختلف القطاعات بين سنة 2004 التي كانت ضئيلة مقارنة مع المبالغ الضخمة التي استثمرت بعد تطبيق المخطط الخماسي سنة 2005 حيث عرفت وتيرة التنمية قفزة نوعية ،و هذا يبرز بدون شك الاهتمام الكبير و بإرادة راسخة مواجهة مشاكل التخلف و التهميش التي تمس البلديات الجبلية و المناطق الريفية خصوصا ، وهذا من خلال مختلف الاقتراحات الطموحة للتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة، حسب الأولوية لبعض القطاعات ذات الطابع الاجتماعي كالصحة ، التعليم ، الري ، الطرقات بينما لاحظنا الضعف فيما يخص المشاريع الاقتصادية المباشرة بالرغم من أن الري و الطرقات و الغاز الطبيعي مثلا تلعب دورا هاما في مجال التنمية الاقتصادية كالزراعة ، الصناعة و التجارة .

5-1-1:التخلف و جهود التنمية المحلية في عين الكبيرة :

بلدية عين الكبيرة من أهم البلديات الشمالية لولاية سطيف من حيث قوتها البشرية و الحركية الصناعية التي عرفتها بع الثمانينيات بعد إنجاز المركبين الصناعيين للوالب و الصنابير ، و مركب الاسمنت الأول على المستوى الوطني ، جعل مركز البلدية كمنطقة مستقطبة للسكان وتفاقم ظاهرة النزوح الريفي خاصة في مرحلة التسعينات بسبب المشاكل الأمنية التي عرفتها البلديات المجاورة لها مثل بابور و بني عزيز و الدهامشة و القرى و المشاتي التابعة للبلدية وقد أدى هذا إلى بروز مشاكل كثيرة ناتجة عن عدم كفاية الهياكل و المرافق الخدماتية الاجتماعية المتوفرة في مجال الصحة و التعليم و السكن و المواصلات وغيرها.

لهذا كان من الضروري استدراك التأخر الذي عرفته البلدية في مجال التنمية، فقد جاء المخطط الخماسي للتنمية 2005-2009 لتحقيق هذه الغاية من خلال فسح المجال فسح المجال لبعض الإنجازات الهامة ذات الطابع الاجتماعي على الخصوص الري ، الطرقات و المنشآت الاجتماعية الأخرى كالتعليم و التكوين ، الصحة الكهرباء الريفية و الغاز الطبيعي أولوياتها .

جدول48: نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية عين الكبيرة لسنة2005

السنوات	2005		
عنوان العملية	عدد العمليات	الغلاف المالي-دج	عدد المستفيدين
قطاع الري و غاز	03	10.617.755.00	13800
الطرقات	04	10.900.000.00	15000
م/ مدرسية و صحية	01	16.000.000.00	2200
لمجموع	08	37.417.755.00	21000

المصدر : المخطط البلدية للتنمية **PCD**

الشكل :45 نصيب القطاعات من ميزانية التنمية في عين الكبيرة 2005

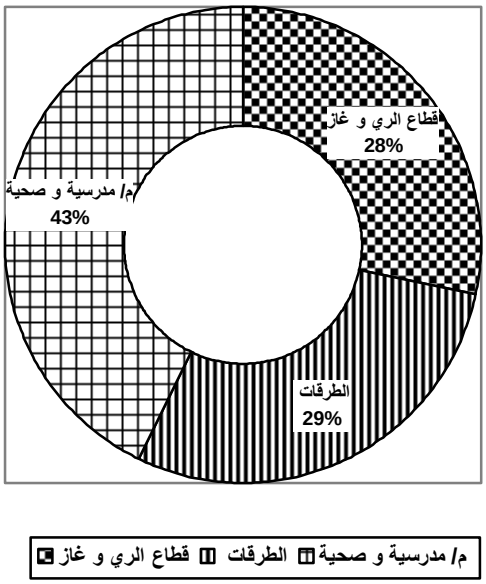

إن مخطط التنمية المحلية للبلدية قد سطر أولويات رئيسية لصرف هذه المبالغ كما يبرزه الجدول48 و الشكل البياني 45 و بحيث تم في هذا الإطار تم إعطاء أولوية كبيرة لثلاث قطاعات رئيسية و هي المياه و الكهرباء و الغاز و الطرقات من خلال المشاريع التالية :

- تزويد العديد من المداشر بالمياه الصالحة للشرب و صيانة الشبكة الرئيسية لنقل مياه عين الحمام باتجاه عين الكبيرة بحيث سوف يقضي نهائيا على مشكلة المياه في مركز البلدية و التجمعات الثانوية القريبة
- مشروع تزويد حي عين الطويلة بالغاز الطبيعي و مثلت نسبة 28%، و بدون شك أن هذا المشروع سوف يسمح بتزويد 300 مسكن فردي بالغاز و يقضي على معاناة السكان مع قارورات الغاز و برودة فصل الشتاء التي يتميز بها هذا التجمع السكاني الفوضوي المتموضع على هضبة .
- أما في قطاع الطرقات فقد تم تسجيل مشاريع لترميم و صيانة الطرقات البلدية الرابطة بين القرى و مركز البلدية بنسبة 29% و منها على الخصوص ترميم الطريق البلدي بين عين الكبيرة و قرية الشرفة على مسافة 12 كلم .

-و في قطاع المنشآت الصحية و المدرسية فقد استحوذ على 43%ا بحيث تم ترميم و صيانة بعض المؤسسات التربوية و توسيع المطاعم المدرسية و إنجاز مراكز صحية جديدة خاصة في المناطق الريفية و الجبلية المعزولة و منها مركز صحي في مشتة أولاد سي قاسم و هذا من أجل تقريب الخدمات الصحية من السكان ،والتقليص من حدة المعاناة التي يتعرض لها السكان بسبب نقص مثل هذا المرفق الهام.

لكن بالرغم من هذه المجهودات المبذولة تبقى الأموال المرصودة غير كافية لتحقيق تنمية متوازنة و من أجل إعادة تأهيل و تنمية البلدية في المركز و المناطق التابعة لها بسبب آثار التخلف و التهميش الذي تعرضت له خلال التسعينيات ، و يبقى من الضروري تكثيف الجهود لإنجاز مشاريع أخرى ذات البعد الاجتماعي كالصحة والنقل و الطرقات .

5-1-2:التخلف و جهود التنمية في الدهامشة :

شهدت بلدية الدهامشة تهميشا و تخلفا كبيرا خاصة خلال مرحلة التسعينيات في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية منها خاصة في مجال الصحة، التعليم و المياه الصالحة للشرب و شبكة الطرقات، و غيرها من الخدمات الضرورية و قد أثر ذلك سلبا على وضعية السكان الاجتماعية و تفاقم معاناتهم . لقد كانت بداية الألفية الثانية فسحة للأمل لسكان هذه البلدية من خلال انطلاق مشاريع تنموية شاملة لتحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، وذلك من خلال برنامج المخطط البلدية للتنمية و من خلال إعانات الولاية و صندوق الجماعات المحلية الذي شمل على الخصوص تسجيل عدة مشاريع تنموية ذات الطابع الاجتماعي ، وهذا حسب الأولوية ، رصد ت السلطات في إطار التنمية المحلية القطاعية البلدية و الولائية مبالغ مالية معتبرة قدرت قيمتها بحوالي 7 مليار و980 مليون سنتيم و هي معتبرة مقارنة مع البلديات الأخرى ، و هي محاولة من السلطات المحلية لتقليص الفوارق في توزيع الميزانية، و لتقليص ظاهرة التخلف و التهميش الذي عانت منه البلدية في مختلف المجالات خاصة الهياكل القاعدية كالطرقات و المياه الصالحة للشرب .و قد سطرت السلطات البلدية أولويات رئيسية لصرف هذه الأموال ، بحيث استحوذ قطاع الطرقات و التهيئة العمرانية ، خاصة و أن مركز البلدية يعاني من فوضى عمرانيـــة كارثيـــة تمت وراثتها من العقود الماضية لغياب الرقابة و غياب التهيئة العمرانية بها.

الجدول49: التنمية في بلدية الدهامشة حسب المخطط البلدي للتنمية 2005

السنوات	2005		
عنوان العملية	عدد العمليات	الغلاف المالي- دج	عدد المستفيدين
قطاع الري	04	2.050.000.00	4800
طرقات و تهيئة /ع	07	43.800.000.00	7000
م/ مدرسية و صحية	11	18.000.000.00	22700
المجموع	21	79.800.000.00	34500

المصدر : مخططات التنمية البلدية +PCD

الشكل : 46

نصيب القطاعات من ميزانية التنمية في بلدية الدهامشة 2005

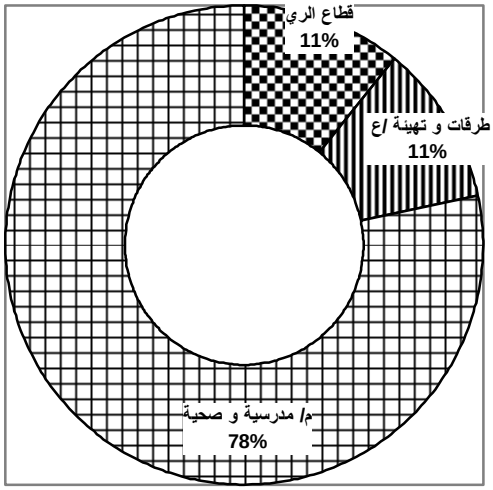

فمن خلال تحليل معطيات الجدول 49الشكل البياني 46 يجعلنا تقف على حقيقة التنمية التي شهدتها البلدية خاصة في مجالات التجهيزات الاجتماعية ، خاصة قطاع الصحة و التعليم بحيث الملاحظ هو القفزة الكبيرة التي حققتها البلدية في مجال التجهيزات التعليمية بحيث استفادت من إكمالية جديدة بغلاف مالي يقدر بـــ850 مليون سنتيم في تجمع أولاد معيزة بحيث سوف يخفف من الاكتظاظ الذي تشهده أكمالية عين الربيع مركز البلدية و يخفف بون شك من الانتقال اليومي للتلاميذ على بعد عدة كيلومترات و معاناة و سائل النقل التي كثيرا ما تكون سببا في توقف التلاميذ عن مزاولة الدراسة خاصة عنصر الإناث ، و بهذا استولى هذا القطاع على 78%.

كما تم رصد ما نسبته 11% لتنمية قطاع الطرقات الذي يبقى يعاني من ضعف كبير سواء داخل مركز البلدية أو في المناطق و التجمعات الثانوية و الريفية مثل عين الربيع و البطحة و أولاد معيزة .

و نفس النسبة وجهت لتنمية قطاع الري و الذي يعاني من تخلف واضح خاصة في الدواوير و المداشر و المناطق الريفية المعزولـــة، و لهذا نقول أن المبالغ المرصودة للتنمية تبقى ضئيلة و غير كافية من أجل محو آثار التخلف و تحقيق تنميـــة شاملة و متوازنـــة .

5-1-3:التخلف و جهود التنمية في بلدية أولاد عدوان:

بلدية أولاد عدوان من تلك البلديات المنبثقة عن التقسيم الإداري لسنـــة 1984 ، و معنى ذلك أنها بلدية حديثة النشأة فقد شهدت خلال السنوات الأخيرة تزايدا سكانيا كبيرا بسبب حركة النزوح الريفي من عدة مناطق خاصة من مشاتي و قرى واد البارد و تزي نبشار لظروف أمنية على الخصوص ، كما شهدت البلدية في نفس الوقت حركة تنمويـــة هامة من شأنها تخفف من معاناة السكان و توفر مختلف الخدمات المرافق الاجتماعية الضرورية .

فقد شهد قطاع الخدمات و الهياكل ذات الطابع الاجتماعي قفزة تستحق الإشارة لها خاصة من حيث تزويد السكان بالغاز الطبيعي و كذا توفير المياه الصالحة للشرب و إنجاز بعض الهياكل التعليمية و ترقية المجال الصحي . كل هذه المشاريع جاءت من خلال المخططات التنموية التي وضعتها البلديات حسب أولوية القطاعات، فقد أعطى و سيعطي المخطط التنموي الخماسي 2005-2009 دفعا كبيرا لتحقيق التنمية بالبلدية خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية، كالمياه الصالحة للشرب ، التعليم و الصحة كما يبرزه الجدول50و الشكل البياني رقم 47 .

جدول 50: نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية أولاد عدوان 2004-2005

السنة	2005		
عنوان العملية	**عدد العمليات**	**الغلاف المالي-دج**	**عدد المستفيدين**
قطاع الري	05	9.500.000.00	5000
الطرقات	02	11.065.000.00	7000
شبكة الغاز	01	14.092.657.92	4700
م/ مدرسية و صحية	04	16.000.000.00	10000
المجموع	11	50.657.657.00	22000

المصدر : المخطط البلدي للتنمية PCD

الشكل:47 نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية أولاد عدوان لسنة 2005

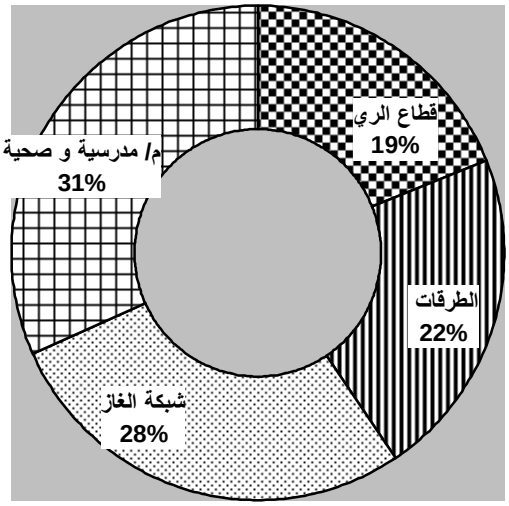

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل البياني بأن البلدية قد شهدت حركة تنموية مشجعة بحيث سعت السلطات المنتخبة في بلدية أولاد عدوان في استغلال الموارد المالية المحلية و ميزانية البلدية في استثمار و استغلال هذه الأموال في مرافق و خدمات اجتماعية ذات الأهمية و الأولوية منها:

- التخفيف من مشكلة المياه و التخفيف بذلك من معاناة المواطنين خاصة سكان التجمعات المبعثرة و كذا مركز البلدية فقد وجهت عناية خاصة لهذا القطاع في مخطط التنمية لسنة 2006 بحيث حدد مبلغ مالي مقدر بحوالي 4.78 مليار سنتيم من خلال إصلاح شبكة المياه الصالحة للشرب ،إيصال المياه لبعض التجمعات مثل أولاد عياضي الصرف الصحي لبعض أحياء المركز أولاد يعيش و حي 17أكتوبر 1961 ، كذا بعض التجمعات مثل تجمع الرواشد ، كما هو مخطط فسوف يتم التنقيب على حفر و حفر ثقب FOURAGE على مستوى جبل زغيب سينجز في آفاق 2008 سوف يساهم في التخفيف من حدة مشكلة المياه بالبلدية .

-فك العزلة و سجلت البلدية عدة مشاريع ذات الأولوية في مجال إنجاز و صيانة شبكة الطرقات سواء على مستوى المركز البلدي أي الشبكة الحضرية التي تعاني من عدم صلاحية مختلف الطرقات و قد خصص

للعملية 1.10 مليار سنتيم لإتمام الطريق البلدي رقم 221 بين تجمع لمناصرة و الطريق الولائي W169 و أولاد علي بالطريق الوطني رقم B09و في الأفق مشاريع أخرى لتطوير الشبكة و فك العزلة على بعض التجمعات كإصلاح الطريق البلدي220 الرابط بين المركز و تجمع النواورة و تعبيد الطرقات بأولاد عياضي الكل بتكلفة مالية مقدرة بحوالي 3 مليار سنتيم و تهيئة الطرق الرابط بين الطريق الولائي 169 Wو الطريق الوطني B09مرورا بدوار أولاد زاوي ستنجز في آفاق 2008و2009 .

5-1-4:التخلف و جهود التنمية في تزي نبشار :

بلدية تزي نبشار من البلديات القديمة بحيث وجدت أثناء الفترة الاستعمارية وكانت تسمى ببلدية طاقيتونت و تتمركز على منطقة مرتفعة أكثر من 1800م و رغم تواجدها على الطريق الوطني رقم 09 الرابط بين سطيف و بجاية إلا أنها عاشت في أوضاع اقتصادية و اجتماعية صعبة و تزيد معاناة التخلف و التهميش خاصة في المناطق الريفية في مختلف المداشر و الدواوير في مجالات الصحة و التعليم و الطرقات ،و لم تعرف التنمية و التوسع إلا خلال نهاية التسعينات بحيث عرفت تنمية تجارية و استفادت من مشاريع اجتماعية هامة صحية و تعليمية و خدمات أخرى، كالماء و الكهرباء و شبكة الطرقات من خلال عمليات الإنجاز أو الترميم و الصيانة لمختلف الهياكل الصحية و التعليمية .

جدول 52 : نصيب القطاعات في ميزانية التنمية لبلدية تزي نبشار لسنة للمرحلة 2004-2005

السنوات	2005 - 2004			2006 -2005		
نوع العملية	**عدد العمليات**	**الغلاف المالي-دج**	**عدد المستفيدين**	**عدد العمليات**	**الغلاف المالي-دج**	**عدد المستفيدين**
قطاع الري	02	9.500.000.00	-	02	5.500.000.00	-
الطرقات	01	5.000.000.00	-	07	50.000.000.00	7806
م/ تعليمية و صحية و إدارية	02	13.600.000.00	-	04	20.000.000.00	-
المجموع	05	27.5000.000.00	-	13	75.500.000.00	-

المصدر: مخطط التنمي للبلدية PCD

الشكل:48

نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية تزي نبشار 2005

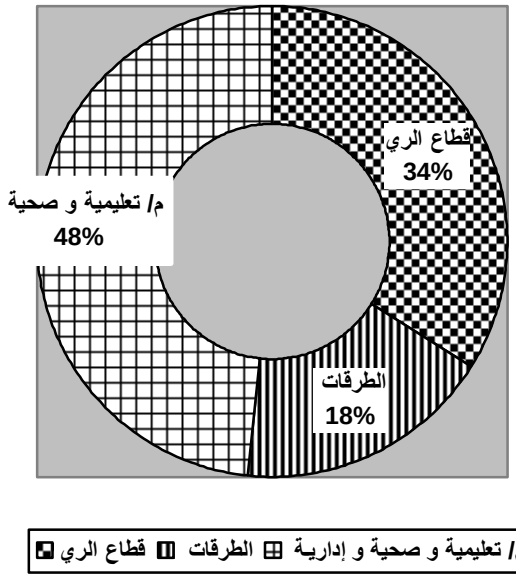

إن تحليل معطيات الجدول 52و الشكل 48 تبرز المجهودات المبذولة من قبل السلطات المحلية من اجل النهوض بهذه البلدية و محاولة محو آثار التخلف و التهميش و تحسين الظروف المعيشية و الاجتماعية لسكان البلدية من خلال مختلف المشاريع ذات الطابع الاجتماعي و قد استثمرت البلدية خلال السنة المالية 2005 حوالي 2.75مليار سنتيم واستفادت البلدية خلال سنة 2006 من مشاريع اجتماعية معتبرة قدر المبلغ مالي المستثمر في مختلف القطاعات ذات الطابع الاجتماعي بحوالي 7.55مليار سنتيم و هذا يبرز التوجه الاجتماعي الذي انتهجته السلطات المنتخبة لمواجهة أثار التخلف و التهميش التي عاشته البلدية خلال العقود الماضية، وتظهر هذه المجهودات في :

-إعطاء السلطات المحلية الأهمية و الأولوية الكبيرة لهذا القطاع الطرقات لأهميته الحيوية و بالخصوص ميزانية 2005 و هذا في إطار مخطط التنمية الخماسي 2005-2009 بحيث تم رصد ما مقداره 5 مليار سنتيم مقارنة بسنة 2004 والذي لم يتجاوز500 مليون سنتيم ، والغاية من ضخامة هذه الاستثمارات في مجال الطرقات هو من أجل فك العزلة و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تكاد تكون منعدمة ،بالإضافة إلى العزلة التي كانت تمس عدد كبير من القرى و الدواوير خاصة على مستوى المناطق الجبلية الصعبة ، و تمثلت هذه الإنجازات في أشغال التزفيت و الترميم و انجاز طرقات جديدة لربط المداشر و الدواوير خاصة

مشروع الطريق الرابط بين بوشطال بعين الدفلة على طول 9كلم بمبلغ 1.2مليار سنتيم و الطريق الرابط بين برباس و تزي ورنس على مسافة 7كلم و تزفيت الطريق الرابط بين تزي نبشار و أولاد عثمان –اولاد عليا على مسافة 6كلم و بناء الطريق الرابط بين الطريق رقم09 و قرقور على مسافة 3 كلم وتزفيت الطريق الرابط بين أولاد موفق و الطريق الوطني رقم 09 بمقدار 1مليار سنتيم .و بهذا فقد سجلت البلدية في مجال الطرقات بين 2005-2006 إنجاز حوالي 41 كلم بين انجاز و تزفيت و إصلاح.

أما في مجال قطاع الري فقد شهد القطاع قفزة نوعية سنة 2005 من خلال تزويد عدة قرى بالمياه الصالحة للشرب بحيث قدر المبلغ الإجمالي في 2005 بـــ950 مليون سنتيم و استغل هذا المبلغ في انجاز خزان 3500م مكعب بتكلفة 450 مليون سنتيم ،و تزويد مركز تزي مالين و بني عمران بالمياه بتكلفة 3.5 مليار سنتيم ، و قدر أستثمر في 2005 حوالي 5.5مليار .

و في مجال المنشئات الاجتماعية التعليمية و الصحية و الثقافية فقد شهدت عدة إنجازات لهياكل ذات الطابع الاجتماعي و الإداري فقد تم إنجاز و ترميم عدة هياكل تربوية و صحية ففي سنة 2005 تم تجهيز إكمالية و انجاز مقر للحرس البلدي بتكلفة مالية 800 مليون سنتيم . كما رممت مدرستين بقيمة مالية 200مليون سنتيم و انجاز تجهيز روضة أطفال بحوالي 110 مليون سنتيم.وإنجاز قاعة متعددة الرياضات بقيمة مالية مقدرة بـــ500 مليون سنتيم .في حين أن قطاع الصحة لم يعرف مشاريع استثمارية رغم أنه يعاني من عجز معتبر في الخدمات الصحية و تزيد معاناة السكان يوم بعد يوم.

5-1-5: التخلف وجهود التنمية في بلدية عموشة :

عموشة من البلديات التي تمتاز بموضعها الصعب وغير الملائم لصعوبته الطبوغرافية بحيث تقع في حوض ضيق بين و ربما أن هذا الموقع الصعب قد ساهم في عرقلة التوسع العمراني و الخدمات الاجتماعية و الاقتصادية لصعوبة السطح و عدم توفر القطع الأرضية لإنجاز هذه المشاريع و الطابع الجبلي الذي يميز مختلف البلديات المدروسة يعتبر من العوامل المعرقلة للتنمية .كما أن سياسة التهميش و الإقصاء التي شهدتها هذه البلدية خلال العقود الماضية قد ساهمت في تخلف البلدية سواء في مركزها أو القرى و التجمعات الثانوية التي تنتمي إليها ، بحيث عانت من قلة المنشآت القاعدية الأساسية . إلا أن موقع مركز البلدية تقع على الطريق الوطني رقم 09 قد أعطى أهمية اقتصادية و تجارية للبلدية مثلها كمثل البلديات التي تقع على نفس الطريق مثل أورسيا و تزي نبشار، و بدأت السلطات المحلية نعطي أهمية أكثر للتنمية المحلية الاجتماعية و الاقتصادية خاصة تنشيط القطاع التجاري .

و من خلال معطيات الجدول 53و التمثيل البياني 49 نلاحظ بأن بلدية عموشة عرفت تنمية متواضعة من حيث المبلغ المالي الموجه للتنمية مقارنة بالبلديات الأخرى ، كما نلاحظ بأن توزيع هذه الميزانية كان شبه متوازن بين مختلف القطاعات الحيوية ذات الطابع الاجتماعي .

فقطاع التهيئة الحضرية و الطرقات استحوذ على 40% من ميزانية التنمية و تمثل على الخصوص في تهيئة بعض أحياء مركز البلدية التي تعرف وضعا مأساويا بسبب الفوضى و غياب مخطط للنسيج العمراني ، كما استفاد قطاع الطرقات من مبلغ مالي معتبر قدر بـــ12.000.000 دينار من أجل تهيئة و إنجاز طريق عموشة لعوامر على حوالي 6.5كلم .أما في قطاع الري فقد سعت السلطات المنتخبة إلى وضع مخطط طموح استحوذ على 30% من الميزانية تمثل في توفير المياه الصالحة للشرب للسكان ، خاصة للمراكز الثانوي و بعض الدواوير ، بحيث استفاد حسي طانجة الذي يبعد عن المركز بـــ3.5كلم من المياه الشروب ، و وتقوية مركز البلدية بالمياه الشروب من عين فرطاس و من خلال هذا سوف يخفف من معاناة السكان من هذه المادة الحيوية ، سواء بالنسبة للإنسان أو الاستخدام الاقتصادي خاصة الفلاحي .

جدول53: نصيب القطاعات من التنمية في بلدية عموشة

السنة	**2005**		
نوع العملية	**عدد العمليات**	**الغلاف المالي-دج**	**عدد المستفيدين**
قطاع الري	04	11000000	5700
الطرقات و تهيئة حضرية	04	15000000	4500
م/ تعليمية و صحية و	04	11000000	9500
المجموع	12	37000000	19700

المصدر : المخطط البلدي للتنمية PCD

شكل:49 نصيب القطاعات من ميزانية ا لتنمية لبلدية عموشة لسنة 2005

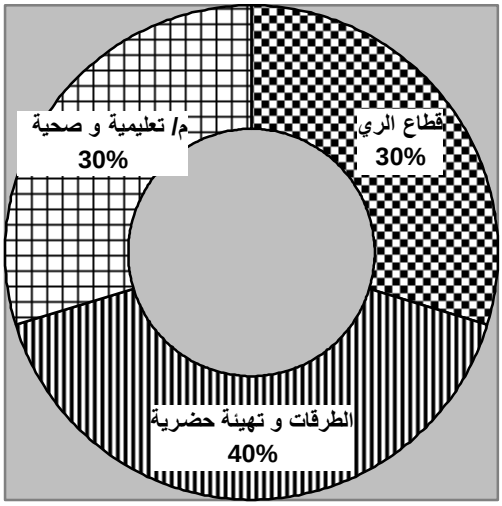

في قطاع التجهيزات و المنشآت التعليمية و الصحية و الثقافية فقد وضع المخطط البلدية مشاريع هامة تتمثل خاصة في بناء قاعة علاج بالزمالة ، كما استفادة قطاع الثقافة و الرياضة من تهيئة المركز الثقافي و إنجاز مدرسة قرآنية في مركز البلدية ، كما استفادت من ملعب بلدي لكرة القدم ، وبدون شك أن هذه المشاريع الثقافية و الرياضية ستكون متنفس لشباب البلدية الذي يعاني من الفراغ.

4-1-6: التخلف و جهود التنمية في بلدية واد البارد :

تعبر بلدية واد البارد من البلديات الجبلية التي تمتاز بتخلفها وعزلتها و التي تعرضت إلى التهميش من قبل السلطات المحلية مما جعلها تبقى من أفقر البلديات ، و بالرغم من الهدوء الذي رجع إلى المنطقة بعد سنين من المحنة و غياب الأمن وهجرة و نزوح السكان خارج تراب البلدية خاصة سكان القرى و المداشر الأكثر عزلة ، بدأت الحياة تعود تدريجيا إلى هذه البلدية و قد استفادت البلدية خلال السنوات الأخيرة بين 2004-2005 و 2006 من مبالغ مالية معتبرة لكنها تبقى غير كافية لتحقيق التنمية الاجتماعية و محو آثار التخلف و الفقر الذي لازم سكان هذه البلدية منذ عقود من التهميش و العزلة التي عانت و تعاني منه البلدية .

تبقى ظاهرة التخلف و العزلة و التهميش و التخلف الاقتصادي و الاجتماعي السمات الرئيسية التي تميز بلدية واد البارد و المعزولة و هذا بالرغم من الالتفاتة التي نلمسها من خلال محاولة إنعاش البلدية و تجاوز عزلتها و تهميشها و تخلفها من خلال بعض المشاريع ذات المنفعة الاجتماعية خاصة الطرقات و المياه الصالحة للشرب و مجال التعليم و الصحة لمواجهة التخلف الذي يميز المنطقة و رفع المعاناة على السكان ، بحيث شملت التنمية قطاعات الخدمات الاجتماعية كفك العزلة على بعض المداشر مثل أولاد عياد و و أولاد ميرة و بني مسالي و غيرها من القرى من خلال ترميم و إصلاح بعض الطرقات البلدية و الغابية .كما شملت التنمية ترميم بعض الهياكل التربوية و توفير المطاعم المدرسية كمطعم الإكمالية الوحيدة بالبلدية و مطعم مدرسي بقرية تاغروت سوف يخفف من معاناة التلاميذ الطويلة.

أما في مجال الري فبالإضافة إلى إصلاح شبكة الصرف الصحي هناك اهتمام بتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب خاصة تزويد القرى مثل مشروع تزويد قرية بوخروف على بعد 5 كلم .

جدول54: نصيب القطاعات من مخططات التنمية لبلدية واد البارد لسنة 2005

السنوات	2005-2004				2006-2005			
عنوان العملية	عدد العمليات	الغلاف المالي	المناصب المشغلة	عـــدد المستفيدين	عـــدد العمليات	الغلاف المالي	المناصب المشغلة	ع/المستنفدين
قطاع الري	02	9.500.000	29	185	01	3.000.000	10	245
الطرقات	03	11.000.000	40	3402	05	16.000.000	40	3749
م.تعليمية،ثقافية وصحية	03	11.200.000	40	2640	04	13.200.000	27	2699
المجموع	08	31700000	109	6227	06	32200000	77	6693

المصدر : مخطط التنمية البلدية PCD

الشكل:50 نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية واد البارد لسنة 2005

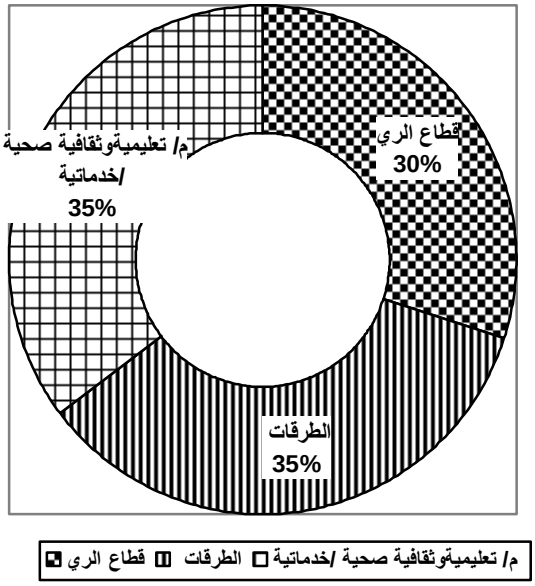

كل هذه المشاريع تهدف من خلالها السلطات المحلية و الولائية تحاول من خلالها استدراك ما فات و الوقوف أما ظاهرة النزوح و الهجرة الجماعية التي تميز على الخصوص هذه البلدية ، وتسعى السلطات التنفيذية المحلية تجسيد مشاريع تنموية بطابعها الاجتماعي و الاقتصادي و هي مغازلة لسكان هذه المناطق من أجل العودة إلى قراهم و مشاتيهم، ومباشرة نشاطهم المعتاد ، وقد سجلنا خلال السنوات الأخيرة وخاصة بعد عودة الأمن نسبيا إلى هذه المناطق عودة محتشمة للسكان ،خاصة أولائك الذين ظلت بهم السبل و لم ينجحوا في إيجاد منصب عمل أو سكن لائق يساعدهم على الاستقرار في المراكز الحضرية أو التجمعات الثانوية التي استقروا فيها خلال سنوات الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر عامة و المنطقة خاصة و لكن نقول أن المجهودات المبذولة حاليا تبقى غير كافية لأن أثر الأزمة و التهميش و التخلف أكبر ، وتتطلب دعم أكثر للسكان خاصة الريفين و القرويين في مجال السكن و النقل والصحـــة و النشاط الاقتصادي كالزراعة و التجارة و الصناعة لخاق مناصب عمل و القضاء على هاجس البطالـــــة ،و لأن الغاية هو تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة.

***-:تقييم جهود التنمية المحليـــة :**

إن تحليلنا لواقع التنمية في مختلف البلديات المدروسة ، نلمس بدون شك الجهود المعتبرة التي أولتها السلطات المحلية من الهيئة البلدية المنتخبة وكذا من قبل مجهودات الولاية من خلال مساعدتها المالية المعتبرة التي منحت و استثمرت في مختلف البلديات حسب أولوية القطاعات. كل هذا يرمي إلى محاولة التخفيف من حدة التخلف و ظاهرة العزلة و التهميش التي تعرضت و تتعرض لها البلديات الجبلية مما ساهم في تدهور الحالة الاجتماعية لسكانها خاصة المناطق الريفية .و سوف نحاول من خلال هذا التعرض إلى تقييم مجهودات التنمية خاصة في شطرها الاجتماعي ، و نقف على ما تحقق ، وما لم يتحقق و ما يجب تحقيقه في هذا المجال

أ-الطرقات :

رغم المجهودات المبذولة في مجال التنمية من خلال المخططات التنموية المختلفة خاصة المخطط الخماسي الذي أولى أهمية كبيرة للتنمية البشرية إلا أن المعاناة لازالت تمس شريحة معتبرة من السكان خاصة في المناطق الريفية و الجبلية من الدواوير و القرى على الخصوص بحيث لازال التهميش و التخلف يلازمهم و قد أخذنا عينة من هذه القرى خاصة قرية أولاد موفق و الماعلي الواقعتان في تراب بلدية تزي نبشار ، كما تعاني معظم دواوير و قرى بلدية واد البارد من العزلة و التخلف الذي يمس مختلف الخدمات الاجتماعية و نذكر على سبيل المثال دوار بني مسالي و أولاد عباد و أولاد ميرة كما نسجل دواوير و مداشر أخرى تعاني من نفس المعاناة في تراب عين الكبيرة خاصة دوار أولاد مومن و أولاد سي قاسم . و في بلدية الدهامشة دوار البطحة تعوينين و شعبة القيطون ، بدون شك هذه عينة من المداشر التي تعاني من ظروف حياة صعبة في مجال المياه الصالحة للشرب ، بحيث يقضي الأطفال و الكبار نهارهم في التنقل بالدلاء في كل الاتجاهات البحث عن قطرة ماء كما تشكل العزلة وجها آخر للمعاناة التي تمس شريحة كبيرة من سكان المناطق القروية الجبلية بحيث لا تتوفر على طرق صالحة باستثناء بعض المسالك الترابية التي تتحول شتاءا إلى أوحال مما يؤثر سلبا على قطاع التعليم بحيث يصعب على التلاميذ و المعلمين الالتحاق بمؤسساتهم بحيث يجبرون على عطل خلال فصل الشتاء بسبب تساقط الثلوج و الأمطار و هراء الطرقات .

ب-الري و الغاز :

لقد نجحت استراتيجية التنمية في مجال الري إلى التخفيف و لو نسبيا من مشكلة المياه على مستوى المناطق الحضرية و ذلك من خلال تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب داخل المركز الحضري في مركز و تزويد البلدية بخزانين للماء ، وكذا تجديد الشبكة من حمام الدهامشة إلى مركز البلدية .

كما كنت الجهود معتبرة في توفير المياه الصالحة للشرب لمختلف المراكز الحضرية في مختلف البلديات و الاهتمام بتوفير هذه المادة الأساسية لسكان القرى و المداشر ، و يبقى العجز في هذا المجال قائما خاصة في بعض المناطق المعزولة التي تبقى تعاني من نقص كبير خاصة خلال فصل الصيف .

كما كانت مجهودات بعض البلديات هامة في مجال تزويد السكان بالغاز الطبيعي خاصة تلك التي تمر عليها شبكة الغاز الطبيعي، بحيث نجحت عين الكبيرة في تزويد المراكز الثانوية كحي الباهية و كذا حي عين الطويلة بحيث استفاد حوالي 11000نسمة من الغاز الطبيعي ، كما كانت العملية ناجحة في بلدية أولاد عدوان بحيث زودت قرية النواورة بالغاز و بعض التجمعات القريبة من مركز البلدية .

و يبقى مشروع تزويد البلديات الأخرى قائما بحيث وضعت السلطات الولائية مشروع تزويد بلدية عموشة و تزي نبشار بالغاز الطبيعي في آفاق 2009 و يعتبر من بالأولويات التي سجلت في مخطط التنمية 2005-2009 على أن تستفيد في البداية المراكز الحضرية ثم توسع الشبكة لتشمل الثانوية التي تحتوي على تهيئة و لو شبه حضرية .

إن تحقيق هذه المشاريع سوف يخفف بدون شك من معاناة المواطنين و سوف يحسن من الظروف الاجتماعية و يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و استقرار السكان في هذه البلديات .

ج- التهيئة الحضرية :

يعتبر من القطاعات الحساسة التي تقدم خدماتها الاجتماعية والاقتصادية للسكان ،رغم الجهود المبذولة في هذا المجال يبقى هذا القطاع يعاني من ضعف كبير بحيث لازالت العزلة تمس نسبة كبيرة من السكان خاصة سكان القرى في بلدية تزي نبشار و واد البارد و الدهامشة هذه المعاناة تزيد بحلول فصل الشتاء بحيث تتحول المسالك الترابية إلى أوحال كثيرا ما تحد من نشاط السكان و تنقلاتهم اليومية كما تزيد من معاناة التلاميذ الذين ينتقلون لعدة كيلومترات الالتحاق بمدارسهم و قد يغيبون عنها لمدة 20 يوما خلال هذا الفصل كما تزداد تغيبات المعلمين لصعوبة الوصول الى مدارسهم و قد ساهم هذا المشكل في تراجع و انخفاض نسبة النجاح في الامتحانات الرسمية لمختلف الأطوار خاصة الأول و الثاني و يبقى المطلوب من الهيئات المنتخبة و السلطات الولائية النظر بعين العطف و المسؤولية إلى معاناة سكان المناطق الجبلية من العزلة المضروبة عليهم و العمل بجدية و ليس مجرد التفكير في مواجهة هذه العزلة ،من خلال شق طرقات بلدية جديدة وإصلاح الطرقات التي تعاني من وضعية مزرية التي قد لا تصبح صالحة لاستخدام خلال فصل الشتاء و هي وضعية معظم الطرقات التي تصل معظم المداشر بمراكز البلديات ، و قد يكون غياب المراقبة التقنية التريهة للمصالح البلدية أو الولائية من أسباب تدهور هذه الشبكة التي تخصص لها كل مرة

مبالغ مالية معتبرة ثم تعود إلى حالتها لأولى بمجرد نهاية الشغال و حلول فصل الشتاء .و نفس المشكل الذي يعنيه القطاع الطرقات داخل التجمعات الحضرية في معظم مراكز البلديات ، بحيث غياب تهيئة عمرانية و حضرية منظمة خاصة في الأحياء الداخلية بحيث تفتقد إلى أرصفة و طرقات صالحة للاستخدام مما يجد السكان نفسهم خلال فصل الشتاء لا فرق بينهم و بين سكان القرى من التنقل في الأوحال و البرك المائية .

-في مجال النقل فإن القطاع يعرف فوضى كبيرة لسوء التنظيم بحيث الملاحظ هو أن الكثير من البلديات خاصة الدوائر مثل عين الكبيرة و عموشة تفتقد إلى مواقف و محطات منظمة و مهيئة لتنظيم وسائل النقل المختلفة ، فلهذا أصبح ضروريا تنظيم هذا القطاع الحساس من خلال بناء ة تهيئة محطات لسيارات الأجرة و أخرى للنقل بالحافلات لتحسين الخدمة للمواطنين الذين يعيشون يوميا حركات تنقلية من وإلى البلديات المجاورة أو نحو مقر الولاية .

د-المنشآت الاجتماعية الصحية و الثقافية :

بالرغم من المجهودات المبذولة في قطاع المنشآت ذات الطابع الاجتماعي ، من منشآت صحية و تعليمية لازال قطاع الصحة يعاني من تخلف و عدم قدرته في توفير الخدمات الصحية الضرورية للسكان بحيث لازالت الكثير من البلديات لا تتوفر على مستشفيات أو مراكز صحية متعددة الخدمات ،كما تعاني بعض البلديات من غياب قاعات الولادة ، ونقص الصيدليات و التخصصات الطبية المختلفة ، هذا الضعف انعكس سلبا على وضعية السكان الصحية .

كما نسجل نقصا آخر في مجال المنشآت الثقافية و التعليمية ،فرغم الجهود التي بذلت لتوفير جزء و لو بسيط من هذه المنشآت يبقى العجز قائما في معظم البلديات ، وقد يكون بشكل أوسع و أخطر في البلديات المهمشة و المعزولة و نقصد هنا على الخصوص واد البارد ،و دهامشة.

5-2: التخلف واستراتيجيه التدخل واقتراحات التنمية في المناطق الجبلية

مجالات جغرافية جبلية بخصوصيات طبيعية و اقتصادية و بشرية بحاجة إلى قانون خاص .

5-2-1:إستراتيجية التدخل لتهيئة و تنمية المناطق الجبلية

كثيرا ما تقترن ظاهرة التخلف و العزلة بالمناطق الجبلية ، حيث البطالة و تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي ، وتفاقم الفقر و غياب الخدمات و المرافق الضرورية للسكان كالتعليم و الصحة و الطرقات و غيرها . كل هذه المشاكل و المعاناة التي يتخبط فيها سكان البلديات الجبلية كحال بلديات شمال سطيف التي نحن بصدد دراستها ، ناتجة أساسا عن غياب تدخل حقيقي للدولة من خلال قانون خاص لتنمية المناطق الجبلية ،كما يجب أن يكون التدخل من خلال عدة جوانب و تتلخص فيما يلي:

- مرحلة التمحيص والمعاينة و التعرف على الخصائص العامة للأوساط الطبيعية
- مرحلة التهيئة:بوضع أسس فعالة و ناجحة للإعادة تأهيل هذه الأوساط خاصة الجبلية منها.
- مرحلة التنمية: بوضع مشاريع طموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة و الشاملة.
- مرحلة الحماية: للحفاظ على المجال الطبيعي و الاقتصادي و الإرث الحضاري لهذه المناطق المتميزة.
- مرحلة التسيير : أي من خلال اختيار إستراتيجية فعالة لتسيير المجال الطبيعي و الاقتصادي و الاجتماعي الذي تزخر به المناطق الجبلية عموما .

بالرغم من المشاكل التي تواجهها الأوساط الجبلية في الجزائر فإننا نلاحظ نوع من التلاحم و التكامل الموجود بين التهيئة و التنمية و التسيير و يظهر ذالك في مختلف التدخلات على نفس المجال و في نفس الوقت ، بينما يبقى مجال الحماية حلقة مفقودة و ربما ساهم هذا في التدهور و الهشاشة الذي تعرفه المجالات الجبلية في الجزائر عامة و المناطق الجبلية لشمال سطيف بصفة خاصة في المجالات البيئية و التغيير الذي عرفه المجال التضاريسي على الخصوص ، من ظاهرة التعرية و تدهور في الغطاء النباتي و المياه السطحية ،و تراجع في المساحات الزراعية ، مما أثر سلبا على المردودية الزراعية و بذلك كان تأثيره كارثيا على السكان خاصة القاطنين بالأرياف مما جعلهم يترحون نحو المراكز الحضرية.

لقد أصبح من باب الحتمية أن المجال الجبلي يشكل حاليا رهانا قويا الأكثر تنوعا إيكولوجيا ، اقتصاديا ، اجتماعيا و سياسيا ، لهذا فقد تزايد الاهتمام بشكل كبير لتطوير المناطق الجبلية من أجل الوصول لتحقيق الترافق و التلاحم بين العناصر المختلفة من تهيئة و تنمية و حماية و تسيير باعتبارها تمتلك على إرث طبيعي و بيئي له بعده الوطني و العالمي.

إن تحقيق هذا الهدف يتطلب و بدون شك وضع إستراتيجية واضحة و فعالة و عملية في نفس الوقت ، فما هي هذه الإستراتيجية ؟ و ما هي الأسس و الركائز التي يجب اعتمادها في هذا المجال لمواجهة التخلف العزلة و التهميش كتلك التي تعيشها بعض البلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف و على الخصوص واد البارد ، تزي نبشار ،دهامشة ، و من خلال ذلك سوف نصل بدون شك من خلال هذه الإستراتجية حل المشاكل الكبرى منها التخلف العزلة و التهميش والناتج عن تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و حتى الطبيعي التي تعيشها الكثير من المناطق الجبلية في الجزائر كحالة و البلديات الشمالية لولاية سطيف على الخصوص واد البارد و تزي نبشار و الدهامشة ، وهي تتطلب خطوات شجاعة و جريئة و التي تتلخص في النقاط التالية:

1-الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المناطق الجبلية، باعتباره مجال طبيعي هش ، وأصبح الآن أكثر هشاشة بسبب ظاهرة النمو الديموغرافي الذي شهدته المناطق الجبلية في الجزائر و ولاية سطيف خصوصا عموما و البلديات المدروسة على سبيل المثال ، بحيث شكل هذا النمو ضغطا على كبير على الإمكانات الطبيعية لهذه المناطق في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر منذ التسعينيات فأصبح من باب الضرورة حماية الإرث الثقافي و التاريخي لهذه المناطق الذي بدأ يمسه الإهمال و سيصبح في طي النسيان أمام استمرار معاناة هؤلاء السكان باستفحال ظاهرة التخلف و التهميش و العزلة .

2- حتمية الاعتماد على تنوع النشاطات الاقتصادية، بحيث لا يمكن لنشاط واحد مثل الزراعة حاجيات السكانية المتزايدة و المتنوعـــة بسبب التطور الحضاري للمجتمع الذي لم يبق كما كان في السبعينيات من جهة و ظاهرة النمو السكاني المستمر. هذا يتطلب و بدون شك إيجاد توازن بين النشاطات التقليدية الغالبة مثل الزراعة و الرعي و الأشجار الثمرة و الحرف الريفية التقليدية المختلفة التي حافظت على التراث القديم الذي ميز الحياة

القديمة في هذه المناطق، و النشاطات الحديثة مثل التجارة و الخدمات و السياحة و الصناعة

التي تعبر محدودة و تمس فقط بلدية واحدة و هي عين الكبيرة .

3-يجب أن يكون تدخل الدولة من باب تحسين الأوضاع و تحقيق الفائدة من خلال تحقيق المردودية الاقتصادية مع احترام القيم الاجتماعية و الثقافية الضاربة في ماضي التاريخ كالعادات و التقاليد و الحفاظ على التضامن و التكافل و التضامن الاجتماعي، خاصة أمام ضعف و هزالة المردود الاقتصادي خاصة الزراعي الذي يمارسه سكان هذه المناطق .

4- الاعتماد على التوجه الشامل و المندمج و المنسجم و الابتعاد على الارتجال و التوجه المشتت، وهذا من خلال تنسيق مجمل البرامج و التدخلات الموجهة للتهيئة و التنمية الريفية و الجبلية و حتى لتسيير و حماية هذه المناطق من خطر التحولات السلبية كتدهور المجال الاقتصادي و الطبيعي و إفراغ العالم الريفي لهذه المناطق من محتواها البشري كما حدث في بعض البلديات مثل واد البارد و تزي نبشار و الدهامشة .

5- الضرورة الملحة على أن تستفيد هذه البلديات من التدخل السريع للدولة و السلطات المحلية لعدة مبررات يمكن تلخيصها في ما يلي:

*-كونها مناطق تعرضت منذ القديم للتهميش و العزلة و التخلف مشاكل عان و لا يزال يعاني منها سكان هذه المناطق المحرومة ، مقارنة مع مختلف المناطق الأخرى خاصة السهلية و الساحلية التي استفادت من تدخلات متعددة للدولة و هذا من باب ما يسمى باحترام بالأولويات ، ولكونها لا تتطلب أموال كبيرة و هي سياسة انتهجت منذ عقود من الزمن.

*-كون أن البلديات ذات الطابع الجبلي تمتاز بتكلفتها العالية بسبب عوائقها الطبيعية خاصة تضاريسية و المناخية ، التي ساهمت في تهميشها و تخلفها منذ القديم و تأخر تدخل الدولة في تنميتها. *- ضعف إمكانية تدخل الممثلين المحليين في المجال التنمية خاصة الاستثمار في مختلف الأنشطة خاصة الزراعية منها و التوجه إلى الاستثمار خارج النطاق المحلي لهذه البلديات لغياب تدعيم الدولة من جهة و لأن نتائجها ليست مضمونة لتحقيق الربح السريع الذي يسعى إليه المستثمرين المحليين، مما جعلهم يختارون مناطق أخرى خارج هذه البلديات و الاستقرار في مركز الولاية أو الولايات الأخرى باستثناء فئة قليلة التي استثمرت في مجال البناء و صناعة مواد البناء خاصة في عموشة و أولاد عدوان على سبيل المثال . وهذا كله يتطلب تدخل الدولة رسميا لتشجيع الاستثمار و التنمية في البلديات المهمشة ، و الذي سوف يسمح في خلق حركية اقتصادية اجتماعية تساعد على التخفيف من حدة التهميش و التخلف.

- ضرورة انخراط السكان المحليين في مجال التهيئة و التنمية و التسيير و الحماية من خلال تكثيف جهود و دور الجمعيات و الإدارة المحلية و القطاع الخاص المحلي الذي يميز بعض من بلديات منطقة الدراسة خاصة عين الكبيرة و عموشة و أولاد عدوان الذي لم يجد التشجيع و الدعم و المساندة الكافية من قبل السلطات المحلية و الدولة عموما ، بحيث من شأنه أن يحقق التنمية من خلال الفعل التساهمي المحلي و ليس من خلال تنمية مفروضة من الخارج و تكون نتائجها كارثية لأنها قد لا تتوافق مع طموحات و خصوصيات هذه المناطق الطبيعية و الاقتصادية والثقافية و الحضارية للمجتمعات الجبلية .

*- توجيه المجهودات لتنمية و تطوير الخدمات الاجتماعية العمومية مثل الصحة و التعليم و السكن خاصة الريفي منه و فك العزلة من خلال الطرقات و توفير النقل لفك العزلة على القرى و المداشر و حفاظا على استقرار السكان و مواجهة النزوح الريفي نحو المراكز الحضرية

*- المعرفة الكافية للنظام الإنتاجي المحلي خاصة الزراعي من حيث فاعليته و ملائمته مع المعطيات المحلية و ضرورة تأهيله لاستخدام الطرق الحديثة مجالات التنمية خاصة الزراعية ، حيث نلاحظ أن طابع الزراعة التقليدية لازال يميز الزراعة في معظم من البلديات خاصة على مستوى المناطق الجبلية أين نجد حضورا كبيرا للملكيات الفردية و الزراعة المعاشية التي تعتمد بشكل كبير على الظروف الطبيعية.

*- التدخل السريع لمواجهة العزلة و التهميش المضروب على القرى و المداشر في المناطق الجبلية التي تعاني من ضعف شبكة المواصلات وقلة الخدمات الصحية و التعليمية ، بحيث أن دراستنا لهذه المجالات جعلنا نقف على حقيقة مرة و تفاقم معاناة السكان الريفيين من صعوبة التنقل و ضعف التعليم و الخدمات الصحية التي ليست في متناول الجميع .

*- ضرورة التوجه إلى التغيير الايجابي و الفعال لأن التنمية تعمد بالأساس على العنصر البشري وذلك من خلال تغيير الذهنيات من أجل تسهيل الاندماج و التأقلم مع التطورات الجديدة المتمثلة في الانفتاح على الآخر ،وهذا معناه ضرورة تدعيم السكان المحليين على الاندماج في الطرق الحديث للتنمية و توديع الوسائل القديمة لكن مع الحفاظ على الحرف الريفية ، كل هذا من خلال استغلال و استثمار الإمكانيات المحلية المتوفرة في إطارها الصحيح و الحقيقي من حيث الزمن ، الثروات ، الفقر ، المصلحة و مردودية التنمية نفسها.

إن تجسيد كل هذه الأفكار سوف يحقق بدون شك أهدافه التي نسعى من و رائها لمواجهة تفاقم هذه الهوة في مجال التنمية بين المناطق الجبلية و غيرها من المناطق، وسوف تحاول بدون شك مواجهة ظاهرة التخلف و التهميش التي تعاني منها البلديات المدروسة في شمال ولاية سطيف و التي تعتبر نموذجا لمختلف المناطق الجبلية في الجزائر الشاسعة، لأن الظاهرة ليست محدود جغرافيا في منطقة دون غيرها .

و إن تشخيص الواقع الاقتصادي و الاجتماعي المزري الذي تعيشه المناطق الجبلية و الريفية في شمال الولاية ، سوف يسمح بدون شك في تصور إستراتيجية واضحة التوجه و المعالم لتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة و مندمجة ، وفي هذا الإطار حاولنا اقتراح بعض الحلول لتحقيق التنمية و نرى أنها سوف تخفف و لو نسبيا من آثار التخلف و التهميش لسكان هذه المناطق.

5-2-2 :التهيئة الريفية و اقتراحات التنمية

5-2-2-1: التهيئة الريفية:

إن الواقع الريفي و الطابع الجبلي الذي يميز البلديات المدروسة لشمال ولاية سطيف ، يتطلب منا و من القائمين على قطاع التهيئة الإقليمية و الريفية ضرورة الإسراع في التدخل المباشر لإنقاذ

هذه المناطق التي تتعرض إلى استمرار التخلف و التهميش و النسيان و عدم الاهتمام خاصة خلال السنوات الأخيرة مما ترك أثارا سلبية على واقع هذه المناطق الريفية التي عانت من ويلات الإرهاب من جهة و تهميش ولامبالاة السلطات من جهة أخرى ،و غياب إستراتجية للتنمية الريفية على مستوى هذه المناطق ، فقد كان التحول سلبيا بحيث عرفت هذه المناطق نزوحا ريفيا غير مسبوق و أفرغت من محتواها البشري ، هذا النزيف البشري الذي خلق أزمة أخرى في المناطق الحضرية التي أصبحت غير قادرة على استيعاب هذا العدد الهائل من السكان في مجالات مختلفة خاصة ذات الطابع الاجتماعي كالتعليم و الصحة و السكن و الخدمات المختلفة.إن حل هذا المشكل لا يكون و لن يكون إلا من خلال إعادة النظر في مجال التنمية من خلال الوصول تحقيق التوازن التنموي من حيث إعادة الأهمية للمناطق الريفية خاصة المناطق ذات الطابع الجبلي التي تحتاج الى إستراتجية تنموية شاملة و تهتم بإعادة تهيئة و تأهيل المناطق الريفية و الاهتمام بالمجال الريفي و حل المشاكل الصعبة التي ساهمت في تدهور وضع الريف خاصة في مجال فك العزلة و القضاء على التهميش من خلال توفير الخدمات الاجتماعية و الهيكل القاعدية الضرورية للمجالين الاقتصادي و الاجتماعي ، وخلق تقاليد و أنشطة اقتصادية ،انطلاقا من الإمكانيات التي تتوفر عليها بعض المناطق و التي تنتظر فقط الإرادة السياسية لتجسيدها و تفعيلتها خاصة في المجال الزراعي من خلال تشجيع و دعم الفلاح ماديا و معنويا .

إن اتخاذ مثل هذه الإجراءات سوف يساهم بدون شك في فتح آفاقا جديدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و يساهم في عودة الثقة للقرويين الذي هاجروا قراهم بضرورة العودة و الاستقرار في قراهم و العودة الى نشاطهم الزراعي ، كالزراعات المعاشة و تربية الماشية .و أمام هذه القناعة في أنه من الضروري على الدولة تجسيد هذه الإستراتجية خاصة بعد عودة بعد عودة الأمن و الاستقرار خلال السنوات الأخيرة ، لأنه المخرج الوحيد الذي أردنا تحقيق التوازن التنموي بين الريف و المدينة و إذا أردنا أن نوفر مشاكل إضافية لمدننا ونحن في غنى عنها ، وإذا أردنا كذلك الحفاظ على الثروة الاقتصادية لريفنا الذي عرف تراجعا خطيرا من حيث مساهمته في المجال الاقتصادي خاصة الزراعي .

و قد حاولنا في هذا المجال اقتراح بعض الحلول لتنمية هذه المناطق في مجالها الريفي و الحضري و هي اقتراحات ذات بعد اجتماعي و اقتصادي، و ستعمل بدون شك على تحقيق التنمية في هذه المناطق و ستساهم في إعادة الثقة في السكان سواء في المناطق الريفية و الجبلية و حتى في المناطق الحضرية التي تعاني هي كذلك بهجرة نحو المراكز الحضرية الأكثر تطورا و التي تتوفر على فرص اقتصادية و خدماتية أحسن خاصة في مقر الولاية ، و تتوفر هذه الفئة من السكان بتوفرها على إمكانات مادية و مالية معتبرة كان من المفروض أن تستثمر في بلدياتها الأصلية .

4-2-2-2: اقتراحات التهيئة و التنمية :

من خلال دراستنا وتشريحنا للواقع الاقتصادي و الاجتماعي للبلديات محل الدراسة ، لاحظنا التباين الواضح بين مختلف البلديات في مجالات التنمية ، إذ لاحظنا أن بعض البلديات كانت أوفرا حظا في مخططات التنمية و استفادت من مشاريع هامة ساهمت الى حد كبير في محو جزء كبير من حالة التخلف و التهميش التي عرفتها المنطقة خلال سنوات المأساة الوطنية ، بينما بقي التهميش و التخلف السمة الرئيسية لبعض البلديات التي ورثته منذ العقود الماضية ، و زادت الأوضاع سوءا خلال العقد الأخير بينما كان التحرك محتشم لإعادة تأهيل و تنمية هذه المناطق خاصة وأنها تتوفر على بعض المؤهلات المساعدة على إلى إعادة بعث النشاط الاقتصادي و الاجتماعي من جديد و لكنه يحتاج فقط إلى إرادة سياسية و اهتمام من قبل السلطات و الجهات القائمة على مجال التنمية و التهيئة الإقليمية خاصة للمجالات الجغرافية ذات الطابع الجبلي .وقد حاولت من خلال هذه الدراسة تصور بعض الاقتراحات لتهيئة و تنمية المناطق المدروسة ، و التي من شأنها أن تعطي نهضة و انطلاقة جديدة لبعث التنمية و محاولة محو مظاهر التخلف و التهميش لبعض من هذه البلديات .و هي عبارة عن اقتراحات لتنمية و التهيئة في نفس الوقت ذات البعدين الاقتصادي و الاجتماعي في المجالات الحضرية و الريفية .

أ: في المجال الاقتصادي

1- الزراعة :

تتوفر بلديات منطقة الدراسة على إمكانيات طبيعية هامة من شانها أن تلعب دورا مفصليا و أساسيا في مجال التنمية الزراعية إذا ما استغلت استغلالا عقلانيا كالمساحات الزراعية و المراعي ، و لهذا فأنه من الضروري إعادة بعث النشاط الزراعي من حيث :

- تشجيع الفلاحين على استغلال أراضيهم الزراعية في منتجات زراعية مختلفة مثل الحبوب و إنتاج الخضروات و الأعلاف و غيرها

- تشجيع العودة إلى تربية الماشية خاصة الأغنام التي كانت تعتبر من التقاليد التي ميزت المناطق الجبلية لشمال سطيف و التي عرفت تراجعا خطيرا في الكثير من المناطق .
- الاهتمام بمجال توسيع المساحات الزراعية الموجهة للأشجار المثمرة خاصة و أن الكثير من البلديات تحتوي على أراضي صالحة لزراعة الأشجار المثمرة و غير صالحة أو صعبة لاستغلالها في زراعات أخرى فمثلا أشجار اللوز و المشمش و الزيتون لا تحتاج على أراضي سهلية منبسطة كما أنها لا تحتاج للسقي و معظم البلديات المدروسة بطابعها الجبلي تمتاز بتوفرها على مساحات هامة لكنها غير مستغلة و بقيت كأراضي بور ، وتكون من خلال الدعم المادي و التقني للسكان المناطق الريفية لمعظم البلديات الذين باشروا في العودة إلى مداشرهم ، وإن تدخل السلطات المحلية لتشجيع هؤلاء السكان قد أصبح أكثر من ضرورة إذا أردنا إعادة تأهيل الريف و المناطق الجبلية بسكانها و حل أزمة المدن الناتجة عن ظاهرة النزوح الريفي.

2-الثروة المائية:

تستقطب المناطق الشمالية لولاية سطيف كميات تساقط معتبرة قد تصل في بعض السنوات على أكثر من 650ملم إلا أن تذبذب سقوط هذه الأمطار و عدم انتظامها و هي الصفة المميزة لمناخ البحر الأبيض المتوسط و سقوطها أحيانا بكميات كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة يؤدي في معظم الحالات إلى هدر كميات معتبرة من الأمطار التي تذهب هبائا دون استغلالها و تصب مباشرة في البحر و لهذا قد أصبح من الضروري عقلنة استغلال هذه الثروة الضرورية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال اتخاذ إجراءات للاستفادة من كيات التساقط المتوفرة من خلال :

-السدود و الحواجز المائية:

تعاني ولاية سطيف من قلة السدود و الحواجز المائية بالرغم من أهميتها و بالرغم من الخصائص التضاريسية التي تساعد على أنشاء الحواجز المائية و السدود الصغيرة فقد لا تكلف كثيرا لأن السطح في الكثير ملائم لبناء مثل هذه الحواجز فالكثير من المناطق في مختلف البلديات هي أحواض طبيعية و تتوفر على جداول مائية كثيرة و على بعض الأودية المؤقتة ، و لهذا فإن بناء مثل هذه الحواجز و السدود سوف يسمح باستغلال المياه خاصة في المجال الزراعي و من خلال معاينتنا الميدانية للكثير من البلديات لاحظنا إمكانية بناء مثل هذه الحواجز:

- بناء سد جنوب دائرة عموشة على مستوى منطقة بوقلعة الموجودة بين عموشة و تزي نبشار حيث سيسمح هذا السد بتوفير كميات معتبرة من المياه الموجهة للزراعة خاصة الخضروات والشجار المثمرة و حتى توفير المياه الصالحة للشرب
- بناء حاجز مائي شمال المنطقة الحضري لبلدية عين الكبيرة الذي سوف يسمح خاصة لاستغلال الأراضي الزراعية خاصة في الزراعات المروية كزراعة الخضروات و الأشجار المثمرة مما يساهم في تنشيط القطاع الزراعي في البلدية .
- بناء حاجز مائي في دوار واد الداب بحيث سوف يسمح بتجميع مياه الواد كما سوف يستغل كل المنابع و مياه الأمطار و الثلوج المتساقطة خلال فصل الشتاء و سوف يساهم المشروع في تنشيط الزراعات الكثيفة خاصة و أن المنطقة تحتوي على مساحات زراعية واسعة و خصبة .

ب- المجال الاجتماعي

إن مواجهة ظاهرة النزوح الريفي ، و النزيف البشري الكبير الذي سبب إفراغ العالم القروي من محتواها البشري لن يكون إلا من خلال تكاثف الجهود و استغلال كل الطاقات و الفرص ، خاصة من حيث خدمة المجال الاجتماعي من خلال تحسين مختلف الخدمات الاجتماعية التي سوف و بدون شك تشجع السكان على العودة للقرى المهجورة و تستمر الحياة بشكلها المعهود و قد حاولنا من خلال دراستنا لمختلف البلديات التي تعاني من تفاقم مشكل العزلة و التخلف خاصة على مستوى المناطق الجبلية و رصدنا العجز الكبير في الخدمة الاجتماعية من صحة و تعليم و سكن و طرق مواصلات ، و لهذا حاولنا الخروج ببعض مقترحات للتنمية الاجتماعية في العالم الريفي التي نراها مناسبة و ضرورية إذا أردنا النهوض حقيقة بهذه المناطق و تتلخص فيما يلي:

1- الصحة :

قطاع هام و حساس و الملاحظ من خلال المعاينة الميدانية أنه يعاني من عجز و ضعف الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين خاصة في بعض البلديات مثل تزي نبشار ، الدهامشة و واد البارد و في هذا المجال نقترح ما يلي:

- إنشاء مراكز صحية في التجمعات القروية التي سوف تقدم الخدمات الصحية الضرورية للمواطن ، و التي سوف تخفف بدون شك على المراكز الصحية الموجودة في المراكز الحضرية و تساهم في تخفيف معاناة سكان المناطق القروية من عبء الانتقال الى مراكز صحية على مستوى المناطق الحضرية لمختلف البلديات و التخفيف من معاناة تنقلات السكان المتعبة و المكلفة.

- ضرورة بناء مستشفيات جديدة في بعض البلديات خاصة في دائرة عموشة ، بحيث أن إنشاء هذا المستشفى سوف يساهم في تغطية الخدمات الصحية للكثير من البلديات المجاورة خاصة تزي نبشار واد البارد و أولاد عدوان .
- إعطاء أهمية أكبر للمراكز الصحية الموجودة في بعض البلديات المهمشة مثل واد البارد و الدهامشة لتوفير الخدمات الصحية المتعددة ، خاصة في مجال الأمومة و الطفولة .

2-السكن :

- تدعيم السكن الريفي الذي باشرته الدولة ، لكنه يبقى محدود من حيث الحصص المالية الموجهة لهذا النوع من السكن والذي يشمل فيئان معينة و هي الفئات الفقيرة ذات الدخل الضعيف أو المعدوم في بعض الحالات، و لهذا نرى أنه من الضروري توسيع الاستفادة ، ورفع التعقيدات البيروقراطية التي كثيرا ما تميز توزيع هذا النوع من السكن و الذي نرى أنه أصبح من الحلول الجذرية لاستقرار العالم الريفي و مواجهة ظاهرة عدم الاستقرار السكاني و تفاقم مشكلة النزوح الريفي. و نرى أن كل سكان البلديات المدروسة بحاجة ماسة الى تدعيم السكن الريفي خاصة واد البارد و تزي نبشار و الدهامشة، لأن التخلف و الفقر نلمسه بشكل كبير في المناطق الريفية في المشاتي و القرى و يمس تقريبا كل السكان و لكن بدرجات متفاوتة.
- الاهتمام بتطوير حظيرة السكن على مستوى المركز الحضرية و لما لا تجسيد فكرة البناء الجماعي- العمارات –في التجمعات الثانوية المتاخمة و تتحول من تجمعات شبه حضرية إلى تجمعات حضرية بحيث ستساهم في التخفيف من حدة الاختناق و الاكتظاظ الذي تعاني منه المراكز الرئيسية .

3- الطرقات

أصبح من الضروري الاهتمام بتوسيع شبكة الطرقات لفك العزلة المضروبة على سكان القرى خاصة بعض القرى و مداشر البلديات الأكثر فقرا و عزلة مثل واد البارد و الدهامشة و تزي نبشار هذه العزلة تزداد تفاقما خلال فصا الشتاء ، الذي يمتاز بأمطاره و ثلوجه مما يؤدي الى عزلة شبه تامة قد تدوم خلال طول فصل الشتاء و يعود ذلك لضعف شبكة طرق المواصلات و حالتها المزرية إذا وجدت أو انعدامها في بعض الحالات ، ولهذا نقترح ما يلي:

- حتمية إعادة تأهيل بعض الطرقات الولائية مثل طريق الرابط بين الدهامشة و عين الكبيرة و الطريق الرابط بين تزي نبشار وواد البارد و التي أصبحت غير قابلة للاستخدام لانتشار الطمي و الحفر و كذا الانزلاقات الأرضية التي مست أجزاء كبيرة من الطرقات.

- ترميم و إصلاح بعض الطرقات البلدية التي أصبحت غير قابلة للاستعمال بسبب تأثرها بالانزلاقات الناتجة عن التقلبات الجوية المؤدية لتساقطات مطرية و ثلجية كبيرة. خاصة الطريق الرابط بين عين الكبيرة و قرية الشرفة شمال عين الكبيرة.
- شق طرقات غابية و بلدية لفك العزلة على سكان القرى و المداشر في مختلف البلديات خاصة دواوير كل من واد البارد و تزي نبشار و الدهامشة.

4- الماء و الغاز:

الماء و الغاز من العناصر الحيوية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ولهذا فإن تنمية و تحسين هذه الشبكة الحيوية قد أصبحت من الأولويات الرئيسية للسلطات المحلية و للمجهودات المبذولة في مجال التنمية في هذا الشأن فإن الكثير من البلديات تعاني من ضعف هذه الشبكة و لهذا يجب تحقيق ما يلي:

- توسيع شبكة الغاز الطبيعي للبلديات المحرومة خاصة باتجاه عموشة في المرحلة الأولى بحيث أن مسافة الشبكة لا تتجاوز 11كلم حتى تصل إلى مركز البلدية كما أن مساهمة المواطن سوف تساهم بدون شك في تخفيف التكاليف ، ثم يتم توسيع الشبكة باتجاه بلدية تزي نبشار شمالا، كما نقترح مد الشبكة من عين الكبيرة باتجاه بلدية الدهامشة التي لا تبعد إلا بحوالي 15كلم و هذا سوف يخفف بدون شك في معاناة المواطن من قارورات الغاز خلال طول فصول السنة و بخاصة خلال فصل الشتاء توسيع شبكة المياه نحو المناطق الريفية و الجبلية بحيث أصبح المواطن خلال السنوات الأخيرة يعاني من شح المياه ، بحيث كثير من الدواوير تعاني من مشكلة الماء الشروب خاصة خلال فصل الصيف، حيث نشاهد تنقلات سكان الأرياف لعدة كيلومترات ببراميل و دلا على البغال و الأحمرة من أجل الحصول على الماء و لو كان قليلا .

خاتمة :

إن إثارتنا لموضوع إشكالية التخلف و التهميش و العزلة في البلديات الجبلية لم يكن اعتباطيا و لا عشوائيا ، بل انطلاقا من قناعة و تحليل دقيق للواقع و المعاناة التي كشفناها و التي تمس شريحة كبيرة من سكان المناطق الجبلية للبلديات المدروسة لشمال ولاية سطيف ، بحيث أصبحت ظاهرة التخلف و التهميش الصفة المميزة لسكان هذه البلديات منذ الاستقلال رغم الأشواط الهامة التي قطعها قطاع التنمية بكل مجالاتها في عهد الجزائر المستقلة، و إن كانت أن هذه الظاهرة ليست بدون شك حتمية على هذه المناطق خاصة و أن مختلف هذه البلديات تمتلك طاقات مادية و اقتصادية و بشرية هامة ، كافية لإخراج هذه المناطق من دائرة التخلف و التهميش و ذلك بقليل من الاهتمام من قبل الدولة و السلطات المحلية و الولائية على الخصوص،من خلال إعادة النظر في سياستها التنموية بضرورة تحقيق التوازن في مجال التنمية بين مختلف المناطق، خاصة من خلال التهيئة الريفية و تخصيص مبالغ مالية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية كتلك التي وجهت للمناطق السهلية أو لتنمية الجنوب على سبيل المثال لا الحصر التي تعرف تنمية متوازنة و مندمجة .

إن التحولات التي شهدها قطاع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلديات الجبلية المدروسة ،تعتبر حقا بداية مشجعة ونتمنى أن تكون ذات استمرارية ،فقد باشرت الدولة من خلال مخطط التنمية الخماسي المقترح من قبل رئيس الجمهورية للفترة الممتدة بين 2005-2009و بدأ يؤتي ثماره بحيث لمسنا التحولات التي شهدتها الكثير من البلديات و المناطق الريفية في مجالات مختلفة ، خاصة توفير الخدمات و المرافق الاجتماعية كالصحة ، التعليم و فك العزلة و المياه الشروب و الكهرباء الريفية التي وصلت إلى تغطية تجاوزت 70% في بعض المناطق الريفية ، كما سجل قطاع السكن بصفة عامة الحضري و الريفي خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا ، بحيث شهد السكن الحضري نقلة نوعية من حيث عدد الوحدات السكنية المنجزة بالصيغ المختلفة من البيع بالإيجار أو البيع عن طريق صندوق التوفير و الاحتياط أو التساهمي و السكن الاجتماعي من خلال إنجاز 113 سكن و تسجيل حوالي 905 سكن التي ستنجز خلال السنوات القادمة و بدون شك سوف يساهم هذا الدعم المباشر في عودة السكان إلى قراهم و نشاطهم الاقتصادي المعتاد ،و المتمثل في الفلاحة و تربية الماشية ، وسوف يكون الأمر أكثر تشجيعا عندما توفر الدولة مرافق اجتماعية كالطرقات لفك العزلة و كذا تنمية القطاع الصحي و التعليم ،و غيرها من المرافق.

فالبرغم من المجهودات المبذولة في مجال التنمية و إعادة تأهيل المناطق الجبلية و محو آثار التخلف و العزلة و التهميش ، تبقى هذه المناطق بعيدة عن التطور الحقيقي و تتطلب إعادة النظر في مجال التنمية الذي أصبح أكثر من ضرورة لتقليص الفوارق في مجالات التنمية سواء حسب على مستوى

مخططات الولاية أو على مستوى الولاية بحيث أصبح من باب الحتمية الاهتمام بتنمية المناطق الجبلية لأن إهمالها أو تهميشها سوف تكون له أثار سلبية على المناطق الحضرية ، ونتائجه أصبحت واضحة للعيان ، وذلك من خلال ظاهرة النزوح الريفي التي مست معظم البلديات و معظم المناطق الحضرية و أصبح حتى مركز الولاية يعاني منه و بحدة .

إن أي تأخر في التدخل لمحو أثار هذه العزلة و هذا التهميش سوف يزيد الوضع تفاقما و تقهقرا عن ما عليه الآن كما سوف يصل إلى درجة أللا عودة ، و يكون من الصعب إصلاح الخطأ و تكون المشكلة اعقد و أصعب .إن عودة الأمن نسبيا إلى الكثير من المناطق بعد العشرية الحمراء سمح ببروز نية صادقة و قناعة واضحة لسكان هذه المناطق للعودة إلى قراهم و سكناهم و ممتلكاتهم المنسية و التي تركوها رغما و خوفا من الموت المحتوم الذين كان يهددهم ، و ليس من الفقر و التهميش و العزلة الذين عانوا منها خلال عقود من الزمن . إن بقاء الوضع كما هو سوف يدفع السكان إلى الهروب مجددا ليس من الإرهاب المعهود لكن من إرهاب الفقر و العزلة إن العالم القروي و الجبلي بحاجة إلى معاملة خاصة من خلال التدخل المادي و المعنوي للدولة لأن المشكلة و المعاناة كبيرة و تحتاج إلى إرادة صادقة من السلطات العمومية، من خلال تدخل حقيقي و ملموس من خلال إعطاء عناية خاصة من خلال إصلاحات و مشاريع تنموية ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي، هذا إذا أرادت فعلا الحفاظ على الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية لهذه المناطق ، وإذا أرادت فعلا الحفاظ على استقرار الريف و الحضر على حد سوى ، و تحقيق تنمية عادلة و شاملة و مواجهة كل مظاهر الجهوية و الشعبوية في مجال التنمية ، التي قد لا تستند في كثير من الحالات إلى معايير صحيحة ، و قد ساهم ذلك في خلل حقيقي في مجال التنمية التي كان يجب أن تكون ، لأن الإمكانات المادية و البشرية متوفرة و ما ينقصنا فقط هو توفر إرادة سياسية صادقة و سياسة تنموية هادفة لمواجهة كابوس و التخلف الذي يلاحق المناطق الجبلية و البلديات الريفية في الجزائر عامة و البلديات الشمالية لولاية سطيف خاصة .

لا تزال الأوساط الجبلية و الريفية في الجزائر تبرز الوجه الآخر للتخلف و العزلة و الحرمان و المعاناة و ترسم الصورة الحقيقية للتهميش المقصود و غير المقصود ماضيا و حاضرا ، وحتى نكون منصفين و واقعيين فإن تابعات هذا الوضع المزري و الكارثي الذي آلت إليه هذه المناطق، لا يعود فقط للموروث الاستعماري و إنما تتحمل الدولة و القائمين على التهيئة الإقليمية الجزء الكبير من المسؤولية من خلال اعتمادهم على سياسة تهيئيه و تنموية عديمة التوازن و الاندماج و معتمدة على الجهوية و الارتجال مع غياب التخطيط و التهيئة الواقعية و العلمية و في كثير من الحالات ،كما أنها لم تعتمد على معطيات الجغرافيين و المهيئين الذين هم على دراية كافية بوضعية وخصائص هذه المناطق في مختلف المجالات الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية و التي يمكن اعتمادها كأسس لتحقيق التنمية و التهيئة الهادفة و الناجحة .إلا أن هذه السياسة نجحت في تغييب و استثناء هذه المناطق من مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و أفرزت بذلك هذا الوضع الخطير الذي لازال يهدد مستقبل و مصير سكان المناطق الجبلية خاصة الريفية في شمال سطيف خاصة و الجزائر عامة.

إن تحقيق تهيئة و تنمية متوازنة و مندمجة لن يكون إلا من خلال التدخل المباشر و المحافظ على خصوصيات هذه المناطق الحضارية و الاجتماعية و الاقتصادية ، و من خلال مشاريع تنموية حقيقية شاملة لكل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و تأخذ بعين الاعتبار حماية هذه المجالات الجبلية الصعبة و التي أصبحت أكثر هشاشة سواء على مختلف المستويات الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية، و تكون من خلال اقتراح حلول جذرية و نهائية و بعيدة عن الترقيع لكل المشاكل التي شجعت التخلف و العزلة ، وبذلك سوف نصل بدون شك إلى محاصرة الوضع و التخفيف من حدته و بأقل التكاليف.

إن استمرار سياسة التهميش و اللامبالاة التي تمس جزء كبير من المناطق الجبلية في الجزائر عامة و في شمال ولاية سطيف خاصة ، سوف يساهم في تفاقم داء التخلف و العزلة و الحرمان ، هذا الداء الذي سيعم على باقي المناطق خاصة الحضرية من خلال تزايد أعداد السكان النازحين من الجبال و الأرياف نحو المراكز الحضرية و انعكاساتها السلبية على الريف و المدينة في آن واحد.فالمطلو ب الآن هو التدخل السريع لإنقاذ الوضع من خلال وضع قانون خاص بمناطق الجبال و الأمل كبير في أن يحقق النجاح في القضاء على خطر التخلف بأشكاله المختلفـــة.

كلمات مفتاحية :

الأوساط الجبلية. العزلة . التهميش .إشكالية التخلف . النزوح الريفي.المصاعب الطبيعية . التهيئة الريفية .التنمية المستدامة . إستراتيجية التدخل. مجالات هشة. مناطق محرومة و مهمشة. الاستقطاب.قانون الجبال .

RUSUME

Les milieux montagnard et rural en Algérie montre l'autre face du sous-développement et l'isolement et la souffrance, reflète la vraie image de la marginalisation, actuellement et voire au passé. et pour être objectifs et réaliste les séquelles de situation déplorables et catastrophes qu'a connu ces régions ,n'est pas du uniquement au colonialisme ,mais l'état aussi et les responsable de l'aménagement de territoire et rural assument la grande responsabilité concernant leur politique d'aménagement et de développement non équilibré et non intégré ,basé sur le régionalisme sans étude scientifique et géographique avec l'absence totale d'une aménagement réelle et scientifique dans la plus part des cas , comme on a négligé les données des géographes et des aménagistes qui sont au courant des caractéristique de ces régions d'ordre naturel , économique et sociale,et on pourrait les considérer comme des bases pour réaliser le développement globale et durable, l'aménagement objectifs et réalisable.

Mais le résultat c'est l'absence et l'exclusion total de ces régions montagneuse des projets de développement socio –économique, ce qui nous a donné une situation catastrophique qui menace l'avenir des régions montagneuse et rural au nord de la wilaya de Sétif.

Tous les indices économique te sociale démontre le phénomène de sous-développement par un manque des infrastructures et services tell que la santé, l'éducation et routes et transport..Etc. une détérioration d'ordre économique, et l'augmentation du taux de chômage et de la pauvreté.

Pour La réalisation d'un aménagement et d'un développement équilibré et intégré, i faut qu'il est l'intervention directe en respectant les spécificités culturelles, sociales, économique et naturelles de ces régions, travers des projets réelle et englobent tout les domaines d'ordre socio-économique, en tenant compte la préservation des espaces montagneux difficiles qui est devenu très fragile dans tout les domaines sans exception.

Il faut nous faut une politique qui propose solution radicale pour réduire l'effet de touts ces problèmes qui ont déjà encouragé le sous-développement, l'isolement et la pauvreté, on se débarrassant de marginalisation et négligence pour cela on arrive sûrement à encercler cette situation dramatique ou la diminuer par moins de dégâts, et La continuité de cette politique de marginalisation et de négligence qui a touché une partie importante des communes montagneuse et rural de la région d'étude, se qui va accentue le mal du sous_ développement, l'enclavement et la misère qui se généralise toutes les centres urbains a cause de l'exode rural .et les conséquences négatives sur la les zone ruraux urbaines au même temps.

Donc il est nécessaire de pratiquer une intervention rapide et positive et privilégié pour sauver ces régions en imposant des lois spécifiques pour Ces régions montagneuse, pour créer une dynamisme spatial pour ces régions dans les domaines de développement économique et sociale, et on espère que cette intervention réalisera le succès pour mettre fin à toutes les formes de sous-développement.

Mots clés :

Milieux montagnards – l'enclavement –l'isolement -le sous-développement- développement durable et globale – aménagement rural –les régions rurales – exode rural –marginalisation- négligences- les infrastructures- développent socio-économique- dynamisme spatial -mutation rural.

Summarized

One notices that in the surroundings highlander and farming in Algeria shows the other face of the underdevelopment and the isolation and the suffering, reflect the true picture of the marginalization, currently or even to the past. to be objective and realistic the aftermaths of deplorable situation and disasters that these regions knew, is not solely of the to the colonialism, but the state also that the person responsible d e the planning of territory and farming assume the big responsibility concerning their politics of planning and balanced and non integrated development, based on regionalism without scientific and geographical survey with the total absence of one real and scientific planning in the more part of the cases, as one disregarded the data of the geographers and the planning that are informed of the feature of these regions of natural, economic order you social.

One could consider it as bases to achieve the global and lasting development, the planning objective and feasible himself that results the absence and the exclusion of these regions mountainous from the projects of development socio - economic, what gave us a catastrophic situation that threatens the future of the regions mountainous and farming to the north of the wilaya of setif.

All economic indications social and economic demonstrate the phenomenon of underdevelopment by a lack of the infrastructures and services tell that health, the education and roads and transportation. an economic order deterioration and the increase of the rate of unemployment and poverty.

For The realization of a planning and a balanced and integrated development, is necessary that he is the direct intervention while respecting the specificities cultural, socials, economic and natural of these regions, shortcoming of the projects real and include all the domains of socioeconomic order. as holding counts the preservation of the difficult mountainous spaces that became very fragile in all the domains without exception .

It is necessary that she it proposes solution radical and definitive of all the problems that already encouraged the underdevelopment, the isolation and poverty, one getting rid of marginalization and carelessness. For it one manages surely to surround this dramatic situation or to decrease it by less damage. And The continuity of this politics of marginalization and carelessness that touched a part important of the townships mountainous and farming of the survey region, himself that goes accentuates the pain of the under development, the isolation and the misery that become widespread all centre urban because of the farming exude. And the negative consequences on her zone them farming urban to the same time.

Therefore it is necessary to practice a fast and positive and privileged intervention to save these regions while imposing some laws specific for these regions mountainous, and to create one spatial dynamism in the domains social and economic .One hopes that this intervention will achieve success for thin master to all shapes of underdevelopment.

Key words:

Surroundings highlanders - the isolation - the underdevelopment - lasting and global development - farming planning - the farming regions - farming exodus - marginalization - carelessness – The infrastructures – development social and economic. Spatial dynamism- farming mutation

مراجع باللغة العربية

1- رسائل دكتوراه

-بزيان عبد المجيد

استخدام الأرض في ولاية سكيكدة – 1988- جامعة الاسكندرية .غير منشورة

-عبد الكريم عيون

المقومات المحلية و التنمية في ولاية الطارف –معهد علوم الأرض2003 جامعة قسنطينة .

2- رسائل ماجستير

–بخوش مراد

إشكالية تهيئة المجالات الجبلية المعزولة – معهد علوم الأرض1995-جامعة قسنطينة

- عبد القادر شواش

-التحولات الريفية في البلديات المهمشة–حالة بلديات شمال غرب سطيف- معهد علوم الأرض 2001 جامعة قسنطينة-

ج-صيفي زهير

-واقع التنمية المحلية بالمناطق الريفية الجبلية في شمال ولاية ميلة-معهد علوم الأرض جوان 2003- جامعة قسنطينة

-عبد الحكيم كبيش

- **النقل الجماعي للمسافرين في ولاية سطيف** .السياسات– التخطيط - تنظيم المجال.
معهد علوم الأرض -جامعة قسنطينة.2001

- كعبي خليل

- أخطار الانجراف و سبل حماية الأوساط الطبيعية ، دراسة لحالة حوض بني هارون
معهد علوم الأرض 2001، جامعة قسنطينة.

-حمزة ياسين

-التنظيم المجالي حول المدن الصغيرة في الأوساط السهلية –حالة بن مهيدي بسباس ، الذرعان معهد علوم الأرض2001 جامعة قسنطينة.

- لحسن فرطاس

السكان و السكن و تنظيم المجال الريفي في بلديات السهول العليا لمنطقة سطيف .حالة عين أرنات –مزلوق-بئر العرش بازر سكرة .معهد علوم الأرض –قسنطينة 1995

- زاوي سليم

المجال شبه الحضري لمدينة قسنطينة -.بناء إشكالية المفهوم وأثار الديناميكية.
معهد علوم الأرض –جامعة قسنطينة 1996

3 – مذكرات تخرج –مهندس دولة -دبلوم الدرسات العليا DES

– هجرس منصور ، بن عزيزة مختار
*** إشكالية التخلف في المناطق الجبلية حالة بلدية جيملة بولاية جيجل .**
معهد علوم الأرض 1988-جامعة قسنطينة
- بولعشب مداني ، بلغربي جمال
*** دراسة عمرانية لمركز دائرة عين الكبيرة ، ولاية سطيف.**
معهد علوم الأرض 1986- جامعة قسنطينة

-أرقط مليكة ، بو الربيع نجية ، بوريون اشرف الدين
***مجال جبلي بين العزلة و التهميش-حالة بلدية مينار زارزة و لاية جيجل.**
معهد علوم الأرض 1997 جامعة قسنطينة.

-بوروبة أحمد ، زعوم صالح
***إمكانيات التطور لبلدية ريفية –حالة بلدية حمالة ولاية ميلة**.
معهد علوم الأرض 1996-جامعة قسنطينة.

3- كتب

-الجوهري يسري
***جغرافية السكان، الإسكندرية دار المعارف1976**

-إسماعيل العربي
***التنمية الاقتصادية في الدول العربية .في المغرب العربي 1978**

-محمد الهادي لعروق
***مدينة قسنطينة- دراسة في جغرافية العمران-رسالة ماجستير .**
ديوان المطبوعات الجامعية –بن عكنون 1984-الجزائر

-يحي بوعزيز :
***سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائري1830-1954**
الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية –الجزائر 1985

-5منشورات و وثائق
*- مدونات اقتصادية و اجتماعية للبلديات المدروسة
*- مدونة إحصائية لمديرية التخطيط و التهيئة العمرانية –سطيف-1995و2003
*- مخطط التهيئة الولائي PAW لولاية سطيف -2003-2004
*- المخطط البلدي للتنمية PCD لبلديات مجال الدراسة.
*- المخطط القطاعي للتنمية PSDلبلديات مجال الدراسة.

2- المراجع بالغة الفرنسية

3- 1-Thèses d'état setenu

-MR .CHERRAD SALAH EDDINE

Problématique de l'aménagement de l'espace rural en Algérie,
Analyse de discoure pratique spatiales et perspectives thèse d'état
En 1987 université de Montpellier 3

2-MR.LAKHEL ABD ELOUHAB

base économique et rôle spatial des petites villes dans l'est algérien essai typologie IST 1996 université de Constantine .

-Essai Méthodologique des définition des petites villes algériennes,
Exemple les petites villes de l'est , thèse 3eme cycle 1982 Strasbourg

Publications:

1- AZEDINE MEBARKI

- ressources en eau et aménagement en Algérie –le bassin du kebir rhumel OPU 1984 les pages 257 à 263

2- RHUMEL REVU DES SCIENCE DE LA TERRE n°2

-Wilaya l'an 20 étude et aménagement IST université de Constantine 1982

3- Mr .MARC COTE.

- L'espace algérien , les prémices d'un aménagement OPU1983 alger.
- les mutation rural en Algérie .

4- LE LABORATOIRE PUVIT séminaire international SIVIT 2005.

- villes et territoires ,mutation et *enjeu actuels*

4- ABDEL KADER KHELIL

-la société montagnard en question ANEP 2000

5-AHMED BELLAOUI

-le developpement des zones de montagne au Maroc ,objectifs et stratégies.
-montagnes méditerranéennes n°12-2000 CERMOSEM pp 27-30

SITES WEB/ internet *** 4- مواقع الانترنت

www.ons.dz
statistiques sur l'Algérie
www.fao.org
développement des zones montagnards
www.setif.com
setif,dévelopement socio-économique
www. googleearth.com */ images satellite du monde

فهرس المواضيع

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمـــة.....	01
طرح الإشكالية.....	03
المنهجيـة.....	06
مضمون البحث.....	08
الهدف من البحث.....	11
تقديم منطقة الدراســة.....	12
-1- الموقع الإداري.....	12
-2- الموقع الجغرافي.....	12
-3- أشكال التقسيم الإداري.....	17
أ- التقسيم الاستعماري.....	17
ب-تقسيم مرحلة الاستقلال.....	18
المحـور الأول: الخصائص الطبيعية و ظاهرة التخلف..... مجالات جغرافية ذات الخصائص الطبيعية الجلية الصعبة، أثرت على تخلفها و عزلتها و تهميشها .	22
الفصل الأول: -	**22**
1-1: الخصائص الطبوغرافية و الجيولوجيــة	22
1-1-1: الخصائص الطبوغرافية	28
1-1-2:خصائص البنية الجيولوجية.....	
الفصل الثانـي:	**31**
1-2: الخصائص المناخية و الشبكة الهيدروغرافية.....	31
1-2-1: الخصائص المناخية.....	31
1-2-1-1: النطاقات المناخية.....	32
1-2-1-2:االرطوبة.....	33
1-2-1-3: الأمطار.....	33
1-2-1-4: الثلوج.....	37
1-2-1-5:الصقيع	37
1-2-1-6:الحرارة.....	38
1-2-1-7:الرياح.....	42
1-2-2: الشبكة الهيدروغرافية.....	42
1-2-2-1: المياه السطحية.....	42
1-2-2-2:المياه الجوفية.....	46
* المصاعب الطبيعية و دورها في التخلف.....	**48**
المحور الثاني: التخلف و واقع السكن و السكان..... مجتمع ريفي يتعرض للعزلة و التهميش و تفاقم ظاهرة النزوح الريفي نحو المراكز الرئيسية.	**48**
الفصل الأول:-	49
2-1: التخلف و الواقع السكاني.....	50
2-1-1: النمو السكاني حسب تعدادات 77-87-98.....	54
2-1-1-1: النمو السكاني لفترة 1977-1987.....	58
2-1-1-2:النمو السكاني لفترة 1987-1998.....	
2-1-1-3: المواليد و الوفيات سنة 1998.....	

2-1-2: التركيبة السكانية.....	59
2-1-2-1: التركيبة النوعية (الجنسية).....	59
2-1-2-2: التركيبة العمرية.....	60
2-1-3: التوزيع السكاني و الكثافة.....	65
2-1-3-1:خصائص التوزيع السكاني حسب تعدادا 1987-1998.....	65
أ-التوزيع السكاني حسب تعدادا 1987.....	66
ب-التوزيع السكاني حسب تعدادا 1998.....	66
2-1-3-2:الكثافة السكانية حسب تعداد 1987و1998.....	70
أ-الكثافة لفترة 1987.....	70
ب-الكثافة لفترة 1998.....	71
2-1-4: السكان و الهجرة.....	76
2-1-4-1:حركة الهجرة الداخلية بين البلديات لفترة 1987-1998.....	77
أ- المجال الطارد للسكان	77
ب- المجال المستقطب للسكان.....	78
2-1-4-2:حركة الهجرة الخارجية لفترة 1987-1998.....	80
2-1-4-3:النزوح الريفي.....	85
2-1-4: السكان و الشغل.....	87
2-1-4-1: البطالة حسب تعداد 1987.....	87
2-1-4-2:البطالة حسب تعداد 1998.....	90
2-1-4-3: معدل الإعالـة حسب تعدادي 1987و1998.....	92
2-1-4-4:معدل التشغيل حسب تعدادي 1987-1998.....	94
2-1-4-5:القوة الشغيلة و القطاعات الاقتصادية حسب تعدادي 1987-1998.....	95
الفصل الثاني	
2-2-:التخلف و واقع السكن	**98**
2-2-1: السكن مراحه تطوره وأنماطه.....	98
2-2-1-1:السكن أثناء المرحلة الاستعمارية	98
أ- سكنات المعمرين.....	98
ب-سكنات الجزائريين.....	99
2-2-1-2: السكن أثناء مرحلة الاستقلال.....	100
2-2-1-3:السكن و تطور أفراد الأسرة.....	100
2-2-1-4:تطور الأنماط السكنية حسب تعدادي 1987-1998.....	101
أ- السكن الفردي.....	103
ب- السكن الجماعي.....	104
2-2-2: تطور حظيرة السكن لفترة 1987-1998.....	107
2-2-2-1:مستويات تطور حظيرة السكن لفترة 1987-1998.....	109
2-2-2-2:السكن و درجة التجهيز.....	113
2-2-3:السكن من حيث الملكية و درجة الإشغال.....	115
2-2-3-1:السكن ودرجة الإشغال لفترات 1987-1998-2003.....	115
2-2-3-2: السكن المشغول من حيث عدد الغرف.....	117
2-2-3-3: السكن من حيث نوع الملكية	118

121

3-المحور الثالث: التخلف و الهياكل القاعدية و الخدماتية .....
هياكل قاعدية و خدماتية ضئيلة و غير كافية ، و اختلال واضح في توزيعها و سوء استغلالها و البلديات المعزولة و المهمشة هي أكثر تضررا .

الفصل الأول:

3-1: واقع شبكة الطرقات و النقل..... 121
3-1-1-: شبكة الطرقات ، أنواعها و وضعيتها..... 121
3-1-1-1: شبكة الطرقات و أنواعها..... 121
أ- الطرق الوطنية..... 122
ب-الطرق الولائية..... 122
ج-الطرق البلدية 123
د- الطرق الحضرية..... 123
ه- المسالك الغابية..... 123
3-1-1-2: شبكة الطرقة و وضعيتها..... 126
3-1-2: واقع قطاع النقل و أنواعه..... 127
3-1-2-1: النقل الجماعي و أنواعه..... 129
3-1-2-2: نقل البضائع 133

الفصل الثاني

3-2:التخلف الهياكل التعليمية و التكوينية و الاتصالات الثقافية..... 135
3-2-1- التعليم و أطواره..... 135
أ- الطور الأول و الثاني..... 135
ب- الطور الثالث..... 137
ج- التعليم الثانوي و التقني..... 137
3-2-2- مستويات التعليم من حيث التجهيز..... 139
3-2-3: مستوى التمدرس..... 139
3-2-4-لتكوين المهني..... 141
3-2-5: التخلف و الهياكل الثقافي و الدينية و الرياضية..... 143
3-2-4-1: الهياكل الثقافية..... 143
3-2-4-2: الهياكل الدينية..... 143
3-2-4-3: الهياكل الرياضية..... 144
3-2-6: قطاع البريد و المواصلات..... 144

الفصل الثالث

3-3- التخلف و واقع قطاع الصحة 145
3-3-1-الهياكل الصحية و درجة تأطيرها..... 149
3-3-2: التأطير البشري للصحة..... 151
3-3-3:مؤشر التغطية الصحية..... 153
3-4: التخلف و شبة الماء و الكهرباء و الغاز..... 156
3-4-1- مياه الشرب..... 156
3-4-2-شبكة الكهرباء..... 158
3-4-3-شبكة الغاز..... 159

160 المحور االرابع: التخلف و الواقع الاقتصادي .....

الواقع الاقتصادي بين تنوع الأنشطة و ضعف في الأداء و تطور بلديات على حساب أخرى.

الفصل الأول:

4-1: القطاع الزراعي..... 161

زراعة بعلية معاشيه و بمردودية ضعيفة في المناطق الجبلية ، وإنتاج مرهون بالظروف طبيعيـة. 161

4 -1-1: الملكية العقارية و الوحدات الإنتاجية..... 163

4-1-2: طبيعة استغلال الأراضي الزراعية..... 166

4-1-3: استخدامات الأرض المستغلة..... 168

4-1-4: الإنتاج الزراعي..... 168

4-1-4-1: الإنتاج النباتي..... 169

أ- الحبوب..... 171

ب- الخضروات..... 173

4-1-4-2: الإنتاج الحيواني..... 173

أ- تربية الماشية..... 174

ب- تربية الدواجن..... 175

3-1-5: تقييم قطاع الزراعة ومؤشرات و عوامل تخلفه..... 175

3-1-5-1: مؤشرات تخلف الزراعة..... 176

ب-عوامل تخلف الزراعة.....

الفصل الثاني: 181

4-2: القطاع الصناعي.....

حضور معتبر للصناعة في بلديتين ،وانعدامه في معظم البلديات المهمشة و المتخلفة. 181

4-2-1: المركبات الصناعية..... 181

4-2-2: المحاجر..... 182

4-2-3: صناعة البلاط و مواد البناء..... 183

*- تأثير النشاط الصناعي صحيا و بيئيا..... 183

أ- صحيا..... 184

ب-بيئيا.....

الفصل الثالث 186

4-3: القطاع التجاري.....

تكاثر كبير للنشاط التجاري أمام ضعف الأنشطة الأخرى ،متميزه الفوضى و سوء التنظيم. 186

4-3-1-تعريف التجارة 186

4-3-2- تصنيف التجارة 187

4-3-1-1-التجارة الثابتة..... 187

أ- التجارة الصافية 187

ب : التجارة الحرفية..... 188

جـ- التجارة الخدماتية..... 188

4-3-1-2: التجارة المتنقلة من خلال الأسواق..... 188

أ-: الأسواق اليومية..... 188

ب-الأسواق الأسبوعية..... 189

4-3-3: النشاط التجاري حسب المجموعات التجارية.....

المحور الخامس: التخلف و جهود التنمية المحلية ، وإستراتيجية التدخل في المناطق الجبلية.

جهود التنمية المحلية بين توفر المرافق الخدماتية و الاجتماعية و ضرورة تحديد إستراتجية للتنمية و التهيئة من خلال قانون خاص للجبال.

الفصل الأول:

5-1: التخلف و جهود التنمية المحلية الاقتصادية و الاجتماعية في بلديات الدراسة..... 192

5-1-1: جهود التنمية في عين الكبيرة.....
5-1-2: التخلف و جهود التنمية في الدهامشة..... 192
5-1-3:التخلف و جهود التنمية في أولاد عدوان..... 195
5-1-4:التخلف و جهود التنمية في تزي نبشار..... 197
5-1-5:التخلف و جهود التنمية في عموشة..... 199
5-1-6:التخلف و جهود التنمية في واد البارد..... 201
5-1-7:-تقييم جهود التنمية المحلية..... 203

الفصل الثاني 206

5-2: التخلف و إستراتيجية التدخل و اقتراحات التنمية للمناطق الجبلية..... 209

مجالات جغرافية جبلية بخصوصيات طبيعية و اقتصادية و بشرية بحاجة إلى قانون خاص . 209

5-2-1: إستراتيجية التدخل لتهيئة و تنمية المناطق الجبلية..... 212
5-2-2: التهيئة الريفية و اقتراحات التنمية..... 212
5-2-1-1: التهيئة الريفية 214
5-2-2-2: اقتراحات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية..... 214
أ- في المجال الاقتصادي..... 216
ب- في المجال الاجتماعي.....

219

الخاتمـة.....

فهرس الأشكال و الرسومات

الرقم	عنوان الأشكال و الرسومات	الصفحة
01	التساقط و الحرارة 2003	36
02	التساقط و الحرارة2004	23
03	النهايات الحرارية –محطة عين الكبيرة-	39
04	كميات الحرارة 2000-2004 -محطة عين الكبيرة-	40
05	التزايد السكاني حسب تعدادات77-87-98	51
06	التركيبة السكانية العمرية حسب تعداد1987	52
07	التركيبة السكانية النوعية حسب تعداد1998	53
08	الوضع الديموغرافي حسب توقعات2003	54
09	نسب توزيع السكان لتعداد1987	57
10	نسب توزيع السكان لتعداد1998	57
11	حركة الهجرة الداخلية -1987-1998 في عين الكبيرة	62
12	حركة الهجرة الداخلية- 1987-1998 في دهامشة	62
13	حركة الهجرة الداخلية -1987-1998 في واد البارد	62
14	حركة الهجرة الداخلية -1987-1998 في تزي نبشار	62
15	حركة الهجرة الداخلية -1987-1998 في أولاد عدوان	62
16	حركة الهجرة الداخلية في -1987-1998 في عموشة	62
17	حركة الهجرة الخارجية 1987-1998 في تزي نبشار	64
18	حركة الهجرة الخارجية 1987-1998 في واد البارد	64
19	حركة الهجرة الخارجية 1987-1998 في عموشة	64
20	حركة الهجرة الخارجية 1987-1998 في أولاد عدوان	64
21	حركة الهجرة الخارجية 1987-1998 في الدهامشة	64
22	حركة الهجرة الخارجية 1987-1998 في عين الكبيرة	64
23	واقع العمالة في بلديات الدراسة حسب تعداد1987	69
24	تطور العمالة في منطقة الدراسة حسب تعدادي1987-1998	70
25	معدل الإعالـة حسب تعدادي 1987-1998	73
26	معدل التشغيل حسب تعدادي1987-1998	74
27	توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية لتعدادي87-98	76

28	الأنماط السكنية حسب تعداد 1998	103
29	حظيرة السكن حسب تعداد سنة 1987	108
30	حظيرة السكن حسب تعداد سنة 1998	108
31	السكن حسب عدد الغرف حسب تعداد 1998	118
32	وضعية شبكة الطرقات في ولاية سطيف	126
33	نصيب الفرد من ماء الشرب	158
34	توزيع الأراضي حسب طبيعة الملكية	162
35	المساحات الزراعية المستغلة للموسم الفلاحي 2004-2005	164
36	المساحات غير المنتجة للموسم الفلاحي 2004-2005	164
37	المراعي و أراضي البور للموسم الفلاحي 2004-2005	164
38	المساحات المخصصة للحبوب للموسم الفلاحي2004-2005	164
39	استخدامات الأراضي الزراعية للموسم الفلاحي 2004-2005	164
40	توزيع الأراضي المستغلة على المحاصيل للموسم 2004-2005	167
41	نسب مساحة الأراضي المستغلة في الحبوب للموسم 2004-2005	169
42	إنتاج الحبوب و القمح لسنتي 1991و2005	170
43	الإنتاج الحيواني لمنطقة الدراسة للموسم 2004-2005	174
44	العتاد الفلاحي في منطقة الدراسة مقارنة بالبلديات السهلية الجنوبية	180
45	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية البلدية في عين الكبيرة 2005	193
46	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية البلدية في دهامشة 2005	196
47	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية البلدية في أولاد عدوان 2005	198
48	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية البلدية في تزي نبشار 2005	200
49	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية البلدية في عموشة 2005	203
50	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية البلدية في واد البارد 2005	205

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المساحة و السكان لمنطقة الدراسة	**12**
02	التساقطات المطرية –محطة عين الكبيرة-	**36**
03	درجات الحرارة –محطة عين الكبيرة-	**38**
04	تطور لبعض العناصر المناخية بين 1991-2004	**40**
05	الزيادة الطبيعية و نمو السكان حسب تعدادي 87-98	**52**
06	المواليد و الوفيات حسب تعداد 1998	**59**
07	التركيبة السكانية من حيث النوع 1998	**60**
08	التركيبة السكانية من حيث العمر 1998	**61**
09	فئات الأعمار حسب تعداد 1998	**62**
10	السكان و توزيعهم حسب تعدادي 1987-1998	**65**
11	نسبة توزيع السكاني حسب تعدادي 87-98	**67**
12	الكثافة السكانية حسب تعدادي 1987-1998	**71**
13	الهجرة الداخلية بين البلديات لفترة 1987-1998	**78**
14	الهجرة الخارجية للبلديات بين 1987-1998	**80**
15	واقع العمالة حسب تعداد 1987	**88**
16	واقع العمالة حسب تعداد 1998	**91**
17	معدل الإعالة و التشغيل حسب تعدادي 1987-1998	**92**
18	توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية حسب تعدادي 1987-1998	**95**
19	تطور عدد الأسر و معدل الأفراد حسب تعدادي 1987-1998	**101**
20	الأنماط السكنية سنة 1998	**102**
21	تطور حظيرة السكن و توزيعها حسب تعدادي 1987-1998	**107**
22	تطور حظيرة السكن سنة 2003	**112**
23	درجة تجهيز المساكن	**113**
24	درجة إشغال السكن حسب تعدادات 1987-1998-2003	**116**
25	توزيع السكن المشغول حسب الغرف	**117**
26	السكن من حيث الملكية و طريقة الاستغلال لسنة 1998	**119**
27	الطرق البلدية و فك العزلة	**125**

28	شبكة الطرقات في ولاية سطيف	125
29	حظيرة النقل و مكانتها في نقل البضائع و المسافرين	127
30	حجم المقاعد المتوفرة و نسبة التغطية اليومية	130
31	توزيع التلاميذ حسب البلديات و وضعية الهياكل التعليمية	136
32	مستويات التمدرس في البلديات المدروسة	140
33	الهياكل الصحية و توزيعها	147
34	التغطية الصحية من حيث الهياكل	149
35	التأطير البشري لقطاع الصحة	152
36	مؤشر التغطية الصحية من حيث التأطير البشري	153
37	مؤشر التغطية الصحية من حيث الهياكل	154
38	التزويد بمياه الشرب	157
39	التزويد بالكهرباء و الغاز	159
40	ملكية الأراضي و نوع الاستغلال	162
41	المساحة الزراعية للموسم الفلاحي 2004-2005	163
42	توزيع الأراضي على الأنشطة الزراعية	167
43	زراعة الحبوب –المساحة و الإنتاج لسنتي 1991-2005	170
44	الإنتاج الحيواني لموسم 2004-2005	173
45	العتاد الفلاحي للبلديات الجبلية و بعض البلديات السهلية 2005	179
46	الإنتاج و التشغيل في مركب الاسمنت	182
47	النشاط الصناعي في بلديات الدراسة	183
48	توزيع النشاط التجاري حسب المجموعات التجارية لسنة 2005	188
49	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية عين الكبيرة لسنة 2005	193
50	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية دهامشة لسنة 2005	195
51	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية أولاد عدوان لسنة 2005	197
52	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية تزي نبشار لسنة 2005	199
53	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية عموشة لسنة 2005	202
54	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية واد البارد لسنة 2005	204

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	منطقة الدراسة في نطاق ولاية سطيف	14
02	مشاتي و دواوير منطقة الدراسة	15
03	التوسع الاستعماري في ولاية سطيف	19
04	التقسيم الإداري الاستعماري	20
05	التقسيم الإداري لسنة 1984	21
06	الوحدات التضاريسية الكبرى	25
07	البنية الجيولوجية	30
08	النطاقات المناخية	34
09	خريطة الأمطار	35
10	الشبكة الهيدروغرافية	44
11	التكوينات الصخرية و قدرتها على تخزين المياه الجوفية	45
12	النمو السكاني 77-87	56
13	النمو السكاني 87-98	56
14	تطور عدد السكان بين 1977-1987	57
15	التوزيع السكاني لمنطقة الدراسة	67
16	تطور سكان التجمعات بين 1977-1987	68
17	الكثافة السكانية حسب تعداد 1987	72
18	الكثافة السكانية حسب تعداد 1998	74
19	شبكة الطرقات في ولاية سطيف	124
20	حجم المقاعد المتوفرة بالحافلة	131
21	نصيب الفرد من النقل الجماعي بالحافلة	132
22	نصيب الفرد من النقل الجماعي بسيارات الأجرة	132
23	اتجاهات حركة تلاميذ الطور الثانوي لسنة 2005-2006	138
24	الهياكل التعليمية و التكوينية و الثقافية	142
25	الهياكل الصحية و الخدماتية العامة	148